# العراق

## تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال

تأليف
عضيد داويشه

ترجمة
سامر طالب

مراجعة
حسن ناظم



# العراق

**تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال**

# العراق

## تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال

## تأليف: عضيد داويشه

## ترجمة: سامر طالب

الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، 2019

First Edition, Beirut/Lebanon, 2019








ISBN: 978 - 1 - 77322 - 961 - 4

عضيد داويشه

# العراق

## تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال

ترجمة:

سامر طالب



# مقدمة المركز

تُعَدّ الترجمةُ واحدة من الأساليب المهمة لنقل المعارف والعلوم من اللغات الأجنبية إلى العربية، وقد تبنى مركز الرافدين للحوار RCD هذا الأسلوب العلمي لغرض إتاحة الفرصة للباحثين والنخب والمهتمين العراقيين والعرب للاطلاع على ما يكتبه الآخرون في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص العراق والشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي عموماً.

وقضايا العراق مادة علمية غزيرة للباحثين من مختلف بلدان العالم وجامعاته ومؤسساته العلمية والبحثية، لما لهذا البلد من أهمية استراتيجية شاملة، ولأنه كان مركزاً لأهم التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث، تلك التي خلقت بدورها تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة على جميع المنطقة.

وهذا الكتاب «العراق:تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال» عرض تاريخي، حاول المؤلف عضيد داويشه، عراقي المولد، أن يستعرض خلال فصوله المراحل التاريخية والمفصلية التي مرّ بها العراق منذ نشأته دولةً حديثةً بعد الاحتلال حتى نهاية تلك الحقبة، لتبدأ معها حقبة جديدة بعد الاحتلال في العام 2003، وإقامة جمهورية جديدة.

ليس الكتاب سرداً للأحداث التاريخية فحسب، بل يتضمن تحليلاً ووصفاً لكل مرحلة تاريخية مرت بها الدولة العراقية منذ تأسيسها. يقوم الكاتب بوصف سمات كلّ مرحلة من حيث طبيعة الحكومات والعلاقة بين الشعب والسلطة، لاسيما ما يتعلق منها بالبعد الطائفي والإثني والحريات الممنوحة للمواطنين، وتدخل الجيش في السياسية، وظهور الاستبداد المطلق، وغيرها مما اتسم بها تاريخ العراق منذ نشأته، فالكتاب يمكن عدُّهُ موجزاً مهماً لمن يود أن يطلع على تاريخ العراق بشكل مفصل، وبسيط، يوجز الأحداث، ويتعمق بالتحليل ليكوّن تصوراً عاماً للقارئ

# تنويه

يقوم المؤلف بالاقتباس من عدد من المصادر العربية، مثل كتاب (لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث) للعلامة علي الوردي وكتاب (تأريخ الوزارات العراقية) للمؤرخ عبد الرزاق الحسيني، وغيرها؛ لذا، ومن دواعي الأمانة العلمية، فلقد حرصت على الرجوع إلى تلك المصادر العربية وبطبعاتها التي استخدمها المؤلف لاستخراج تلك الاقتباسات بلغتها الأصلية (والتي كان بعضها منقولا باللغة العامية العراقية). شمل ذلك معظم الاقتباسات العربية باستثناء بعض الحالات القليلة التي لم تتوفر مصادرها الأصلية في المكتبات العراقية؛ وفي تلك الحالة قمت بترجمة الاقتباس بدلا من نقله حرفيا.

وفي هذا الصدد أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المساعد الدكتور حيدر لازم عزيز أستاذ التأريخ الحديث في جامعة البصرة / كلية الآداب، لتحمله عناء توفير تلك المصادر من مكتبات جامعة البصرة ومن مكتبته الشخصية.

**د. سامر طالب**

## الفصل الأول

# المقدمة

يبحث هذا الكتاب في التطورات السياسية في العراق منذ فترة الـتأسيس في العام 1921 إلى فترة الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق بعد عام 2003. ينطلق البحث من فكرة مفادها أنه منذ بداية الدولة العراقية، فإن المشروع العراقي قد تفرع إلى ثلاثة مشاريع: تعزيز الدولة ومؤسساتها الحاكمة؛ وشرعنة الدولة من خلال تشكيل بنيتها الديمقراطية؛ وتشكيل الهوية الوطنية الجامعة والشاملة. يختلف الكتاب عن الكتب الأخرى التي تناولت تأريخ العراق في أنه يقتفي تطور تلك المشاريع الثلاثة (الحكومة والديمقراطية والهوية الوطنية) بصورة منفصلة، ولكن في الوقت نفسه يحاول التركيز على الكيفية التي أسهم كل من تلك المشاريع بتشكيل المشروعين الآخرين والتأثير فيهما.[1]

تبلورت فكرة الكتاب في أعقاب العام 2003 في أثناء انشغالي في إيجاد أجوبة عن الوحل الذي كان يبدو أن العراق منزلقٌ فيه ومحاولة فهمه. ففي الأشهر الأولى من الغزو الأمريكي، كانت هنالك علامات لمستقبل واعد، منها نهاية النظام الاستبدادي، وتشكيل دستور ليبرالي، وآمال بانتعاش اقتصادي بالإضافة إلى إمكان نشوء عراق ديمقراطي يكون منارة للتحول السياسي في دول عربية أخرى، والتي كانت تعاني (وما تزال) من الأفكار والممارسات التسلطية.

(1) هنالك دراستان ممتازتان عن تأريخ العراق السياسي، هما:
Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004) and Charles Tripp, A History of Iraq, 2nd edition (Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000).

لكن، كان ثمة علامات غير مطمئنة كذلك. إذ أن السادة الجدد، الذين لم يكونوا على اطلاع كافٍ بطبيعة البلاد التي يسيطرون عليها الآن، لم يكونوا يعرفون تفاصيل الحياة في البلد الذي تولوا إدارته. فلقد ركزت وزارة الدفاع كل طاقاتها ومواردها على هدف كسب الحرب ضد جيش صدام حسين، لكن ما أن تم تحقيق هذا الهدف ببراعة في نيسان 2003، فإن المنتصرين في الحرب تعاملوا بحماقة في المشاكل التي أعقبت الحرب. وفي الحقيقة، فإنهم قد أسهموا في خلق تلك المشاكل من خلال اتباع سياسيات غير حكيمة. إحدى تلك السياسات كانت حل الأجهزة المسلحة العراقية، الأمر الذي خلف فراغاً أمنياً كبيراً، سرعان ما ملأه أعداء النظام السياسي الجديد.

لا شك في أن في الأشهر القليلة التي أعقبت الإطاحة بنظام صدام حسين، أهدرت الإدارة الأمريكية الكثير من الوقت الثمين. فبينما كان القادة المدنيون والعسكريون مترددين ومتخبطين، فإن البعثيين المتعصبين والساخطين، الذين فقدوا مناصبهم بعد نهاية الحملة العسكرية، قد وجدوا الوقت الكافي لإعادة تنظيم أنفسهم ضد النظام الجديد. والأمر الآخر الذي فاجأ المتحمسين للحرب هو أن الولايات المتحدة لم تكُ تمتلك خطة شاملة لتطوير وإعادة إعمار البلاد كما وعدت وكما بدا عليه الأمر بعد الحرب مباشرة.[1] ولما بدأت الجهود الأمريكية بالمماطلة وأخذ الوعد بعراق جديد يخبو بسبب الضعف الإداري وبسبب العنف المحلي، بدأ حتى العراقيون الذين رحبوا في البداية بإسقاط الدكتاتورية الشاملة لصدام بالقوة، بالنظر إلى المساعي الأمريكية بعين الإحباط. وفيما بعد، فإن سنوات من العبث قد حولت الإحباط إلى عداء صريح.

تبدد الأمل أيضاً بأن تسليم السلطة إلى العراقيين في صيف عام 2004 قد يعيد البلاد إلى طريق الحكم الرشيد بعد أن أخفقت الحكومات العراقية، سواء التي شكلها

(1) هنالك عدة دراسات حول الفشل الذي وقع في تلك الفترة الحساسة، من أفضلها:
Rajiv Chanrasekaran, Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone (New York: Random House, 2006); George Packer, The Assassins' Gate: America in Iraq (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2005); Larry Diamond, Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Efforts to Bring Democracy to Iraq (New York: Times Books, 2005); and Peter W. Galbraith, The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End (New York: Simon and Schuster, 2006).

الأمريكان في بداية الأمر أو التي انتخبها العراقيون فيما بعد، أخفقت حتى في المهام الأساسية لكل حكومة. وفي الحقيقة، فإن بعد خمس سنوات من بداية العصر الجديد، فإن الوضع المعيشي للعراقيين قد انحدر في هاوية من الشقاء والسخط.[1] وأضيف إلى ذلك عدم قدرة الدولة على توفير الأمان إلى مواطنيها. فبالنسبة إلى ماكس فيبر، الذي يرى أن الدولة «هي التي لديها احتكار استخدام القوة المادية»[2]، فإن الأمان أمر في غاية الأهمية. إذ ينبغي أن تكون الدولة قادرة على بسط سلطتها على نطاقها الجغرافي. وإذا ما تعرضت سلطتها إلى أي تهديد، ينبغي أن تكون الدولةُ قادرةً على إخضاعه. ولكن، ببساطة، فإن الدولة العراقية بعد 2003 لم تستوفِ تلك المعايير. لم تكُ القوات المسلحة مكافئة إلى قوة أعدائها، سواءً أكان ذلك في مواجهة المسلحين السنة أو مواجهة المليشيات الشيعية المختلفة. فبعد مضي خمس سنوات على إسقاط نظام صدام حسين، لم تكن الدولة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية أو توفير بيئة آمنة لمواطنيها، إلى الحد الذي وصل الحال ببعض العراقيين أن يدركوا أن المؤسسات العراقية فقدت مبررات وجودها.

بيد أن المأزق العراقي بعد 2003 لا يمكن أن نعزوه فقط إلى فشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها الأساسية. فبالإضافة إلى جهود الأمريكيين وحلفائهم العراقيين بتأسيس وتقوية سلطة الدولة، وهي جهود متعثرة في أحسن الأحوال، كان هنالك مشروعان آخران: الأول هو تأصير النسيج الداخلي للمجتمع، ومن ثمّ تكوين هوية وطنية شاملة، والثاني هو خلق مؤسسات ديموقراطية رصينة. فيما يتعلق بالمشروع الأول، كانت هنالك إشارات مقلقة منذ الفترة المبكرة من الغزو بصعود الولاءات العِرقية والطائفية عنصراً مكوناً من الهوية. وسرعان ما تحول الانقسام المجتمعي إلى نمط العنف، آخذاً بالتوسع مع مرور الوقت. وتحول الصراع بين القوات الأمريكية و(المقاومة) إلى صراع استحل فيه كل من الشيعة والسنة دماء الآخر ببرود. وقد قاد هذا لامحالة إلى هربِ أكثر من مليوني عراقي إلى

(1) أخذت هذه البيانات من بعثة الأمم المتحدة إلى العراق
UN Assistance Mission for Iraq, Human Rights Report, 1 January 31 ـ March 2007, p. 21, and UN Assistance Mission for Iraq, Humanitarian Briefing on the Crisis in Iraq, May 2007, pp. 1 - 3.

(2) Max Weber, From Max Weber: Essays in Sociology (London: Oxford University Press, 1946), p. 78.

البلدان المجاورة. وتحول قرابة مليون شخص إلى نازحين داخل بلدهم. حيث أن الهجرة الداخلية المتبادلة قد تسارعت، إما بسبب الاستهداف المباشر أو بسبب نزعة الناس إلى المكوث بين ظهراني طوائفهم في أوقات استفحال العنف. النتيجة كانت بلداً مقسماً حسب التقسيمات العرقية والطائفية. حتى بغداد، التي كانت فيما سبق أيقونة للتعايش بين المكونات العراقية المختلفة، قد غدت، في غضون خمس سنوات بعد الغزو، مدينة مقسمة طائفيا، حيث كان شرق بغداد مقطونا من قبل الشيعة، بينما كانت مناطقها الغربية موطناً للسنة بصورة رئيسة.

وكذلك لم يحظَ المشروع الأمريكي ببناء المؤسسات الديمقراطية بالنجاح. ونتيجة لوجود الولاءات العرقية والطائفية التي خلقت شرخاً سياسياً واضحاً، فلقد أصبحت الديموقراطية ضحية للمصالح الفئوية الضيقة. ففي انتخابات كانون الأول عام 2005، والتي خلقت الكثير من الأمل والتفاؤل، والتي شارك فيها قرابة 80 % ممن يحق لهم الاقتراع، فان النتيجة كانت ان 90 % من المقاعد البرلمانية قد توزعت على أساس عرقي وطائفي. وفي الحقيقة، فإن الائتلاف الشيعي الأكبر، الائتلاف العراقي الموحد، قد تشكل تحت تشجيع ورعاية آية الله العظمى علي السيستاني.

لذا لم يكن مفاجئاً أن يكون أعضاء الجمعية الوطنية، الذين كانوا يمثلون خيارات الناخبين، قد خضعوا إلى سلوك سياسي فئوي ركز على تغليب المصالح الضيقة على الصالح العام. كانت الإنجازات التشريعية متواضعة، وتصاعد تبادل الاتهامات بين الأطراف المختلفة، إلا أن مشاريع القوانين ذات الأهمية للبلاد كانت نادرا ما تُناقش، فضلاً عن أن تطبق. ومع تزايد الإخفاق الحكومي والانقسام الشعبي، فإن أعضاء الجمعية، الذين كانوا بمثابة حماة النموذج الديموقراطي، أخذوا بالابتعاد عن الحاجات الملحة للبلاد، غير مستجيبين لأيٍ من تلك الحاجات في حالة من اللامبالاة السياسية.

ولما أخذت الأقدام الأمريكية تغطس في الرمال العراقية، بات واضحاً أن الفشل البائن للعيان في المشروع الأمريكي هو ليس فشلاً في بناء مؤسسات الدولة فحسب، بل يمتد إلى الفشل في خلق الهوية الوطنية الجامعة وفي بناء المؤسسات التمثيلية الديموقراطية. وعلى ما يبدو فإن السبب الأساسي هو العقلية العرقية والطائفية المتجذرة والتي عطلت الاستقرار المؤسساتي وحولت الديموقراطية إلى امتداد لمصالح المجموعات المحلية المتنافسة. وفي بيئة كهذه، تصاعدت وتيرة الشكوك

حول قدرة الولايات المتحدة وحلفائها العراقيين على إبقاء العراقِ موحداً بالصيغة التي كان عليها على مدى أكثر من ثمانين عاما.(1)

لكن هل كان المشروع الأمريكي غريبا عن العراق لهذه الدرجة التي سببت له الفشل؟ في الحقيقة، هنالك الكثير من الأدلة على أن احتمالية الانقسام المجتمعي كانت عاليةً جداً بسبب طبيعة المجتمع العراقي والدولة العراقية. قد تكون السياسات الامريكية والسياسات العراقية المشابهة لها قد أسهمت في، وربما سرعت، الإصطفافات العرقية والطائفية، إلا انها لم تخلق تلك الإصطفافات. إن ضعف البنية الاجتماعية كان متجذرا في بلاد ما بين النهرين، وهو كان نتيجة طبيعة الدولة ومؤسساتها من ناحية، ونتيجة للمكونات الاجتماعية المحلية والهويات المعقدة التي تبنتها من ناحية أخرى.

إن قصة الانقسام المجتمعي في العراق وكيف حاولت الدولة التعامل معه لم تكن وليدة عام 2003. بل القصة قديمة قِدمِ الدولة العراقية نفسها، وهي نتجت عن الدمج القسري لثلاث ولايات عثمانية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية المتعددة القوميات والتي كان مقرها اسطنبول عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى. لم يكن العراق البلد الوحيد في هذا الإطار. حيث أن خلق الدول الجديدة في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى عَكسَ إعادة ترتيب المصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية في المنطقة.(2) لذا فإن تلك الدول لم تتأسس بالضرورة بناءً على الحاجة الفعلية لسكانها الأصليين. بل لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للدول المستعمِرة. ولذا كان على هذه الكيانات المصطنعة ليس فقط تولي مهام الحكم، وهي مهام صعبة بطبيعتها، بل كذلك مهمة صهر الهويات الأصلية والمصالح الاجتماعية المختلفة، بل والمتصارعة في كثير من الأحيان.

(1) لقد ظهرت فكرة الإدارة اللامركزية للعراق المبنية على خطوط اثنية وطائفية لأول مرة في:
Joseph Biden and Leslie Gelb in «Unity Through Autonomy in Iraq,» New York Times,May 1, 2006

ولبعض المقالات المشككة بنجاح الديمقراطية في العراق ينظر
Adeed Dawisha, «Democratic Attitudes and Practices in Iraq, 1921 - 1958,» Middle East Journal, vol. 59, no. 1, pp.11 - 12.

(2) Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the Middle East, 1914 - 1956 (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1963); and Elie Kedourie, England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914 1921 ـ (London: Bowes and Bowes, 1956).

لم يكُ هنالك شك في أن المعوق الأساس للاستقرار هو الهويات المتعددة في البلاد، وهي هويات معقدة ومتنافسة فيما بينها. فمنذ بواكير تأسيس الدولة العراقية، أدركت النخبة الحاكمة وحماتهم من البريطانيين الطبيعة الاختلافية للمجتمع العراقي المقسم بين شيعة وسنة وكرد، ومما زاد من حِدة الانقسام هو التقسيم بين الحضري والريفي. ولقد تم اللجوء إلى عدد من الاستراتيجيات للتقليل من حدة هذا التشظي، منها تبني قومية عراقية شاملة، ودعم التوجه العلماني وبناء المؤسسات (المدارس والجيش والدوائر الحكومية) للتغلب على الولاءات المجتمعية الاختلافية. ولقد غدا بناء الهوية العراقية الجامعة، ونحت مفهوم الدولة بناءً على المجموعات المختلفة والمتفرقة، مشروعا أساسياً يضاهي في أهميته لمستقبل العراق عمليةَ بناء المؤسسات الديموقراطية وبناء النظام الحكومي الفعال والموثوق.

ولقد أدرك البريطانيون والملك المتوج حديثاً منذ بواكير الفترة الملكية (1921 ـ 1958) أن السبيل لصهر تلك الهويات الفرعية هو من خلال بناء المؤسسات المدنية. لذا كان على التصميم الدستوري أن يتضمن مفاهيم مثل حكم القانون والحريات المدنية والانتخابات التنافسية، ومراعاة مصالح الأقليات والحقوق الاجتماعية الأخرى، الخ، أملاً في أن تنجذب كل المكونات المجتمعية إلى هذه الصفقة في الحكم. لذا فبعيد تأسيس الدولة العراقية قامت النخبة الحاكمة (والتي تضمنت البريطانيين في فترة الانتداب (1921 ـ 1932) بتأسيس الجمعية التأسيسية التي كان من بين مهامها تحويل الدولة الوليدة إلى ملكية ديموقراطية دستورية.

إلا أن المشكلة كانت التصادم الحتمي بين مشروعي بناء دولة مركزية قوية، وهي ضرورة في المجتمع المنقسم، وبناء مؤسسات تمثيلية تُشرعِن النظام السياسي. وبذلك فإن أعضاء النخبة الحاكمة، وإن كانوا يدركون مدى أهمية الديموقراطية لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم، إلا أنهم لم يكونوا يرغبون في تسليم السلطة بصورة فعلية. وكما سنرى لاحقا، فإن نظرة شيزوفرينية للديموقراطية هيمنت على حكام العراق أثناء الفترة الملكية وخلال السنين الأولى من الفترة الجمهورية. يمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال المسيرة المتعثرة للمُثل والممارسات الديموقراطية والتي كانت تمر بفترة طويلة من المضايقات ومن ثم يتم تطبيقها فجاءة وإن كان بطريقة لا تخلو من المضايقات أيضاً. ولكن مع ذلك كان الحكم في الفترة الملكية يتمتع بقدرٍ كافٍ من المدنية وضبط النفس تمكنه من تقبل الرؤى والفعاليات المعارضة؛ وإن لم يكن ذلك بوتيرة واحدة خلال الحكم الملكي، فعلى الأقل في فترات طويلة منه.

لذلك فإن التركيبة الاجتماعية وكذلك فكرة الديموقراطية العرقية والطائفية لم تكن جديدة في عراق 2003. بل أنها مثلت نفس المشاكل والفرص للنخب الحاكمة على مدى أكثر من الثمانين عاماً التي سبقت نيسان 2003. الفرق الوحيد هو فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية. فعلى مدى ثمانين عاماً من الحكم الملكي والجمهوري، فإن الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية قد روجت لنفسها على أنها مؤسسات ذات أجندات وطنية. قد لا تكون الدوافع وراء ذلك مفهومة تماماً للجمهور المؤدلج. فهذه لم تكن النوايا التي يصفق لها الجمهور ذو التوجه القومي العلماني. إذ دوماً ما كان هنالك الهاجس بأن وراء الادّعاء المتحمس للانتماء الوطني، فإن النخبة الحاكمة، وهي سنية في أغلبها، كانت تحاول التلبس بالمشروع الوطني لمواجهة الازدراء الذي تتعرض له من قبل الجماعات الأخرى، ولاسيما الأغلبية الشيعية. وأيا يكن، فإن حكام العراق حتى العام 2003 كانوا يروجون بأن سياساتهم ذات توجه وطني، حتى وإن كان الواقع لا يرقى إلى ذلك الادّعاء المثالي.

في مقابل ذلك، أصبح الانتماء العرقي والطائفي هو المحرك الأساس للبنية المؤسسية والتوجهات السياسية بعد عام 2003. فإن المناصب الحكومية والإدارية كانت توزع على أساس عرقي وطائفي. ودائما ما كان هذا التوجه يُشادُ ويحتفى به على أنه الطريق الوحيد لقيادة البلاد. ولقد بدى الانقسام المجتمعي جلياً في تركيبة وأهداف الأحزاب السياسية وفي النقاشات ذات التوجهات الضيقة في الجمعية الوطنية. وفي ظل أجواءٍ كهذه، فإن التكوين العرقي والطائفي أصبح جزءاً أساسيا من البنية السياسية، وأصبحت لهُ الصدارة في الوعي الشعبي. هذا هو التفسير الوحيد لسبب بقاء الدولة العراقية صامدة على مدى ثمانين عاما ولماذا انحلّت بهذه السرعة بعد 2003.

وبغض النظر عن التشابهات والاختلافات بين العراق قبل سنة 2003 وبعدها، فإن الحقيقة التي تبرز من خلال دراسة السياسة والتاريخ العراقي هو أن المشروع العراقي يتكون أساساً من ثلاثة مشاريع وظيفية منفصلة ولكن مترابطة، كان كلٌّ منها هدفاً لأجندة معينة، لكنها كانت تصب في هدف واحد أكبر، ألا وهو الحفاظ على الدولة الوطنية العراقية. إن المهمة الملقاة على النخب الحاكمة في العراق كانت بناء البنية المؤسساتية الحاكمة، وبناء الهوية الوطنية وتعزيز المؤسسات الديموقراطية التي تضفي الشرعية على الدولة وعلى النخبة الحاكمة وتعزز الترابط الوطني.

يحاول الفصل الأخير من هذه الدراسة الإجابة عن سؤال جوهري وبسيط: هل العراق في حالة انهيار؟ هذا بالطبيعة لا يعني اختفاء العراق دولةً ذات سيادة، أو تقسيم البلاد. إنما السؤال عما إذا كان سيبقى هنالك عراق يشبه العراق الذي كان موجوداً من 1921 إلى 2003، أي دولة ذات سيادة وموحدة ظاهرياً كجزء من المجتمع الدولي. وكلما تأملت في هذا السؤال، بدا لي أن الطريق السليم لفهم ما جرى في العراق بعد 2003 من انهيار في البلاد ـ فشل مؤسسات الدولة وضعف التوجه والالتزامات الديموقراطية وضعف الهوية والوطنية ـ هو من خلال فهم تلك المشاريع الثلاثة التي شرع بها البريطانيون وحلفاؤهم العراقيون منذ عام 1921، وتطورت خلال عمر الدولة العراقية وصولاً للأحداث المضطربة بعد عام 2003.

## الفصل الثاني

# توحيد الدولة الملكية

منذ نشوء فكرة إنشاء الدولة العراقية حتى ولادتها الفعلية، فإن فترة الحمل لها لم تتجاوز الأحد عشر شهراً. على الرغم من أن النقاشات والصراعات داخل دوائر صنع السياسة البريطانية قد استمرت لفترة أطول، كان قدوم السير بيرسي كوكس (Percy Cox) مندوباً سامياً بريطانياً في أكتوبر عام 1920 إلى العراق في مهمة إنهاء الحكم العسكري وتأسيس حكومة وطنية، مؤشراً على نية البريطانيين لخلق دولة في بلاد ما بين النهرين. لقد تم تحديد شكل الدولة، كملكية دستورية، في مؤتمر القاهرة في ربيع 1921، ولقد تتوجت العملية بتسمية فيصل ملكاً في الثالث والعشرين من آب عام 1921.

لقد أوكلت مهمة قيادة سفينة الدولة إلى نخبة تتكون من البريطانيين والملك ورفاقه السياسيين الذين كانوا معه في التمرد العربي ضد العثمانيين ومن ثم في الحكومة قصيرة الأجل في سوريا. لذا فإن خلق الدولة العراقية وتعزيزها كان مشروعاً نخبوياً. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار رأي هارولد لاسويل (Harold Lasswell) أن السياسة هي عبارة عمن يحصل على ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟[1]، فإن الصراع داخل تلك النخبة كان حتمياً. وكما سنبين خلال هذا الفصل، فإن الجهود لحيازة أكبر قدر ممكن من السلطة ومنعها عن الآخر كانت السبب في الكثير من التشنج في العلاقة بين الملك والمندوب السامي. ولقد تميزت هذه الحقبة بالمناورات السياسية والصراعات والطرق المسدودة في بعض الأحيان، الأمر الذي سمح بدخول لاعبين جدد إلى المسرح السياسي، مثل أعضاء الكابينة الوزارية، وقادة المعارضة، وحتى شيوخ العشائر.

(1) Harold Lasswell, Politics: Who Gets What, When and How (New York: McGraw Hill, 1936).

غير أن التنافس داخل النخبة السياسية لم يكن ليطغى على الهدف الأكبر، ألا وهو تعزيز الدولة، والهدف الذي كان موضع اتفاق بين كل الأطراف. ولما كانت الدولة الناشئة عبارة عن تجميع لثلاث ولايات عثمانية، ولما كانت ولايتان منها، وهي الموصل في الشمال والبصرة في الجنوب، تقطنهما غالبية من السكان لم تكن سعيدة بهيمنة المركز بغالبيته السنية، فلا غرابة أن يكون مسار بناء الدولة هو المسار نفسه الذي سلكته أوربا في تعزيز الدولة الوطنية قبل عدة قرون. إن تفسير تشارلز تيلي (Charles Tilly) لعملية توحيد الدولة في أوربا يعتمد على الحروب باعتبارها العامل الأساس في تلك العملية. يرى تيلي أن في العصور الوسطى المبكرة والمتأخرة، كانت السلطة مشتتة بين النبلاء الذين كانوا يدعمون الملك شكلياً فحسب، إلا أن الملوك بدأوا باحتكار السلطة على حساب النبلاء؛ وفي القرن السابع عشر كان الملوك يسيطرون على كل المناطق في ممالكهم، من خلال القوات المسلحة النظامية، بالإضافة إلى جهاز الشرطة والحكام المحليين.[1] فخلال الحقبة التي يغطيها الفصل الحالي، فإن القوات المسلحة البريطانية، وفيما بعد الجيش العراقي، قد دخل في نزاع مع زعماء القبائل المتمردين من الكرد في الشمال والشيعة في الجنوب. إن عدم قدرة النخبة السنية في المركز من دمج الشمال والجنوب في الجسد السياسي كما فعل ملوك أوربا قبل ثلاثة عقود، ما هو إلا عامل أسهم في سقوط الملكية في عام 1958، وفي الفترة التي أعقبت الملكية التي اتسمت بالاضطرابات والعنف.

كانت النخبة الحاكمة مدركة لضرورة استمالة الناس إلى النظام السياسي من خلال المنفعة الاقتصادية وإيصال الخدمات، وحتى بعض المشاركة في العملية السياسية. إن الأبحاث المتفرقة حول توحيد الدولة تشير إلى أن الإكراه وحده لا يمكن أن يضمن بقاء الدولة على المدى الطويل. وهنا أيضا يمكن الاستعانة بالتأريخ الأوربي، الذي يبين، حسب ما يذهب اليه تيلي، إلى أن عملية الإكراه كانت تتبع دائماً بعملية عقد الصفقات مع الشعب التي أدت بدورها إلى «التوسع في عملية الاستشارة الجماهيرية من خلال الانتخابات والاستفتاءات

(1) Charles Tilly, «War Making and State Making as Organized Crime,» in Peter Evans, Dietrich Reuschemeyer, and Theda Skocpol, Bringing the State Back (London: Cambridge University Press, 1985), p. 174.

والمجالس التشريعية»[1]. يتوافق هذا مع ما ذهب اليه مايكل مان (Michael Mann) من أن القوة هي واحدة من ثلاث وسائل تستخدمها الدولة. الوسيلتان الأخريان هما الاقتصاد والأيديولوجيا.[2] إن قبول الشعب بالبنية الحكومية هي ضمان أفضل بكثير لاستقرار الدولة وبقائها. وبناء على هذا يعرف ماكس فيبر (Max Weber) الدولة على أنها «تركيب مجتمعي يدعي احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية في مكان معين»[3]. يمكن تعريف الشرعية هنا على أنها قبول الشعب بالدولة والحكومة. لذا فإن الحكم لا يعتمد فقط على استخدام النخبة للقوة، بل على موافقة المحكومين. وبالفعل، فلقد كانت النخبة في العراق حساسة إلى الحاجة لإشراك قدر كبير من السكان من خارج الطبقة النخبوية في العملية السياسية. فلقد أصر البريطانيون منذ البداية، ووافق الملك والسياسيون على أن يكون النظام الملكي مقيداً بالضمانات الدستورية. ولكن، وكما سوف نرى لاحقاً، فإن هذه الضمانات قد تم تحييدها لصالح السلطة والامتيازات التي أسبغت على السلطة التنفيذية، التي كانت تخضع للتأثير البريطاني أكثر من خضوعها لتأثير ممثلي الشعب.

## النقاشات المبكرة حول مسألة الدولة

في البداية، حينا تمكنت القوات البريطانية من هزيمة الجيش العثماني نهائياً ودخول بغداد في آذار 1917، لم يكن هنالك سبب يمنعها من تطبيق سياستها الاستعمارية التقليدية في الحكم المباشر. وعلى الرغم من المذكرة الرسمية التي تبين رغبة حكومة جلالة ملك بريطانيا في الحكم العربي للولايات العثمانية الثلاث السابقة في الموصل وبغداد والبصرة بإشراف بريطاني، إلا أن العراق بقي تحت السيطرة البريطانية المباشرة. وعليه تم تقسيم

(1) Charles Tilly, Coercion, Capital and European States, A.D. 990 1992 ـ (Cambridge, Massachusetts: Blackwell, 1990), p. 63; quoted in Jeffrey Herbst, States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2000), p. 14.

(2) See Michael Mann, «The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results,» in Michael Mann, ed., States, War and Capitalism: Studies in Political Sociology (Oxford, England: Blackwell, 1988), p. 4.

(3) Max Weber, From Max Weber: Essays in Sociology (London: Oxford University Press, 1946), p. 78. Tilly, Coercion, Capital and European States, A.D. 990 - 1992, p. 63; quoted in Herbst, States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control, p. 14.

البلد إلى مقاطعات إدارية، بإدارة كادر بريطاني، وكان السكان المحليون مستبعدين تماماً من الحكم ومن اتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على حياتهم.

احتج دعاة الحكم الاستعماري المباشر بأن السكان الأصليين كانوا بدرجة من التخلف تمنعهم من أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. كما أن مفهوم الدولة، بوصفها مجموعة من المؤسسات ذات السلطة السياسية على شعب ما في منطقة معينة، كان غريباً تماماً عن غالبية أبناء الشعب. حيث كانت الولاءات البدائية من نصيب القادة الدينين وشيوخ العشائر. ولكنن بالطبع كان هنالك من بين الطبقات المتعلمة بالقضايا السياسية التي تتعدى محيطهم المباشر. كان يعرفون ماذا تعني (الدولة) وكانوا يصرون على وجود (الدولة العراقية). وفيما بعد فإنهم قد شكلوا معارضة قوية للوصاية البريطانية. بيد أنهم كانوا يشكلون أقلية من ضمن أغلبية واسعة كانت ترضخ، ولمدة خمس قرون، تحت الحكم العثماني، على هامش كيان كبير، كانت فيه مفاهيم (الدولة) و(الحكومة) تعني أشخاصا ومؤسسات بعيدة وغير مفهومة.

إلا أن المنطق القائل بأن العراقيين غير مؤهلين للحكم الذاتي، وهي امتداد لفكرة (عبء الرجل الأبيض)، سرعان ما تعثر بسبب الأحداث. ففي عشية الحرب العالمية الأولى، فإن نظاما إقليميا جديدا بدا بالبزوغ، كان مصدره الولايات المتحدة، وقد مثل تهديدا للاستعمار الأوربي، إذ أنه كان يُنظِر بالمقابل إلى مفهوم (تقرير المصير). فحينما ذهب الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) إلى مؤتمر السلام في باريس عام 1919، كان مسلحا بنقاطه الأربع عشرة التي دعت إلى إعطاء حق تقرير المصير إلى الشعوب التي تخلصت توّاً من حكم الإمبراطوريات المنهارة، بالإضافة إلى تأسيس عصبة الأمم. خرج المؤتمر بفكرة نظام الانتداب كحل وسط بين فكرة الضم والحكم المباشر من جهة، وبين فكرة الاستقلال التام من جهة أخرى. ينص هذا النظام على أن السلطة السياسية للشعوب ضمن الإمبراطوريات المنهارة يتم تحويلها إلى السكان الأصليين، ولكن تحت إشراف وحماية إحدى القوى العظمى، وأن يتم الإشراف على هذه العملية من قبل مفوضية عصبة الأمم الدائمة للانتداب.

لقت أفكار ويلسون الليبرالية صدىً واسعا لدى الطبقات المتعلمة في العراق، لاسيما في بغداد. استغلت هذه النخبة أفكار ويلسون لتجييش العاطفة المعادية للبريطانيين، خصوصاً في المنطقة الجنوبية بين عشائر الفرات الأوسط. لكن لم يكن مؤتمر باريس للسلام أو التجييش الشعبي في العراق ليؤثر على قرارات القائم بالأعمال البريطانية في العراق، ألا وهو الكابتن أرنولد ت ويلسون (Arnold T. Wilson) الذي كان يرى أن الحكم الاستعماري المباشر هو

السبيل الوحيد لحكم العراق. حيث كان الكابتن ويلسون يرى أن أولئك المثيرين لمسألة الاستقلال ما هم إلا زمرة ساخطة ولها مآرب خاصة بالاستيلاء على خيرات البلاد من خلال حرمانه من نوع الحكم الأفضل المتمثل بالحكم البريطاني المباشر.[1] وعندما قامت الميس جيرترود بيل (Gertrude Bell)، ممثلة وزارة المستعمرات في العراق، والتي أصبحت تلقب في السنين الأولى للملكية العراقية بـ (ملكة العراق غير المتوجة)[2]، عندما أرسلت مذكرة تدعم فيها إقامة حكومة عربية، أرفق الكابتن ويلسون مذكرة معها تقلل من أهمية مذكرة الميس بيل.[3] كان الكابتن ويلسون يرى أن أي انحراف عن الحكم البريطاني سوف يؤدي إلى خسارة العراق، الأمر الذي سوف يضر بالمصالح البريطانية. ولقد أصدر الكادر العسكري للكابتن ويلسون تقريراً يبين فيه الأهمية الكبرى التي يمثلها العراق للإمبراطورية البريطانية:

**إن القوة الأساسية في المستقبل هي النفط. إن الموصل ومناطق الفرات الأوسط هي أماكن واعدة بكميات هائلة من النفط. ومن خلال إنشاء خط سكك حديد وخط أنابيب ناقلة إلى المتوسط، فإن هذا سوف يضمن تفوق إنكلترا كقوة بحرية في المتوسط. وهو ما سيقلل إلى حد كبير من اعتمادنا على قناة السويس التي كانت وما تزال نقطة ضعف في خطوط تواصلنا مع الشرق.**[4]

استمر الكابتن ويلسون بعرقلة جهود حكومة وايتهول (Whitehall) في تنفيذ مقررات مؤتمر باريس في العراق؛ وخلال زياراته إلى لندن، استبعد ويلسون المقاومة العراقية للبريطانيين، معتبراً إياها نتاج بعض المتطرفين العراقيين غير المؤثرين.

في الأيام الأولى من حزيران عام 1920، اندلع تمرد كبير ضد القوات البريطانية في منطقة الفرات الأوسط ذات الغالبية الشيعية. لقد حققت القبائل التي اتصفت بالتسليح الجيد والتصميم القوي عدة نجاحات هامة في المرحلة المبكرة، وبحلول شهر آب فإن معظم الجنوب العراقي (ما عدا مدينة البصرة الساحلية) قد خرج عن السيطرة البريطانية. لكن ميزان القوى ما لبث أن تحول لصالح البريطانيين عند وصول التعزيزات العسكرية البريطانية في

(1) Stephen H. Longrigg, Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History (London: Oxford University Press, 1953), p. 121.

(2) Janet Wallach, The Desert Queen: The Extraordinary Life of Gertrude Bell (New York: Doubleday, 1995), p. 336.

(3) Ibid., pp. 244 - 245.

(4) Ibid., p. 244.

نهاية شهر تشرين الأول، حيث تمكن البريطانيون من استعادة السيطرة على البلاد بصورة كاملة. إن الخسارة الأهم التي خلفها التمرد كان الكابتن ويلسون وسياسته الاستعمارية.

### نشوء الدولة

وصل السير بيرسي كوكس الذي اتسم بالمرونة إلى العراق في بداية شهر تشرين الثاني ليتقلد مهام المندوب السامي. شرع السير كوكس بالسير على الأعراف الدولية الجديدة التي مثلتها النقاط الأربع عشرة للرئيس وودرو ويلسون والتقيد بقرارات عصبة الأمم. أكدت وايتهول الالتزام بتكوين ودعم الدولة العربية المستقلة في العراق وبتقديم المساعدة المطلوبة ودعم قيام ملكية دستورية. [1] وحال وصوله إلى بغداد اجتمع كوكس بأعيان المدينة وأعلن قدومه بأمر «من حكومة جلالة الملك للتشاور مع العراقيين لغرض تكوين حكومة عربية تحت إشراف بريطانيا العظمى».[2] ففي أقل من ثلاث سنوات تحولت الرؤية البريطانية جذريا من الحكم المباشر للعراق إلى التأثير على حكومة وطنية عراقية.

وهذا كان يعني مجموعة فرضيات معقدة تختلف عن الحكم الاستعماري المباشر. كان على البريطانيين بناء دولة تكون فيها الحكومة نابعة من سكان البلد أنفسهم، إلا أن البريطانيين سوف يحتفظون بالتأثير الكافي لكبح القرارات والسياسات غير المقبولة التي تتخذها الحكومة الوطنية. كانت هذه التوليفة تحتوي على معضلة أرقت العلاقات العراقية ـ البريطانية لسنوات طويلة قادمة. ومن أجل تأمين المصالح البريطانية كانت الحاجة إلى تكوين حكومة قوية ومقبولة شعبيا وقادرة على توفير الأمن والرخاء. ولكن بالطبع كان البريطانيون يحتاجون في بعض الأوقات إلى كبح الحكومة (القوية) في حال وجود تصادم في المصالح بين الطرفين. لذا وكما سنرى لاحقاً، فلقد وُضِع الملك والسياسيون العراقيون في العقد الأول من عمر الدولة العراقية في موقف محرج لكسب الشرعية الشعبية من خلال إتباع سياسات مستقلة من جهة، ومن التدخلات العسكرية البريطانية المباشرة من جهة أخرى.

المعضلة الأخرى التي واجهت البريطانيين هي مسألة الدستورية والتمثيل. لا ينبغي أن نكون متشائمين ونقول إن دعم البريطانيين للملكية الدستورية والديمقراطية النيابية كان

(1) Toby Dodge, Inventing Iraq: The Failure of Nation ـ Building and a History Denied (New York: Columbia University Press, 2003), p. 17.

(2) Wallach, Desert Queen, p. 280.

مجرد ادّعاء. لذا ولكونها ديموقراطية عريقة ومتميزة، فلا ريب أن بريطانيا كانت ترغب في صناعة دول على شاكلتها. يرى ستيفن هيمسلي لونغريغ (Stephen Hemsley Longrigg)، الذي كان متابعاً عن كثب للوضع العراقي في تلك الفترة: «أن لا بديل عن الديموقراطية التمثيلية البرلمانية... إذ لم تخطر على بال البريطانيين أو أي مراقب غربي أن لا يقوم شكل من الحكم مألوف لدى البريطانيين ومرغوب فيه على ما يبدو لدى العراقيين».[1] لكن الحقيقة هي أنه بغضِّ النظر عن توجهات البريطانيين أنفسهم وبتركيزه على حق تقرير المصير، قيّد المناخ السياسي بعد الحرب العالمية الأولى حرية البريطانيين في المناورة حول مسألة الدستورية والتمثيل النيابي. كانت المشكلة بالنسبة إلى بريطانيا هي كيفية التوافق بين ادعائها بدعم الدول الديموقراطية من جهة وبين الحفاظ على مصالحها من جهة أخرى، وذلك بتكوين دولة مركزية قوية يحتفظ فيها البريطانيون بحق التأثير. وكما سنرى لاحقا، فإن هذه التقليل من قيمة العملية السياسية أدى مع مرور الوقت إلى تضرر كل المؤسسات ذات الصلة: البريطانيون والملك والحكومة والبرلمان.

ولقد تبين للبريطانيين أن إقامة ملكية دستورية هو عملية أصعب مما كانوا يتخيلون. إذ لم يحظ اختيارهم لفيصل، وهو الابن الثالث للشريف حسين ملك الحجاز، بالإجماع كما كانوا يأملون وكما عملوا عليه. إذ لم ترق فكرة تتويج ملك سني غير عراقي لكثير من العراقيين، لاسيما الغالبية الشيعية في الجنوب والكرد في الشمال؛ بل حتى في بغداد لم يكن القبول به أمراً سهلاً. ولقد أسر عبد الرحمن الكيلاني، وهو أول رئيس وزراء تحت الحكم البريطاني، إلى الميس جيرترود بيل، أن بالرغم من كرهه الشديد للأتراك، يفضل أن يحكمه الأتراك بدلاً من الحجازيين. فبالإضافة إلى معتقدهم السني، فإن هنالك القليل الذي يربط الحجازيين بالعراق.[2] بالإضافة إلى ذلك، فالعراق ليس خالياً من المرشحين الذين كان لهم تاريخ طويل في مقاومة الاحتلال العثماني قبل الحرب العالمية الأولى ويحظون بقواعد شعبية واسعة.[3]

(1) Longrigg, Iraq: 1900 - 1950, A Political, Social and Economic History, pp. 224 - 225.

(2) عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق الفلسفية، المجلد الأول (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1986، ص 436.

(3) من بين الأشخاص الأكثر كاريزما وإقناعا كان رجل من البصرة السيد طالب النقيب. وعلى الرغم من كره الميس بيل له، إلا أنها قالت عنه: «أن الكثير من العرب وحتى البريطانيين يعتبرونه المرشح الأكثر معقولية للمنصب». ينظر:

Wallach, Desert Queen, p. 251; see also Charles Tripp, A History of Iraq (Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000), pp. 24 - 27.

ولكن بالنظر إلى التعدد المجتمعي، إذ لا يستطيع أي شخص الحصول على موافقة جميع المكونات، أصر البريطانيون على فكرة الملك من الخارج الذي لا تربطه علاقات بأيٍّ من تلك المكونات.

ينحدر فيصل نفسه من سلالة أرستقراطية ويتمتع بسمعة واسعة. فلقد حارب الأتراك ودخل إلى دمشق منتصراً على رأس جيش من البدو، وتوج حاكماً لسوريا. وحينما طرده الفرنسيون من سوريا، استمر بالنضال من أجل استقلال البلدان العربية. لذا كان له من المؤهلات التي تمكنه من حصد الدعم من القبائل ومن سكان المدن على حد سواء. أما بالنسبة إلى البريطانيين، فلقد تأملوا أن فيصل قد تعلم درساً قاسياً من خلال تعامله مع الفرنسيين، وأنه سوف يكون طيعاً أكثر مع المطالب والإملاءات البريطانية. فعلى لسان وينستون تشرشيل (Winston Churchill)، فلقد مثل فيصل «الحل الأمثل والأقل كلفة».[1]

عند قدومه إلى العراق لم يحظَ فيصل بالترحيب الحار الذي توقعه. لقد تمنى أن يتم الترحيب الحار بقدومه، ولكن بالمقابل قُوبِل بالتحفظ، بل وبعدم الودية.[2] ففي البصرة التي وصلها أولاً في 23 حزيران 1921، كان للسكان مرشحهم الخاص وهو السيد طالب النقيب، وكانت هنالك مطالبات بالاستقلال. وفي رحلته بالقطار شمالاً إلى بغداد التقى بقبائل الفرات الأوسط وبعلماء النجف وكربلاء الذي لم يكونوا متحمسين لفكرة أن يحكمهم شريفي من الحجاز. وفي بغداد فقط استطاع البريطانيون من إقامة حفل استقبال كبير له.

شرع البريطانيون في إضفاء الشرعية على حكم الملك فيصل. وفي محاولة منهم لتجنب الانتخابات المباشرة، لأنها قد تنتج نتائج غير مرغوبة بالنسبة لهم، قام البريطانيون بإنشاء لجان انتخابية في جميع مناطق البلاد، حيث يكون للإدارات المحلية سلطة على النتائج. ففي هذا النظام، يقوم الإداريون المحليون في كل مدينة أو مقاطعة بدعوة الأعيان والقادة

---

(1) Wallach, Desert Queen, p. 297.

(2) يعزو المؤرخ العراقي الكبير الراحل علي الوردي عدم التوازن في استقبال فيصل إلى بعض أساليب الموظفين البريطانيين، ولا سيما جون فيلبي (John Philby) الذين لم يكونوا معجبين بالامير الحجازي. ينظر: علي الوردي، لمحات أجتماعية من تأريخ العراق الحديث، الجزء السادس من عام 1920 إلى عام 1924 (لندن: دار كوفان للنشر، 1992)، ص 85 ـ 90. ولقد أكدت هذه النتائج بعض الدراسات البريطانية على الموضوع. ينظر:

Philip Ireland, Iraq: A Study in Political Development (New York: Macmillan, 1938), pp. 326 - 329.

والأشخاص البارزين في تلك الناطق ومن ثم يقومون بتعداد مناقب الملك فيصل، وبعد ذلك يسألون الحضور إن كان لأيٍ منهم أي اعتراض. وفي حال الإجابة بكلمة (كلا)، كما هو متوقع، يطلب منهم التوقيع على إعلان بالموافقة على تنصيب فيصل ملكاً للعراق. وكما كان مخططاً، فلقد أيدت النتائج اختيار فيصل ملكاً للعراق، وإن كانت لا تخلو من بعض المفاجأت. فلقد صوتت كل من المدينتين الكرديتين كركوك والسليمانية ضد فيصل، وإن كانت بعض المدن صوتت لصالحه، فإن مدناً أخرى قد أبدت انقساماً حول الموضوع؛ وشرطت بعضها التصويت لصالح الملك بشرط الحصول على السيادة الكاملة وتكوين الجمعية التأسيسية. ولكن في بعض المدن الجنوبية، وعلى الرغم من تحسسهم من الملك السني وأصوله الحجازية الشريفية، رضخت للتصويت لصالحه بشرط بقاء الانتداب البريطاني. وسواء كان هذا الشرط حقيقياً، أو أنه كان نتيجة للتلاعب البريطاني،[1] كما يذهب إليه المؤرخ العراقي الراحل علي الوردي، فإن سعادة الملك بالنتائج لابد أنها تنغصت بعدم التوافق عليه، خصوصاً أن هذا لم يكن يفترض أن يحدث لأن الانتخابات جرت تحت سيطرة البريطانيين وبشروطهم.

### مؤسسات الدولة

الدولة التي تأسست بعد كتابة الدستور والموافقة عليه من قبل الجمعية التأسيسية عام 1924 كانت ملكية أعطت لرأس الدولة صلاحيات واسعة في رسم السياسات وحرية في العمل على الرغم من أن النظام كان دستورياً برلمانياً. لذا حتى وإن كان الدستور ينص على السيادة الكاملة للأمة، إلا أنه ينص كذلك على أن الناس قد عهدوا بتلك السيادة إلى الملك. حتى أن أحد أعمدة النظام الملكي توفيق السويدي قد انتقد إعطاء الملك الصلاحيات التي يجب أن تكون من حصة البرلمان بوصفة المؤسسة التي تمثل مصالح الشعب. ولقد قال بصراحة أنه لو كانت السيادة تعهد إلى أحد، لكانت تعهد إلى الشعب وليس إلى الملك.[2] لكن صلاحيات الملك كانت أوسع وأقوى وأكثر تأثيراً من صلاحيات البرلمان:

> **يصادق الملك على القوانين ويأمر بنشرها ويتابع تنفيذها... وله أيضا أن يعلن القانون العرفي. وهو يدعو إلى الانتخابات العامة ويدعو البرلمان إلى الانعقاد. وله أن يرجا أو يحل البرلمان. وفي حال لم يكن البرلمان في حال انعقاد، فللملك أن يصدر المراسيم التي من**

(1) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص115.

(2) ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية (لندن: دار الحكمة، 1999)، ص 102.

**شأنها أن تحفظ الصالح العام، وله أن يأمر بالصرف من خارج الميزانية. تتمتع تلك المراسيم بقوة القانون. وكذلك يقوم الملك بتسمية رئيس الوزراء، وحسب التعديل الثاني لعام 1943، فله الحق في إقالة رئيس الوزراء.**[1]

وفي الحقيقة، فإن الدستور قد منح صلاحيات محدودة إلى مجلس الوزراء، جاعلا منها مجرد هيئة استشارية للملك. وكان للملك خلال تلك الفترة دورٌ أساسي في صناعة القرار،[2] الأمر الذي جعل الادّعاء بالدستورية محط تساؤلات جدية.

ولكن وعلى الرغم من أن الدستور أعطى الكثير من الصلاحيات للملك على حساب مجلس الوزراء، كان مركز القرار دائم التحول بناء على قوة وكاريزما وإصرار اللاعبين الأساسيين. لقد كان فيصل رجلا حازما ومحط احترام الجميع، لذا سعى لإخضاع الكابينة الوزارية لإرادة التاج الملكي، وألا تتخذ أي قرارات ضد رغبات أو رؤى الملك. لذا فحتى أن سياسياً محنكاً وواثقاً مثل نوري السعيد، الذي اعتمد عليه الملك كثيرا لتمرير الاتفاقية العراقية البريطانية لعام 1930 التي لم تحظ بالقبول الشعبي، قد قام الملك بإبعاده عام 1932 لأن الملك أحس أن القاعدة الشعبية لنوري السعيد قد توسعت بشكل غير مسموح به من قبل الملك. وحسب كلمات السفير البريطاني آنذاك حول عزل نوري السعيد، «إن لفيصل عادة بتغيير البولنغ اذا ما استطاع أحد أعضاء فريقه الحصول على بوابات كثيرة تشتت الأنظار عن كابتن الفريق».[3]

لم يتصف غازي، ابن الملك فيصل، بأيٍّ من صفات والده، ولذا، وخلال فترة حكمه القصيرة، كان ميزان القوى يميل دوماً لصالح مجلس الوزراء. استمر الحال هكذا مع الوصي على العرش عبد الإله، الذي حكم باسم الملك الصغير والضعيف فيصل الثاني. لقد حاول عبد الإله التدخل مرارا بالعملية السياسية، بيد أنه كان فاقدا للحنكة السياسية والكاريزما. لذلك فعلى الرغم من أن أجنحة نوري السعيد قد قصت في عام 1932، إلا أن نفوذه السياسي قد تمدد سريعا بعد وفاة الملك فيصل الأول، وعاد ليهمين على المشهد السياسي العراقي لدرجة أن العقدين الأخريين من الحقبة الملكية كانا يسميان بعهد نوري السعيد.

---

(1) Majid Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics (London: Oxford University Press, 1960), pp. 19 - 20.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2002)، ص114.

(3) Quoted in Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), p. 336.

كانت الصلاحيات الواسعة المعطاة للملك محاولة من البريطانيين لتحديد مساحة القرارات السياسية لتأمين مصالحهم، إذ أن السيطرة على رجل واحد أسهل وأكثر فعالية من السيطرة على مؤسسة برلمانية بأكملها. وعلى لسان المندوب السامي البريطاني، «لقد كان يلوح خطر من أن تقوم أغلبية متطرفة بشل أداء الدولة. لذا كان من الضروري تامين قدرة السلطة التنفيذية على المضي قدما».[1] وبالنسبة إلى البريطانيين، فإن السلطة التنفيذية لا تعني الملك فحسب، بل المندوب السامي البريطاني، والذي حسب نظام الانتداب، كان يعدّ سلطة تنفيذية موازية للملك.

ولم يكن فيصل يمانع تلك الصلاحيات؛ فعلى أي حال هو لم يكن من أبناء هذا البلد، والدعم المتوفر له من الناس المحليين لم يكن مؤكداً. لقد أدرك مبكراً أن ليس بإمكانه الاعتماد على شعبيته الشخصية او الكاريزما لاتخاذ ولتمرير السياسات الصعبة والتي لا تحظى بدعم شعبي ولكنها كانت ضرورية لتقدم البلاد. فحتى وإن وافق فيصل على النظام الدستوري والبرلماني، إلا أنه سعى للحصول على صلاحيات تتفوق بها السلطة التنفيذية على المؤسسات الأخرى. لم يرد فيصل أن يسلب صلاحيات البرلمان وهو يعلم أن خلال فترة الانتداب، التي أخذت الجزء الأكبر من فترة حكمه، أن صلاحياته بالأصل متقاسمة مع البريطانيين.

لم يكن هذا التركيب في السلطة مقتصراً على رأس الهرم، بل انسحب على مجمل الحكومة والبنية الإدارية. إذ تم تعيين مستشارين بريطانيين لكل من الوزراء ومدراء الأقضية والمناطق، وكان يجب على المسؤولين العراقيين أخذ توصيات أولئك المستشارين على محمل الجد. لذا كان على الوزير العراقي أن يتشاور مع المستشار المعين له قبل اتخاذ اي قرار، وكان بعض المستشارين يحضرون جلسات مجلس الوزراء بانتظام.[2] وعندما كانت بريطانيا دولة انتداب حتى عام 1932، فلقد استخدمت حقها كدولة عظمى بـ(مساعدة) النخبة السياسية الوطنية التي كانت حديثة العهد بتعقيدات الحكم وبإدارة الدولة الفتية.

إلا أن الشعب العراقي، وخصوصاً الطبقة المدنية المتعلمة وذات التوجه القومي، لم تكن تنظر بعين الود إلى تلك (المساعدة). فلقد عدّوها مناورة مكشوفة للسيطرة على القرار السياسي. لم تكن كلمة (انتداب) مقبولة لدى الوطنيين العراقيين، الذين كانوا يساوونها

(1) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 373.

(2) Dodge, Inventing Iraq, p. 19.

بكلمة الاستعمار والإمبريالية، وكانوا يحرضون ضدها سواء من خلال البرلمان أو الصحف أو من خلال المسيرات الحاشدة. فلقد رأوا أن لا معنى للدولة حينما يسمح للموظفين البريطانيين بالتدخل في كل قرار حكومي وإداري. وكان العراقيون يسمون هذا بـ(الوضع غير الطبيعي). ومن المثير أن حتى البريطانيين كانوا يتفقون على هذا التوصيف. يعود المقطع التالي إلى تقرير رفعه موظف بريطاني حول الحكم في العراق:

**الوضع غير الطبيعي ناتج من أن العراق هو دولة ذات سيادة لكنه في ذات الوقت خاضع للانتداب البريطاني. لذا فحسب الدستور فإن الوزراء العراقيين مساءلون أمام للبرلمان، ولكن في الحقيقة فإنهم واقعون تحت تأثير المستشارين البريطانيين. فالحكومة العراقية تسيطر على وتدير سكك الحديد وميناء البصرة، الا أنها لا تمتلكهما. ويمكنها إعلان الأحكام العرفية، ولكن فقط بموافقة الجيش البريطاني. ولديها جيش لا يمكنها تحريكه الا بالتشاور مع المندوب السامي. وتحظى الجنسيات الأجنبية بامتيازات في العراق لا يحصل عليها العراقي في الخارج.**[1]

لذا يجب أن ننظر إلى الصلاحيات المخولة للملك مقارنة بتلك المعطاة إلى البرلمان في سياق الضغوط والمصالح المتعارضة التي كانت البلاد تتعرض لها. وكان من أهم تلك الضغوط الموقع المتميز الذي حظي به البريطانيون وإصرارهم على عدم التفريط بتلك المكانة. وفي غضون ذلك تصاعد الحنق الشعبي بين العراقيين، وخصوصاً بين الطبقات المتمدنة ذات التوجه القومي، ضد هيمنة البريطانيين على المشهد السياسي في العراق.

## معضلات الحكم

منذ بواكير حكمه كان على فيصل أن يفصل في تلك الخيارات المتناقضة، أو على الأقل أن يكون حذراً في التعامل معها. فأولاً، وكما أسلفنا، كان هنالك البون الشاسع بين المصالح البريطانية والتطلعات العراقية الوطنية. لم يستطع فيصل الهرب من واقع كونه قد نصب من قبل البريطانيين، وأنه أصبح ملكا من خلال جهودهم وتأثيرهم، بل وحتى تلاعبهم. فحتى وفاته عام 1932، كان البريطانيون هم اللاعب السياسي والعسكري الأكبر في البلاد. فلقد كان المندوب السامي شخصية سياسية كبيرة لا يمكن للملك تجاهلها. غير أن صورته ملكاً ضعيفاً أمام البريطانيين، أو الأسوأ من ذلك صورته رجلَ البريطانيين في العراق، كان من شأنه أن يقوض شرعيته لدى الوطنيين العراقيين الذي كانوا يزدادون قوة وسطوة وتأثيراً.

(1) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق (بغداد: مطبعة المعارف، 1946)، ص 14 ـ 15.

لقد كان فيصل يحرص على التوازن الدقيق في تعامله مع البريطانيين والقوميين العراقيين. ففي بعض الأحيان كان يواجه البريطانيين أذا ما رأى أنهم قد تمادوا بعض الشيء. لقد حصل أحد الأمثلة على ذلك حتى قبل تتويجه عندما عارض وزير المستعمرات البريطاني الذي أصر على ذكر أن السلطة في العراق هي بيد المندوب السامي. لقد رفض فيصل بشدة معللاً بأنه لن يسمح لأي فعل من شأنه تقويض مكانة التاج الملكي ومكانته شخصياً أمام الشعب العراقي. لقد اقتنع السير بيرسي كوكس بأسباب فيصل واستطاع إقناع وزارة المستعمرات بترك الموضوع.[1] ولكن بالنظر إلى الواقع السياسي في تلك الفترة، لم يكن بإمكانه أن يكون حازماً في كل المواقف. وبدلاً من ذلك، كان يتأرجح بين موقف البريطانيين تارة والقوميين العراقيين تارة أخرى، آملاً في أن يستطيع الوصول إلى حلول وسط قد لا ترضي أياً من الطرفين، ولكنها لا تنفر أياً منهما عنه نهائياً.

لقد وقعت إحدى تلك المشكلات بُعيد تنصيبه مباشرة. لقد كان العراقيون يعدّون أن وزير الداخلية، الذي كان مسؤولاً عن الأمن الداخلي وعن إدارة النواحي، هو الشخص الأقوى في الكابينة الوزارية بعد رئيس الوزراء.[2] فلكي يثبت الملك للوطنيين العراقيين أنه شخص موثوق، فقد كان يريد تعيين شخص لم تتلوث سمعته بالعلاقة مع البريطانيين. ولكن السير كوكس كان يريد شخصاً يمكنه الاعتماد عليه ليقود الوزارة المسؤولة عن الأمن الداخلي. وصل الطرفان إلى طريق مسدود إلى أن تم ترشيح ضابط مغمور وغير معروف حظي بمباركة الطرفين المنهكين.

كان البريطانيون يرون أن نزوع فيصل إلى العناد وعدم الرغبة، بل وحتى الرفض، لتنفيذ رغباتهم على أنها رغبة بالتقرب للوطنيين العراقيين. ولقد كان المبعوثون إلى لندن يرددون أن فيصل قد غرّر به الوطنيون (المتطرفون) وأن فيصل والقوميين هم حلفاء في السر. الرأي الأول، والأكثر تعاطفاً كان رأي الميس بيل، أما باقي المسؤولين البريطانيين فقد تبنوا الرأي الآخر. فلقد أرسل هنري دوبز(Henry Dobbs)، وهو خليفة كوكس مندوباً سامياً إلى لندن يخبرهم «بأن فيصل يشجع على انتخاب المتطرفين إلى المجلس الوطني»[3]. لقد شعر

(1) الوردي، لمحات أجتماعية، ج6، ص334 ـ 335.

(2) المصدر السابق، ص 123 ـ 124.

(3) عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 ـ 1933 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1991)، ص 366.

البريطانيون أن مصلحة الملك، وليست مصالحهم فقط، قدد تتعرض للخطر من خلال ميول فيصل إلى (المتطرفين).

كانت هذه رؤية منحازة بالتأكيد. فكما بيّنا سابقاً، فإن فيصل كان حريصاً على عدم تنفير أيٍّ من الطرفين، سواء أكان البريطانيين أو قاعدته الانتخابية. وبالتعامل مع كليهما، كانت يضع نصب عينيه السلطة التي يمثلها منصبه. ومن الأمثلة على ذلك التوتر الذي سببته الاتفاقية العراقية ـ الإنكليزية. فلقد اقترحت حكومة جلالته بعد العام 1921 معاهدة تحل محل وثيقة الانتداب، لكن الوطنيين العراقيين كانوا يرون في المعاهدة غطاء جديدا لنظام الانتداب. استغرق التصديق على الاتفاقية داخل مجلس الوزراء قرابة الثمان أشهر، كان الملك ووزراؤه، الذين كانوا يريدون تلبية مطالب الوطنيين والأطراف الدينية في إلغاء نظام الانتداب، يحاولون إلغاء النظام الانتدابي في الاتفاقية الجديدة. تصاعدت حدة الخلافات في النصف الأول من عام 1922 وتم رصد اضطرابات في عدد من المدن العراقية لاسيما في المناطق القبلية في الفرات الأوسط. وكذلك وصلت العلاقات مع المندوب السامي إلى طريق مسدود حيث كان فيصل ينقل حالة عدم الرضا العراقية على الاتفاقية، محذرا من تمرد وشيك تتحمل السياسات البريطانية المسؤولية الكاملة عنه. أجاب كوكس مستخدما كلمات قاسية؛[1] إلا أنه في الذكرى السنوية لتنصيب فيصل في 32 آب 1923 استمع إلى النصائح المطالبة بعدم إرسال الرد. ولقد قرر أكبر حزبين قوميين في البلاد ـ حزب النهضة والحزب الوطني ـ إقامة مظاهرات حاشدة منددة بالاتفاقية في الذكرة السنوية لتتويج الملك فيصل.

وفي ذلك اليوم، 23 أب، وبالاتفاق مع أمين البلاط فهمي المدرس[2] قد وقتوا مظاهراتهم التي بلغت 10000 متظاهر في وقت قدوم المندوب السامي كوكس إلى القصر الملكي لتهنئة الملك. وتعالت الأصوات المنددة بالاتفاقية وبالبريطانيين عند دخول كوكس إلى فناء القصر الملكي. وبسبب ذلك استشاط كوكس غضباً وكتب إلى الملك مطالباً إياه بالاعتذار وإبعاد المدرس والقبض على سبعة من قادة الاحتجاج. وفي محاولة منه لاسترضاء المندوب السامي قام الملك بتقديم اعتذار وأبعد المدرس ولكنه لم يفعل شيئاً حيال الاعتقالات. وفي اليوم التالي أصيب الملك بالتهاب الزائدة الدودية واحتاج إلى تدخل جراحي، لكن كوكس الحانق

(1) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 184.

(2) Elie Kedouri, The Chatham House Version and OtherMiddle Eastern Studies (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970), p. 243.

اندفع إلى القصر مطالباً الملك بتوقيع أوراق الاعتقال حالاً. لكن الملك في ذلك الموقف ثبت على موقفه رافضاً توقيع مذكرات الاعتقال. مستفيداً من وضع الملك الصحي، قام كوكس باعتقال القادة السبعة وترحيلهم وإجبار اثنين من قادة الشيعة على مغادرة العراق إلى إيران.[1] وعند تماثله للشفاء أدرك الملك أنه ربما ذهب بعيداً بالاصطفاف مع الوطنيين ومعارضة الإملاءات البريطانية، لذا قام بتوقيع رسالة كتبها المندوب السامي تبين امتنان الملك لسعادة المندوب لاتخاذه الإجراءات اللازمة للحفاظ على الصالح العام والحفاظ على الأمن والنظام.[2] وبعد ذلك بوقت قصير تسلم فيصل الأخبار التي تمنى أن ترضي الوطنيين: إن وزير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات ونستون تشرشل وعد بتسهيل انضمام العراق إلى عصبة الأمم.

ولما كان البريطانيون ينظرون إلى الوطنيين مجموعةً من المؤججين الذين لم يكونوا يمثلون ثقلاً انتخابياً، اتجه فيصل إلى القبائل لحصد النتائج التي يريد والتي لم تكن مرغوبة لدى البريطانيين. وفي بواكير عام 1922، عمل فيصل بصورة سرية من خلال إدارته الشريفية على كسب تأييد القبائل المعادية للبريطانيين ليخلق توازنا مع القبائل التي كانت تدعم سلطة الانتداب. لذا فإنه يعتقد أن الاضطرابات المنددة بالانتداب التي حصلت في ذلك العام كانت بتأييد من الملك، بما في ذلك وصول حوافز مالية من القصر الملكي مباشرة. وفي مفاوضاته مع البريطانيين في عام 1927 حول الاتفاقية، قام الملك بتأليب نفس القادة القبليين للتحريض ضد الاتفاقية وللمطالبة بالانسحاب البريطاني التام. ولقد قبل البريطانيون حسم بعض مشاكل الأراضي لصالح أولئك الشيوخ على مضض.[3] ولقد كان الملك يستخدم تلك التكتيكات لتحسين موقفه في التفاوض مع الإنكليز. وفي الحقيقة فقد كان القائم بأعمال المندوب السامي ومستشاره مستائين جداً من موقف الملك في مفاوضات عام 1927 إلى درجة أنهما طرحا فكرة خلعه.[4]

وفي الحقيقة فإن هذه الحوادث تبين المعضلة التي كان كل من البريطانيين والملك يواجهونها. فلقد كان البريطانيون يريدون حكومة قوية ذات مؤسسات تحد من قوة الوطنيين

(1) ينظر الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص187 ـ 195.

(2) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 361.

(3) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 100.

(4) Ibid., p. 335

ورجال الدين المناوئين للإنكليز. وهذا يتطلب سلطة مركزية قوية متحالفة معهم. وفي الجانب الأخر كان الملك الذي يعلم بحاجته إلى الدعم البريطاني، بيد أنه يعلم كذلك ان مصداقيته وقدرته على الحكم كانت تعتمد على دعم أبناء البلاد له. كان الملك يعاني من (فجوة المصداقية) كونه غريبا عن البلد، لذا فإن دعم السكان له، سواء أكانوا من الطبقة الوسطى الصاعدة او رجال الدين أو زعماء القبائل، لن يتوفر مالم يقدم نفسه كبطل وطني وأنه يهتم بالمصالح العراقية لا البريطانية. وهذا يعني، كما هو معروف، التصادم مع المندوب السامي، حيث كان الملك في بعض الأحيان يثبت على موقفه، وفي أحيان أخرى يلين ويتراجع. وكان هذا الموقف هو بمثابة النصر في كلتا الحالتين، حيث إما أن يحقق مطالبه، أو حتى إذا تراجع فإن الشعب يعرف أنه بذل كل ما يمكن في قبال خصم شديد المراس. ففي كلتا الحالتين كان هذا يزيد من مصداقيته ويسبغ عليه الشرعية ويجعل قبضته على السلطة أكثر قوة.

وفي سياق مأسسة الملكية الهاشمية نفسه وترسيخ سلطتها في الوعي الشعبي، كان الملك يقف ضد المعارضة إذا ما رأى أنها تعدت حدود المسموح به. وكان حازما بشكل خاص إذا ما قاومت تلك المعارضة إحدى سياساته. وبتعبير آخر، فإنه وإن كان يريد أن يظهر بمظهر البطل الوطني، بيد أنه لم يكن يريد أن يظهر كألعوبة للوطنيين.

وكمثال على استعداد فيصل للاصطفاف مع البريطانيين والوقوف بوجه المعارضة إذا ما رأى أنها تقف بالضد من المصلحة الوطنية كما يراها هو، ما حدث خلال انتخابات الجمعية التأسيسية عام 1924. كان مجلس الوزراء قد أقر المعاهدة، إلا أنهم وبضغط من فيصل نفسه قد أضافوا شرطا هو إمضاء الجمعية التأسيسية عليها، خلافاً للرغبات المعلنة لبيرسي كوكس. لذا احتاج الأمر إلى إجراء الانتخابات. وفي سياق التحضير للانتخابات قام الملك بتعيين رئيس جديد للوزراء وهو عبد المحسن السعدون، وهو رجل معروف بالحزم والشدة. وفي ربيع عام 1923، عاد السير بيرسي كوكس من لندن حاملا معه تقليص المدة الزمنية للاتفاقية من عشرين عاما إلى أربعة أعوام فقط. إن هذا التغيير في السياسة البريطانية نتج من الجهود العراقية ومن عدم حماسة البريطانيين لنفقات قواتهم في العراق. لكن الملك عمل على تقديم البروتوكول الجديد على أنه تنازل كبير من سلطة الانتداب تم تحقيقه بفضل إخلاص والتزام الملك بالحفاظ على المصالح العراقية وتفانيه بالدفاع عن تلك المصالح.[1] وظنّاً منهم

(1) التكريتي، الملك فيصل، 126 ـ 127.

بأن كل العقبات في طريق المصادقة على الاتفاقية قد تم تذليلها، فقد عمل الملك ومستشاره والجانب البريطاني على التحضير لانتخابات سلسة للجمعية التأسيسية.

لكن آمالهم سرعان ما تبددت عندما أفتى كبار رجال الدين الشيعة ضد الاتفاقية وضد الانتخابات التي من شأنها إسباغ الشرعية على تلك الاتفاقية. وكان مبعوثو الملك إلى المرجع الشيعي الأعلى الشيخ مهدي الخالصي، الذي كان من أشد منتقدي الاتفاقية بصورة خاصة والوجود البريطاني في العراق بصورة عامة، قد وجدوا جواباً فضّاً واتُهِموا بالرِدة. لم يخف المرجع اعتقاده أن الملك «هو رجل قد باع نفسه للشيطان، وغدا ألعوبة بيد الإنكليز».[1] وفي أحد المواقف قال المرجع إنه يخلع فيصل مثل هذا، وقام بخلع خاتم كان في يده قائلاً، «خلعت فيصل كما خلعت خاتمي هذا».[2] لم تكن هذه الإيحاءات بخضوع سلطة الملك لسلطة رجل الدين بخافية على أحد.

كان الملك فيصل يعدّ ذلك تحديا لسلطته. فلكي تستمر الدولة الفتية في العراق، لابد أن يتمكن الفرع التنفيذي منها المتمثل بالحكومة من فرض سلطتها على كل العراقيين. كان يجب وضع حد لمشكلة الخالصي، إلا أن الملك وحتى البريطانيين كانوا قلقين من أن المنزلة التي يتمتع بها الخالصي لدى الشيعة والقبائل الجنوبية من شأنها أن تؤدي إلى تمرد تصعب السيطرة عليه. أما رئيس الوزراء السعدون كان يرى أن الدولة لا يمكن أن تكون رهينة لرغبات رجل أو لمجموعة من الناس يشكلون دولة داخل الدولة. استغلت الحكومة الأصول الفارسية للخالصي وقامت بتغيير القانون العراقي بما يسمح لها بترحيل الأجانب الذي يمثلون تهديدا للأمن العام. وفي غضون أسابيع قليلة عندما كان الملك مسافرا إلى الجنوب، أبرق اليه السعدون يخبره بنيته القبض على الخالصي وترحيله. أبرق اليه الملك مجيبا بالقبول، حاثا إياه «على وضع خطة حازمة تحفظ هيبة الدولة».[3] وبالفعل تم القبض على الخالصي وترحيله إلى إيران التي بقي فيها إلى حين وفاته. وعندما اعترض علماء شيعة آخرون في مدينتي النجف وكربلاء على قرار الترحيل، مهددين بالرحيل عن العراق، آملين بذلك بإثارة الغضب الشعبي، استجابت الحكومة لذلك من خلال ترحيل ذوي الأصول غير العراقية إلى الأراضي الإيرانية والإبقاء على

(1) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 216.

(2) المصدر السابق، ص 312.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)، ج1، ص 173.

العراقيين منهم تحت المراقبة. وعلى إثر الموقف الحازم من الحكومة، بدا الدعم لموقف رجال الدين يخبو شيئا فشيئا.

لم يمضِ وقت طويل ليدرك العلماء الذين رُحِّلوا إلى إيران خطأهم. فلم يؤد خبر ترحيلهم إلا إلى بعض الاحتجاجات المتناثرة وغير المثمرة التي وأدتْها في مهدها القوات الأمنية، وإذ استحوذ منافسوهم من العلماء على أتباعهم وأملاكهم ومواقعهم، أرسلوا استعطافاً إلى الحكومة العراقية لإعادتهم إلى العراق. لم يقبل الملك ووزراؤه في بغداد الطلب إلا بعد أن وقع رجال الدين أولئك بياناً رسمياً يتعهدون فيه «بعدم المداخلة في الأمور السياسية»، و«أن المسؤول عن مقتضيات الشعب وسياسته جلالتكم» وأن «يتعهدوا «بالمؤازرة للملوكية الهاشمية حسبما تقتضيه الديانة الإسلامية ذلك من مبدأنا الإسلامي».[1] إن توقيعهم على تلك التعهدات يمثل، في رأي بعض المحللين، نهاية حقبة تولي رجال الدين للقيادة السياسية.[2] ولقد انتصرت الدولة التي لم يناهز عمرها الثمانية عشر شهراً، في إحدى أهم معاركها أمام واحدة من أكثر المؤسسات قوة وسلطة في العراق.

وبعد عدة سنوات كان للملك موقف حازم آخر تجاه القوميين الذين أرادوا عرقلة مشروع كان الملك والبريطانيون يريدون تنفيذه. في أيلول عام 1929 بينت حكومة العمال البريطانية نيتها الوصول إلى اتفاقية جديدة مع العراق لتمهد الطريق لانضمام العراق إلى عصبة الأمم. تنص الاتفاقية الجديدة على أن يكون للعراقيين السلطة الكاملة على الأمن والدفاع في البلاد، وهو ما كانت بريطانيا تتولاه حتى ذلك الحين. وفي المقابل يسمح العراق لبريطانيا بنقل قواتها إلى العراق واستخدام أراضيه في وقت الحرب وإنشاء قاعدتين عسكريتين جويتين في وسط وشمال البلاد. وكذلك فإن تجهيز الجيش العراقي وتقديم المشورة له يكون حصريا من صلاحيات البريطانيين.

كان الملك مُصِرّاً على دعم الاتفاقية، إذ أنه كان يرى أن انضمام العراق إلى عصبة الأمم يفوق أهمية أي تنازلات سوف يقدمها إلى البريطانيين.[3] ولأنه كان يتوقع معارضة شعبية واسعة لتلك الاتفاقية،[4] فلقد نصب الرجل القوي نوري السعيد كرئيس للوزراء؛ ولتحمل

(1) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 261 ـ 262.

(2) رشيد، العراق المعاصر، 281؛ الوردين لمحات اجتماعية، ج6، ص 305.

(3) التكريتي، الملك فيصل، ص304 ـ 305.

(4) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الحدث 1918 ـ 1958 (بيروت: دار الطلائع، 1965)، ص 34 ـ 44.

مهمة تمرير الاتفاقية في برلمان معارض. قام نوري السعيد بحل البرلمان وبإجراء انتخابات جديدة تحت سيطرة كبيرة ليؤمن تكوين برلمان متوافق معه؛ وقام كذلك بإغلاق الصحف التي كانت تعارض الاتفاقية بشدة. وعلى الرغم من ذلك فقد اشتدت المعارضة للاتفاقية بدلا من أن تتوقف. فلقد جابت مظاهرات كبيرة الشوارع وطبعت المنشورات المنددة بالاتفاقية ووُزِعت سراً، وعملت المعارضة على تحين كل الفرص لإعلان عدائيتها للنظام الجديد. ولقد قام بعض المعارضين بتقديم شكوى إلى الأمين العام لعصبة الأمم، مبينين أن « المعاهدة الجديدة لا تحفظ استقلال العراق بل أنها تسمح لبريطانيا باستغلال البلاد لأجل تحقيق مآربها الإمبريالية».[1] إلا أن الملك ونوري السعيد لم يأبها بتلك الاعتراضات، وبالفعل فقد تمت المصادقة على الاتفاقية من قبل البرلمان المداهن في تشرين الثاني عام 1930. ومرة أخرى تخضع المعارضة الشعبية إلى حزم مؤسسات الدولة. وبعد عامين وحين قروب موعد انضمام العراق رسميا إلى عصبة الأمم، فقد أعطى الملك ارفع وسام في الدولة إلى نوري السعيد، ألا وهو ميدالية الرافدين.[2]

## الدولة والكرد

كما سنرى في الفصل الخاص فيما يخص مسألة الهوية، ينتمي الكرد، الذي يمثلون 20 % من مجموع السكان، إلى قومية أخرى غير تلك التي ينتمي لها معظم العراقيين. وهم يتكلمون لهجات من اللغة الكردية التي تختلف عن العربية التي هي اللغة الرسمية للبلاد. كان حلم الكرد وما يزال هو إقامة دولتهم الخاصة، الأمر الذي يضيف إلى التعقيد المتأصل في علاقتهم مع بغداد. لذا كان على الحكومات المتعاقبة أن تتعامل مع حالات عديدة من التمرد المسلح الذي كانت خلفه مطالب بالانفصال، أو في الحد الأدنى تحقيق الاستقلال الثقافي أو الاقتصادي. كانت الحكومات العراقية تتعامل بشدة مع المطالب الكردية خشية خسران النفط الموجود في مدينتي الموصل وكركوك، اللتين يدعي الكرد أنهما تقعان ضمن نطاقهم الجغرافي. هذا وإن لجنة التحريات الدولية التي أرسلتها عصبة الأمم إلى الموصل عام 1925 أكدت في تقريرها أن خمسة أثمان السكان هم من القومية الكردية. وعلى الرغم

(1) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (بغداد: مطبعة العاني، 1967)، ص 203.

(2) عبد الغني الملا، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق (بغداد: وزارة الاعلام، 1975)، ص 135.

من تأكيدها الادّعاءات الكردية، إلا أن البعثة أوصت ببقاء الموصل مع دولة العراق.[1] وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، رفع الكرد شعار كركوك عاصمة لكردستان على الرغم من كون معظم سكانها من التركمان.[2] لم تكن للدولة العراقية نية حتى في الوصول إلى أنصاف الحلول مع مطالب الكرد، إذ أنها كانت ترى أن اي تسويات سوف تؤدي إلى السير في طريق خطير قد يكون نهايته انفصال الكرد. مصدر القلق الآخر للحكومة العراقية ينبع من أن عملية انفصال ناجحة للكرد سوف تمتد إلى السكان الشيعة في الجنوب. ونتيجة ذلك فلم يحصل هنالك اندماج تام للمناطق الكردية سياسيا وثقافيا مع الدولة العراقية.

وحتى قبل قيام الدولة العراقية عام 1921، كان البريطانيون على معرفة بالنزعة الاستقلالية لدى الكرد. عندما قام البريطانيون بتعيين الشيخ محمد البرزاني وهو قائد كردي محلي محافظاً لمدينة السليمانية، قام الشيخ بنكران الجميل للحكومة البريطانية ونصب نفسه ملكا للكرد، معلنا التمرد ضد البريطانيين. ولقد أعاد الكرة مرات عدة خلال العشرينات وفي كل مرة كانت القوة الجوية البريطانية تقوم بقصف قواته وتقضي على التمرد.[3] وفي النهاية في عام 1930، قاد الشيخ البرزاني مظاهرات حاشدة خرجت عن نطاق السيطرة، الأمر الذي أستدعى جلب قوات عسكرية. وعلى أثرها أجبِر البرزاني على الاستسلام وحُكِم عليه بالإقامة الجبرية لمدة عشرين عاما.[4] وخلال العقد الأول من عمر الدولة العراقية، فقد كرست الحكومة العراقية والسلطات البريطانية موارد كبير للكرد، إذ أن الكرد لم يكونوا مجرد مشاغبين عابرين بالنسبة إلى الإدارة البريطانية والدولة العراقية الفتية.

لا يعني ذلك أن النخبة السياسية الحاكمة، التي كانت في الغالب عربية سنية، كانت منحازة إلى قضية الكرد. فنظرا لعدم اهتمام السلطات البريطانية، فقد كانت الحكومة

---

(1) ينظر:
Kerim Yildiz, The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future (London: Pluto Press, 2004), p. 12.

(2) ينظر:
C. J. Edmonds, Kurds, Turks and Arabs: Politics, Travel and Research in North _ Eastern Iraq, 1919 - 1925 (London: Oxford University Press, 1957), p. 265.

(3) Michael Gunter, The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope (New York: St. Martin's Press, 1992), p. 3.

(4) Yildiz, The Kurds in Iraq, pp. 13 - 14.

العراقية تصدر تصريحات متفهمة تجاه القضية الكردية، لكن نادرا ما كانت تلك التصريحات تتبع بالأفعال. ففي كانون الأول عام 1922، أصدرت السلطات العراقية والإنكليزية بينا مشتركا بينت فيه حق الكرد بإقامة نظام سياسي مستقل ضمن الدولة العراقية. وفي العام التالي أقرت الحكومة العراقية حق الكرد باستخدام اللغة الكردية في مناطقهم، وحقهم بتسلم المناصب الحكومية في المناطق الكردية. إلا أن الحكومة العراقية قد تغافلت عن الوعود التي أطلقتها بشأن باستقلال الكرد، وأوصت الموظفين الحكوميين بإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية في المناطق الكردية. وهنا تخبرنا فيبي مار (Phebe Marr) بأن «الكرد أدخلوا تحت سيادة الدولة العراقية بالقوة».(1) وبالفعل، فعندما أقِرت الاتفاقية العراقية الإنكليزية في العام 1930، فلم تذكر فيها أي فقرة تخص الكرد، فضلا عن أن معالجة قضيتهم. وفي محاولة منها لامتصاص غضب الكرد ولتطمين مخاوف عصبة الأمم التي أقرت بعثتها قبل عدة سنوات حق الكرد في استخدام اللغة الكردية، فلقد قامت السلطات العراقية بنشر (قانون اللغة المحلية) الذي عمل على تثبيت اللغة الكردية المقروءة والمحكية في مناطق الكرد.(2) المشكلة كانت أنه عندما جاء وقت التنفيذ، فإن الجهود الحكومية كانت إما غير موجود، أو فاترة في أحسن الأحوال.

وبخلاف الشيعة، فلم تكن هنالك أي جهة سياسية تهتم بالحقوق السياسية والثقافية للكرد. بالعكس من ذلك، فلقد كان الملك والطبقة السياسية السنية وحتى المعارضة تنظر إلى الكرد ونزعتهم الانفصالية بعين الريبة.(3) وعلى العموم فلقد كان البريطانيون أكثر تفهماً للمطالب السياسية والثقافية الكردية من الحكومة العربية والسكان العرب. لكنهم كانوا يدركون الأهمية الاقتصادية للمناطق الكردية بالنسبة للدولة التي أنشؤوها. لذلك عدّ البريطانيون الكرد جهة انفصالية ليست لها الرغبة في الانخراط في بناء الدولة العراقية الموحدة. يكتب موظف حكومي بريطاني، ستيفين هيمسلي لونغريغ (Stephen Hemsley Longrigg)، بأن «المزاعم الكردية هي انفصالية بصورة صريحة»، ويعدّ لونغريغ أن عدم قبول الكرد بالخضوع لحكومة

(1) Phebe Marr, The Modern History of Iraq (Boulder, Colorado: Westview Press, 1985), p. 41.

(2) Longrigg, Iraq, 1900 1950 ـ: A Political, Social and Economic History, p. 196.

(3) Tripp, A History of Iraq, p. 68. Adding to Arab concern was the Treaty of Sevres, concluded in August 1920, which provided for Kurdish independence and admittance into the League of Nations. While the treaty was never implemented, it did point to international support for the idea of Kurdish independence.

عربية على أنه وضع «غير مرضٍ ويبعث على القلق إزاء الحياة الوطنية في العراق».[1] ومع اقتراب حصول العراق على الاستقلال من خلال انضمامه إلى عصبة الأمم، فإن الوضع الكردي كان غامضا وأدى إلى اضطرابات وكان عنصر عدم استقرار، الأمر الذي استدعى القوات الجوية البريطانية إلى شن عدة غارات جديدة في المناطق الكردية.

استمر هذا النسق من مطالبة الكرد بتأكيد خصوصيتهم واستقلالهم الثقافي والسياسي يواجه بالتجاهل من قبل النخبة السياسية في بغداد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى رد فعل عنيف سرعان ما يتم سحقه بالتعاون مع القوة الجوية البريطانية. استمر هذا النسق خلال هذه الفترة من تأريخ العراق السياسي. وخلال العقد والنصف الأولى من تشكيل الدولة العراقية، بدا أن هنالك شرخ لا يمكن ردمه بين الدولة العراقية، التي تبنت مؤسساتها أيديولوجيا عربية إقصائية، كما سوف نرى في الفصل الرابع، وبين الأثنية الكردية التي زاد من عزلتها سلاسل الجبال التي كان يقطنها الكرد.

### الدولة والشيعة

على الرغم من أن الانقسام بين المجتمع السني، الذي تبوأ الكثير من أعضائه المناصب السيادية في الدولة، وبين الأغلبية الشيعية لم يرقَ إلى حدة الانقسام العربي ـ الكردي، بيد أن الفريقين العربيين كانا ينظران إلى أحدهما الآخر بعين الريبة التي قد تتطور أحيانا إلى العداء الذي قد ينحدر إلى الممارسات العنفية. أما بالنسبة إلى الحكومة، فلقد غدت العلاقة مع المكون الشيعي مسألة سياسة عامة خلال العقد والنصف الأول من عمر الدولة العراقية. كانت المناطق الشيعية في الجنوب قبلية في الدرجة الأولى، وكانت السلطة فيها هجينا من شيوخ العشائر والزعماء الدينين الذي كان يطلق عليهم (المجتهدون). وحتى قبل مجيء فيصل أدرك السير بيرسي كوكس أن أي ادّعاء بتكوين الدولة ينبغي أن يبنى على قبول السكان بأن الدولة لها السلطة المطلقة وأن مؤسساتها تمثل الأدوات الشرعية للقرارات السياسية. وبتعبير آخر، فلا يمكن للدولة أن تتعايش مع هرمية السلطة عند الشيعة المكونة من الشيوخ ورجال الدين. لذا وفي أثناء المفاوضات حول العفو عن شيوخ القبائل الشيعة الذين شاركوا في ثورة 1920 ضد البريطانيين، وجه كوكس الموظفين الحكوميين المعينين

(1) Longrigg, Iraq, 1900 1950 ـ: A Political, Social and Economic History, pp. 196, 328. See also Gunter, The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope, pp. 2 - 3.

حديثا للتفاوض مباشرة مع شيوخ العشائر وكان حازما في تجنب دخول المجتهدين كوسيط في تلك المفاوضات. ومن خلال ذلك استطاع تأكيد دور قانون الدولة وتشريعاتها على حساب الدور القديم لرجال الدين في حسم النزاعات.

ولأجل عزل شيوخ العشائر عن رجال الدين، استمرت الحكومة العراقية بسياسة البريطانيين من خلال «جعل الشيوخ مسؤولين عن النظام والقانون في مناطقهم وأوكلت إليهم جباية الموارد في تلك المناطق، وعلى توطيد علاقتهم بالدولة من خلال المنح والامتيازات».[1] كما أن الصيغة القانونية للعشائر المعروف بـ (قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية) الذي شُرِع عام 1918 قد أقرها الملك فيصل وأصبح قانوناً نافذاً عام 1924. بُنِي القانون على رؤية المجتمع العراقي مجتمعاً منقسماً بين فئة سكانية مدنية ومجتمع ريفي تقليدي. وبغض النظر عن الجدال حول دوافع ومنفعة هذا التقسيم،[2] فلا ريب أن هذا القانون قد عزز من سلطة الشيوخ، ممكنا إياهم من التعامل المباشر مع مؤسسات ومسؤولي الدولة، من دون المرور بالحلقة الوسيطة التي كان يطمح اليها رجال الدين. لذا وحفاظا على مصالحهم، لم يعُد شيوخ العشائر يؤمنون بالانقياد الأعمى لدعوات رجال الدين المناهضة للحكومة.

إلا أن ذلك لم يعنِ انهيار تأثير رجال الدين الشيعة في الجنوب. إذ أن العادات المتجذرة لم تكن لتختفي بين ليلة وضحاها؛ وكان الملك فيصل وحكومته على دراية كاملة بالسلطة التي يمتلكها المجتهدون على أتباعهم. فبعد تنصيب الملك فيصل بفترة قصيرة، طلب رجل الدين مهدي الخالصي من الملك تعيين شخص من أصول هندية قائممقام مدينة سامراء، وهي مدينة سنية تحتوي على أحد أهم الأضرحة لدى الشيعة. كان الملك حذرا من رفض الترشيح الذي قدمه الخالصي، لكنه في ذات الوقت لم يكن يرغب في تعيين شخص من أصول غير عراقية لهذا المنصب. لذا طلب الملك تدخل علي بزركان، وكان سياسياً شيعياً مدنياً، وبالفعل فقد استطاع بزركان تقديم مرشح عراقي مقبول لدى الخالصي. لقد شعر الملك براحة كبيرة، مخاطباً المفاوض: «حفظك الله يا علي فقد أنقذتني». وعندما أخذ الاسم إلى

(1) Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004), p. 23.

(2) لغرض النقد على هذه الفكرة، ينظر:

Dodge, Inventing Iraq, pp. 92 - 100.

وزير الداخلية، قال له الأخير: «يا علي إنك لم تنقذ جلالة الملك من هذه المشكلة فقط بل أنقذتنا جميعا».[1]

أما بالنسبة إلى القبائل، فقد نشأ توازن دقيق بين القبائل الموالية لرجال الدين وتلك الموالية للبريطانيين. وكان هذا الانقسام جلياً في الفترة المبكرة من حكومة الملك فيصل. وعندما هاجمت الحركة الإخوانية السعودية المدن الشيعية في منطقة الفرات، دعا المجتهدون إلى عقد مؤتمر لتداول الأزمة في مدينة كربلاء. وبالفعل حضرت بعض العشائر وتوعدت بالقتال تحت راية المجتهدين. إلا أن عشائر أخرى، وبعد التشاور مع السير كوكس، قد فضلت انتهاج الطرق الدبلوماسية من خلال الدولة، وقامت بمقاطعة المؤتمر،[2] بل ذهبت إلى حد التنديد بإعلان المؤتمر والتوصيات المنبثقة عنه. كانت الأواصر بين العشائر ورجال الدين تشتد إذا أقرت الحكومة قوانين تضر بمصالح العشائر. وفي هذه الحالات، كانت تصريحات رجال الدين المؤازرة للعشائر تقوض من سلطة الدولة ومن قابليتها على فرض تلك القوانين بصورة سلمية. وعوضا عن ذلك، كانت الدولة تلجأ إلى استخدام القوة، وهو كما سوف نرى، ما فعلته الدولة بصورة منتظمة وبقسوة شديدة خلال الاضطرابات في الثلاثينات.

إن لهذا الشرخ بين الدولة العراقية والشيعة جذورا تاريخية. فخلال الحقبة العثمانية، كانت الدولة لا تتسامح مع الشيعة، وكانت تعاملهم بالإهمال في حال حافظوا على الوضع السلمي في مناطقهم والتزموا بدفع الضرائب. ومن جانبهم، كان الشيعة يحافظون على الحد الأدنى من علاقتهم بمؤسسات الدولة. ولقد أسسوا قانونهم الذي يعتمد على التعاليم الدينية والأعراف العشائرية، ولم يعتمدوا على المدراس التركية في التعليم، بل على المدارس الجعفرية. بل أن العديد منهم كان يسعى خلف الجنسية الفارسية، التي كانوا يحصلون عليها لتجنب الانخراط في الخدمة في الجيش العثماني. وبعد نشوء الدولة عام 1921، انبثق جدل عميق حول الدور الذي يجب على الشيعة لعبه في الدولة الجديدة.

ولما كان الملك فيصل مدركا للجحم السكاني للشيعة، فقد حاول مد جسور التواصل مع القيادات الدينية والعشائرية منذ وصوله إلى السلطة. وكان مدركا لأهمية إشراك الشيعة في التركيبة السياسية. لكنه اصطدم بثلاث عقبات رئيسة: أولها كان هنالك عدد

(1) الوردي، لمحات أجتماعية، ج6، ص 130 ـ 131.

(2) المصدر السابق، ص 146 ـ 152.

قليل من الشيعة المتعلمين والمؤهلين لشغل المناصب الحكومية. ثانيا: بسبب الضغط الذي مارسه رجال الدين، كان الكثير من الشيعة غير راغبين بدخول مجال الخدمة المدنية في دولة يقودها السنة وغير المسلمين (البريطانيين المسيحيين). ثالثا: الازدراء الذي أظهرته النخبة السنية الحاكمة للشيعة لم يقل عن الازدراء الذي كان يظهره أسلافهم من العثمانيين السنة.[1] فحتى قبل تنصيب الملك فيصل، فإن مجلس الوزراء الذي تشكل تحت رعاية السير كوكس كان غالبيته من السنة. كان هنالك عضو يهودي واحد، لكن لم يكن هنالك أي شيعي. ولقد استغرق السير كوكس خمسة أشهر من الضغط على الوزراء لتعيين شخص شيعي في رتبة مساوية لهم. وفي المجال السياسي العام، كانت معظم المناصب توكل إلى السنة، حتى في المناطق ذات الأغلبية الشيعية.[2] كان التبرير السني لذلك أن الشيعة غير مؤهلين، فحتى النخبة المتعلمة منهم كانوا خريجي المدارس الجعفرية (الدينية) والتي كانت تقتصر على تدرس العلوم الدينية واللغة العربية، ولكنها كانت تفتقر إلى أيٍ من عناصر المنهج العلمي الحديث.

ومنذ وصوله إلى السلطة، كان الملك فيصل يرى بأن حجة عدم استعداد الشيعة لا ينبغي أن تبقى عاملا يؤدي في النهاية إلى الانقسام المجتمعي. لذا فهو لم يدخر جهدا للضغط على المؤسسات السنية لاحتواء الشيعة، ولم يكن يقبل بحجة التعليم المتدنّي لدى الشيعة. ففي مرة من المرات، عندما رفض عميد كلية الحقوق قبول وثيقة تخرج صادرة من مدرسة شيعية بحجة الحاجة إلى امتحان تنافسي، قام الملك بالضغط على العميد ليغير رأيه.[3] وعندما اعترض وزير التعليم ساطع الحصري، قال الملك: «نحن نواجه مشكلة. الجعفرية يشكون من قلة الموظفين من مذهبهم». ولما كان السبب هو قلة حملة الشهادات من الشيعة، كان الملك يتساءل فيما اذا كان يمكن فعل شيء ما لتعويض نقص التعليم لدى «الشباب الجعفريين».[4] ولما كان هؤلاء قد قضوا شبابهم في المدارس الدينية، وأغلبهم الأن كبار السن ليستأنفوا التعلم من جديد، فقد اقترح الحصري إنشاء مدارس مسائية يسمح للعمال الذين

(1) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 ـ 1990 (1990)، ص 198.

(2) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, pp. 297 - 298;

والوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 30 ـ 31.

(3) السويدي، مذكراتي، 76 ـ 77.

(4) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 128.

يعملون صباحا بدخولها لتؤهلهم لتسلم المناصب الحكومية أو للدراسات العليا. قام الملك بتبني الفكرة في الحال، وبالفعل تم إنشاء تلك المدارس.

كانت تلك التدخلات من قبل الملك تهدف إلى إعطاء الانطباع بأن الدولة تتبنى كل فئات الشعب، بيد أن المؤسسات والدوائر الحكومية كانت سنية في الغالب، حتى عام 1932، مع وجود مستشارين بريطانيين. ولغرض إضفاء الشرعية عليه وعلى الدولة التي يرأسها، كان لزاما على الملك أن يبين أنه ملكٌ لكل العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم المجتمعية. ولكن بسبب قلة الشيعة المتعلمين، بالإضافة إلى الإجحاف الذي أبدته المؤسسة السنية، كانت تلك العملية بطيئة للغاية وكانت مخيبة لآمال أولئك الشيعة الذي كانوا يرغبون في المشاركة في النظام الحالي.

لا يعني ذلك أن أولئك المتحمسين كانوا يمثلون الأغلبية في المجتمع الشيعي. بل إن الأغلبية، تحت تأثير العادات العشائرية وبسبب تصريحات رجال الدين، كانت تبدي الشكوك في الدولة ورجالها ومؤسساتها. ووصل الحال بعدم ثقتهم بالمؤسسات التي يهيمن عليها السنة إلى حد وصل ببعضهم في مناسبات عدة إلى تمني «الرجوع إلى الحكم البريطاني السابق على أن يكونوا تحت رحمة الإدارة السنية».[1] إن مقولات مثل هذه لا تشي فقط بالشرخ المذهبي، بل بتضاؤل استقلالية العشائر نتيجة لقوة الدولة التي كانت تزداد يوما بعد يوم.

## الدولة والعشائر

إن توجه الشيعة للابتعاد عن مؤسسات الدولة وباتباع العادات والتقاليد القديمة كان يظهر بأوضح صوره في السلوك العشائري. إن الثورة في عام 1920 قد اندلعت بصورة رئيسة في المناطق العشائرية في الفرات الأدنى والفرات الأوسط. كانت تلك الثورة العامل الأساس الذي دفع بالبريطانيين إلى تسريع عملية تشكيل الحكومة العربية في العراق. وعلى الرغم من أن الثورة كانت مدفوعة بالمشاعر المعادية للأجنبي، بيد أنها كانت مظهرا للعلاقة المتوترة بين العشائر والسلطة المركزية. لقد استمرت أجواء عدم الثقة والقلق بين العشائر والدولة المركزية خلال العقد والنصف الأولى من الفترة الملكية.

(1) Liona Lukitz, Iraq: The Search for National Identity (London: Frank Cass, 1995), p. 65; see also Yitzhak Nakash, The Shiʻis of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1994), pp. 116 - 117.

وخلال فترة الانتداب كانت الدولة عاجزة عن مواجهة العشائر، فضلا أن تأديبها. وبعد سبع سنوات من تأسيس الدولة العراقية، وعندما كان الجيش العراقي ما يزال ضعيفاً وغير مجهز، بينما كانت العشائر مجهزة بكل أنواع الأسلحة، كتب المندوب السامي إلى لندن قائلا بأن انسحاب القوات البريطانية سوف يؤدي إلى انهيار الدولة العراقية.(1) لم يكن الملك فيصل غافلاً عن ضعف الدولة في مقابل أي هيجان عشائري، فقبيل وفاته عام 1933، كتب في مذكرة اعتراف: «أن الدولة كانت أضعف بكثير من الشعب. فبينما كانت في البلاد ما يزيد على 100000 بندقية، كانت الدولة تمتلك ما لا يزيد على 15000 بندقية فقط».(2) وهذا يعني إن أي إخضاع للعشائر كان لابد أن تقوم به القوات البريطانية، بما يعنيه هذا من نتائج كارثية وهي تقويض شرعية الطبقة الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، ففي صراعه حول النفوذ مع البريطانيين، كان الملك يستعين بالعشائر لموازنة تأثير العشائر الموالية للبريطانيين. لذا لم يكن سرا أن الملك فيصل كان يبذل جهودا كبيرة لتوطيد علاقته بتلك القبائل قدر الإمكان من خلال الاستجابة لمطالبهم وشكاواهم ومحاولة تحسين وضعهم الاقتصادي من خلال سن قوانين تمليك الأراضي والتي كانت تعطي امتيازات لشيوخ القبائل. ولقد دعم، بل شجع، المجلس التأسيسي عام 1924 لإصدار قانون عشائري ينص على أن النزاعات العشائرية تُحل بين تلك العشائر نفسها، وبذلك أصبح للعراق نظامين قانونيين. ففي الفترة الأولى من حكم فيصل 1921 ـ 1933 اتسمت سياسة الدولة بالتسامح وحتى تلبية رغبات العشائر، وفي المقابل، باستثناء بعض الحوادث المتفرقة، امتنعت العشائر عن تحدي سلطة الدولة ومؤسساتها، وبقيت مسالمة ومطيعة.

توفي الملك فيصل فجأة في الثامن من أيلول عام 1933، وخلفه ابنه الوحيد غازي الذي كان يفتقد صفات والده من الذكاء والحنكة وبالطبع، الخبرة في مجال السياسة. ولقد اختفى المزاج السياسي المعتدل والرأي الحكيم الذي ميز الملكية لصالح السياسيين والإداريين الذي تولوا إدارة شؤون البلاد. فبعد فترة قصيرة، اصطدمت الدولة مع العشائر حول مسألة التجنيد. لقد كانت فكرة التجنيد العام محل جدل شديد منذ بداية الدولة العراقية. لقد دعت اليه مؤسسة الدفاع مدعومة من السياسيين في بغداد، كون أن وجود جيش قوي مركزي يعدّ ضرورة لقيام الدولة الفاعلة، ولكون التجنيد الإلزامي يمثل عامل للوحدة الوطنية.

(1) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, pp. 24 - 25.
(2) Ibid., p. 26.

لم يكن البريطانيون متحمسين لهذه الفكرة، إذ لم يكونوا مقتنعين بأن العراق بحاجة إلى جيش كبير. ولكن لما حاز العراق على السيادة من خلال عضوية عصبة الأمم، فقد قلت سيطرة البريطانيين على السياسة العراقية. بيد أن السياسيين العراقيين كانوا يواجهون مقاومة أشدّ لهذه الفكرة من طرف آخر غير البريطانيين. لقد رفض شيوخ القبائل فكرة التجنيد العام، خوفا منهم من خسارة رجالهم الأقوياء من جهة، وخشية أن يرجع أولئك الرجال بالأفكار الحديثة حول المساواة والعدالة الاجتماعية. لقد دعم الملك فيصل فكرة التجنيد العام لكنه التزم الحذر والحوار.[1] وبوفاته فقد ذهب الدور المعتدل، وبعد أربعة أشهر، في كانون الثاني عام 1934، مرر البرلمان قانون التجنيد العام.

تصاعد غضب العشائر عندما تمادى رئيس الوزراء المعين (علي جودت الأيوبي) وقام بالدعوة إلى انتخابات عامة ضمنت صعود أصدقائه وداعميه إلى البرلمان. كانت المخالفات جلية للغاية لدرجة أن مجلس الأعيان، وهو القسم الآخر من البرلمان، قد رفض التعامل مع مجلس النواب. أفرزت الانتخابات صعود عدد قليل من ممثلي العشائر إلى البرلمان. وفي الحقيقة، كان التمثيل الشيعي قليلا بصورة عامة. أما ممثلو حزب الإخاء، وهو حزب معارضة في بغداد، والذين انخفض تمثيلهم في البرلمان إلى حد كبير، فقد أججوا شيوخ العشائر في منطقة الفرات حاثين إياهم على الثورة، وواعديهم بالدعم في حال حصولها. التقى شيوخ العشائر بصورة سرية بعدد من السياسيين المنتمين إلى حزب الإخاء مثل حكمت سليمان ورشيد علي الكيلاني وياسين الهاشمي، وناقشوا الكثير من الخطط المناوئة للحكومة، وأقسموا جميعاً على القرآن بأن يكونوا موحدين في هدف إسقاط الحكومة. وبالفعل فقد أصبح سليمان حلقة الوصل بين قبائل الفرات الأدنى والأوسط وقبائل ديالى.[2] ولم يكن مفاجئاً أن السلوك العشائري المخالف للقانون قد ازداد في منطقة الفرات الأدنى وتم تقديم طلب إلى الملك الشاب. وحين أدرك الأيوبي حتمية وقوع الثورة العشائرية قام بتقديم استقالته. إلا أن رئيس الوزراء الذي تلاه، جميل المدفعي، لم يكن مقبولا هو الآخر لدى القبائل الغاضبة. وعلى الرغم من محاولاته الجادة للتواصل مع المعارضة من خلال إرسال الوزراء للالتقاء بالقبائل والسياسيين في بغداد، وبالخصوص أعضاء حزب الإخاء بغية الدخول في حوار مع الحكومة،

(1) الحسني، الوزارات العراقية، ج4، ص 165 ـ 166.

(2) ذكرت هذه الاجتماعات في مذكرات أحد كبار الساسة في تلك الحقبة، محسن أبو طبيخ. ينظر، المبادئ والرجال: بوادر الانهيار السياسي في العراق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص 80 ـ 81.

إلا أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل. فلقد تدهورت الأوضاع في جنوب الفرات ووقعت بعض أعمال التمرد الصغيرة هنا وهناك. تم إرسال قوات الجيش إلا أن الجهود العسكرية كانت فاترة، وكان رئيس الأركان ضد فكرة الحل العسكري.[1] ولما واجهت المشكلة نفسها التي وقعت فيها سابقتها، لم يكن لحكومة المدفعي من خيار سوى تقديم استقالتها، حيث أنها بقيت مجرد ثلاثة عشر يوماً في السلطة. وعندئذ طلب الملك غازي من ياسين الهاشمي، وهو كان أحد أعضاء حزب الإخاء ومقرب من قادة العشائر المتضررة، أن يشكل الحكومة.

لقد عدّ شيوخ القبائل الذين ثاروا ضد حكومة المدفعي أن استقالة الحكومة تعدّ نصراً لهم. ولقد عملوا استعراضا قاموا من خلاله بدخول بغداد وجابوا شوارعها ملوحين ببنادقهم يتقدمهم الشيوخ الذين توجهوا إلى مكتب الهاشمي لتهنئته. إلا أن هذا لم يكن هو الهدف الأساس من هذا الاستعراض؛ فهم لم يلبثوا أن طالبوا بحصتهم من الغنيمة: تأثير سياسي أكبر وحقوق أكثر من الأراضي، الأمر الذي يمكن أن يحصل على حساب القبائل الأخرى التي لم تدعم الانقلاب الصغير.[2] لذا كانت الأرضية مهيأة لثورة قبلية أخرى.

اندلعت الاضطرابات في صيف 1935 نتيجة الخلافات حول توزيع الأراضي وحول قانون الخدمة العامة؛ وامتدت إلى عدة مدن في الفرات الأوسط.[3] وفي هذه المرة ردت الدولة باستخدام الجيش وقوتها الجوية الفتية إلى المناطق المضطربة. كانت القوات المسلحة قادرة على وأد الكثير من حركات التمرد في الأشهر الاثني عشر اللاحقة بوحشية مقصودة.

وفي الفترة الممتدة بين عامي 1935 و1936 قامت الدولة بالتصدي وسحق سبع حركات تمرد، وقعت خمسة منها في منطقة الفرات الأوسط واثنان في الشمال، واحدة من الكرد والأخرى من الأيزيديين في سنجار بين الموصل والحدود التركية.[4] إلا أن العام 1936 شهد أفول

(1) الحسني، الوزارات العراقية، ج4، 66 ـ 68.

(2) السويدي، مذكراتي، ص263.

Tripp, A History of Iraq, p. 83.

(3) لمزيد من التفاصيل عن تمرد 1935 ـ 1936، ينظر، الحسني، الوزارات العراقية، ج4، ص101 ـ 129 و167 ـ 190. وعبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق، ج3، 126 ـ 170. و

Yitzhak Nakash, The Shi‘is of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1994, pp. 120 - 125; Marr, The Modern History of Iraq, pp. 40 - 44; Longrigg, Iraq, 1900 to 1950, pp. 240 - 244.

(4) ينظر: فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام 1941 (بغداد: الدار العربية للطباعة 1979)، ص 55 ـ 56.

القوة العشائرية، حيث أنه للمرة الأولى منذ تشكيل الدولة العراقية، ذاقت العشائر الطعم الحقيقي لقوة الدولة. لقد تكبدت القبائل خسائر فادحة في قادتها وممتلكاتها وأعضائها جراء فشل التمرد. ما تزال العشائر تتمتع بالاستقلال القانوني وبالتأثير على الوضع السياسي من خلال ممثليهم في البرلمان أو من خلال علاقاتهم بسياسيين في بغداد، إلا أن قدرتهم على تحدي الدولة من خلال استخدام السلاح أو التهديد به، كما فعلوا عدة مرات منذ تأسيس الدولة العراقية، قد ذهبت إلى غير رجعة. كانت القوات المسلحة الفتية هي العامل المهم في حصول هذا التغيير في ميزان القوى.

## القوات المسلحة

كان معظم الضباط الذين قدموا مع الملك فيصل هم ممن تدربوا على يد العثمانيين وانظموا إلى جيشه الحجازي عندما دخلوا إلى دمشق فاتحين وأقاموا فيها حكومة عربية عام 1920. ولكونهم ضباطاً عسكريين فقد كانوا متحمسين لفكرة إنشاء جيش عراقي وطني. كان الكل يدرك أن وجود الجيش أمر ضروري لحفظ الدولة الجديدة. كان الجيش يمثل نفسيا وعمليا التعبير الأكبر عن وجود وصلابة الدولة الجديدة أكثر من أي مؤسسة أخرى. وربما كان رفاق الملك فيصل، والذين كانوا من الطبقة العليا والمتوسطة من السنة، يرون في الجيش القوة الضامنة في مقابل العوائل العريقة وزعماء الأغلبية الشيعية. نما الجيش تحت رعاية البريطانيين إلى ما يربو على الـ 7500 مقاتل حتى العام 1925. وخلافاً لإلحاح العراقيين، لم يكن البريطانيون يرون ضرورة أن يتوسع الجيش أبعد من ذلك العدد. وبالفعل بقي الجيش ضمن هذا النطاق حتى نهاية فترة الانتداب وانضمام العراق إلى عصبة الأمم. وفي خلال سنة من حصول العراق على استقلاله ارتفع العدد إلى 11500 وفي عام 1936 وصل العدد إلى 20300.[1] أما القوة الجوية التي لم تك موجودة قبل عام 1932، فقد وصلت في عام 1936 إلى أربعة أسراب طائرات تحتوي على اثنين وسبعين طائرة.[2] وفي المقابل انخفض عديد القوات البريطانية من 33 كتيبة مشاة عام 1921 إلى كتيبة واحدة عام 1928 واختفت كليا بعد عقد من الزمن.[3] هذا وإن لم تكن القوات العراقية عام 1936 قادرة على الدفاع عن

(1) عقيل الناصري، الجيش، ص 85.

(2) المصدر السابق، ص 76.

(3) Longrigg, Iraq, 1900 to 1950, p. 166.

البلاد ضد الأتراك أو الإيرانيين، إلا أنها كانت قوية بما فيه الكفاية لإخضاع الفصائل المسلحة الأخرى داخل المجتمع العراقي، وهذا كان له تأثير كبير في إثبات سلطة الدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى كان له تأثير نفسي في إثبات قوة الدولة داخل الوعي المحلي لدى الفصائل المسلحة داخل المجتمع. ولقد وقعت أول حادثة في إخضاع المجموعات الخارجة على القانون في عام 1932.

لقد كان الآشوريين، الذين هاجروا من الأناضول وقام البريطانيون بتوطينهم في شمال العراق بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، يشعرون بالتهديد بعد انتهاء حقبة الانتداب. كان المجتمع الآشوري الذي يصل تعداده بين 20000 إلى 30000 يتمتع بعلاقات قوية بين البريطانيين، لكن علاقته بجيرانه من الإثنيات الكردية أو العربية لم تكن جيدة. كذلك كان عدم الثقة متبادلا مع حكومة بغداد لان الأشوريين كانوا يمثلون نخبة القوة التي دربها البريطانيون وكانت تسمى القوة المجندة. لقد ساءت علاقتهم بالكرد عندما استخدم البريطانيون تلك القوات في إخضاع التمرد الكردي؛ وكذلك فان اعتبارهم فصيلا من الجيش البريطاني قد جعلت العرب والضباط العرب لا ينظرون إليهم نظرة ودية. وعندما قرب موعد استقلال العراق، كان الآشوريون يشعرون أن مستقبلهم مهددٌ، ولذا طالبوا بحكم ذاتي في مناطقهم، الأمر الذي أثار مخاوف الحكومة العراقية من وجود مخطط لتقسيم العراق.

لقد وصل هذا الوضع القلق إلى الذروة حينما حصلت مواجهة بين القوات المسلحة الآشورية ووحدة من الجيش العراقي عام 1933؛ ونتج عن الصدام خسائر بين القوات العراقية أكثر بكثير من تلك التي تكبدها الأشوريون.[1] خلقت أخبار الصدام جوا هيستيريا معاديا للآشوريين في بغداد، وكانت النخبة الحاكمة هي التي تشجع وتأجج تلك المشاعر. أعطِي الجيش الضوء الأخضر للتعامل مع «التهديد الآشوري».[2] كذلك لم يكن بصالح الآشوريين أن قائد قوات الشمال في الجيش العراقي هو بكر صدقي وهو كردي يحمل كرها عميقا للآشوريين. وفي أقل من شهر واحد تم قتل المئات من الآشوريين، معظمهم من المدنيين، على يد القوات العراقية والقوات الكردية غير النظامية. لم يكن واضحا مدى مسؤولية صدقي

(1) قتل ثلاثون جنديا عراقيا وجرح أربعون آخرون، وكانت الخسائر من الآشوريين نصف ذلك العدد تقريبا. لمزيد من التفاصيل حول القضية الآشورية، ينظر

Longrigg, Iraq, 1900 to 1950, p. 166.

(2) Longrigg, pp. 233 - 234.

عن المجزرة البشرية، إلا أن الوضع في بغداد قد رفعه إلى مرتبة البطل القومي. وبهذا تكون الدولة المستقلة حديثا قد واجهت ما عدّته، بل ربما تدخلت في جعله أول تحدي لقدرتها على فرض القانون.

إلا أن التمرد الذي حصل في منطقة الفرات الأوسط بين عامي 1935 ـ 1936 قد مثل تحديا للدولة أكبر بكثير من ذلك الذي مثلته فئة قليلة من الآشوريين. وكما رأينا سابقا، فإن التوتر بدأ منذ عام 1935 في المناطق القبلية حول تمليك الأراضي بالإضافة إلى تظلم الشيعة بسبب إقصائهم من عملية صنع القرار السياسي، وبالأخص عدم قدرتهم على نقض أو تغيير قانون التجنيد العام سيء الصيت. إن التقارير الواردة حول تحدي أفراد العشائر للقوات الأمنية في مناطقهم والقيام بحرق بعض الجسور تحسبا لمجيء القوات العسكرية قد دفعت الحكومة لطلب الدعم العسكري. فهذه لم تكن بعض المئات من قوات الآشوريين؛ فإن العشائر قادرة على تحشيد ما يربو على 20000 مقاتل عشائري مدرب. لقد عزز تقرير قائد الأركان تلك المخاوف: لا يمكن ضمان النصر، فعدد القوات قليل والإمدادات اللوجستية في مناطق الأهوار صعبة للغاية وكذلك لا يمكن الوثوق بالجنود الذي ينتمي الكثير منهم إلى تلك المناطق.[1] إن عدم الجدية في اتخاذ القرار من الكابينة الوزارية أدى إلى إرسال عدد قليل من القوات بحيث أنه لم يكن مؤثرا، الأمر الذي ضاعف من ثقة الثوار بأنفسهم. ومن ثم خضعت الدولة إذ سقطت الحكومة وقام الملك الشاب فيصل بتعيين رئيس وزراء من اختيار المتمردين. ولئِن أثبتت الأحداث مع الآشوريين قابلية الدولة على بسط سلطتها، فإن تمرد الجنوب قد زرع بذور الشك بين العراقيين من جديد حول سلطة الدولة.

لكن سرعان ما تبددت تلك المخاوف. ففي صيف وخريف عام 1935 وقعت ثورات مسلحة في المناطق القبلية، لكن الجيش تعامل معها بحزم هذه المرة. قام الثوار بقطع خط السكك الحديد وقاموا بالاستيلاء على مقر حكومي ونجحوا بالاشتباك مع الشرطة. لكنهم جوبهوا بجيش يختلف كثيرا عن الجيش الذي هادنهم قبل أشهر قليلة. فتحت قيادة الضابط الحازم بكر صدقي، قامت القوات بقصف رجال القبائل بلا رحمة. والذي أثار رعب تلك القبائل كان ظهور القوة الجوية العراقية التي قامت بقصف القرى من الجو. تم قتل المئات من رجال القبائل وألقي القبض على قادتهم وتعرضوا للإذلال وتم محاكمتهم عسكريا وتم الحكم

(1) السويدي، مذكراتي، ص 259.

على بعضهم بالإعدام. ولما كان رجال العشائر يتمتعون بالاستقلال ولم يكونوا مقتنعين تماماً بحزم الحكومة بمواجهتهم، قاموا بتمرد آخر عام 1936. قاموا هذه المرة بالاشتباك الفعلي مع الجيش وقتلوا 90 جندياً وأسقطوا طائرتين، إلا أن بكر صدقي وقواته قد انتصرت في الأخير مسببة دماراً وحشياً. حيث تم تهديم المنازل وسجن العشرات من المدنيين الأبرياء وتم شنق المئات بالعلن في مكان التمرد، بقيت جثثهم على أعواد المشانق ليكونوا عبرة بقوة الدولة غير المتسامحة.[1]

لقد أصبح تمرد العشائر شيئاً من الماضي بعد عام 1936. إن من يتأمل تطور الدولة الضعيفة منذ عام 1921 في العقد والنصف الأولى، يرى بأن الجيش قد حقق الهدف من إنشائه المستعجل في بواكير قيام الدولة. فلقد قامت القوات المسلحة العراقية بإخضاع المجاميع الخارجة عن سلطة الدولة والمجاميع ذات النزعات الانفصالية. ولأنه قام بحماية الدولة من التمزق، فلقد أضحى الجيش المؤسسة الأهم في الدولة. فإن نجاح تجربة الجيش مع الآشوريين ومع عشائر الفرات الأوسط جعله أداة السلطة في العراق. لم يمر وقت طويل حتى يصبح الجيش حامي السلطة في العراق.

(1) ينعى أحد القادة القبليين الكبار، محسن أبو طبيخ، بمرارة رجحان كفة الجيش والخسائر الفادحة للقبائل في كتابه: المبادئ والرجال، 145 ـ 146.

## الفصل الثالث

# أخطاء رافقت تشكيل الديمقراطية

مع أن شكل الديمقراطية قد يختلف من بلد لآخر، ومع أن المؤسسات الديمقراطية قد تختلف بين البلدان المختلفة، إلا أن الثابت الوحيد هو معنى الديمقراطية كـ (حكم الشعب). فمنذ بواكير القرن الرابع قبل الميلاد، ذكر أرسطوطاليس أن «السلطة يجب أن توضع بيد الكثرة، وليس بيد القلة»،[1] وأردف قائلا، بغض النظر عن طيب سريرة الحاكم، فإن نظام الحكم المبني على القوانين الجيدة أفضل من نظام الحكم المبني على «الرجل الطيب».[2] بيد أن أرسطو لم يكن مثاليا ساذجا، فلقد كان على وعي تام بالمشاكل التي يطرحها حكم الأغلبية، حتى بالنسبة إلى المدن ـ الدول اليونانية ذات الإدارة الجيدة. إن التحليلات الحديثة لعملية البناء الديمقراطي مبنية على الشدّ والجذب بين الرغبة في تحقيق الحكم المثالي والطرق الوعرة والمعقدة في تحقيق ذلك الوضع المثالي على أرض الواقع.

لقد ابتعدت الكتابات حول الديمقراطية في القرن العشرين عن تعريف الوضع المثالي المبني على الفضيلة والصالح العام، واتجهت بالمقابل إلى دراسة «الترتيبات المؤسساتية التي تمكن الفرد من امتلاك حق اتخاذ القرار بناء على التنافس على أصوات الناخبين».[3] وبناء على هذا التعريف «الإجرائي»،[4] بالإضافة إلى دراسة ماهية القرارات الحكومية، يشخص روبرت

(1) Aristotle, «On Democracy and Tyranny,» in Bernard E. Brown and Roy C. Macridis, eds., Comparative Politics: Notes and Readings, 8th edition (New York: Harcourt, Brace and Company, 1996), p. 126.

(2) Ibid., p. 127.

(3) Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, 2nd edition (New York: Harper, 1947), p. 269.

(4) See Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman, Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 5 - 13.

داهل (Robert Dahl) ثمان متطلبات للديمقراطية الفعالة: الحرية لتشكيل والانضمام إلى المنظمات، وحرية التعبير والحق في الانتخاب، والحق بتولي المناصب الحكومية، والحق للقادة السياسيين بالمنافسة على أصوات الناخبين، وتوفر وسائل المعلومات المختلفة، والانتخابات الحرة والعادلة، والمؤسسات التي تضمن بناء القرارات الحكومية على الاقتراع وغيرها من الوسائل المفضلة.(1) وهنا لا ينظر داهل إلى الإجراءات في المشاركة الديمقراطية فحسب، بل إلى القيود المفروضة على عملية صنع القرار الحكومي من قبل المؤسسات الديمقراطية.

ينبغي التأكيد ههنا أن تلك هي شروط الحد الأدنى للديمقراطيات الناضجة الموجودة في شمال الكرة الأرضية. وفيما لو أراد الباحث تطبيق تلك الشروط على الدول النامية، فيصعب الحصول على مثال واحد، ربما باستثناء الهند. وهذه المعضلة واقعية بالنسبة إلى العراق. فكما سوف نرى، فإن المؤسسات الحقيقية كانت موجودة وفاعلة في تلك الحقبة المبكرة من تاريخ العراق، بل في الجزء الأكبر من الحقبة الملكية. لكن لم يحصل في أي وقت أن انطبقت الشروط الثمانية التي ذكرها داهل. وعلى هذا الأساس يمكن القول إنه بالمقارنة مع الديمقراطيات الغربية الناضجة، فإن الديمقراطية العراقية في الحقبة الملكية كانت متأخرة، بل متأخرة جداً عن الوضع المثالي الغربي. ولكن وكما يذكرنا الورنس وايتهيد (Lawrence Whitehead)، أنه في تقييمنا للتجارب الديمقراطية المختلفة، ينبغي أن نأخذ بالحسبان السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية.(2) لذا فإن وضع هذا السقف العالي من شأنه أن يحجب عنا رؤية التفاوت الواسع في درجات الحرية المتوفرة في أزمنة وأماكن مختلفة، ويقضي على المقارنات المفيدة بين البلدان المختلفة والحقب الزمنية المختلفة في البلد نفسه. فعلى سبيل المثال، لو أغفلنا المساحة الموجودة من الحرية، سوف يقودنا هذا إلى الاستنتاج بأن الحقبة الملكية لا تختلف كثيرا عن حقبة صدام حسين. ولا شك في أن هذه النتيجة هي خاطئة بالتأكيد.

لا شك في أن النخبة السياسية قد هيمنت على عملية رسم السياسات العراقية خلال

---

(1) Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1971), p. 3.

(2) Lawrence Whitehead, Democratization: Theory and Experience (Oxford, England: Oxford University Press, 2002), p. 7.

الحقبة الملكية، غير أن البرلمان والأحزاب السياسية كان لهما دور فاعل في التأثير على السياسة. إن هذا بحد ذاته يعد إنجازاً كبيراً، إذا ما علمنا أن العراق عام 1921 كان يخلو من أي مقومات اجتماعية لصناعة الديمقراطية، كما بينها سيمور مارتن لبسيت (Seymour Martin Lipset).[1] فالعراق كان فقيراً، وغير متمدن وليس بلداً صناعياً. والطبقة الوسطى في البلاد، والتي تُعَدُّ المحرك الأساس للعملية الديمقراطية، كانت صغيرةً للغاية.[2] وبينما تمتلك البلدان ذات النسيج الاجتماعي المتجانس فرصة أكبر لتحقيق الديمقراطية،[3] فالعراق، كما سنرى، كان يعاني من الانقسامات الإثنية والطائفية. وأخيراً، فإن المستوى التعليمي العالي، «الذي يعدّ أهم من المدخول المالي والوظائف»،[4] كان مفقوداً، حيث وصلت نسبة الأمية إلى 95 % من مجموع السكان.[5] وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من وجود سلطة تنفيذية ذات صلاحيات دستورية واسعة والتي عملت على استغلالها بكل حزم، إلا أن المؤسسات الديمقراطية، مثل الأحزاب والصحافة، كان لها دور مؤثر في العملية السياسية.

## التطورات الأولى

في القرن التاسع عشر كان المفاهيم الديمقراطية غائبة تماما عن سكان الولايات العثمانية الثلاث في بلاد ما بين النهرين، التي شكلت فيما بعد دولة العراق الحديثة. كان النسيج الاجتماعي مكوناً من أشكال تقليدية وهرمية من السلطة، والتي لم تسمح بالكثير من الاختلاف. كان السلطان العثماني عبد الحميد (1876 ـ 1909) مهووساً جداً وأعمل الشرطة السرية والمخبرين وبالتعاون مع القادة التقليدين لضمان خضوع الناس له، ولِوأد أي إمكان

(1) Seymour Martin Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics, 3rd edition (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1981), p. 31.

(2) See Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens, and John D. Stephens, Capitalist Development and Democracy (Chicago: University of Chicago Press, 1992), pp. 49 ـ 50; see also Adeed Dawisha and Karen Dawisha, «How to Build a Democratic Iraq,» Foreign Affairs, vol. 82, no. 3, May/June 2003.

(3) Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics, pp. 74 - 75.

(4) SeymourMartin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» The American Political Science Review, vol. 53, no. 1, March 1959, p. 79.

(5) السويدي، مذكراتي، ص 100.

للنقد ضد حكمه المطلق. وبالنسبة إلى السكان في البصرة أو بغداد أو الموصل، فإن الحركة السياسية الوحيدة التي كانت متاحة لهم هي في أعقاب صلاة الجمعة حيث كانوا يدعون بصورة موحدة بالبركة على الطاغية في إسطنبول.

أدى انعدام الوعي السياسي إلى شعور عميق بازدراء السياسة، مما جعل الشأن العام خارج اهتمام الأغلبية من الناس، حتى أولئك الذين يقطنون المدن. ويخبرنا عالم الاجتماع العراقي الراحل علي الوردي أن الشعور العام كان يتلخص بمقولة «عمي هذا مو شغلي، أنا أريد شغل ينطيني خبز».[1] وعلاوة على ذلك، فإن الموقف العام في تلك الحقبة كان يعطي احتراماً ثابتاً للحكام: «الحاكم حكيم»؛ «كان ما كان الله ينصر السلطان» و«اليد التي ما تقدر تقطعها بوسها».[2] إن هذه المقولات تكشف عن خضوع تام إلى الحكام والنأي بالنفس عن المجال السياسي.

بيد أن شيئاً ما حدث في بداية القرن العشرين عندما بدأت بعض الأفكار الدستورية والبرلمانية، والتي أثارتها الحركات الدستورية في طهران عام 1906 وتركيا عام 1908، بدأت تأخذ طريقها إلى مدن بغداد والبصرة والموصل والنجف وكربلاء، وأخذت تؤثر في وعي الطبقة المتعلمة الصغيرة في حجمها والكبيرة في تأثيرها.

إن ثورة الشبان الأتراك عام 1908 قد حدت من السلطة المطلقة للسلطان ومهدت الطريق إلى الانتخابات للبرلمان العثماني. كما إن جمعية الاتحاد والترقي قد وعدت ونفذت الكثير من الإصلاحات والتي لم تؤدِ إلى خلق تيارات سياسية فحسب بل إلى خلق بيئة جديدة من فورة ثقافية. وكذلك تمت ولادة النوادي والجمعيات التي كانت ممنوعة فيما مضى وأزداد عدد أعضائها بسرعة. وتم تشكيل الأحزاب السياسية، حتى تلك المعارضة لجمعية الاتحاد والترقي مثل حزب الليبرالي المعتدل وحزب الائتلاف. أما بالنسبة للعراقيين، فأن الانتخابات الأولى لمجلس النواب التركي عام 1908 كانت تجربة جديدة ومربكة. فلقد كانت الـ 95 بالمائة من الأميين من السكان تنظر إلى تلك الانتخابات بشيء من الدهشة والريبة. فلم يكن متصورا عند أولئك الناس الين قضوا حياتهم تحت الحكم المطلق، أن الماسكين بزمام السلطة يمكن أن يطلبوا بصورة طوعية رأيهم ومشاركتهم.

(1) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 301.

(2) المصدر السابق، ص 302.

أما الطبقة التي كانت تمتلك بعض الوعي السياسي فلقد استوعبت بسرعة أهمية الانتخابات. فبالإضافة إلى كونها وسيلة للتمثيل السياسية، فلقد كانت الانتخابات وسيلة أيضا إلى تعزيز نفوذهم السياسي وموقعهم في مجتمعاتهم من خلال توفير القرب من أولئك الذين يمسكون بتلابيب السلطة.[1] وبغض النظر عن الدوافع والشكوك، فإن عملية الانتخاب والاقتراع مثلت للبعض نوعاً آخر من الحكم يختلف عن السلطة المطلقة للسلطان عبد الحميد.

جرت الانتخابات بصوة عادلة وكان من بين النواب المنتخبين بعض الشيعة واليهود، وهو ما لم يكن متخيلا في الحقبة الحميدية.[2] أما الانتخابات اللاحقة التي جرت بعد أربع سنوات فقد كانت المنافسة فيها أكثر شدة. وشهد العراقيون للمرة الأولى التنافس بين الأحزاب والمرشحين. [3] وفي هذه الانتخابات فاز عدد من المرشحين من المدن الجنوبية مثل البصرة والعمارة على الرغم من معارضهم الشديدة لسياسات جمعية الاتحاد والترقي.

كانت رياح التغيير الاجتماعي، تهب على مدن النجف وكربلاء من أماكن أخرى. فلقد خلقت الثورة الدستورية في بلاد فارس عام 1906 جدلاً واسعاً بين رجال الدين وأتباعهم في المدن الشيعية المقدسة النجف وكربلاء، بين أولئك الذين كانوا يروجون لأتباع مسار الثورة الدستورية وبين أولئك الذين كانوا يؤيدون البقاء على الحكم الملكي المطلق. لم يكن مستغرباً انه قبل 1906 كان رجال الدين المؤيدون للحكم المطلق هم من يمتلك السيطرة على العوام، حيث كان هذا الاتجاه مستقوياً بالبنية المطلقة لحكم للسلطان عبد الحميد. إلا أن المناخ السياسي بعد 1908 قد تغير لصالح الدستوريين. في عام 1909 نشرت صحيفة بغدادية تقريرا بعنوان: (الأحرار في مقابل أنصار الرجعية) حيث نقلت أن خطيباً في ملتقى عام في كربلاء قد ألقى باللائمة على الحكم المطلق في مقتل الإمام المقدس الحسين بن علي عام 680 بعد الميلاد. وأردف الخطيب قائلاً إن الحكم المطلق أجنبي عن مبادئ العدالة والمساواة بين عباد الله التي هي من صميم تعاليم الإسلام. وتذكر المقالة أنه على الرغم من أن بعض مؤيدي الحكم المطلق قد قاطعوا المتكلم إلا أن معظم الحاضرين كانوا يشاطرونه الرأي.[4]

(1) المصدر السابق، ج3، ص 167

(2) المصدر السابق، ص 190

(3) المصدر السابق، ص 168.

(4) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920 (بغداد: مطبعة الرشيد، 1970)، ص 99 ـ 100. والوردي، لمحات اجتماعية، ج3، ص 120 ـ 121.

بيد أن هذا لا يعني توجه العراقيين إلى القيم الليبرالية. إذ أن أغلبية السكان، وهم من الأميين وغير المبالين بالنقاشات القائمة، كانوا يندهشون من الأفكار اللادينية التي تنادي بالمساواة بين الرجال والنساء من المسلمين والمسيحيين واليهود أمام القانون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رجال الدين كانوا معادين للأفكار الليبرالية. بل أنهم كانوا معارضين بشدة حتى لقراءة الصحف والمجلات من قبل الطبقة المتعلمة، والتي كانت تعدّها هدرا للوقت الذي كان من الأفضل أن يستثمر في دراسة النصوص الدينية، وفي أسوأ الحالات تعدّ أفكارا مناهضة للطريقة الإسلامية في الحياة.(1) ومع ذلك فإن الحركة الدستورية، وإن كانت لم تحظَ بالقبول العام، إلا أنها فتحت طرقا في الوعي السياسي والثقافي بين الطبقة المتعلمة والتي تمتلك الوعي السياسي في المجتمع.

إلا أن حقبة الليبرالية والانفتاح السياسي لم تدم طويلا، حيث ما لبثت جمعية الاتحاد والترقي أن تحولت إلى النزعة التسلطية وقامت بفرض التتريك على المناطق العربية. وبالنتيجة، فلقد تم الحد من الفعاليات السياسية في الولايات الثلاث؛ وتحولت تلك النشاطات إلى جمعيات وأحزاب سرية مناهضة للعثمانيين.

إلا أن الحرب العالمية سرعان ما جلبت البريطانيين إلى العراق لإعادة إحياء الحافز الليبرالي والدستوري. حيث أعلن البريطانيون انهم لم يأتوا لاحتلال العراق، بل لتحريره من الحكم الاستعماري والاضطهاد العثماني. وبالنسبة إلى الجزء الأكبر من السكان فإن هذه الأفكار كانت تبدو غريبة نوعا ما. فلقد كان العراقيون، الذين اعتادوا العيش تحت الهيمنة العثمانية لعدة عصور، مربكين من إعلان بريطانيا أنها سوف تقيم استفتاء بخصوص شكل الحكم الذي يفضله السكان المحليين. فلقد قال أحد الشيوخ إلى البريطانيين: «إن سؤالكم لنا وأنتم الحكومة ما هو نوع الحكم الذي نريده يدل على شيء غير اعتيادي، وهو أمر لم نسمع به من قبل. فما شأني أنا في هذا الموضوع. فأنتم لو عينتم علينا حاكما نصرانيا أو يهوديا أو عبدا حبشيا كان ذلك لي حكومة على أي حال».(2) لم يكن العراقيون يستوعبون أن القوة الإمبريالية الأكبر حينئذ، والتي تمتلك ما لا يضاهى من القوة والحضارة، قد تطلب من الأناس الذين احتلتهم، والذين هم أدنى منها شأناً، أن يحددوا طبيعة مستقبلهم السياسي.

---

(1) الوردي، لمحات اجتماعية، ج3، ص 179 ـ 180؛ 249 ـ 250.

(2) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 309.

وفي الحقيقة، وكما سوف نرى، أن هذا الرأي كان نفسه ما يتبناه المندوب السامي البريطاني في العراق، الكولنيل آ. ت. ويلسون (A. T. Wilson)، الذي كان يرى أن الحل الأمثل للشعب المحرر حديثا هو بقاؤه تحت الحكم لبريطاني المباشر. فلقد كان ويلسون يجادل أنه، باستثناء الوطنيين، الذين كان ويلسون يعدّهم محرضين، فإن غالبية السكان لم يكونوا على استعداد لتحمل أعباء الدولة. لذا فإنه مضي لتصميم نتائج الاستفتاء بما يتماشى ورؤيته الخاصة. حيث تحول الاستفتاء على يديه إلى إعلان (مضابط) من قبل شيوخ القبائل وملاك الأراضي المستفيدين من استمرار الوجود البريطاني،[1] والذي، تبعا لرأي ويلسون، سوف يتكلمون بالنيابة عن أتباعهم وأفراد عشائرهم.

ولما انتهى الاستفتاء، كانت معظم المضابط تدعم الوجود البريطاني. أحد تلك النماذج كان إعلاناً صدره السكان في كربلاء، على الرغم من أن رجال الدين قد أصدروا فتوى تحرم الحكومة غير الإسلامية[2]:

**تماشياً مع الأمر الصادر من حكومة بريطانيا العظمى، التي ندعو الله أن يديم عدالتها، باختيار حكومة العراق، فلقد أطعنا الأمر الصادر للصالح العام. ونود البقاء تحت وصاية الحكومة الرحيمة والكريمة لبريطانيا العظمى، على الأقل في الوقت الراهن، إلى أن يتقدم العراق. [وعلى كل حال،] *فإن القرار بيد أولئك الذين يحق لهم التقرير.*[3] (التأكيد مضاف)**

ومن ناحية أخرى، فما من شيء يمكنه أن يثني الطبقة المسلمة المتعلمة في بغداد من الاستمرار في معارضة الوجود البريطاني، مطالبين في المقابل بملك عربي مسلم مقيد بمجلس في بغداد.[4] وفي برقية إلى وزارة المستعمرات في لندن، قلل ويلسون من إعلان بغداد على انه عمل «مجموعة من السياسيين المبتدئين في بغداد».[5] وعمل على انتزاع إعلانات من مجاميع أخرى في بغداد تدعم الوجود البريطاني وأرسلها إلى لندن. يذكر فيليب ايرلند (Philip Ireland) والذي كان متابعا للسياسة العراقية في تلك الحقبة، أنه على الرغم

(1) Philip Ireland, Iraq: A Study in Political Development (New York: The Macmillan Company, 1938), p.166.

(2) Ibid., p. 169.

(3) عبد الغني الملا، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، ص 16 ـ 17.

(4) المصدر السابق، ص 17 ـ 18.

(5) Toby Dodge, Inventing Iraq: The Failure of Nation ـ Building and a History Denied (New York: Columbia University Press, 2003), p. 16.

من أن أغلبية السكان كانت تدعم استمرار الوجود البريطاني، إلا أن الصورة لم تكن بالتجانس الذي صوره ويلسون. ويخلص اريلند إلى أن «التعليمات التي صدرت من القائم بأعمال المندوب المدني، وعملية اختيار أولئك الذين وقعوا على الإعلان، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية التي أجريت والاحتياطات التي تم اتخاذها لضمان لتسجيل الأصوات الداعمة فقط، كل ها قد منع من وصول التعبير الحقيقي للسكان المحليين في العراق إلى حكومة المملكة المتحدة ما لم تكن الآراء المحلية مرضية للإدارة المحلية نفسها».[1] إذ لا يعدم أن تجد بين الأعيان العراقيين من المدنيين والقبليين الذين، لأجل دعم الأشخاص الماسكين بالسلطة، كانوا على استعداد بإصدار البيانات التي يرغب فيها البريطانيون.

لقد عكس الاستفتاء التناقضات المتجذرة في السياسات البريطانية في العراق. فمن ناحية، فلقد أعلنت بريطانيا التزامها بحق تقرير المصير. إذ أعلنت لندن مرارا نها تدعم حق العراقيين باختيار حكومة تمثلهم. إلا أن البريطانيين كانوا أيضا يتفهمون أصرار ويلسون على وجود بنية أمنيه وسياسية قوية في العراق. وكان ويلسون يجادل بحماسة، وبطريقة مقنعة إلى حد ما، بأن هذا الشيء ممكن فقط إذا ما بقي العراق تحت الحكم البريطاني. وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها بلاد ما بين النهرين إلى البريطانيين، فإن حكومة جلالة الملك في بريطانيا كانت متخوفة من احتمال وصول مجموعة قومية عربية إسلامية ذات توجه قومي إلى سدة الحكم في العراق.

أما بالنسبة إلى الطبقة الواعية في العراق، فإن هذا الغموض (الذي كان السمة البارزة للسياسة البريطانية على طول فترة الانتداب) كان مؤشرا على الخيانة البريطانية، بمعنى أن نوايا البريطانيين الحقيقية لم تكن إعطاء شعوب الولايات العثمانية السابقة حق السيادة وتقرير المصير. وبالنتيجة، فقد ازداد الانضمام إلى التجمعات المناهضة للبريطانيين في فترة ما بعد الاستفتاء فقد أخذت التجمعات تجتذب أعداداً متزايدة من الأعضاء. كانت تلك التجمعات السرية تضم شباب المدن، في بعض الأحيان، بالتعاون مع رجال الدين وشيوخ العشائر. وكانت تحرض ضد الوجود البريطاني من خلال الاجتماعات السرية والتجنيد وتوزيع الكراسات المناهضة، وفي بعض الأحيان من خلال اللجوء للقوة.

من جهتهم كان البريطانيون مصممين على مجابهة المعارضة بكل حزم. ففي أحد الأمثلة

(1) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 173.

المشهورة، قامت إحدى المجاميع المناهضة للبريطانيين في النجف بهجوم مسلح ضد أحد مقرات البريطانيين في المدينة. ما كان يقلق البريطانيين هو أن الهجوم كان بالتعاون بين النجفيين وبعض القبائل المجاورة. لذا قرر البريطانيون الانتقام حالا وبلا رحمة. قاموا في البداية بمحاصرة المدينة قاطعين الماء والغذاء عنها لمدة أربعين يوما، وبعدها شنوا هجوماً كبيراً قتل فيه العشرات من المتمردين، واعتقل المئات غيرهم، وأُعدم فيما بعد ثلاثين منهم. وسُجن ونفي عدد من وجهاء المدينة.[1]

قد تختلف الجهات والجمعيات والجماعات التي كانت تحرض ضد البريطانيين فيما بينها في الأساليب والتكتيكات، إلا أنها كلها كانت تجمع على خلق دولة عراقية مستقلة تحكمها ملكية دستورية. فعلى سبيل المثال فقد طالبت منظمة (العهد العراقي) في مذكرة فعتها إلى عصبة الأمم «بحكومة مدنية ملكية دستورية» للعراق.[2] ونصت المادة الثانية لمنظمة أخرى هي (حرس الاستقلال) بملك للعراق اقترحوا أن من الممكن أن يكون أحد أبناء الشريف حسين في الحجاز، بشرط أن يكون «ملكاً ديمقراطياً دستورياً».[3] أشار أحد تقارير الشرطة البريطانية إلى هذه التجمعات بالقول «إن كل عربي مسلم متعلم في بغداد هو عضو في أحد تلك التجمعات، وأن لها فروعا في كل المدن في بلاد الرافدين و(أن دورها) هو طرد البريطانيين وإقامة الحكم العربي».[4] لقد كان لتأكيد هذه التجمعات على الديمقراطية والدستورية صداه في لندن، إلا أنه لم يعجب الكولنيل ويلسون. ففي مذكرة في العشرين من حزيران إلى وزارة المستعمرات، فلقد كانت له نصيحة واضحة وقوية: «بغض النظر عن عصبة الأمم، ينبغي أن نمضي ببطيء في مسار المؤسسات الدستورية والديمقراطية، التي تمت محاولات تطبيقها في بلدان الشرق مع حظوظ قليلة من النجاح».[5] ونتيجة لهذا الإرباك، فقد كانت السياسة البريطانية مترددة أيضا، إلا أن عاملا حاسما سوف يضاف الهيا هذه المرة من خلال اندلاع ثورة العشرين.

(1) ينظر: هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق: السرية والعلنية (بيروت: رياض اليسر للكتاب والنشر 2001)، ص 46 ـ 47.

(2) رشيد، العراق المعاصر، ص 300.

(3) عليوي، الأحزاب السياسية، ص 42 و48.

(4) Quoted in Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 195.

(5) Dodge, Inventing Iraq, pp. 15 - 16; Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 219.

يسمي العراقيون هذه الثورة بالثورة الكبرى؛ وكما رأينا فقد بدأت الثورة في الناطق القبلية الشيعية في الفرات الأوسط ومنها امتدت إلى باقي المناطق في الفرات الأدنى. لذا ففي غضون شهر واحد كان الجنوب العراقي مشتعلا بأكمله، باستثناء بعض المناطق في المدن. وبعدها بفترة قليلة، ثارت قبائل مناطق شمال وغرب بغداد. ولقد استغرق البريطانيون أربعة أشهر لوأد الانتفاضة، وهي كانت فترة من القتال الشرس التي تخللها هزائم وانتصارات مع خسائر مادية وبشرية كبيرة.(1)

في الرواية العراقية للثورة يتم التركيز على العمليات العسكرية التي قادتها القبائل ضد الجيش البريطاني، وعلى التجاذبات السياسية التي رافقت، ومن ثم أضعفت الثورة. وفي وسط الحديث عن العمليات العسكرية، كان هنالك حديث حول التغييرات في الرؤى، حيث طفت على السطح العديد من المصطلحات التي كانت فيما سبق حكرا على الأفندية، وفيما بعد وجدت طريقها إلى العوام وهي الطبقة المتعلمة في المدن، مصطلحات مثل الحرية والاستقلال والتي كانت قبل عامين مرفوضة من قبل عامة الناس كونها غير ذات صلة لحياتهم اليومية، والتي غدت الآن جزءاً من قاموسهم الاصطلاحي.(2) وكذلك تحتوي التواريخ والقصص التي تروي أحداث ثورة العشرين على أحداث التنظيم السياسي ومحاولة إنشاء مؤسسات تمثيلية.

استطاع العراقيون لبعض الوقت طرد البريطانيين من بعض المدن والقرى. ولمواجهة الفراغ المؤسساتي الناتج، فلقد قام السكان، لأكثر من مرة وبعملية تشاورية، بتشكيل منظمات مدنية أقرب ما تكون إلى الحكومات المؤقتة لأجل الحفاظ على النظام والقانون بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية. تضمن ذلك القيام بدور الشرطة في الشوارع والمدن، وجمع الضرائب، وتنظيم الخدمات الصحية وتوزيع حصص المياه، وأنشاء المحاكم القضائية وإنشاء الحكومات المحلية.(3) ويحكي أحد الشهود العيان الذي كان مشاركا في الحكومة المحلية في

(1) قتل 400 ضابط وجندي بريطاني، وكلف التمرد الخزينة البريطانية 40 مليون جنيها إسترليني. ينظر:
Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004), p. 24.

(2) الوردي، لمحات اجتماعية، ج3، ص 310.

(3) جميل أبو طبيخ، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ 1910 ـ 1960: خمسون عاما من تأريخ العراق السياسي الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001)، ص 159 ـ 161. محمد مهدي البصير، تأريخ القضية العراقية (بغداد: مطبعة الفلاح 1924)، ص 245 ـ 249. الفياض، الثورة العربية، ص 275 ـ 277. الوردي، لمحات اجتماعية، القسم الأول، ص 294 ـ 295، 300 ـ 303.

كربلاء، أن معظم تلك البنى الإدارية قد تم الإبقاء عليها من قبل البريطانيين بعد أن أخمدوا الانتفاضة في المدن والقرى.(1)

أما في مدينة النجف، وهي المدينة المقدسة الشيعية الأخرى والتي مثلت قلب الثورة ومركزها الفكري، فإن السكان قد تقدموا خطوة أخرى في أنشاء حكومتهم المحلية. ففي رواية لأحد شهود العيان، فإن النجفيين قد اتفقوا على إنشاء مجالس تنفيذية وتشريعية. وتم تشكيل لجنة من الأعيان لتحدد عضوية المجلس التنفيذي من قادة المناطق الأربعة. وبعد ذلك رأت اللجنة أنه ينبغي على كل من المجالس الأربعة أن تختار اثنين لمهام المجلس التنفيذي. وتم تحديد موعد الانتخابات في 2 آب 1920 وتم وضع صناديق الاقتراع في مداخل الأسواق ليدلي السكان بأصواتهم. تم حساب الأصوات وإعلان الفائزين.(2)

على الرغم من أن النجف قد تأثرت بالحركة الدستورية العثمانية والإيرانية، إلا أن هذه الانتخابات تعدّ تقدما مثيرا للاهتمام إذ أن الفكرة انطلقت من السكان مباشرة وبصورة عفوية، في فترة سبقت تأسيس الدولة وفي مدينة تهيمن عليها التقاليد العشائرية وتسود فيها سلطة رجال الدين.

## العمليات والحوارات الدستورية

تمكن البريطانيون أخيراً من القضاء على الثورة، بيد أن الثمن كان باهظاً إلى درجة أدت إلى التخلي نهائياً عن فكرة الحكم المباشر. وكانت مهمة المندوب السامي الجديد، السير بيرسي كوكس، هي أنشاء دولة جديدة تحت حكم عربي. كان قرار البريطانيين يقضي بأنشاء نظام ملكي، ووقع الاختيار على فيصل، الابن الثالث لشريف مكة، ليكون ملكاً للعراق.

وفي الحال شرع البريطانيون والملك المنصب بحملة تهدف إلى إقناع السكان وإضفاء مظهر من الشرعية على النظام الملكي الجديد. كان الهدف أن يظهر الملك فيصل سواء للسكان العراقيين أو للخارج على انه شخص اختير من قبل الشعب. وتم إصدار التعليمات إلى السلطات المحلية بعقد الاجتماعات لأجل مناقشة، ومن ثم التصويت على، وصول الملك فيصل إلى العرش. إلا أن هذه العملية ما لبثت أن تحولت إلى ذات الأسلوب التي تم فيه التصويت على الاستفتاء؛ حيث تم الطلب بتقديم عدد من المضابط التي تؤيد الملك. كانت

(1) أبو طبيخ، مذكرات، ص. 159.

(2) محمد علي كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، 87 ـ 8. والوردي، لمحات اجتماعية، ج5، ص 306.

العملية تهدف، كما رأينا في الفصل السابق، إلى الحصول على الإجماع الإيجابي بقبول الملك،[1] مع خلق الانطباع بوجود المشاركة الشعبية في الحد الأدنى. لذا كان البريطانيون يأملون كثيرا أن يتم القبول بترشيح فيصل بالإجماع وبصورة سهلة. وبالفعل فقد صوتت معظم المناطق على الملك الجديد، حتى أن بعضها قد طالب باستمرار الرقابة البريطانية. إلا أنه كانت هنالك بعض المفاجئات غير السارة للبريطانيين. فلقد صوتت المدينتان الكرديتان كركوك والسليمانية ضد الملك الجديد، وطالبت الموصل بإضافة بعض الشروط التي تؤكد على حفظ حقوق الأقليات السياسية والثقافية. أما البصرة فقد أخرت العملية، مصرة على الحصول على نظام فدرالي واسع. أما بغداد، والتي تتركز فيها معظم النشاطات الوطنية، فإنها قد طالبت بديمقراطية «مستقلة مجردة من كل قيد ومنقطعة عن سلطة الغير».[2] بل ذهبت بغداد إلى ابعد من ذلك مطالبةً «بتأليف وجمع المؤتمر العام الذي يسن القوانين والدستور خلال ثلاثة أشهر من حين تسلمه [الملك فيصل] زمام الأمور».[3] إن هذا الموقف من المدينة الأكبر في النظام الملكي الجديد لم يكن ما يتوقعه السير كوكس، إذ أن كثافة الجهود التي بذلها في هذه العملية كان من المتوقع أن تقود إلى نتيجة إيجابية وبصورة سلسة.

ومنذ ذلك الوقت تطورت علاقة مضطربة، وفي بعض الأحيان عدائية بين الوطنيين الذين كانوا يطالبون بديمقراطية برلمانية حقيقية وبين المندوب السامي وباقي الكادر البريطاني، الذين لم يكونوا يعارضون إعطاء بعض الحريات السياسية، طالما أنها لا تقوض النفوذ السياسي البريطاني. لقد أوصل هذا الصراع المتراكم تلك العلاقة إلى مرحلة الانهيار بعد عام واحد من تنصيب الملك فيصل. حيث أن نفس تجمع بغداد الذين طالبو بملكية دستورية قد بعثوا مذكرة إلى الملك تنتقده فيها لتأخير تشكيل مجلس شرعي تكون الحكومة مسؤولة أمامها، بما يتماشى وشروط تشكيل الحكومة الدستورية.[4] وكذلك اشترطوا ألا يتم توقيع أي اتفاقية مع بريطانيا قبل أن يتم انتخاب المجلس بحرية تامة.[5] وبالرغم من أن المذكرة تقع في حيز الخطاب السياسي المقبول، إلا أن المندوب السامي عدّها تطورا خطيراً، بل ومهينا، من

(1) الوردي، لمحات اجتماعية، ج3، ص112.

(2) الحسني، الوزارات العراقية، ج1، ص 59.

(3) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 114.

(4) الحسني، الوزارات العراقية، ج1، ص، 122. وعليوي، الأحزاب السياسية، ص 54 ـ 58.

(5) التكريتين الملك فيصل، ص 110.

التأجيج السياسي من قبل أقلية لا تتمتع بالتمثيل السياسي. لذا فقد تحرك ضد قادة التجمع، نافيا بعضهم إلى خارج البلاد.

امتد الغضب على أفعال المندوب السامي إلى ابعد من الطبقات المتعلمة والمهنية. إذ أن رجال الدين الذين طالبوا فيصل بحكم برلماني دستوري،[(1)] قد قاموا الآن بإصدار فتاوى تحرم على الناس المشاركة في انتخابات الجمعية ما لم تقم الحكومة والبريطانيون بالاستجابة إلى مطالب الناس، والتي تتضمن إلغاء قوانين الطوارئ وضمان حرية الصحافة وضمان حق التجمع وتكوين الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى إعادة القادة السياسيين الذين تم نفيهم إلى خارج البلاد.[(2)]

وبطريقة أو بأخرى فقد كانت هذه الحادثة صورة مصغرة للمعضلة البريطانية في العراق والتي سوف تستمر طيلة فترة الانتداب 1921 ـ 1932. فعلى الرغم من أن أفكار الحرية والاستقلال قد أخذت تشق طريقها إلى الوعي الشعبي، إلا أن هنالك فجوة كبير بين التطلعات الوطنية والديمقراطية التي تنادي بها الأقلية المتمدنة والمثقفة الناشطة وبين الأغلبية من الأميين من العراقيين التي لم تكن تهتم بالأفكار الراديكالية حول التغيير السياسي والتحول الديمقراطي. حيث انه قبل أقل من عام واحد قام السير بيرسي كوكس بسؤال مجموعة من شيوخ العشائر في الجنوب عن شكل الحكومة التي يريدون في المستقبل لبلدهم المستقل. كان جوابهم كاشفا عن التوجه العام لغالبية العراقيين. لقد كان موجزاً وبليغا: الله ربنا ومحمد نبينا وكوكس حاكمنا.[(3)] ففي مشهد ديمغرافي من أغلبية من السكان الريفيين والقيم القبلية، قد يكون كوكس معذورا إذا وصف الوطنيين في بغداد بأنهم أقلية صغير لا تمثل الشعب ككل.

لقد أسهمت هذه المشكلة في تعميق التناقض الذي تعاني منه السياسة البريطانية، والتي كانت متأرجحة بين التزامها بالحكومة الممثِلة للشعب من جهة وبين الحاجة إلى الحفاظ على حقوق الإمبراطورية المهيمنة للتحكم بمصير الشعب الذي لم يصل بعد إلى مرحلة النضج السياسي. لذا فبينما كانت وزارة الخارجية تعلن أن بريطانيا ملتزمة بوجود (ملكية دستورية)

---

(1) العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص 330 ـ 340؛ و
Yitzhak Nakash, Reaching for Power: The Shi'a in the Modern Arab World (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2006), p. 79.

(2) الحسني، الوزارات العراقية، ج1، ص 149.

(3) التكريتي، الملك فيصل، ص 113.

وأنها تعمل على تحقيق ذلك، فإن كوكس كان قد أعطى لنفسه السلطة بالتحكم بالقرارات التنفيذية التي تصدرها الكابينة الوزارية.[1] وكما رأينا، فإن التجاذب بين هذين الدافعين قد عكر العلاقة بين البريطانيين والنخب السياسية العراقية خلال فترة الانتداب. ومن ناحية التطور الديمقراطي، فلقد انعكس ذلك من خلال العمر القصير للجمعية التأسيسية، والتي كانت أول برلمان عراقي منتخب.

**التطورات البرلمانية**

خلال العقد الأول من عمر الدولة الفتية، حاولت بريطانيا تنظيم علاقتها مع الحكومة العراقية من خلال مجموعة من الاتفاقيات، التي كانت جميعها تهدف إلى تأمين وشرعنة الهيمنة البريطانية. حصلت الاتفاقية الأولى على موافقة مجلس الوزراء إلا أنها كانت بحاجة إلى مصادقة الجمعية التأسيسية. حيث لما لاحظ البريطانيون كمية العداء التي يضمرها العراقيون لأي حكم انتداب مفروض عليهم، فلقد أعادوا صياغة اتفاقية عام 1922 لاستبدال ذلك المصطلح الممقوت. لكن في الحقيقة، فإن الاتفاقية العراقية الإنكليزية قد أعطت للمسؤولين البريطانيين صلاحيات رقابية واسعة على الجهاز السياسي والإداري في البلاد، وجعلت البلاد معتمدة على بريطانيا عسكريا وماليا.

لقد أخرت كل من المعارضة للاتفاقية ومعاملة الحكومة للمعارضة، التي كانت تتألف من الوطنيين ورجال الدين الشيعة، انتخابات المرحلتين للجمعية الوطنية إلى أواخر عام 1923. وأخيرا تم الاتفاق على أن تكون في شباط عام 1924. وفي 27 من آذار عام 1924، اجتمع النواب الجدد ليستمعوا إلى الملك فيصل وهو يفتتح الجمعية التأسيسية التي طال انتظارها.

تكلم الملك بكلام طيب حول الديمقراطية البرلمانية. حيث أشاد بمحاسن الحرية، مذكرا البرلمانيين أن القانون الإسلامي قد حث على المشورة، وحاثا إياهم على المصادقة على مسودة الدستور والبدء بالإجراءات الانتخابية للبرلمان.[2] إلا أن أيا من الدستور أو قانون الانتخاب لم يكن الفقرة الأولى للنقاش. إذ، نزولا عند الرغبة البريطانية، فلقد كانت المسألة الأولى التي طُلِب من المجلس التأسيسي مناقشتها وتمريرها هي الاتفاقية العراقية الإنكليزية. كان البريطانيون واثقين أن الاتفاقية سوف تمرر بسرعة، إذ أن من بين المائة نائب، فإن

(1) Dodge, Inventing Iraq, p. 18.

(2) الحسنين الوزارات العراقية، ج1، ص215.

خمسة عشر فقط كانوا قد أعلنوا معارضتهم للاتفاقية.[1] حتى أنه قبل ثلاثة أسابيع من اجتماع المجلس، ذكرت صحيفة (بغداد تايمز) والتي كانت الناطقة بلسان المؤسسة البريطانية:

**حسب راي المراقبين العرافين فإن ليس هنالك شك من تمرير الاتفاقية العراقية الإنكليزية. إذ يعتقد أن هنالك ما لا يقل عن 60 مناصرا قويا للاتفاقية، وأن الأربعين الآخرين سوف يصوتون لصالحها، إذا ما تم بيان الأمور بصورة جلية للمجلس.** [2]

إلا أن البريطانيين كانوا سيكتشفون سريعا بان ما كانوا «يعدّونه مجلس مطيعة هو مجرد وهم».[3] فبالنسبة إلى المجموعة الوطنية داخل الجمعية، فإن الاتفاقية قد عززت العلاقة الانتدابية بآليات أخرى. إذ بعد أن سمع النواب مديح الملك للديمقراطية والحرية، قرروا أن يوبخوا الملك وحكومته بالإضافة إلى المندوب السامي.

لقد تحول التمرير السريع للاتفاقية الذي طمح إليه البريطانيون وتوقعوا حصوله إلى أكثر من شهرين من النقاشات الحامية وغير الودية. ولربما كان البريطانيون قد أحسوا بذلك عندما قام أحد النواب الوطنيين ناجي السويدي، مباشرة بعد الكلمة الافتتاحية للملك، وطالب بأن تعرض الاتفاقية على الشعب حتى يعمل النواب حسب رغبات وطموحات الشعب.[4] إن هذا، مثلما يعرف البريطانيون والجميع في المجلس، مساو إلى رفض الاتفاقية، وأنه فتح الباب سياسيا أمام الهجوم الحماسي والعاطفي على الاتفاقية. بدأ السويدي وباقي النواب المتعلمين ذوي الاتجاهات الوطنية من التأثير على الرأي العام داخل المجلس، وبالخصوص بين بعض شيوخ القبائل، على أرضية أنها تحدُّ من استقلال العراق وتفرض عليه أعباء مالية كبيرة.

لقد تعززت المعارضة للاتفاقية داخل المجلس وأصبحت أكثر تصلبا، وفي نفس الوقت ازدادت المشاعر المعادية للبريطانيين في شوارع بغداد والمدن الرئيسة الأخرى. وازدادت المظاهرات وأصبحت أكثر عدائية، الأمر التي زاد من تعنت نواب المجلس، بالخصوص بعض شيوخ القبائل الذي كان يعول عليهم بقبول الاتفاقية. وسواء كان أولئك الشيوخ قد قرأوا عدم

(1) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 394.

(2) Mohammed Modhafar Hashim al ـ Adhami, Political Aspects of the Iraqi Parliament and Election Processes, 1920 1932 ـ, Ph.D. Thesis, University of London, 1978, p. 92.

(3) Elie Kedouri, The Chatham House Version and OtherMiddle Eastern Studies (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970), p. 265.

(4) الحكمة العراقية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة 1924 (بغداد: مطبعة دار السلام 1924)، ص 33.

شعبية الاتفاقية في الشارع أو أنهم تأثروا بالعاطفة الوطنية التي اجتاحت البلاد، فإن أولئك الشيوخ قد غيروا من ولاءاتهم، وارتفع صوتهم عاليا إما لرفض الاتفاقية كليا أو على الأقل تعديل بعض البنود المرفوضة فيها. وباستخدام القاموس الشعري القبلي، الذي يعج بمفاهيم الشرف والرجولة، فلقد عدّوا أن الاتفاقية تعدّ استعبادا للعراقيين، وهذا ما لا يمكن أن يرضى به رجال العشائر العراقية الذين لم تمر أربع سنوات على تضحيتهم بأنفسهم من اجل شرف بلادهم.[1] وفي أوائل حزيران، بات الجدال حول الاتفاقية مليئا بالخطابات الرنانة المعادية للبريطانيين، إذ وصف أحد النواب الاتفاقية وبنودها وملاحقها بأنها ضربة مميتة لاستقلالنا، بل أنها تنفي وجودنا من أساسه؛[2] وذهب آخر إلى أن كل من يقبل بالاتفاقية، فإنه قد ارتكب خيانة تعني ضياع الدين والشرف والحرية.[3] مما دعا أحد قادة القبائل البارزين إلى التلويح بثورة جديدة على غرار ثورة العشرين إذا ما أصر البريطانيون على عدم تعديل الاتفاقية.[4]

ولما اغتاظ البريطانيون من التصعيد في لهجة المعارضة، فقد هددوا بأن أي تأخير على المصادقة على الاتفاقية سوف يؤثر سلبا على مصير مدينة الموصل في الشمال، التي كانت في تلك الفترة قضية خلافية بين العراق وتركيا.[5] وبكل تأكيد، فلقد كان هنالك نواب ممن كانوا ينصحون بالتصويت على الاتفاقية، وإن كان ذلك على مضض. ففي نهاية المطاف، وكما ذكّر نوري السعيد زملاءه المتعنتين، أن العراق كان دولة صغير لا يمتلك جيشا أو تسليحا حديثا. ولذا فهو بحاجة إلى حماية من قوة عظمى، على الأقل في الوقت الحالي. وأن سلوك طريق العداء لبريطانيا ليس بالأمر الحكيم.[6] إلا أن هذه المشورة قد وقعت على آذان أصمها الضجيج القائم على رفض الاتفاقية أو تعديلها جذريا.

وفي 9 حزيران، كان واضحاً للملك أن أي أمل سابق بتمرير الاتفاقية لم يعد موجوداً. مما وضعه في موقف مربك، متردداً ما بين مطالب البريطانيين التي كان يعي أنه يجب عليه الالتزام بها وبين المعارضة الشديدة لـ(ممثلي الشعب) والتي كان يجب أن يظهر بمظهر

(1) المصدر السابق، ص 329 ـ 331.
(2) المصدر السابق، ص 320
(3) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 286.
(4) المصدر السابق، ص 287.
(5) الحسني، الوزارات العراقية، ج1، ص 226 ـ 227؛ الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 288 ـ 292.
(6) مذكرات المجلس التأسيسي، ص 333 ـ 335.

المتعاطف معها. لذا فلقد دعا بعض النواب إلى القصر وتوسل إليهم أن بأن لا يصعدوا في المواقف، مخاطبهم بأسلوب رزين: بأنه لا يقول لهم اقبلوا أو ارفضوا الاتفاقية، بل أن يفعلوا ما يرونه مناسباً؛ ولكن إذا ما قرروا أن يرفضوا الاتفاقية فعليهم أن يعطوه حلاً وأن لا يبقوه معلقا بين الأرض والسماء. أي أن عليهم أن يجدوا حلاً.[1] لقد شجع طلب الملك النقاش داخل المجلس حول التصويت بسرعة على الاتفاقية، إلا أن أولئك الذين كانوا يأملون بتمريرها قد جوبهوا بمعارضة متحمسة ضد الاتفاقية، مما أدى إلى تعثر النقاش، مما اضطر رئيس المجلس إلى تأجيل التصويت عليها.

وهنا رأى السير هنري دوبز (Sir Henry Dobbs)، وهو خليفة كوكس كمندوب سامي، أن أي معارضة للبريطانيين في المجلس هي من عمل بعض المؤججين،[2] وكان حازما على مواجهة المد المعارض للاتفاقية. وفي صباح العاشر من حزيران، قام دوبز بقيادة سيارته إلى القصر الملكي ووجه تحذيراً أخيراً بأن يتم تمرير الاتفاقية قبل منتصف الليلة والا وجب على الملك أن يستخدم صلاحياته الدستورية بتعطيل المجلس. وفي رد فعلهم على التهديد بالحل، قام أعضاء من الحكومة وبمساعدة قوات الشرطة بجلب 69 من بين الأعضاء المائة، وكان بعضهم حرفيا قد اجبر على النزول من داره، وجعلوهم يصوتون على الاتفاقية. وحتى في تلك الحالات فأن 37 عضواً فقط قد صوت على الاتفاقية بينما رفضها 24 وامتنع 8 عن التصويت.[3] وفي النهاية ربح البريطانيون الجولة، فقد قاموا بتقويض العملية الديمقراطية من خلال استخدام القمع السياسي. واستمروا في التدخل في عمل البرلمان خلال العقد التالي، حيث كانوا يوقفون بعض القرارات والتعديلات ويهددون بحل البرلمان.[4] ولكن خلال العمر القصير المجلس التأسيسي، فان العديد من البرلمانيين الذين فهموا وظيفة مؤسستهم والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، قد دافعوا ببسالة عن مصالح البلاد العليا.

---

(1) فهد محسن الفجر، مزاحم الباججي ودوره في السياسة العراقية 1890 ـ 1933 (بيروت: دار العربية للموسوعات 2004)، ص 74.

(2) Dodge, Inventing Iraq, p. 91.

(3) مذكرات المجلس التأسيسي، ص 445؛ رشيد، العراق المعاصر، ص 82؛ الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 295 ـ 296؛ و

Ireland, Iraq: A Study in Political Development, pp. 401 - 404.

(4) Al ـ A'dhami, Political Aspects of the Iraqi Parliament and Election Processes, 1920 ـ 1932, pp. 221 222 ـ.

لقد كان المجلس التأسيسي بداية موفق للحياة البرلمانية في العراق. إذ إن الحرية النسبية التي كانت تجري فيها النقاشات وحيادية الحكومة، بالطبع إلى حين تدخل المندوب السامي كانت تعد بدور كبير للبرلمان في الحياة السياسية في العراق.[1] إلا أن الحكومات العراقية المتعاقبة، مقتديةً بالبريطانيين، قد عملت على أضعاف دور البرلمان وجعله خاضعاً لمجلس الوزراء ورئيس الوزراء.

كانت هنالك العديد من العوامل التي ساعدت الحكومة على تحقيق هذا الهدف وبسهولة. ففي البداية، يجب أن نتذكر كما بينا سابقاً أن الدستور قد أعطى السلطة التنفيذية، ولا سيما الملك، ما يكفي من الصلاحيات لجعلها المؤسسة الأولى في صنع السياسة في العراق. ففيما يتعلق بالبرلمان، فإن للملك الحق بتعطيل أو حل هذه المؤسسة، وفي حال لم تكن الجمعية في حالة انعقاد، فلقد كان للملك الحق، وبالتوافق مع الحكومة، بإصدار مراسيم لها قوة القانون. ما يعكس إعطاء هذه الصلاحيات للملك، ينص الجزء الثالث من الدستور على أن «السلطة التشريعية تعطى للبرلمان وللملك».[2] أن التدخل في عمل البرلمان قد أضعف هذه المؤسسة بالطبع، جاعلا منها تابعة إلى السلطة التنفيذية.[3] لذا لا غرابة إذا ما انفجر أحد البرلمانيين غاضبا بأن الدستور قد جعل الملك «الملك والسيد وذو السلطان».[4] وفي السياق الأوسع للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن الحكومات المتعاقبة، في حال لم تكن راضية عن وجود المعارضة، كانت دائما ما تهدد بحل البرلمان، وفي بعض الأحيان كانت تحصل على موافقة الملك لتحقيق ذلك.[5] ولما كان البرلمان مقيدا بتلك القيود الدستورية، فلم تكن له الرغبة بتخطي، فضلا عن تغيير، القرارات الحكومية. وفي الحقيقة فإن البرلمان لم يصوت ضد أي من القرارات الحكومية طيلة فترة الحكم الملكي.

العامل الآخر الذي أسهم بإضعاف البرلمان كان قانون الانتخابات العراقي الذي أعطى الحكومة صلاحيات للتدخل في العملية الانتخابية. تم تمرير قانون الانتخابات في الجمعية الدستورية بعد المصادقة على الاتفاقية وموافقة الجمعية الدستورية. حيث كان النظام

(1) البزاز، العراق من الاحتلال، ص 156.

(2) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 385.

(3) التكريتي، الملك فيصل، ص 283.

(4) فائز السعد، إنحراف النظام البرلماني في العراق (بغداد: مكتبة السندباد 1984)، ص 32 ـ 33.

(5) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق (بغداد: مطبعة المعارف 1946)، ص 93.

ينص على أن تجري انتخابات أولية ومن ثم يقوم الفائزون بتلك الانتخابات بانتخابات ثانوية يختارون فيها أعضاء البرلمان. ولقد وفر هذا النظام للحكومة وللبلاط الملكي عددا أقل من المصوتين يمكن التحكم بهم والتأثير عليهم. وعلاوة على ذلك كان للحكومة طريقين للتأثير على العملية الانتخابية؛ فإذا ما أخفقوا في الأولى، فسيصيبون به في الثانية. وغالبا ما كانت الحكومة تتلاعب بالانتخابات بالتعاون مع البريطانيين. حدث ذلك في الانتخابات التي سبقت المصادقة على الاتفاقية مع البريطانيين. فلما كان البريطانيون مصرين على تمرير الاتفاقية بأقل عدد ممكن من المعارضين، فإنهم قاموا بالضغط على الملك لأجل أن يضمن وصول الأعضاء إلى مجلس النواب ممن كانوا على وئام مع السياسات البريطانية.[1] وبالطبع فقد أنتج هذا التلاعب بالانتخابات وصول الأغلبية الموالية لحكومة:

**إن الأوامر الحكومية إلى الموظفين في المحافظات قد ضمنت وصول المتنافسين حتى ممن لم يكونوا يقطنون تلك المناطق أو لم يكونوا معروفين فيها. ففي انتخابات عام 1925، وصل كل مرشحي الحكومة عدا أربعة، وفي انتخابات عام 1928، صعد كل مرشحي الحكومة ما عدا خمسة في محافظات البصرة والعمارة وديالى والدليم والحلة وأربيل ليواس، وإن خمسة فقط من مجموع ثلاثة عشر في منطقة بغداد لم يكونوا مرشحي الحكومة. وفي تلك الانتخابات، كما في انتخابات عام 1930، تم قبول بعض مرشحي المعارضة على خلفية توصية الملك بأن مرشحي المعارضة المفوهين سوف يسببون مشاكل أكثر فيما لو بقوا خارج البرلمان. لذا ففي انتخابات عام 1928، فإن نصف أعضاء المعارضة الاثنين والعشرين قد عادوا إلى المجلس من خلال توصية الحكومة.[2]**

يدعم هذا البيان تقرير صادر من أحد أعضاء مكتب المندوب السامي، الذي يرى أن الأعضاء المنتخبين تشبه قائمة الأعضاء المدعومين حكوميا الذين كانوا سيعينون موظفين مناطقيين قبل الانتخابات.[3] وفي هذا الصدد، فإن أحد الأعضاء الذي راوده شعور بالذنب،

(1) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 431.

(2) Ibid., p. 432;

أظهرت رسالة سرية من مفتش بغداد إلى المستشار البريطاني لوزارة الداخلية أفضلية أن يصعد بعض ممثلي المعارضة إلى البرلمان في 1930. ينظر:

al ـ Adhami, Political Aspects of the Iraqi Parliament and Election Processes, 1920 ـ 1932, p. 295.

(3) Stephen Hemsley Longrigg, Iraq, 1900 1950 ـ: A Political, Social and Economic History (London: Oxford University Press, 1953), p. 224.

والسويدي، مذكراتي، ص 104 ـ 105.

قد قام في الجلسة الافتتاحية بالتصريح أمام المجلس بأنه منتخب ويفترض أن يمثل مدينة الكوت، إلا أنه يسكن ديإلى ولا يعرف أي شخص من مدينة الكوت.[1] وفي لقاء له مع إحدى الصحف عام 1936، قال المعارض المفوه ناجي السويدي، الذي كان من أعمدة السياسة في العهد المكي، إن الحكومة لم تنتظر وقوع الانتخابات لتقوم هي باختيار النواب.[2] قامت باختيار النواب حتى قبل الانتخابات. والنتيجة، كما قال أحد النواب كانت «نواباً قصيري اليد ومعقودي الألسن».[3] وعلى الرغم من هذه المبالغة فليس هنالك شك بأن تلاعب الحكومة بالانتخابات قد قوض من استقلاليه البرلمان ومن قدرته على سن القوانين بمنأى عن السلطة التنفيذية.

ومما أسهم في عملية الانحدار البرلماني هو تفاوت كفاءات النواب أنفسهم، فلقد كان ثلث أعضاء الجمعية الدستورية من القادة القبليين والذين كانوا أميين. لذا فلقد كانوا في معظم الأحيان متناسين أو غير مستوعبين للإجراءات البرلمانية.[4] ففي النقاش حول قانون الانتخاب في الجمعية الدستورية قد تم التطرق إلى مشكلة الأمية من قبل بعض النواب المتعلمين والذين جاء معظمهم من المدن. فلقد كانوا يرون أن مسألة أن يشترك شخص في إعداد القوانين وهو بالكاد يستطيع أن يقرأ، فضلا عن أن يستوعبها، كان امرأ مثيرا للاشمئزاز.[5] لكن أولئك النواب لم يجدوا الدعم الكافي في الجمعية لأن النواب الآخرين كانوا يرون أن القبائل تشكل جزءا أساسيا من نسيج المجتمع العراقي. لذا فلا يمكن استبعادهم من العملية التمثيلية من خلال اقتراح معايير التعليم، أو حتى عدم الأمية، كشروط لدخول البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك فلقد كان هنالك بقايا من الاحترام والتقدير رجال العشائر الذي ثاروا ضد الإنكليز عام 1920 وضحوا بحياتهم. لذا فلم يقتصر الأمر على التمثيل الكبير للعشائر في المجلس، بل كان رجال العشائر هم العمود الفقري للقوائم المرشحة من الحكومة والذين كانوا يقومون بالتصويت لصالح السياسات الحكومية في المجلس.

---

(1) رشيد، العراق المعاصر، 84.

(2) خدوري، نظام الحكم، ص 90.

(3) نفس المصدر.

(4) Adeed Dawisha, «Democratic Attitudes and Practices in Iraq, 1921 - 1958,» Middle East Journal, vol. 59, no. 1, Winter 2005, pp. 21 - 22.

(5) السويدي، مذكراتي، ص 104

ولكن، على الرغم من تلك السلبيات، فلقد حقق البرلمان في العقد الأول من عمره العديد من الإنجازات. ولئن لم يكن البرلمان قادراً على متابعة الإجراءات الوزارية بصورة منتظمة، كان قادرا على كبح جماح بعض المبادرات الوزارية مبيناً بعض الثغرات القانونية في التشريعات الوزارية ومرغما الوزارات على إعادة تقويم تلك القرارات.[1] فلم يسلم حتى الأشخاص الأقوياء والمؤثرون في الحكومة من ألسنة نواب المعارضة، التي عوضت قلتها العددية بكثرة مهاجمة السياسات الحكومية. ومن المثير للاهتمام أن تلك الانتقادات القاسية كان دوما ما يتم الاستماع اليها بجدية والإجابة عنها. أحد الأمثلة على ذلك كان النقاشات حول المعاهدة العراقية الإنكليزية عام 1930. فلقد قبلت الحكومة العراقية بالاتفاقية تحت الضغط البريطاني مقابل أن تدعم بريطانيا انضمام العراق إلى عصبة الأمم. فخلال النقاشات هاجم نواب المعارضة مثل ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وصادق البسام الاتفاقية بلهجة شديدة ومتصلبة ولكن متزنة.[2] ولقد تضمن انتقادهم للاتفاقية توبيخا ضمنيا للملك ولرئيس الوزراء نوري السعيد. وفي إطار رده الشديد على الانتقادات لم يكن نوري السعيد أقل صلابة ولا أقل تهذيباً. ولقد أجاب عنها ببرجماتية: بل أنه اتفق مع بعض انتقادات المعارضة، مبينا أن لو كان العراق بلدا ذا سيادة وليس تحت الانتداب البريطاني لما نصح الملك بالتوقيع على الاتفاقية. ولكن في هذه الظروف فإن هذا الاتفاق هو أفضل ما يمكن للعراق الحصول عليه حاليا.[3] وانتهت المسألة بتصديق النواب على المعاهدة بهامش 69 إلى 13، وأقرها مجلس الأعيان بهامش 11 إلى 5. فكما هو متوقع، فقد كان للحكومة طرقها الخاصة للحصول على ما تريد، إلا أن النقاش كان حادا وصعبا وكان المتعلمون في البلاد يتابعونه بشكل يومي.

لقد استطاع البرلمان من تحقيق بعض النجاحات، مغيراً بعض لوائح القوانين الحكومية ومجبراً الحكومة على تبني بعض أفكاره ومجبراً بعض الوزراء على التفكير مرتين قبل تقديم أي مشروع قانون. وفي أكثر من مرة كان للبرلمان دور في إسقاط الحكومة.[4] ففي عام 1925 قام رئيس الوزراء بتقديم استقالة حكومته لأنه وجد نفسه عاجزا عن السيطرة على البرلمان.

---

(1) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 433.

(2) دولة العراق، محاضر مجلس النواب 1930، ص 71 ـ 90. (من الآن فصاعدا، يشار اليها كـ «محاضر»).

(3) محاضر، 73 ـ 78.

(4) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, footnote 2, p. 42.

وفي السنة اللاحقة قام البرلمان بانتخاب أحد قادة المعارضة رئيسا له في تحد واضح لرئيس الوزراء عبد المحسن السعدون الذي عدّ هذه الخطوة إهانة له وقدم استقالته على إثرها.

وبالإضافة إلى تلك الخطوات المحسوسة فقد استطاع البرلمان التأثير على الشارع بطرق غير محسوسة. فلقد كان تجربة تعليمية مؤقته لكثير من القيادات السياسية الصاعدة في المجتمع. فلقد صرح ستيفين لونجنغ (Stephen Longrigg)، وهو عضو في مكتب المندوب السامي «أن حتى المجلس شبه المعين كان يحتوي على ما يكفي من الذكاء والخبرة والروح العامة ليكون مؤسسة نقدية واستشارية ذات قيمة كبيرة».[1] ومع كل تلك المشاكل في البرلمان، بيد أنه كان بمثابة صوت معارض من داخل العملية السياسية مما يقلل من احتمالية الانتفاضات العنفية.

## الأحزاب السياسية

لقد تمت صياغة الوثيقة الدستورية، والتي سميت بالقانون الأساسي على غرار التجربة البريطانية، لذا فهي كانت تتضمن الكثير من الحريات المدنية المكفولة في بريطانيا. كان من أهم تلك الحريات حق التعبير والتجمع والنشر وحق تكوين والانضمام إلى الأحزاب السياسية ضمن إطار القانون.

وفي الحقيقة، فإن الأحزاب كانت موجودة حتى قبل قيام الدولة، على شكل منظمات سرية تؤجج باتجاه استقلال العراق، خصوصا بعد أن تبين أن إعلان بريطانيا عام،1917 بأنهم جاؤوا محررين لا فاتحين، قد فقد مصداقيته. فبعد عامين فقط، في عام 1919، تشكل تنظيمان هما (العهد العراقي) و(حرس الاستقلال) اللذان استغلا حالة الإحباط الشعبية من التفاف البريطانيين على استقلال العراق. ولد قاموا بالكثير من الفعاليات مثل الدعاية المناهضة للبريطانيين من تأجيج العشائر إلى الاتصال بالمنظمات العربية الأخرى لغرض تصعيد وتأصيل الروح القومية المعادية للاستعمار. لا نعرف مدى نجاح تلك المنظمتين في تحقيق أهدافهما، إلا أنهما ربما لعبتا دورا في إشعال شرارة ثورة عام 1920.[2] وبغض النظر عن ذلك فقد وفرتا سابقة مؤسساتية، جنبا إلى جنب مع الناشطين السياسيين غير المحترفين، لتكونا القاعدة التي بنيت على أساسها الأحزاب السياسية بعد تشكيل الدولة العراقية.

(1) Longrigg, Iraq 1900 1950 _, p. 225.

(2) خدوري، نظام الحكم، ص 97 ـ 98.

وبعد عام واحد من تتويج الملك فيصل ملكاً، حصل مجموعة من الأشخاص، كانوا معارضين للبريطانيين، على موافقة وزير الداخلية لإنشاء حزب سياسي. فلقد ولد الحزب الوطني العراقي رسميا في 3 آب عام 1922؛ وبعد أسبوعين فقط تمت الموافقة على إنشاء حزب ثانٍ هو حزب النهضة العراقية. وبسبب نزعتيهما المعادية للبريطانيين، فقد قام هذان الحزبان بالتموضع في المعارضة. ولما كان هذان الحزبان يتكونان من شخصيات شيعية متعلمة وكانوا معارضين للبريطانيين، فلم يكن ثمة خلاف أيديولوجي كبير بينهما، وكان من الممكن جدا أن ينصهرا في حزب واحد. إلا أن التنافس على زعامة المكون الشيعي بين الشخصيتين الدينيتين الأبرز محمد الصدر ومهدي الخالصي أدت إلى تشظي هذا المجتمع وصعود خطين من الائتلافات السياسية قد انعكست في تكوين هذين الحزبين.[1] ولأجل مجابهة الراديكالية المعلنة لحزيبي المعارضة، فقد شجع البريطانيون والملك على تأسيس حزب معارض موالٍ للحكومة باسم (الحزب الحر العراقي). لكن في هذه المرحلة المبكرة من التطور الدستوري، فإن هذين الحزبين هما اللذان هيمنا على الساحة السياسية في العراق. ولم يكن بالوقت الطويل قبل أن يكون وجودها مؤثرا سياسيا. ففي خلال أيام من تشكيلهما قاد الحزبان مظاهرة أمام القصر الملكي طالبا فيها بتشكيل حكومة تمثيلية تكون مسؤولة أمام مجلس تشريعي وتقوم بإنهاء التدخلات البريطانية.[2] وكما رأينا فقد أغضب هذا المندوب السامي السير بيرسي كوكس الذي عمل على نفي قيادات الحزبين. إن غياب المعارضة قد سلب المبرر لوجود الحزب الموالي للحكومة، وبالفعل فقد تم حله بعد عام من ذلك.

عاد حزب النهضة من جديد عام 1824 بينما عاد الحزب الوطني عام 1928 ضمن أحزاب المعارضة، ولكنهما عادا أضعف مما كانا عليه بسبب افتقارهما للتمثيل النيابي. ولكنهما استمرا بسياسة معارضة البريطانيين ولقد صّعدا من تلك المعارضة أثناء احتدام النقاش حول الاتفاقية العراقية الإنكليزية عام 1936. ربما لم يكن صوتهما مسموعاً في البرلمان لكنهما كانا يقودان حملة شعبية من خلال الاجتماعات ومن خلال الجرائد التابعة لهما، وبذلك كانا يؤثران على النقاشات داخل البرلمان. وفي تلك الأثناء، تشكلت أحزاب أخرى موالية للحكومة منها حزب التقدم الذي أسسه رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، وحزب العهد الذي

(1) الوردي، لمحات اجتماعية، ج3، ص 185 ـ 186. رشيد، العراق المعاصر، 301.

(2) أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب (بغداد: مكتبة المثنى 1985)، ص 21.

أسسه رئيس الوزراء نوري السعيد عام 1930. وكان حزبا الشعب 1925 والإخاء الذي تأسسا عام 1930 حزبين مناوئين للبريطانيين خصوصا فيما يتعلق بالمعاهدة العراقية الإنكليزية عام 1927 وعام 1930. ويتميز هذان الحزبان عن الأحزاب الأخرى بسعة الطيف المجتمعي المنتمي لهما، إذ إنهما ضمّا طيفاً أوسعَ من الإثنيات والطوائف.

لقد قادت أحزاب المعارضة حملات واسعة ليس فقط داخل البرلمان وإنما أيضا في المحافل الشعبية من خلال الجرائد التابعة لها ومن خلال كل المخارج المتعاكفة معها.[1] وفي بعض الأحيان فقد انضمت أحزاب السلطة إلى أحزاب المعارضة في البرلمان. وفي مثال على ذلك فقد قرر رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون مناقشة بعض البنود المالية والأمنية في الاتفاقية عام 1927 التي كان يراها مكبلة للعراق. وعندما لم يستجب البريطانيون، انضم حزبه إلى أصوات المعارضة في البرلمان، الأمر الذي أدى إلى إسقاط حكومته. ونتج عن ذلك أزمة حكومية لم يستطع فيها الملك طوال ثلاثة أشهر من إيجاد مرشح يقبل تشكيل الحكومة.[2] وبالطبع، وكما يحصل في كل المعاهدات العراقية الإنكليزية، كان الملك والبريطانيون قادرين على تمرير أجنداتهم. إلا أن أحزاب المعارضة ومن خلال قدرتها على خوض النقاشات البرلمانية ومن خلال قدرتها على إلهاب المشاعر الجماهيرية، كانت قادرة على جعل الطريق إلى تلك المعاهدات أكثر وعورة.

وفي منتصف الثلاثينات فقد اختفت معظم تلك الأحزاب عن المشهد السياسي. أما أحد التفسيرات لذلك هو أن بعد توقيع الاتفاقية الممتدة لمدة 25 عاما سنة 1930، وبعد حصول العراق على الاعتراف الدولي بانضمامه إلى عصبة الأمم عام 1932، فقدت أحزاب المعارضة كل أسباب وجودها و»ماتت ميتة طبيعية».[3] وهذا بدوره أفقد أحزاب الحكومة من أي رأي مغاير مما أفقدها (الآخر) الذي يثبت هويتها السياسية، وبالتالي فقد اختفت هي الأخرى من المشهد السياسي.

(1) روفائيل بطي، الصحافة في العراق (مطبعة الهناء 1955)، ص 101 ـ 119. الملا ـ الحركة الديمقراطية، ص 107.

(2) خدوري، نظام الحكم، ص 106 ـ 107. و

Ireland, Iraq: A Study in Political Development, pp. 409 - 412.

(3) Majid Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 _: A Study in Iraqi Politics, 2nd edition (London: Oxford University Press, 1960), pp. 29 - 30.

السبب الآخر الذي أدى إلى اختفاء الأحزاب السياسية هو تمركزها حول عدد قليل من الأشخاص، وفي الغالب حول شخصية سياسية مؤثرة. لا غرابة إذن أن عمر تلك الأحزاب كان مرتبطا بالحظوظ السياسية لزعمائها. كان ذلك صحيحا بالخصوص بالنسبة إلى الأحزاب الحكومية مثل التقدم والعهد، الذين أسسا لا لسبب آخر سوى تحقيق الأغلبية البرلمانية لرئيس الوزراء السعدون والسعيد، على التوالي. وغادرت تلك الأحزاب المشهد السياسي ما أن ترك زعيماهما رئاسة الوزراء. أما سلوك أحزاب العارضة فلم يكن مختلفا عن ذلك، حتى تلك الأحزاب التي تتمتع بدعم شعبي واسع مثل الحزب الوطني، والتي كانت تشمل، بحسب بعض المراقبين الخبراء، التاجر ومالك الأرض ورجل الأعمال بالإضافة إلى العامل والفلاح والبائع المتجول.[1] وحتى في هذه الحالي فقد كان للحزب شخصية مهيمنة وملهمة وهو جعفر أبو التمن، وعندما «ترك الأخير العمل السياسي» في تشرين الثاني عام 1933، فقد انحلّ الحزب بعد أقل من ستة أشهر.[2] وكذلك فإن الحزب المعارض الآخر الذي كان يتمتع بدعم شعبي واسع وهو حزب الشعب، فقد اختفى بعد أن أصبح زعيمه ياسين الهاشمي وزيرا للمالية عام 1926.

إن تحليل التطور المؤسساتي للأحزاب السياسية خلال العقد والنصف الأولى من عمر الدولة العراقية يكشف أن تلك الأحزاب كانت تفتقر إلى القوة المؤسساتية والبعد الفكري الذي تتمتع به نظيراتها الغربية. إلا أن تلك الأحزاب قد أسهمت في بروز والحفاظ على جو من الليبرالية النسبية والتي كانت تسمح للآراء المعارضة لبعض السياسات العامة أن تُطرح وتُسمع من قبل الجمهور بشكل عام ومن قبل الملك والحكومة. في منتصف الثلاثينات، بات مفهوم (أحزاب المعارضة) جزءاً من الوعي الشعبي والقاموس السياسي في البلاد.

## الصحافة

كانت الصحف من الوسائل الأساسية في نقل أفكار وبرامج المعارضة. فلقد تمكنت الحكومة، مدعومة من القصر والبريطانيين، من التلاعب بالانتخابات مما مكنها من تحجيم تأثير المعارضة في البرلمان بصورة كبيرة. إلا أن تلك الأحزاب كان لها منفذ آخر ـ ألا وهو الصحافة ـ لنقل رؤاها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى رفع صوت مطالبها إلى

(1) كبة، مذكراتي، ص 33.

(2) جميل، الأفكار السياسية، ص 24.

الحكومة وكانت تقدم أمام الشعب خيارات سياسية أخرى؛ إذ كانت المقالات والافتتاحيات الناقدة للحكومة وشخصياتها جزءا لا يتجزأ من المشهد الإعلامي منذ بدء الحقبة الملكية. وفي الحقيقة، فلقد لعبت الصحافة منذ مطلع القرن العشرين دوراً جوهرياً في تغيير رؤى الطبقات المتعلمة من الشعب بعيداً عن التقبل الساذج للحكم المطلق ومفاهيم الواجب السياسي والديني.

على الرغم من أن الصحف كانت تصدر حتى قبل الحركة الدستورية عام 1908، كانت قليلة العدد وكانت ناطقة بلسان الحكومات لنشر التعليمات والإعلانات الحكومية. وفي بعض الأحيان، كان يسمح لها بنشر بعض المواضيع لتنوير السكان المتخلفين والمحافظين عموماً، وفي بعض الحالات النادرة، مناقشة بعض المواضيع الجدلية مثل تعليم الإناث.[1] لقد تسبب دستور عام 1908، والذي قلل الرقابة، في إحداث ثورة في الإعلام. ففي خلال ثلاث سنوات، تم إصدار ما لا يقل عن 69 جريدة ومجلة في بغداد والبصرة والموصل.[2] إلا أن الكثير من تلك الصحف كانت ذات تنسيق رديء وكان يكتبها مبتدئون، وكانت تتضمن في أغلب الأحيان هجومات لأسباب شخصية خالية من القيمة الاجتماعية والسياسية. لذا لا غرابة في أن الكثير منها قد اختفى بصورة مفاجئة كما ابتدأت بالضبط. أما الصحف التي استمرت لفترة أطول فقد كانت تلك التي آلت على نفسها نقل هموم الناس وأحاطهم من السلطات. إذ لم تجد تلك الصحف حرجاً من انتقاد السلطات العثمانية بسبب إهمال الأجزاء العربية من الإمبراطورية العثمانية وبسب تفضيل اللغة التركية على العربية، الأمر الذي، بحسب إحدى الصحف، قد «تقيم قائمة أولاد العرب عليها [الإمبراطورية العثمانية]».[3] وفي وصفه للمشهد السياسي في بغداد، فلقد سجل أحد المراقبين البريطانيين في عام 1912 «اندهاشه من الحرية التي يتم فيها التعبير عن المشاعر المناهضة للأتراك هنا[4]». وعلى الرغم من أن أعداد الصحف قد تراجعت بعد نشوة الانفتاح الليبرالي، بقي القليل الذي عوّض القارئ، من خلال جودة الآراء والتحليلات التي تطرحها، عن مجرد الكثرة الكمية.

عندما دخل البريطانيون إلى العراق عام 1914، وعدوا بموقف متسامح مع الآراء المعارضة

(1) الوردي، لمحات اجتماعية، ج3، ص 248.

(2) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الصحافة العراقية (صبدا: مطبعة العرفان 1971)، ص 2.

(3) الفياض، الثورة العراقية، ص 59.

(4) Quoted in Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 230

والنقد. ولأن بريطانيا كانت قوة مسيحية تحل محل قوة مسلمة في احتلال بلد مسلم، فلقد حاولت كسب دعم الطبقة المتعلمة من الشعب من خلال تقييد يد الرقابة الحكومية. وفي هذا الإطار يجب أن نفهم التأكيد البريطاني على أنهم جاءوا محررين للعراق من الطغيان العثماني، لا فاتحين. كانت الصحافة أول المستفيدين من أجواء الانفتاح الليبرالي، الذي وسع من رقعة المواضيع التي يمكن التطرق لها ومن العمق والجدية في تناول تلك المواضيع. جاء ذلك بشهادة أحد الصحفيين الوطنيين الذي قال إن أوضاع الصحافة كانت أفضل بكثير أثناء الحكم البريطاني المباشر مقارنة بفترة الاستقلال.[1] وفي الحقيقة، ففي فترة ترشيح الملك فيصل فإن الصحف كانت المنبر الوحيد للنقاشات وكانت منفتحة على مدى واسع من الآراء. لم يكن شيئا غربيا في تلك الفترة أن تنشر صحيفة ما رأيا داعما لتتبعه بعد عدة أيام بعدد من الآراء والردود المهاجمة.[2]

استمر تقليد المساءلة والنقد في الصحافة خلال الحقبة الملكية. فخلال العقد الأول من الحكم الملكي، الذي كان منشغلاً بخصوص الانتداب ومدى سعة الهيمنة البريطانية في العراق، فإن الصحافة «قد شكلت معارضة منظمة للهيمنة البريطانية، كانت المقالات تتصف بالنقد اللاذع للبريطانيين ولتعاملهم المنحاز مع العراقيين».[3] عندما ادعت بريطانيا أنها لا تستطيع التنازل عن كونها قوة انتداب وذلك بسبب التزامها بهذا الأمر أمام عصبة الأمم، ردت إحدى صحف المعارضة: «لنفترض أن عصبة الأمم طلبت من بريطانيا أن تضع الأسطول البريطاني تحت تصرفها، فهل ستوافق بريطانيا العظمى كما وافقت على فرض نير الانتداب على العراق؟»[4] وبعد عقد من الزمان، كان النقد اللاذع يوجه من جديد إلى الاتفاقية العراقية الإنكليزية لعام 1930. فكما عبرت إحدى الصحف، فإن بنود الاتفاقية بمثابة «قيود على رقاب العراقيين لتضعهم في موضع الخدم لربع قرن قادم».[5] لقد كان التركيز منصبا على بريطانيا وحضورها الاستعماري في العراق، أو بالأحرى كان هو سبب وجود صحف المعارضة الوطنية.

(1) بطي، الصحافة، ص 60.

(2) الوردي، لمحات اجتماعية، ج6، ص 75.

(3) Charles Tripp, A History of Iraq (Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000), p. 65.

(4) Quoted in Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 352.

(5) Ibid., p. 416.

واحدة من الصحف القليلة التي ربطت بصورة متقصدة بين الوجود البريطاني والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلاد كانت صحيفة (الأهالي)، والتي كانت تنطق بلسان مجموعة من مثقفي الطبقة الوسطى الذين كانوا يطالبون بالاستقلال السياسي وبالمبادئ الاجتماعية والديمقراطية. لم تكن جماعة الأهالي حزبا سياسيا بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، بل كانت مزيجا من الشباب من كل الشرائح الاجتماعية، والذين كان بعضهم متعلما في الخارج، والذين يتبنون عدد من التوجهات الأيديولوجية، والذين كان الجامع بينهم الالتزام بالمطالبة بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، منطلقين من الاعتقاد بأن مصالح الناس يجب أن تكون لها الأولوية على كل المصالح الأخرى. لقد بزغت هذه المجموعة من التزامها الشديد بنموذج الشعبوية، وبدأت في بداية الثلاثينيات؛ وفي السنوات القليلة القادمة كانت تنشط في إطار النشاط السياسي السري. ولقد غدت صحيفتهم الأهالي (ومسمياتها الأخرى التي اتخذتها بسبب الرقابة) من بين أكثر الصحف احتراما والأكثر قراءة في الفترة الملكية في العراق.

كانت أهداف الجماعة ومبادئها، المكتوبة صراحةً وبلا مواربة في الصفحة الأولى من الصحيفة، تتمحور حول تحقيق الاستقلال من البريطانيين، وتقليل الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين السكان، وتوسيع نطاق التعليم والخدمة الصحية المجانية، بالإضافة إلى تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يتناسب مع الطرق الحديثة.[1] إلا أن الصحيفة كانت تُنظِر أنه بسب وجود التحالف الشيطاني بين البريطانيين والطبقة الاستغلالية من العراقيين، فإن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن تحقيقه مادام البريطانيون القوة المهيمنة في العراق. واستمرت الصحيفة بالتركيز على هذه العلاقة. ففي إحدى الافتتاحيات انتقدت الصحيفة الحكومة على عدم تحقيق أي إصلاحات لأن من شلكها ومن يدعمها هم أشخاص قاموا باستغلال البلاد بمساعدة المستعمرين.[2] ولقد كانت الصحيفة تتعرض إلى مضايقة القوات الأمنية وأُغلقت عدة مرات بسبب نقدها اللاذع للحكومات المتعاقبة، خصوصا حكومة ياسين الهاشمي (آذار 1935 ـ تشرين الأول 1936) ذات النزعة

(1) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي والحزب الوطني الديمقراطي (كولونغ/ المانيا: منشورات الجمل 2002)، ص 92 ـ 96.

(2) المصدرالسابق، ص 87.

الدكتاتورية المتصاعدة.[1] وفي تلك الحالات كانت المجموعة تنشأ صحيفة أخرى باسم مقارب، وتستأنف من حيث انتهت سابقتها.[2] وفي الحقيقة، وبعد كل إغلاق، وبدلا من أن تخفف الصحيفة من لهجتها، فإنها تصعد من تلك اللهجة الهجومية ضد الحكومة.

ولقد كانت صحيفة الأهالي (بتسمياتها المختلفة) حالة استثنائية، إذ أنها استمرت في الصدور على مدى ثلاثة عقود، بعكس الصحف الأخرى التي كانت ناطقة بلسان الأحزاب والمجموعات الممولة لها، والتي كان عمرها السياسي قصيرا نسبيا. فبين عامي 1919 و1933 تم إصدار 61 صحيفة في العراق،[3] كان العديد منها تابعا للمعارضة وكان معظمها يُغلَق بعد عام أو عامين من صدورها.[4] في بعض الحالات حصل هذا بسبب المضايقات الحكومية، لكن في معظم الحالات كان ذلك لأن الأحزاب التي تعود إليها تلك الصحف لم تعد موجودة.

كان الطريق الذي سلكته الصحافة في الفترة من 1921 إلى 1936 كان الطريق نفسه الذي سلكته المؤسسات الديمقراطية الأخرى: البرلمان والأحزاب السياسية. لقد ضعف تأثيرها بسبب الإصرار الحكومي على التدخل بعملها، ومن خلال رد الفعل البريطاني الذي كان لامباليا في أحسن الحالات وعدائيا في أسوأ الحالات، وبسبب نوع من عدم النضج لدى المدافعين عن الديمقراطية في العراق، والذين قفزوا على الأطر التنظيمية لصالح بعض القادة البارزين. لذا، على الرغم من الصوت العالي للمعارضة، كانت تلتف حول أشخاص معينين، وليس حول ائتلافات سياسية تتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة وانسجام فكري، مما سهل على الحكومة وعلى القصر، وكذلك البريطانيين، إما تجاهلها أو إخراسها كلياً.

بينما كان المسؤولون في الدولة يبذلون قصارى جهدهم للتقليل من تأثير تلك المؤسسات الديمقراطية على العملية السياسية، وعلى الرغم أن ما ساعدهم كان بعض نقاط الضعف

(1) مظفر عبد الله الأمين، جماعة الأهالي: منشؤها، عقيدتها ودورها في السياسة العراقية 1932 ـ 1946 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001)، ص 24 ـ 25.

(2) المصدر السابق؛ وكذلك: كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1999)، ص 66 ـ 68.

(3) الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ج 1، ص 2.

(4) لدراسة مفصلة حول صحف الأحزاب السياسية وتوجهاتها السياسية في تلك الفترة، ينظر: عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجماعات السياسية في القطر العراقي (بغداد: دار الحرية للطباعة 1977)، ص 58 ـ 82. وبطي، الصحافة، 93 ـ 119.

التنظيمية في تلك المؤسسات نفسها، نجح البرلمان والأحزاب السياسية والصحافة في الحد الأدنى من تقديم مفهوم الاختلاف والمعارضة السياسية بين أبناء الشعب العراقي، وبالخصوص الطبقة الوسطى في المدن. لذا، فبطريقة أو بأخرى، فإن التطور المتعثر للعملية الديمقراطية في العراق ينعكس من خلال التطور المتلكئ في مؤسسات الدولة بين عام 1921 تاريخ تأسيس الدولة وعام 1936 وهو تاريخ أول انقلاب عسكري في العراق (بل في العالم العربي).

## الفصل الرابع

# أمة تبحث عن هوية 1921 ـ 1936

إذا كانت عملية بناء وإدارة المؤسسات الديمقراطية والحكومية عملية صعبة وغير سلسة للغاية، فإن عملية خلق أمةٍ من المكونات العراقية المتفرقة كانت لا تقل صعوبة، إن لم تكن أكثر صعوبة. بيد أنه تم الاتفاق على ترسيم حدود البلاد في مؤتمر القاهرة في آذار عام 1921، أي قبيل ثلاثة أشهر من وصول الملك فيصل الأول إلى العراق، ولم يتم الاتفاق عليها نهائيا إلا في اتفاقية بروكسيل عام 1926. وفي الحقيقة، فإن شكل البلاد الحالي والناتج عن دمج الولايات العثمانية الثلاث، بغداد والموصل والبصرة، فيما يعرف حاليا بالعراق، ما كان ليتم لولا الجهود المضنية التي بذلتها الميس جيرترود بيل (Gertrude Bell) في مؤتمر القاهرة.[1] أي أن البلاد المكونة حديثا التي يتزعمها الملك فيصل لم يكن وجودها وجوداً طبيعياً، بل مصطنع، أي أنها كانت محصلة إعادة تريب المصالح البريطانية في الشرق الأوسط. ولكن لكي تجعل من هذا مشروعاً ناجحاً، كان لا بد للنخبة الحاكمة من أن تحاول صهر المكونات المتشتتة التي تسكن هذه الدولة إلى ما يشبه الأمة الموحدة والفعالة على الأقل.

إن (الأمة) مفهوم غائم يفتقد إلى التعريف المحدد. حيث يخبرنا هيو سيتون ـ واتاسون (Hugh Seton ـ Watson) بأن «النتيجة التي وصلت اليها هي انه لا يوجد تعريف علمي لكلمة الأمة... كل ما يمكنني قوله هو أن الأمة توجد إذا ما اتفق مجموعة بشرية على اعتبار نفسها أمة».[2] لذا فإن الأمة في الأصل هي مفهوم للهوية. إن الناس تعدّ أنفسها تنتمي إلى أمة معينة بنفس الطريقة التي تنتمي فيها إلى الهويات الجمعية الأخرى، مثل الدين والعرق

(1) Janet Wallach, Desert Queen: The Extraordinary Life of Gertrude Bell (New York: Doubleday, 1996), pp. 297 - 298.

(2) Hugh Seton Watson, Nations and States: An Inquiry into the Origins of Nations and the Politics of Nationalism (Boulder, Colorado:Westview Press, 1977) p. 5.

والاثنية والقبيلة. وفي الحقيقة فإن الانتماء إلى الأمة العراقية لا ينفي الانتماء إلى الهويات غير القومية الأخرى. لذا فمن الطبيعي أن تجد رجلا عراقيا يصف نفسه بانه سني (من حيث الطائفة) ودليمي (من حيث القبيلة). السؤال الأهم هو: إلى أيٍ من تلك الهويات يكون هذا الشخص أكثر التصاقا وولاءً؟ فعندما نتحدث عن أمة عراقية فهذا يعني أن الانتماءات الأخرى سواء الطائفية أو القبلية سوف تكون خاضعة وثانوية بالنسبة إلى شعور الالتصاق والولاء للهوية العراقية الأسمى.

كان مفهوم القومية، منذ جذورها اللاتينية (natio) التي كان الرومان يستخدمونها بازدراء للتعبير عن الأقوام الأجنبية التي كانوا يعدّونها أقل شأناً منهم، إلى معناها التبجيلي في أوربا بعد القرن السابع عشر لتعني الهدف الأسمى لولاء الشعوب، فإن التطورات الفكرية لهذا المفهوم كانت تعكس مسارات التاريخ الأوربي.[1] في منتصف القرن التاسع عشر اتخذت تلك الأفكار مسارين[2]: الأول مفهوم ألماني كان يرى في القومية تكويناً ثقافياً تضرب جذوره العميقة في الماضي السحيق، ومفهوم إنكليزي ـ فرنسي كان يرى فيها بنية ثقافية مقصودة للدولة أو بعض الأجزاء السياسية المحددة منها.[3] من مناصري التوجه الثاني الباحث ايرنيست جيلنير (Ernest Gellner)، إذ يعدّ «الرؤية بكون القوميات كطريقة محايدة وثابتة لتصنيف الناس هي عبارة عن أسطورة. إن القومية قد تأخذ بعض الثقافات الموجودة أصلا وتصنع منها أمماً، وقد تخترعها كليا... وهذه هي الحقيقة».[4] إن نظرة خاطفة إلى تاريخ العراق كافية لاستبعاد المفهوم الألماني للأمة العراقية الخالدة. فكما سوف نرى في الفصل الحالي، فإن واحدة من أهم المهام للطبقة الحاكمة كانت

(1) Liah Greenfield, Nationalism: Five Roads to Modernity (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1992), pp. 4 - 9.

(2) See Rogers Brubaker, Citizenship and Nationhood in France and Germany (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1992); Hans Kohn, Prelude to Nation ـ States: The French and German Experience, 1789 - 1815 (London: D. Van Nostrand Company, 1967).

(3) A detailed analysis of the two intellectual strands can be found in Adeed Dawisha, «Nation and Nationalism: Historical Antecedents to Contemporary Debates,» International Studies Review, vol. 4, no.1, Spring 2002.

(4) Ernest Gellner, Nations and Nationalism (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1983), p. 48.

صهر المكونات العراقية المتشتتة والمتفرقة عرقيا وطائفيا وقبليا، والتي تفتقر إلى الأواصر الاجتماعية والثقافية، في أمة قوية واحدة.

وبهذا المعنى فإن العراق يتبع النموذج الإنكليزي ـ الفرنسي السائد منذ القرنين الثامن والتاسع عشر. يمكن أن نرى مراحل تطور القومية العراقية من خلال كلمات المفكر الفرنسي أرنست رينان (Ernest Renan) الذي كان يرى أن للملوك الفرنسيين دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في صنع القومية الفرنسية. في مقالته الشهيرة (ما الأمة؟)، يرى رينان أن القومية الفرنسية «صنعها الملك الفرنسي، سواء أكان ذلك من خلال طغيانه أم من خلال عدله».[1] ينطبق هذا الأمر على الحالة العراقية. فمنذ المراحل الأولى للدولة العراقية، كان الملك فيصل قلقاً بشأن الانقسامات المجتمعية، وحاول جاهداً صهرها في أمة عراقية واحدة. حيث كان يتدخل باستمرار لجلب الشباب الشيعة إلى البنية الحكومية العراقية، وكان يشجع وجود المنهاج الدراسي العلماني ليحل محل المناهج الدينية والمناطقية. ولم يتوانَ عن استخدام القوة المسلحة لإخضاع النزعات الانفصالية، السياسية والثقافية منها على حد سواء.

بيد أن هذا لم يكن بالمهمة السهلة للملك وحكومته. إن الدولة التي ركبها البريطانيون عام 1921 كانت تعاني من شروخ بين العرب والأكراد والسنة والشيعة. ومما وسّع هذه الشروخ، بل ساعد في إذكائها، هي الفوارق الثقافية والاقتصادية بين المدينة والريف. لقد كان التوزيع السكاني في الريف بواقع 65 % من الشيعة و16 % من السنة.[2] لقد أصبحت تلك الفوارق العائق الأساسي للاندماج السياسي في العقد الأول ونصف العقد الثاني من عمر الدولة العراقية، وحتى بعد ذلك.

## الانقسام المجتمعي

كانت البصرة تتكون من غالبية شيعية تتمتع بروابط بشرية ومادية مع بلاد فارس على الحدود الشرقية. أما بغداد والمناطق الوسطى فكان يسكنها غالبية سنية تشترك مذهبياً مع العثمانيين والبلدان العربية المجاورة. أما الموصل في الشمال فكانت الغالبية فيها من السكان من غير العرب، مع غالبية كردية وأقلية تركمانية. يضاف إلى هذا الخليط مجتمعات

(1) Ernest Renan, «What Is a Nation?», in Homi K. Bhabha, ed., Nation and Narration, (London: Routledge, 1990), p. 11.

(2) سليم مطر، الذات الجريحة، ص 415.

صغيرة ولكن مؤثرة من اليهود والمسيحيين، الذين كانوا في الغالب من سكان المدن، باستثناء المسيح الآشوريين والكلدان الذين كانوا يقطنون القرى شمال مدينة الموصل.

ستعاني الدولة الناشئة من العنف المجتمعي، وستعاني الأقليات فيها. وسيعاني الآشوريون على يد الكرد، وسيعاني اليهود على يد غيرهم من العراقيين، وبعدها سيذوق التركمان الاضطهاد على يد الكرد. على الرغم من حجم تلك الصراعات والمآسي البشرية التي نتجت عنها والتي لا ينبغي الاستهانة بها على الإطلاق، إلا أن الصراع الأكبر كان بين العرب والكرد الذين كان على أساس اثني وبين السنة والشيعة على أساس طائفي.

من بين هذين الصراعين كان الصراع بين العرب والكرد هو القضية الأصعب. كان الكرد يشكلون قرابة 18 % من السكان وكانوا يتكلمون إحدى اللغات الهندو ـ أوربية، وعلى هذا الأساس كانوا يمتلكون شعوراً بأنهم قومية مستقلة التي كانت تجهضها دوماً الدول المتعاقبة وحكوماتها التي كان الكرد يمثلون فيها أقلية مؤثرة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحس القومي قد لاقى اعتراف العالم الخارجي. ففي اتفاقية سيفر (Treaty of Se`vres) عام 1920 بين قوى الحلفاء والحكومة العثمانية، تمت الدعوة إلى إنشاء كيان سياسي مستقل للأكراد «في المنطقة الممتدة من شرق الفرات وجنوب أرمينيا وشمال سوريا وبلاد الرافدين». كما نصت الاتفاقية على أن بعد عام واحد من الآن، «إذا ما طالبت غالبية الشعب الكردي بالاستقلال»، فعليه وبناء على توصية من مجلس عصبة الأمم، فعلى الحكومة التركية «أن تتخلى عن أي حقوق وعناوين على تلك المنطقة».[(1)] إلا أن الطموحات الكردية سرعان ما أحبطت مع مجيء مصطفى كمال في تركيا الذي لم يصادق على الاتفاقية وسعى إلى تشديد القبضة العسكرية على المناطق الكردية في شرق تركيا.

كان الكرد في العراق يتمتعون باستقلال سياسي نسبي خلال القرن التاسع عشر. استطاعوا تحقيق ذلك لكون المنطقة الجبلية الوعرة التي يسكنون، بالإضافة إلى الاستقلال الاقتصادي النسبي لهم، قد قللا من فرص اختلاطهم بـ واعتمادهم على الجهات الخارجية، بالإضافة إلى الشراسة التي كانوا مستعدين للدفاع بها عن أراضيهم.[(2)] وعندما أراد العثمانيون فرض

(1) David McDowall, A Modern History of the Kurds (London: I. B. Tauris, 1996), pp. 450 - 451.

(2) Edmund Ghareeb, The Kurdish Question in Iraq (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1981), p. 4.

سلطتهم على المناطق التي يتعسر الوصول اليها من إمبراطورتيهم، فلقد تسببوا بثورات في المناطق الكردية بين الأعوام 1837 ـ 1852 و1880 ـ 1881. ولم يتمكن العثمانيون حتى سقوط الإمبراطورية العثمانية من إعلان سيطرتهم الكاملة على المناطق الكردية فيما يعدّ الآن شمال العراق وجنوب تركيا. لذا فلا غرو أنه خلال الثمان عقود منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الإطاحة بنظام صدام حسين، فلقد بقيت المعضلة الكردية من أعقد المشاكل التي واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة. إن اختلاف الرؤى بين العرب والكرد كانت عقبة كأداء. كما أن المبادرات من الحكومة المركزية كانت معظمها فاترة. كما كان الكرد بدواخلهم يتمنون الحصول على دولة مستقلة، نظرا لوعيهم بأنهم أثنية فريدة ومختلفة داخل المحيط ذي الأغلبية العربية. وفي هذا السياق قام رئيس الجيش والبطل العسكري العراقي بكر صدقي بالإسرار إلى القائم بالأعمال الألماني في بغداد بأن الحلم الكردي «طالما كان في قلبه» لكونه ابن لأب كردي.[1]

أما الانقسام السني الشيعي فهو مختلف من حيث انه اختلاف عربي ـ عربي. نشأ المذهب الشيعي نتيجة للجدل في الفترة المبكرة من الإسلام حول خلافة النبي محمد. يرى السنة، والذين يشكلون الأغلبية، بأن الهداية الإلهية قد انتقلت من الرسول إلى المجتمع الإسلامي ككل، بناء على الحديث النبوي «لا تجتمع أمتي على باطل».[2] لذا قبل السنة بمسيرة التاريخ الإسلامي من الرسول إلى خلفائه الذين «تولوا السلطة، بغض النظر عن طريقة وصلهم إلى السلطة، ما داموا قادرين على الاستيلاء على الحكم فعلياً».[3] أما الشيعة فيرون أن الحكم كان ينبغي أن يذهب من الرسول إلى ابن عمه وصهره على بن أي طالب، وإلى أبنائه من بعده. ويذهبون إلى أبعد من هذا من حيث أنهم يسبغون نوعا من العصمة على علي وبنيه، الذين يطلق عليهم (أئمة الشيعي). أما الإمام الثاني عشر فقد اختفي في القرن التاسع، ويعتقد الشيعة أنه في حالة غيبة، وأنه سيظهر فيما بعد ليعيد السلام والعدالة إلى العالم.

---

(1) نجدت فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب (بغداد: مكتبة دار التربية 1984)، ص 117.

(2) Bernard Lewis, The Middle East: A Brief History of the Last 2,000 Years (New York: Scribner, 1995), p. 226.

(3) Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004), pp. 13 - 14.

ولئِن كان الشيعة في العراق وإيران يشكلون الأغلبية، فإن السنة هم الأغلبية في العالم الإسلامي ككل. وكما هو الحال في الأقليات الأخرى، فقد تعرض الشيعة إلى الاضطهاد خلال التاريخ الإسلامي. ومن هنا نشأ رابط ديني قوي بينهم، فالشيعة العراقيون تربطهم أواصر قوية بنظرائهم في إيران. عزّز هذا الترابط تاريخياً وجود المدينتين الشيعيين المقدستين النجف وكربلاء في العراق، اللتين كانتا تجتذبان الزوار الإيرانيين خلال العصور، مشكلين تدفقاً إنسانياً مستمراً. وعلى الرغم من قوة الأواصر الطائفية، كان الانقسام الاثني بين العرب والفرس أقوى من الترابط الطائفي: فلم يظهر الشيعة العراقيون حماساً كبيراً للنظام السياسي في إيران، ولم يطالبوا بدولة خاصة بهم. ينطبق هذا ليس على سنوات تشكيل الدولة فحسب، بل استمر طوال القرن العشرين بأكمله.

ونظراً لأن الشيعة يشتركون مع السنة باللغة العربية وبالأواصر الأخرى، فإن مطالبهم اقتصرت على إعادة هيكلة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي بشكل يعيد التوازن، والذي كان يميل كثيرا لصالح الأقلية السنية منذ أيام الدولة العثمانية. وفي الحقيقة، فإن السلطات العثمانية قد اتبعت سياسات معلنة كانت تهدف إلى تهميش المجتمع الشيعي. ففي سياق تقييمه لوضع الشيعة تحت الحكم العثماني، يكتب السياسي والمؤرخ العراقي المعروف كامل الجادرجي: باستثناء حالات قليلة، «أنها كانت لا يقبل لها تلميذ في المدرسة الحربية، ولا يقبل منها فرد في وظائف الدولة إلا ما ندر وعند الضرورة القصوى، وحتى في مدارس الدولة الإعدادية القليلة كانت توضع العراقيل في طريق دخول أبناء هذه الطائفة فيها. لأن الدولة كانت لا تعدّ هذه الطائفة جزءا منها، كما كانت الطائفة لا تعدّ نفسها جزءاً من الدولة».[1] وفي محاولة منهم لتصحيح هذا الوضع، فقد قام الشيعة في الأعوام 1927 و1932 و1935، بإصدار بيانات توضح مطالبهم إلى الحكومة ذات الأغلبية السنية. تضمنت تلك المطالب مشاركة شيعية أوسع في الحكومة والبرلمان والخدمة المدنية، وتدريس الفقه الشيعي في مدارس القانون وتغيير في نظام الضرائب في المناطق الشيعية الريفية في الجنوب وزيادة الاستثمارات الحكومية في قطاعي التعليم والصحة في المناطق الشيعية.[2] ولما أحس الشيعة بأن الاستجابة الحكومية كانت بطيئة قاموا بعدد من الثورات والاضطرابات

(1) مقتبس في الوردي، لمحات اجتماعيه، ج 3، ص 263.

(2) Yitzhak Nakash, The Shi‘is of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1994), p. 122.

المناهضة للحكومة. إن هذه كانت محاولات تكشف رغبة المجتمع الشيعي لتعزيز مكانته الاجتماعية والسياسية في البلاد؛ ولم يطالب الشيعة يوما بسلخ أنفسهم من الدولة العراقية.

ولكن من ناحية تعزيز الأواصر الوطنية، فلم يكن الشيعة، الذين كان معظمهم ينتمون إلى المناطق العشائرية في الجنوب، يثقون بالنخبة الحاكمة السنية التي يعود أصلها إلى المدن.[1] كانت نتيجة ذلك هو تعزيز الشعور المتأصل خلال هذه الفترة بأن العراق والدولة العراقية هي مشروع سني بالأساس. حيث يروي المؤرخ العراقي علي الوردي حدثا في الفترة المبكرة من عمر الدولة العراقية أثناء إحياء طقوس عاشوراء، وهي مناسبة مقتل واستشهاد الإمام الحسين عام 680 م على يد الأمويين في دمشق، التي كانت مركز الإسلام السني. ففي الفترة الأولى من حكم الملك فيصل، تمت دعوة الملك وبعض أعضاء الحكومة بالإضافة إلى ساطع الحصري، مدير عام المعارف في العراق والذي كان قومياً متشدداً، بحضور طقوس استعراض معركة عاشوراء في منطقة الكاظمية في بغداد. قَبِل الملك وحاشيته الدعوة بكل سرور. كانوا ينظرون إلى الحدث فرصة لرفع العلم العراقي الجديد رمزاً للوحدة الوطنية. إلا أن موقفاً محرجاً قد حصل للزائرين حيث أن كل محاولات الفارس الذي كان يحمل العلم العراقي للتوجه صوب معسكر الإمام الحسين قد تم إحباطها وتم دفعه صوب معسكر الأمويين، مما جعله عرضة للاستهجان واللعن من قبل المعزين الشيعة. وعندما باءت محاولات المسؤولين بنقل العلم إلى الجهة الشيعية (العراقية)، فقد تم، بتصرف صائب، سحب العلم.[2] وبالرغم من محاولات الملك فيصل لجلب الشيعة إلى مفاصل الدولة، فقد بقي المجتمع الشيعي هامشيا وعرضيا بالنسبة إلى المشروع الوطني.

مما عمق من الشروخ بين الشيعة والسنة والعرب والكرد هو البنية القبلية المتأصلة والتي كانت عقبة كأداء أمام مشروع تعزيز الوحدة الوطنية. فالإنسان البدوي لا يبدي ارتياحا للسلطة بكل أنواعها، أما فكرته عن الأمة فقد كانت نتيجة البيئة المتشظية والمتصارعة التي يعيش فيها، وهي بيئة أبعد ما تكون عن فكرة وحدة الهدف وروح الجماعة. وكما أوضح حنا بطاطو، «فإن للملكية في العراق معنى معاكس تماما لمعنى شيخ العشرية... فبينما يمثل الشيخ مبدأ المجتمع المتشظي والمتفرع (القبائل المتعددة)، يمثل الملك نموذج المجتمع

(1) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 ـ 1990 (1990).
(2) الوردي، لمحات اجتماعيه، ج 6، ص 128 ـ 129.

الموحد (شعب عراقي واحد وأمة عراقية واحدة.) وبتعبير آخر، فبينما يعدّ الشيخ حاميا للعرف أو القانون العشائري المُقسِم، يعدّ الملك حاميا لقانون الدولة الموحد».[1] المثير في هذا الإطار هو استمرارية العلائق القبلية. حيث يخبرنا بسام طيبي في إطار تحليله لمجتمع الشرق الأوسط المعاصر: «لم يتم أي تحول للعلاقات القبلية سواء خلال الفترة الإمبريالية أو الفترة القطرية إلى صيغة اجتماعية متجانسة، بل كانت الروابط القبلية دوما هي الأساس في تعريف هوية الجماعة، على الرغم من كونها دوما مضطهدة ومشجوبة. تم هذا في الماضي في إطار مسمى الأمة الإسلامية، وفي الحاضر تحت المسمى العلماني للدولة».[2] وفي العراق تمتد تلك القيم القبلية من المناطق الريفية إلى المدن. إذ يرى علي الوردي انه حتى الستينيات فإن مظاهر الحداثة في المدن كانت شكلية؛ إذ كان العديد من سكان المدن ينطوون على طبيعة بدوية في العمق. أما مظاهر الحداثة، مثل ارتداء الألبسة الغربية، فقد كانت مجرد مظاهر تغطي قيم قبلية متجذرة.[3] لذا بالإضافة إلى الانقسام الاثني والطائفي فإن هيمنة العشائر والقيم القبلية، قد أسهمت كلها بتقويض، أو على الأقل إبطاء، جهود النخبة الحاكمة من صياغة هوية وطنية شاملة يشعر المواطنون تجاهها بالانتماء والالتصاق.

كانت المشكلة أن النخبة السياسية والثقافية في بغداد، وهي تحاول تشكيل الهوية الوطنية وترسيخ روح الوطنية، في معظمها سنية، وكانت دوماً على ريبة من التزام الشيعة بالمشروع الوطني. فعلى سبيل المثال، أصدر الكاتب السوري السني كتاباً بعنوان (العروبة في الميزان) طبع عام 1933، ساوى فيه الكاتب بين الشيعة العراقيين والساسانيين الفرس، ونعى فيه عدم مبالاة الشيعة بالقومية العربية، واتهم فيه المعلمين الشيعة بأنهم أكثر ولاء لإيران منهم إلى العراق. ولقد أدت هذه النظرة إلى حدوث أعمال تحريض منها الاعتداء على القوات

(1) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), pp. 27 - 28.

(2) Bassam Tibi, «The Simultaneity of the Unsimultaneous: Old Tribes and Imposed Nation ـ States in the Modern Middle East,» in Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, eds., Tribes and State Formation in the Middle East (Berkeley: University of California Press), p. 127.

(3) الوردي، لمحات اجتماعيه، ج 4، ص 402 ـ 403. فاضل البراك، دور الجيش، ص 54.

الأمنية، ولم تهدأ الاضطرابات إلا بعد تدخل أحد رجال الدين الشيعة وبعد أن تمت محاكمة وسجن الكاتب.[1] لقد ساعدت مثل تلك الأحداث باغتراب المجتمع الشيعي وشعوره بالإحباط من الطبقة السنية الحاكمة إلى الحد الذي عبر فيه بعض الشيعة عن «الرغبة في العودة إلى الحكم البريطاني المباشر، بدلا من البقاء تحت السلطة السنية الشمولية».[2] وحدث حادثة أخرى مشابهة أثناء أحياء طقوس عاشوراء عام 1927، فقد أدى صدام بين (ضاربي الزنجيل من الشيعة) والقوات الأمنية إلى حدوث أعمال شغب في منطقة الكاظمية الشيعية، حيث فقد العديد من المدنيين ورجال الجيش والسلطة حياتهم. ولقد القى القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني اللوم على السنة الذين قال انهم تعمدوا الاستفزاز وحصول الصدام خلال عاشوراء. وعلى إثر ذلك قال أحد القادة الشيعة: « ما نريده هو الحكم البريطاني المباشر لإنقاذنا من الهيمنة السنية....».[3] وبالرغم من أن الشيعة لم يطالبوا بالانفصال من الدولة العراقية، إلا أن تقاربا بالآراء بينهم وبين السنة كان بعيد المنال في تلك الحقبة.

بالنسبة لأولئك المسؤولين عن ترسيخ الهوية الوطنية عند العراقيين، فلقد بدا أن الانقسامات العرقية والطائفية والقبلية عقبة كؤود يصعب تجاوزها. فحتى عام 1933، أي بعد عقد كامل من تشكيل الدولة العراقية، فلقد بين الملك فيصل في مذكرة وزعت على القيادات السياسية في البلد صعوبة تشكيل أمة موحدة من ثنايا المجاميع المتفرقة التي تقطن تلك البلاد:

**إن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية. فهي والحال هذه مبعثرة القوى منقسمة على نفسها... تحكمها حكومة عربية سنية تحكم قسم كردي أغلبيته جاهلة بينه أشخاص ذو مطامع شخصية يسوقونه للتخلص منها بدعوى أنها ليست من عنصرهم. وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصريا إلى نفس الحكومة إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم جراء الحكم التركي... والذي فتح خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين. [وقد قاد هذا إلى القول الذي] سمعته آلاف المرات أن الضرائب على الشيعي والموت على الشيعي والمناصب للسني... كما أن العقول البدوية والنفوذ العشائري الذي للشيوخ وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة...**

---

(1) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص 243؛ و

Nakash, The Shiʿis of Iraq, p. 114; and Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition, p. 42.

(2) Quoted in Liona Lukitz, Iraq: The Search for National Identity (London: Frank Cass, 1995), p. 65.

(3) Quoted in Nakash, The Shiʿis of Iraq, p. 117.

**وكل هذه المطامع والاحتراصات تشتبك في هذا الصعيد وتصطدم، وتعكر صفو البلاد وسكونها، فإذا لم تعالج هذه العوامل بأجمعها وذلك بقوة مادية وحكيمة معا حتى تستقر البلاد وتزول هذه الفوارق وتتكون الوطنية الصادقة وتحل محل التعصب المذهبي والديني.**

**وفي هذا الصدد وبالاختصار أقول وقلبي ملآن أسى أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد. بل توجد كتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية مشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء ميالون للفوضى، مستعدون دائما للانقضاض على أي حكومة كانت. فنحن نريد والحالة هذه، أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه وندربه ونعلمه ومن يعلم صعوبة تشكيل شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضا عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل.[1]**

## الجسور المجتمعية

يتضح من كلام الملك فيصل جسامة المهمة التي كان يراها ماثلة أمامه وهو يقترب من نهاية عهده. فلقد كان الملك فيصل يرى أن تشكيل أمة موحدة من ثنايا الطوائف المتفرقة هو مهمة أكثر صعوبة من مجرد إدارة مؤسسات الدولة بصورة فعالة. كان الملك فيصل على دراية بالمشاكل التي تواجه إدارة الدولة مثل الحكومة والبنية البيروقراطية والجيش والشرطة الخ، إلا أنه كان أقل تفاؤلا فيما يتعلق بتجميع وتأمين مضان الروح الوطنية.

ربما كانت كلمات الملك تبدو سوداوية ومتشائمة أكثر من اللازم بالنسبة إلى رعاة المشروع الوطني، الأشخاص الذين كلفهم الملك بتلك المهمة المستحيلة. وبخلافه، فلقد كان من المحتمل أن يمضوا بهذا المشروع بحماسة. فلقد كانوا من المؤمنين بقوة الشعور الوطني وكان أيمانهم يدفعهم إلى التفاؤل، فلقد كان من الممكن أن يجادلوا بأن تلك الخطوط الفارقة بين التكوينات المجتمعية هي ليست بالسوء الذي صوره كلام الملك.

فلقد كانت هنالك شبكة وطنية صاعدة ضمت أطرافا من بغداد والبصرة مناهضة لحكم إسطنبول. وبالإضافة إلى ذلك، فلقد وطد بعض أولئك الوطنيين أواصر العلاقة بالأطراف المشابه لهم بالتوجه في كل من مصر وسوريا.[2] لذا فحتى في تلك الفترة فلقد كانت هنالك حس وطني دفين فتح آفاق تتعدى الرؤية المحلية. فلقد كانت أواصر العلاقة بين البصرة

(1) شوكت، سيرة وذكريات، ص 623 ـ 626.

(2) Philip Ireland, Iraq: A Study in Political Development (New York: The Macmillan Company, 1938), pp. 234 - 235.

الشيعية وبغداد السنية قوية للغاية. ففي عام 1912، طالب السيد طالب، وهو من قادة البصرة المشهورين، باستقلال العراق، وهو بذلك يعني بالخصوص بغداد والبصرة. ولقد لاقت دعوته ترحيباً من الوطنيين الشباب في بغداد. وفي الحقيقة، ففي السنة التي سبقتها، شكّل عدد من الوطنيين في بغداد (النادي العلمي الوطني) والذي كان اسمه يشي بغرضه المعادي للأتراك. وسرعان ما طلب مؤسسو النادي من السيد طالب أن يكون رئيسا للنادي. أبرق السيد طالب من البصرة موافقته على الطلب، مبينا استعداده تقديم حياته «لترقي وطني المحبوب».[1] جمع النادي ثلة من المثقفين والنشطاء السياسيين من الشيعة والسنة. وعندما قامت القوات العثمانية عام 1913 بملاحقة قادة النادي، قاموا بالفرار إلى البصرة طلبا للحماية من السيد طالب، وهو ما حصلوا عليه بالفعل.[2] وحتى لو لم تكن هذه حركة وطنية ناضجة، إلا أنها كشفت النقاب عن وجود تقارب في الرؤى بين الطبقة الواعية التي تنتمي إلى انتماءات طائفية متباينة وتقطن مدن عراقية مختلفة.

ولقد شجع الاحتلال العسكري البريطاني للعراق، والذي قام على إشاعة مفاهيم التحرير والاستقلال، من انبثاق الروح الوطنية. فالإعلان الذي أعلنته القوات البريطانية المنتصرة عند دخولها إلى العراق على لسان القائد ستانلي مود (Sir Stanley Maud) عام 1917 «أن جيوشنا لم تدخل إلى مدنكم وأراضيكم محتلين أو أعداء، بل كمحررين».[3] زرع هذا الخطاب الأمل بتكوين دولة مستقلة في بلاد ما بين النهرين. وتم تأكيد هذه المضمون بعد عام من ذلك عندما أعلنت القيادة المشتركة البريطانية ـ الفرنسية أن غرضها من محاربة العثمانيين كان «لتحرير الشعوب العربية من الهيمنة التركية».[4] إلا أن عدم رغبة البريطانيين بالوفاء بتلك العهود وترجمتها إلى سياسة فعلية كان من أهم أسباب اندلاع ثورة عام 1920، والتي، كما رأينا سابقا، كانت تتركز في الجنوب الشيعي، إلا أنها حازت على الدعم الواسع من السنة في بغداد وباقي أجزاء البلاد.

ولِئن كانت رؤية الملك للانقسامات المتجذرة في المجتمع بين السنة والشيعة لها ما يبررها، أثبتت ثورة العشرين أنه في ظل التهديد الشامل من الطرف الخارجي، فإن تلك

(1) الوردي، لمحات اجتماعيه، ج 3، ص 216.

(2) Charles Tripp, A History of Iraq (Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000), p. 27.

(3) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 457.

(4) خدوري، نظام الحكم، ص 6 ـ 7.

الاختلافات سرعان ما تضيق بصورة مقصودة. لا يمكن تحديد الحدث الذي قاد إلى الثورة بسهولة، إلا أنه في تلك السنة قام آية الله محمد تقي الشيرازي بأصدر فتوى تحرم على اتباعه اختيار وانتخاب الأشخاص غير المؤمنين ليكونوا حكاما على المسلمين. لقد نزعت هذه الفتوى الشرعية من الحكم البريطاني، جاعلة الثورة ضد البريطانيين واجبا شرعيا.[1] ولقد تابع المراجع الشيعة الآخرون بإصدار الفتاوى التي تؤيد فتوى المرجع الشيرازي. أسهمت تلك الفتاوى بإذكاء نار الرفض التي كانت موجودة أصلا بين القادة القبليين الساخطين والذين كان معظمهم من الشيعة مع عدد من السنة معهم، بالإضافة إلى القوميين العرب في المدن الذين كان معظمهم من السنة مع أقلية شيعية بينهم. كانت لكل من تلك الجماعات المختلفة دوافعها ومصالحها، غير أنها كانت جميعا تشترك بهدف واحد ألا وهو الإصرار على إنهاء الحكم البريطاني.[2]

لقد كان الحس المعادي للبريطانيين يزداد في النصف الأول من عام 1920. كما كان يتغذى من خلال بعض الأحداث الدينية التي تحولت إلى مظاهرات سياسية. لم تكن تلك الظاهرة بالجديدة، إلا أن ما استجدّ هو ميل الشيعة والسنة إلى حضور تلك الأحداث والاحتفال بها معاً، في فعل رمزي يشير إلى التوحد في مواجهة العدو الخارجي. وهذا امر نادرا ما شهده العراق من قبل. لذا ففي شهر رمضان كانت هنالك مسيرة كبير تنطلق من مدينة الكاظمية الشيعية متجهة نحو مدينة الأعظمية السنية على الضفة الأخرى من نهر دجلة، حيث يقوم قادة الفريقين بالعناق رمزاً للوحدة الإسلامية، وبعدها يقومون بصلاة موحدة. وفي الأسبوع الذي يليه يقومون بنفس العملية ولكن بالاتجاه المعاكس. وخلال المناسبات السنوية لشهادة الإمام علي والإمام الحسين كان وفد من السنة يشارك في إحياء تلك المناسبات، وكانوا يقلدون الشيعة في البكاء ولطم الصدور.[3] لاريب في أن مما حفز على هذا التقارب بين الطائفتين المتباعدتين هو وجود هيمنة البريطانيين غير المسلمين. لم تغب هذه الملاحظة عن شخص بذكاء الميس جيرترود بيل. فلقد كتبت إلى أبيها في حزيران عام 1920: لقد تبنى المتطرفون خطة يصعب مواجهتها... إنها توحد السنة والشيعة، أي توحد الإسلام، فتقام الصلوات في بعض الأحيان في المساجد الشيعية وفي أحيان أخرى في المساجد السنية، وكان الناس من كلتا

(1) رشيد، العراق المعاصر، ص 279.

(2) Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition, p. 23.

(3) الوردي، لمحات اجتماعيه، ج 5، ص 191 ـ 192.

الطائفتين يحضرونها. في الحقيقة، فإن تلك الاجتماعات هي سياسية وليست دينية، وهي كلها تتمحور حول عداء الكفار.[1]

إن الثورة المسلحة الحقيقة قد وقعت واستمرت في مناطق الفرات الأوسط والجنوب، إلا أنها تلقت دعما من المناطق السنية. لقد كان هذا الدعم أخلاقيا بالأساس، وكان يتكون من الخطب النارية في المساجد والكراسات التي تمجد الثورة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرض بعض الضباط العثمانيين السابقين تقديم خبراتهم إلى الثوار في جنوب بغداد. وكان هنالك عمل تحريضي أيضا، فقد قام مجموعة من الشباب في بغداد بإتلاف جزء من سكة القطار في شمال المدينة وفيما بعد قاموا بحرق مستودع للبريطانيين. وبعيدا عن مركز المدن، فقد امتدت الثورة إلى المناطق القبلية السنية، خصوصا في شمال وشمال غرب بغداد، حيث أجبرت القوات البريطانية على الانسحاب من الرمادي وبعقوبة، فيما تم قطع الفلوجة عن بغداد لعدة أشهر.[2] وعلى الرغم من أنه لا ينبغي المبالغة بالإسهام السني في ثورة العشرين، حيث تركزت معظم العمليات في المناطق الشيعية، فإن الثورة ذاتها أو الأحداث التي سبقتها قد بينت أن، مع وجود غاية أسمى، كان الفريقان قادرين على تجاوز الخلافات بينهما.

ولما كان العدو في عام 1920 هو البريطانيين، ففي عام 1922 كان العدو هو جحافل الإخوان القادمة من نجد في شبه الجزيرة العربية. إذ كانوا مدفوعين بعقيدتهم المتطرفة السنية وبعدائهم للهاشميين، فقد شنوا هجوما شاملا على المدن الشيعية في مارس عام 1922 قتل فيه المئات من رجال القبائل. قرر مراجع الشيعة عقد مؤتمر عام في كربلاء للتداول حول كيفية مواجهة أي هجوم مستقبلي للإخوان. ولئِن كانت الدعوة موجهة بالأساس إلى زعماء القبائل الشيعة وأعيان المدن، وصلت الدعوات أيضاً إلى رجال دين سنة وأعيان المدن، الذين عقدوا اجتماعا في بغداد. وصل الاجتماع إلى حصيلة أنه ينبغي على السنة العراقيين الوقوف جنبا إلى جنب مع إخوتهم الشيعة ضد النسخة المتطرفة من الإسلام السني الإخواني. وصدرت فتوى من من رجال الدين السنة تبيح حمل السلاح ضد المعتدين من نجد. وتم اختيار وفد للسنة من بغداد لحضور مؤتمر كربلاء. وكذلك تم وصول وفد مماثل من الموصل. وقام عدد من الوجهاء وشيوخ القبائل من تكريت بإعلان استعدادهم لتقديم أنفسهم وأموالهم رهن أي

(1) مقتبس في المصدر السابق، ص 195.

(2) البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، ص 105 ـ 107.

قرار يصدر عن مؤتمر كربلاء.[1] لم يصدر عن المؤتمر سوى تعهدات بمحاربة الإخوان تحت راية الملك، إلا أن التفاهم السني الشيعي كان ذا مغزى أكبر بالنسبة لأولئك المسؤولين عن نسج هوية وطنية موحدة. حيث أن السنة العراقيين تعهدوا بالقتال مع إخوتهم الشيعة ضد المعتدين من الحجاز حتى لو كانوا ينتمون إلى المذهب نفسه. حيث يمكن للمتفائلين أن يجادلوا، بأن التوحد السني الشيعي في مواجهة المعتدين النجديين، كما هو الحال في ثورة العشرين، كان يمثل أساساً صلباً، أو على الأقل أساساً مشجعاً يمكن على أساسه بناء هوية وطنية جامعة.

### فكرة الوطنية والداعون لها

لما كان واجب البريطانيين هو تجميع الدولة العراقية، كان تشكيل الهوية الوطنية هو مهمة الملك والمقربين منه. فلقد كان للملك فيصل خبرة في إدارة الدولة من خلال إدارته القصيرة للدولة السورية، التي شهدت جهودا كبيرة لتفكيك التأثير التركي والتي حازت، مثل جهود تعريب المدارس، على نجاح كبير. أن الرجل الذي قاد جهود الملك فيصل في سوريا في مجال التعليم كان ساطع الحصري، والذي تبع الملك إلى العراق ليصبح مديراً عاماً المعارف.[2] من خلال هذا المنصب ترك الحصري أثراً كبيراً على التوجه التعليمي والثقافي للبلاد. وقام بنشر أفكاره عن الوطنية وبناء الأمم من خلال المناهج الدراسية، مثل إعادة تشكيل المناهج الدراسية وكذلك الإتيان بالمدرسين الذين يتفقون معه في تلك التوجهات، حتى لو كانوا من الدول العربية الأخرى.

(1) الوردي، لمحات اجتماعيه، ج 6، ص 140 ـ 146.

(2) For detailed analyses of Husri's life and ideas, see William L. Cleveland, The Making of an Arab Nationalist: Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati' al ـ Husri (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1971); also Bassam Tibi, Arab Nationalism: A Critical Enquiry (New York: St. Martin's Press, 1981), parts III and IV; and Adeed Dawisha, Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2003), especially chapter three. For an assessment of Husri written by an Iraqi political scientist, himself an avowed Arab nationalist, seeWamidh Jamal 'Umar Nadhmi, «Fikr Sati' al ـ Husri al Qawmi,» (The nationalist thought of Sati' al ـ Husri), al ـ Mustaqbal al ـ 'Arabi, no. 81 (November 1985).

كان الحصري مثالا على القومي العربي، حيث أن أفكاره لم تقتصر على العراق، بل تعدت لتشمل كل البلاد الناطقة بالعربية. كان يرى أن هذه الرؤية الكلية والوحدوية هي التي تمثل الأمة العربية. يرى الحصري كذلك أن تلك الأمة هي مسألة حتمية ونهائية، وأنها تشكلت عبر وجود اللغة الواحدة والتاريخ الواحد المتصل. وكما رأينا سابقا، فإن القومية الثقافية ترى أن الأمة هي كائن عضوي، وأنها تشكلت على أساس العاطفة المشتركة الضاربة بأطنابها في التاريخ. فالأمة ليست صناعة سياسية، لأنها تعيش في صلب كيان أفرادها وهي تفرض عليهم نوعا من التجانس والوحدوية التي تميزهم عن المجموعات البشرية الكبرى الأخرى. وتحتل اللغة المنطوقة والمكتوبة مكانة مركزية في هذا الفهم. تقع اللغة في قلب عملية تشكيل الهوية الوطنية، حيث أنها الوسيلة التي ينتشر من خلالها الوعي الوطني.[1] وعلى هذا الأساس يرى الحصري أن الشعوب التي تتكلم العربية هم عرب، وهي الشعوب نفسها التي تدرك تميز تاريخها عن غيرها من الأمم.

لكن ماذا عن الهوية الوطنية العراقية؟ لماذا لا يتم صياغة مفهوم القومية على أساس الإطار الأضيق القابل للتطبيق وهو القطر العراقي بدلا من الإطار الشامل للوطن العربي؟ هنالك الكثير من الأسباب وراء التركيز عل القومية العربية بدلا من الوطنية العراقية. أولاً، لا ريب في أن أولئك الذين كانوا مسؤولين عن تشكيل الهوية الوطنية كانوا أنفسهم يؤمنون بعدم التبعيض في القومية العربية. كما أنهم كانوا مدعومين من الملك ورفاقه الشريفيين والذين كانوا أنفسهم يقاتلون ليس لأجل تحرير العرب من الحكم العثماني فحسب، بل أيضا لأجل خلق مملكة عربية موحدة تحت حكم والد الملك فيصل، الشريف الحسين من الحجاز. إن المناخ الذي عمل فيه المسؤولون العراقيون كان مناخا عروبيَ التوجه.

(1) حول دور اللغة الأساسي في تأصيل الوحدة الوطنية فإن الكاتب القومي الألماني يوهان غوتليب فيشته (Johann Gotlieb Fichte) يرى بأن اللغة تربط أعضاء المجتمع في «جزء لا يتجزأ». ينظر: Quoted in K. R. Minogue, Nationalism (New York: Basic Books, 1967), p. 64; see also Fichte's «Addresses to the German Nation,» in The Nationalism Reader, Omar Dahbour and Micheline R. Ishay, eds., (New York: Humanity Books, 1999), p. 69. On the way the reformation facilitated the spread of German as the literary medium, see Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism (New York: Verso, 1990), pp. 38 42 ـ. On the impact of the «English» Bible in fostering nationalism in England, see Adrian Hastings, The Construction of Nationhood: Ethnicity, Religion and Nationalism (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1997), pp. 19 - 25.

ثانيا: كان معظم العرب القوميين في العراق من السنة. لم يكن الحضور السني واضحا في المؤسسة السياسية فحسب، بل كذلك في النظام التعليمي والمراتب العليا في الجيش؛ غير أن العرب السنة كانوا يمثلون أقلية في العراق لا تتجاوز 20 % من السكان. لذا لاريب أن تتجه الأقلية السنية نحو المحيط العربي حيث يسود الإسلام السني. فلو كان للشيعة والكرد أن يقلقوا من تناقص مكانتهم داخل العالم العربي الفسيح، فلا ريب في أن السنة سيكونون من المرحبين بتلك الفكرة.

ثالثا: على الرغم من الاختلافات حول فكرة العروبة، إلا أن النخبة السنية، ونظرا لإيمانها الشديد بالفكرة، كانت تظن أنها قادرة على صهر الشيعة والمكونات الدينية الأخرى في الفضاء العربي الأوسع بصورة تدريجية. يمكنهم فعل ذلك من خلال التركيز على الطبيعة العلمانية للأمة العربية. كان الحصري حريصا على تذكير الجميع بأن العرب وجِدوا قبل الإسلام بزمن كبير،[1] وبالتالي فأن وجودهم سابق للشرخ الموجود بين الشيعة والسنة.

كانت هنالك مشكلة أشرنا إليها سابقا، ألا وهي الروابط القوية بين الشيعة العراقيين والشيعة الإيرانيين، مما أسهم في تعزيز تلك العلاقة هو موقف السلطات العثمانية تجاه الشيعة، والذي تردد بين العداء السافر أو الإهمال المقيت. كان بعض أعضاء النخبة السنية الحاكمة يرون أن التقارب بين الشيعة العراقيين وإيران لا يبعث على الاطمئنان. فبسبب وجود المدن الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء، كان الآلاف من الإيرانيين يزورون العراق، وكان بعضهم يقيم فيها وكانت الحدود مفتوحة بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان العديد من آيات الله العظام من الإيرانيين الذين جاءوا إلى العراق ودرسوا في الحوزات العلمية في النجف وكربلاء قبل أن يرتقوا إلى مقام القيادة الدينية. كان الشعور بين العرب السنة أن الشيعة العراقيين قد تلوثوا بالتأثير الفارسي،[2] ولأجل أن ينجح المشروع العروبي، كان لا بد من القضاء على هذا التأثير السيء. وفي هذه الفترة بالذات ظهر مصطلح ازدرائي هو

(1) Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 1939 ـ (London: Oxford University Press), p. 315.

(2) كما ذكرنا سابقا فإن كتابا في التاريخ يذكر فيه المؤلف أن الشيعة أكثر ولاء لا يران من العراق قد أثار حفيظة الشيعة. أن هذا التوجه معبر عن رأي الكثير من السنة. ينظر: الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص 243.

مصطلح (شعوبي) للإشارة إلى أي تقارب مع إيران الفارسية.(1) وكما سوف نرى، فأن الحصري وأتباعه عملوا من خلال النظام التعليمي على تغليب القيم العربية على النزعات الشعوبية. إلا أنهم كانوا يحصلون على التأييد من بعض الأحداث التي جمعت الفريقين سويا بوجه الخطر الخارجي كما في ثورة العشرين ومؤتمر كربلاء في عام 1922. وفي كل الحالات، فقد كانوا يرون أن الشيعة يشتركون إثنياً مع السنة وأنهم يتكلمون اللغة نفسها، وهي في رأيهم كانت تشكل الركيزة الأهم لبناء الأمم.

وعلى الرغم من أن الحصري ومناصريه لم تكن لهم رغبة في النقاش مع أولئك الذين كانوا يؤكدون الخصوصية العراقية أمام فكرة (الأمة العربية)، كانوا يشجعون على الافتخار والانتماء للهوية العراقية. فبالنسبة إلى الحصري ومرافقيه واتباعه، فلا يوجد أي تناقض بين الموفقين. على العكس من ذلك، فلقد حاولوا صهر الولاء للعراق في داخل بوتقة القومية العربية. إن مفاهيم حب الوطن والانتماء إلى الجماعة والمصير المشترك يمكن تغذيتها داخل البوتقة العراقية وكذلك داخل المقاييس الفكرية للقومية العربية. وكما بينها أحد المحللين العراقيين فإن الهدف كان صهر المجاميع العراقية المختلفة في داخل بوتقة الوطن، قبل المضي قدما لتحقيق التطلع إلى القومية الشاملة.(2) لذا فإن الحصري والقوميين الآخرين كانوا يصورون الانتماء إلى العراق على أنه يسير في سياق القومية العربية، بل انه جزء لا يتجزأ من المسير نحو تلك القومية. ففي أحد الكتب المنهجية الذي طبع عام 1946، تم تصوير الملك فيصل على أنه شخص يسعى إلى بناء الدولة العراقية، ولكنه في ذات الوقت يرنو بنظره إلى المشروع الأوسع للقومية العربية.(3)

وفي الحقيقة، فإن القائمين على مشروع الهوية الوطنية العراقية قد ذهبوا إلى أبعد من ذلك من خلال تصوير العراق على أنه ذو دور مركزي في أي مشروع قومي عربي. إذا قام سامي شوكت، وهو خليفة ساطع الحصري كمدير عام للمعارف في العراق، على تصوير وضع العراق في أواخر الثلاثينات بالدور القيادي الذي لعبته بروسيا في توحيد ألمانيا في عام 1871. حيث تساءل شوكت في حديث في نادي المثنى ذي التوجه القومي عن السبب الذي

(1) See Yitzhak Nakash, Reaching for Power: The Shi'a in the Modern Arab World (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2006), p. 81

(2) الناصري، الجيش والسلطة، ص 71.

(3) والي والريس، أحوال العراق، ص 131.

يمنع العراق من التطلع إلى توحيد أرض العرب بعد أن حقق حلمه بالاستقلال.[1] ولقد كان يبدو أن هنالك استثمار في العراق لفكرة الأمل بتوحيد العرب. فلقد كان القوميون ينظرون بفخر إلى الماضي حينما كانت الحضارة التي ازدهرت في بغداد تحت حكم الخلافة العباسية في حين كان الغرب يرزح في ظلام العصور الوسطى. ففي منتصف القرن التاسع الميلادي كان الباحثون العاملون في مكتبة بيت الحكمة في بغداد قد انتهوا من ترجمة أمهات كتب الفلسفة الإغريقية. وفي بيت الحكمة كان هنالك مكتبة ومختبر، وكما ازدهر علم الرياضيات والفلك والطب. إن معظم الأعمال التي تمت في القرن التاسع في بغداد قد تُرجمها الأوربيون الذين استعملوها في جامعاتهم. ولذا كان دعاة القومية يتساءلون عما اذا كان هنالك من يمكنه منافسة تلك المكانة.

وكان الحصري وغيره حريصين على تذكير العراقيين بأنه في العشرينات والثلاثينات كان العراق واحداً من أربع دول عربية فقط تتمتع ببعض الاستقلال، على الأقل في قضايا السياسة الداخلية. الدول الثلاث الأخرى كانت اليمن ومصر والمملكة العربية السعودية. يمكن استبعاد الدولتين الأوليين بأنها كانتا متخلفتين وقبليتين إلى درجة تمنعهما من قيادة النهضة العربية. أما مصر المتقدمة حضاريا فقد كانت تعاني من الزينوفوبيا (الخوف أو الريبة من الأجانب) وترفض الإرث العربي، ولذا فهي غير مستعدة لقيادة العالم العربي. لذا فإنهم كانوا يؤكدون أنها ليست مصادفة أن العراق على يد الحصري وأتباعه أصبح المنارة الفكرية التي تقود المشروع القومي العربي.

## التعليم: الطريق إلى بناء الأمة

اتجه الحصري ورفاقه إلى مجال التعليم لغرض ترك بصمتهم على الرؤية الأيدولوجية للبلاد. ولذا كان يسير في الطريق نفسه الذي سلكه المفكرون والناشطون القوميون من قبل. بالنسبة إلى القومين الأوربيين في القرنين الثامن والتاسع عشر، فإن التعليم كان الوسيلة الأساس التي يمكن من خلالها غرس الفكر القومي في السكان. فعلى سبيل المثال، يرى جان جاك روسو (Jean ـ Jacques Rousseau)، أن «الاختبار الأكبر للتعليم هو في قدرته على إسباغ إطار وطني لكل إنسان، وأن يقوم توجيه آرائه ومذاقه إلى أن يكون وطنياً بالفطرة

(1) Quoted in Malik Mufti, Sovereign Creations: Pan Arabism and Political Order in Syria and Iraq (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1996), p. 29.

وبالعاطفة وبالضرورة. فمنذ أن يفتح الطفل عينيه يجب أن يرى وطنه وألا يرى شيئاً سواه حتى الممات».[1] وكان قادة الثورة الفرنسية هم أول من عمل على تطبيق أفكار روسو. فلقد قاموا بتأسيس نظام تعليمي متكامل الهدف الأول منه كان خلق مواطنين وطنيين.[2] ففي المدارس حل تدريس التاريخ الوطني محل تدريس الأعمال الكلاسيكية، وتم استغلال الفنون لرفع الروح الوطنية، وتم فرض اللغة الفرنسية لغةً وحيدة للتدريس، واستبعدوا اللغات الأخرى التي كانت تدرس كجزء من التنوع الاثني واللغوي في فرنسا. وتم نفس الشيء في التعليم العالي،[3] إذ استبدلت اللغة اللاتينية والكتاب الرومان باللغة والكتاب الفرنسيين.

فبالنسبة إلى القوميين، فإن المحصلة من التجربة الأوربية كانت أن هدف التعليم لم يكن نقل المعرفة، بقدر ما كان صياغة هوية الطالب نحو الدولة والأمة التي تمثلها؛ أي ليس أن تجعل الناس أكثر معرفة، بل أن تجعلهم قوميين وأكثر تمسكا بالقومية. لذا لا يمكننا إلا أن نتفق مع ايرنست جيلنر (Ernest Gellner) عندما يؤكد «أن احتكار الدولة للتعليم هي أهم من احتكارها حتى على العنف المشروع».[4] إن هذه التجربة الأوربية لم تكن غائبة عن الحصري ومناصريه.

لم يكن التعليم قبل ولادة الدولة العراقية 1921 أحد هموم الدولة العراقية. فلقد كان لليهود والمسيحيين مدارسهم الأبرشية، وكان المتعلمين من الشيعة بالعموم من خريجي المدارس الدينية. ولقد كانت المدارس الحكومية قليلة في العدد وضعيفة من حيث المعايير التعليمية.[5] لذا عمل الحصري على تأسيس نظام تعليمي مدار بالكامل من قبل الدولة وبمنهاج ذي بمعايير عالية يدرس في تلك المدارس.

ولما كان الهدف من النظام التعليمي هو بناء الأمة، فلا عجب أن يحتل تدريس التأريخ مكانة مركزية في المشروع القومي. فكيف يمكن سرد قصص البطولة والإنجاز والمجد للأجداد

(1) Quoted inMichael Howard, The Lessons of History (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1991), p. 145; see also Minogue, Nationalism, p. 41.

(2) See Eugene Weber, Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France, 1870 1914 ـ (London: Chatto and Windus, 1979).

(3) Hans Kohn, Nationalism: Its Meaning and History (Princeton, New Jersey: D. Van Nostrand Company, Inc., 1955), p. 26.

(4) Gellner, Nations and Nationalism, p. 34.

(5) الوردي، لمحات اجتماعيه، ج 3، ص 260 ـ 261.

بدون هذا الدرس؟ إن هذه القصص، سواء الحقيقة منها أو المبالغ بها أو حتى المصطنعة كانت تشكل دليلاً على الماضي العتيد والضارب في القدم لهذه الأمة. إذ يكتب ايرنست رينان: «أن الماضي البطولي والرجال العظماء والمجد يعدّ الرأسمال الرمزي الذي تبنى عليه الأيديولوجيا القومية».[1] إلا أن هذا ليس هو التاريخ الذي يكتبه المؤرخون الأكاديميون غير المنحازين. إن التأريخ الذي يسعى إليه القوميون ليس هو التاريخ الأكاديمي، وإنما هو أداة للاستغلال السياسي لغايات قومية.

لذا قام الحصري بجلب بعض المفكرين العرب من فلسطين وسوريا والذين كان على ثقة من توجههم القومي. وتم توظيفهم كمدرسين للتأريخ واللغة والدراسات الثقافية في المدارس الثانوية. وكان هؤلاء القوميون هم الوسيلة لنشر الرسالة التربوية للحصري. كان الحصري يجادل بأنه إذا كان الهدف هو النضال من أجل الاستقلال والتجديد السياسي، فإن ذلك يمكن تحقيقه من خلال البحث في التأريخ، لأن الإيمان بمستقبل الأمة ينبع من الإيمان بأمجاد تأريخها المُشرِق.[2] التركيز هنا على مصطلح (المُشرِق) حيث لا يتم التركيز على الأحداث المحرجة في الماضي، بل التركيز والتمجيد وحتى إسباغ بعد ميثولوجي على الإنجازات والنجاحات. لذا فإن أحد الكتب التاريخ التي كانت تدرس في المدارس الثانوية العراقية عام 1933 كان يسبغ إطراء على مساهمات العرب للتطور البشري خلال التأريخ، وخاصة أثناء الخلافة العباسية في بغداد، وتم العبور على الفترة العثمانية التي امتدت إلى خمس قرون خلال صفحات قليلة.[3] ولم يكن الحصري ينزعج من كون التأريخ موجها. فهو كان قد أصدر توجيها إلى مدرسي التاريخ في المدارس الابتدائية يذكرهم فيه بان الهدف الأسمى من تدريس التأريخ هو «تعزيز الشعور الوطني والقومي لدى التلاميذ».[4] لقد كانت المحاولة من خلق القيم القومية هو طريق وعر، على الأقل، إلا أنه كان مهمة آمن بها الحصري وعمل على تطبيقها بكل حماس.

(1) Quoted in Lahouari Addi, «The Failure of Third World Nationalism,» Journal of Democracy, vol. 8, (October 1997), p. 119.

(2) الحصري، آراء وأحاديث، ص 95 ـ 96.

(3) Phebe Marr, «The Development of Nationalist Ideology in Iraq, 1920 ـ 1941,» The Muslim World, vol. LXXV, no.2, April 1985, pp. 96 - 97.

(4) Quoted in Cleveland, The Making of an Arab Nationalist, p. 147.

كان نجاح المشروع يعتمد على وجود منهاج موحد صادر من بغداد ويدرس المحتويات نفسها في كافة مناطق البلاد. لذا كان الحصري شديدا في معارضته للمدارس الأبرشية، ومعارضا لأي دعم حكومي لها ما لم تنضوِ تحت وصاية وزارة التربية. ولغرض إجبارهم على استعمال المنهاج الذي وضعه، فلقد قام بتشريع امتحان عام شامل على أساس المنهاج الحكومي.[1] وعلى الرغم من أن هذا أدخله في صراع مع المستشارين البريطانيين ورجال الدين الشيعة، أصرّ على موقفه أن تلك المدارس تنشر فكراً أبرشياً من شأنه تقويض المشروع الوطني ببناء الأمة.

ولقد كان الحصري معارضا لبعض المشاريع التي تدخل ضمن حيز مشروعه القومي. ومن أجل تهيئة المتطلبات لمشروع التعليم الحكومي العام، اقترح افتتاح عدد من الكليات التي تعنى بتهيئة المدرسين في عدد من المحافظات في العراق. رفض الحصري هذه الفكرة متذرعاً بأن من شأنها أن تضعف الهوية الوطنية. فلقد كان يجادل أن لو افتُرض افتتاح مثل تلك الكليات في مدن مثل الموصل أو الحلة، على سبيل المثال، فإن الهيمنة فيها ستكون للمسيحيين والشيعة. لذا كان يرى أن تفتتح مثل هذه الكليات في بغداد وأن يؤمّها الطلبة من كل المحافظات العراقية حتى تزرع فيها روح المجتمع والهوية الوطنية لا المناطقية. قد يبدو منطق الحصري غريبا وشاذا، إلا أنه كان مستعداً لفعل كل ما يستطيع لتحييد الهويات الطائفية والفئوية التي تسود في العراق لصالح الانتماء الوطني العام الذي يدور حول فلك الهوية الجمعية والمميزة للقومية العربية.

كان منهج الحصري في بناء الأمة العراقية لا يخلو من الأوتوقراطية. كانت هذه النزعة يغذيها خوف، أو فوبيا، من الطائفية لاسيما لدى الشيعة الذين ما انفكت شكوكه في علاقتهم بالشيعة الإيرانيين. لقد وصلت هذه الفوبيا إلى حدود عبثية. ففي إحدى المرات قام بطرد الشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري من مهنة التدريس لأنه قام بغناء نشيد لمنتجع صيفي في إيران؛ الأمر الذي عدّه الحصري شعوبية تظهر الحنين بل حتى الولاء لإيران. وفي مذكراته يذكر الجواهري، وهو شاعر ومثقف عربي مشهور ومحبوب عربيا، أنه قام بمديح المنتجعات في لبنان وسوريا وفلسطين. وتساءل الجواهري بحسرة: «هل تسمى تلك شعوبية أيضا؟»[2]

(1) See Marr, «The Development of Nationalist Ideology in Iraq, 1920 1941 ـ,» pp. 92 - 94; see also Reeva Spector Simon, Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny (New York: Columbia University Press, 2004), p. 85.

(2) الجواهري، ذكرياتي، ص 163.

لقد قادت تلك الرؤية الضيقة إلى نوع من النخبوية الثقافية والأيديولوجية التي أدت إلى تحجيم التعليم.[1] لذا فخلال فترة الانتداب وتحت إدارة الحصري، لم يتخرج من المدارس الثانوية سوى 800 طالبا.[2] وحتى عام 1932، كانت حصة التعليم من الموازنة لا تتجاوز 8 %.[3] لا ينكر أن الشيعة كانوا يمتنعون عن دخول المدارس العامة، إلا أن سياسة الحصري النخبوية قد أسهمت في تضييق القاعدة التعليمية.

## نتائج السياسة التعليمية

كانت السياسة النخبوية للحصري تنبع من القلق من أن الدولة إذا لم تبسط كامل سيطرتها، فإنها سوف تخسر سلطتها على المدارس المناطقية والأبرشية. وهذا يعني إعطاء فرصة التوجيه الفكري إلى أشخاص لا يشاركون التوجه الأيديولوجي نفسه للنخبة السياسية في بغداد. إذ يحق فقط لأولئك الذين يزكيهم الحصري أن يحملوا الرسالة التعليمية؛ وبالنظر إلى الموارد السكانية الضئيلة، كانت الخيارات أمام الحصري محدودة جدا. وحتى مع جلب المدرسين العرب غير العراقيين، فإن الأعداد لم تكن تغطي توسع التعليم الحكومي إلى المحافظات. كان هذا السبب الذي دفع الحصري إلى حصر التعليم فيما بعد المراحل الابتدائية والمتوسطة إلى مراكز المدن فقط. وعندما تقوم تلك المراكز بتخريج طلبة جيدين (بمعنى أنهم منساقون أيديولوجيا مع التوجه النخبوي الحكومي)، عندها ستقوم الحكومة بتوسيع التعليم الحكومي إلى المحافظات. ومن المثير انه بالرغم من التصادم بين الحصري والبريطانيين في نواحي عديدة، إلا أنهما كانا يشاطران نفس الرأي في هذه المسألة.

وبغض النظر عن نجاعة هذه النظرية، إلا أنها في الواقع ساعدت على تعزيز الهيمنة السنية على الفضاء السياسي والثقافي. حيث تم تغيير هذه السياسة بالكامل عندما تولى محمد فاضل الجمالي الشيعي مهمة مدير عام المعارف عام 1933. أصبح الجمالي قومياً عربياً متحمساً في أثناء دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت، ولذا فعندما تسلم هذا المنصب كان مؤهلا له أيديولوجيا بشكل كامل. بيد أنه كان يختلف كثيرا مع السياسة النخبوية التي

(1) كامل التكريتي، الملك فيصل الأول، ص 277 ـ 279.

(2) Phebe Marr, The Modern History of Iraq (Boulder, Colorado: Westview Press, 1985), p. 138.

(3) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 447.

تبناها الحصري، ولقد عمل في العقد الذي تسلّم فيه تلك المهمة على نشر التعليم العلماني والقومي في المناطق الشيعية. ترى فيبي مار بأن تأثير الجمالي «يأتي مباشرة بعد تأثير الحصري في العراق».[1] ولاريب أن سياسته التعليمية قد أثمرت عن دخول الشباب الشيعة إلى المجال السياسي في العراق.

بدا الجمالي بإنشاء مديريات للتربية في المحافظات، وكانت مهمتها رفع مستوى التعليم الابتدائي في المناطق الريفية إلى مستواه في المدن. كان الهدف تمكين خريجي المدارس الابتدائية في المحافظات من دخول المدارس الثانوية. وحرص على أن يكون الخريجون الشيعة قادرين على دخول كلية إعداد المعلمين في بغداد، وفي بعض الأحيان حتى على حساب الطلبة الأكثر تأهيلا من المسيح والسنة. وكذلك عمل على تسهيل قبول طلبة المحافظات، لاسيما الطلبة الشيعة في برامج البعثات الخارجية. وقام بافتتاح مدرسة ثانوية في مدينة النجف الشيعية المقدسة، ووفر لها كادراً مقتدراً من المدرسين.[2] كان الجمالي يرفض الانتقادات الموجهة له بتفضيل الطلبة الشيعة، مسوّغاً سياسته بأنها تتوخى نشر التعليم الحكومي في كل المحافظات العراقية؛ وبالفعل فإن سياساته قد أسهمت بتسريع عجلة التعليم في العراق، إذ أن عدد طلبة المدارس الثانوية ارتفع من مجرد 2000 عام 1930 إلى 14000 عام 1940 [3] وفي السنة التي تلتها كان هنالك مدرسة ثانوية في كل محافظة. ومع ذلك فإن المستفيد الأكبر من السياسات اللانخبوية التي أنتهجها الجمالي كان هم الشيعة في المحافظات الجنوبية. النقطة الرئيسة هنا هي أن الجمالي، بالرغم من كونه شيعيا، إلا أنه لا يقل حماسا قوميا عن الحصري. لذا فخلال إدارته استمر النظام التعليمي متمحورا حول النظام الموحد القادم من بغداد والذي يتمحور حول نشر المواضيع والأفكار القومية والعلمانية. ظهر التأثير الأكبر لسياسات الجمالي بعد الحرب العالمية الثانية حينما أثمرت عن عدد متزايد من المتعلمين الشيعة المنخرطين ليس داخل النظام التعليمي العراقي فحسب، بل في عموم الفكر القومي العربي الأوسع.

(1) Marr, «The Development of a Nationalist Ideology in Iraq, 1920 - 1941,» p. 98.

(2) See Simon, Iraq Between the Two World Wars, p. 86; Marr, «The Development of Nationalist Ideology in Iraq,» p. 99.

(3) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 34, and Marr, «The Development of Nationalist Ideology,» p. 99.

بقيت مجموعة واحدة داخل العراق غريبة عن المشروع القومي: وهم الكرد. فقد دخلوا العملية السياسية من خلال بعض الوزارات غير الأساسية في الكابينة الحكومية وعضوية مجلس النواب بالإضافة إلى بعض المراتب في الجيش. في بعض الأحيان كان الملك ينطلق إلى المناطق الشمالية ليلتقي برعاياه ويطمئنهم ويعدهم بالتسوية السياسية.[1] غير أن تلك الزيارات كانت متفرقة ومتقطعة وفاترة وطالما افتقدت إلى الالتزام وتوفير الموارد الحقيقية. وحتى لو كان الملك صادقا في نواياه من أشراك الكرد في الصفقة السياسية، إلا أنه كان يسبح عكس تيار عارم. فكما رأينا من قبل، فإن النخبة السنية الحاكمة كانت عروبية للنخاع؛ ولو توافرت النية في إشراك مجاميع أخرى في العمل السياسي، فإن ذلك سوف يتوجه إلى الشيعة أو المسيح المشتركين معهم لغويا وإثنيا.

إن المعركة الفكرية التي خاضها التيار القومي أدت إلى استبعاد الكرد، الأمر الذي قاد إلى الإهمال المتعمد لشؤونهم ومطالبهم. فعندما تم توقيع الاتفاقية العراقية الإنكليزية عام 1933 من قبل نوري السعيد، كان هنالك حرص على عدم الإشارة إلى الوضع الخاص للكرد في العراق، مما دفع القادة الكرد إلى المطالبة بفصل كردستان عن العراق تحت الحماية البريطانية. ولتفادي القلق الذي أبدته عصبة الأمم حول الموضوع، قام نوري وحكومته بإشارات فضفاضة إلى الاستقلال الثقافي الذي يتمتع به الكرد. وحتى في هذه الحال، فعندما حان وقت التطبيق العلمي لتلك الإشارات، فإن السياسة العراقية الفعلية لم ترتقِ إلى تطلعات عصبة الأمم.[2] ولم تجد المطالبات الكردية بمراجعة مسألة الاستقلال الثقافي والإداري نفعا في ثني الحكومة العراقية عن موقفها السياسي المتزمت، والذي كان ميالا دوما إلى استخدام القوة.[3]

وباستثناء بعض الإشارات هنا وهنالك، فإن النخبة السياسية والثقافية في بغداد لم تعر اهتماما كافيا ولم تستجب بطريقة مصالحة حقيقية إلى هموم وشؤون المجاميع غير العربية التي كانت تشكل خمس سكان العراق. لذا فلا غرو أن العلاقة المستمرة بين

(1) C. J. Edmonds, Kurds, Turks and Arabs (London: Oxford University Press, 1957), pp. 392 - 394.

(2) Kerim Yildiz, The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future (London: Pluto Press, 2004), pp. 13 - 14.

(3) Tripp, A History of Iraq, pp. 67 - 68.

حكومة بغداد والأكراد كانت مبنية على الاحتقار والريبة واستخدام القوة. أي كأن النخبة السياسية في بغداد كانت ترى بأن الانقسام الاثني كان من العمق والسعة بمكان يجعل المصالحة والمشاركة أصعب من خيار استخدام القوة. وكما يبين الراحل مجيد خدوري، فإن «قصر نظر الحكومات العراقية في التعامل مع القضية الكردية قد انعكس من خلال محاولة وأد الانتفاضات الكردية عسكريا».[1] وفي سياق سياسة اللاتنازل، فإن الانتفاضات المستمرة كانت السمة الأساسية للعلاقة بين الحكومة العراقية والشعب الكردي. فلقد وقعت خمس ثورات كردية ضد الحكومة العراقية بين عامي 1921 و1936.[2] أن التوتر المتوقع بين المجموعات المختلفة إثنيا والذي كان من الممكن تهدئته من خلال انتهاج سياسات تصالحية، قد تم بالفعل إذكاؤه من قبل السياسة الإقصائية التي استمرت بفرض القيم والأفكار القومية من قبل النخبة الثقافية في بغداد.

وكلما طال بقاء الكرد في الهامش السياسي، كلما ازدادت صعوبة دخولهم واندماجهم في المؤسسات السياسية. وطوال هذه الفترة بقي التمثيل السياسي للكرد هزيلا داخل المؤسسات السياسية والإدارية، أقل بكثر ليس فقط من التمثيل السني المهيمن، بل حتى من التمثيل الشيعي. إن عدم قدرة الدولة، أو بالأحرى عدم رغبتها في معالجة المشكلة الكردية في السني الأولى من قيام الدولة قد استمر في الفترات اللاحقة، حيث لم يتم التطرق إلى الاغتراب الكردي من المجتمع العراقي العربي، فضلا عن معالجة هذا الاغتراب.

بينما كانت حظوظ تمثيل الشيعة في المؤسسات العراقية المختلفة أفضل من تمثيل الكرد، إلا أن هنالك مؤسسة واحدة لم يكن فيها نصيب لا للشيعة ولا الكرد. عندما تم تأسيس الجيش العراقي عام 1921، كان كل مراتب الضباط في الفيالق من الذين خدموا في الجيش العثماني سابقا. كانت الأغلبية الساحقة منهم من العرب السنة الذين شاركوا في الانتفاضة ضد القوات العثمانية، الذين خدموا في جيش الملك فيصل الذي احتل دمشق عام 1918. لقد كان هنالك القليل من العثمانيين السنة غير العرب من الكرد (ومن أبرزهم كان، كما رأينا، هو بكر صدقي)، الذين انضموا إلى مراتب الجيش العراقي المشكل حديثا. لقد كان أولئك الضباط هم الاستثناء من القاعدة، ولم تعكس أعدادهم القليلة في أي وقت ثقلهم وتمثيلهم

(1) Majid Khadduri, Independent Iraq, 1932 - 1958: A Study in Iraqi Politics (London: Oxford University Pres, 1960), p. 61.

(2) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 467.

السكاني في البلاد. وعندما نما الجيش، نمت الفروقات الاثنية والطائفية داخله،[1] حيث كانت الأغلبية من الضباط من العرب السنة وكان معظم الجنود والمراتب من الشيعة والكرد. ولقد عمقت الكلية العسكرية، التي تأسست عام 1921، من عدم التوازن هذا. كانت شروط القبول في الأكاديمية تعني أن معظم المقبولين هم من العرب السنة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت النخبة السنية الحاكمة، ونظرا لوعيها بكونها أقلية سكانية شعبيا، كانت تحرص على ملء المناصب الحساسة بأناس ينتمون إليها. وفي عام 1936، كان عدد قليل من الشيعة والكرد وحتى المسيحين قد تخرجوا بالفعل من الكلية العسكرية، وكان معظم خريجي الكلية العسكرية ومن ضباط الصف من السنة.[2] لذا ينعى عبد الكريم الأزري، وهو من الشيعة الذين تبوؤا مناصب مهمة في الدولة: «كانت الكلية العسكرية في الواقع لا تمثل الشعب العراقي كما هو بمختلف فئاته وأقاليمه؛» بل أنها «كانت تؤكد تمثيل فئة واحدة على حساب الفئات الأخرى، الأمر الذي سبب خللا ـ في نهاية المطاف ـ في التوازن السياسي في الدولة العراقية».[3]

كانت إحدى نتائج عدم التوازن هذا هو السرعة والسهولة التي جرى فيها تسييس الجيش. ولم يقتصر نشر الفكر القومي على المدارس، بل تعداه إلى الجيش، لذا ففي النصف الثاني من العقد الثالث كان معظم الضباط في الجيش العراقي من العرب السنة ذوي التوجهات القومية. فقد كانوا يرون أن مهمتهم لا تقتصر على حماية سيادة البلاد من العدوان الخارجي، بل كذلك بحماية الفكر القومي داخل البلاد. لا يعني هذا فقط صعود الشعور بالخوف من المجاميع الهامشية داخل العراق فحسب، بل كانت تعني الخوض في المسائل السياسية الداخلية للبلاد. وكانت هذه النزعة تتغذى باللجوء المستمر لاستخدام القوة لإخضاع التمردات المستمرة في شمال وجنوب البلاد، تلك التي سوف تقود إلى الانقلاب العسكري في عام 1936، وهو الانقلاب العسكري الأول في العالم العربي.

(1) الناصري، الجيش والسلطة، ص 77.

(2) المصدر السابق، ص 74 ـ 78.

(3) الأزري، تأريخ، ص 145.

## الفصل الخامس

# الحكومة في مواجهة الاضطرابات

في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1936 حلقت طائرات القوات الجوية العراقية الفتية في سماء بغداد وألقت منشورات مطالبة بطرد ياسين الهاشمي رئيس الوزراء العراقي الذي كان يلقب نفسه بـ(بسمارك العراق). وفي تلك الأثناء تحركت وحدات من القوات العسكرية صوب بغداد، وألقت قنابل بالقرب من بعض المؤسسات الحكومية. لم يستغرق الأمر كثيرا حتى قدم الهاشمي استقالته إلى الملك الشاب غازي وهرع الكثير من أعضاء الحكومة، بما فيهم نوري السعيد، للهرب خارج العراق. وعندها قام الملك بالطلب من قائد الجيش حكمت سليمان بتشكيل الحكومة الجديدة. وبذلك قام الجيش تحت قيادة الجنرال المعروف والسيء الصيت (بكر صدقي) بفرض إرادته على الحكومة، وقام بتنفيذ الانقلاب العسكري الأول من نوعه في العراق، الذي كان سابقة تلتها الكثير من الانقلابات العسكرية التي لم تزعزع تاريخ العراق فحسب، بل تاريخ العالم العربي بأسره في العقود الأربعة اللاحقة. ولا نبالغ إذا قلنا إن الانقلاب الذي حدث عام 1936 قد زرع البذور التي سوف ينبع منها الانقلاب الأكبر في تاريخ العراق عام 1958.

### الانقلابات والحكم الاستبدادي 1936 ـ 1945

إذ كان انقلاب عام 1936 يرتبط باسم الجنرال الذي قاد الهجوم على بغداد وسقطت الحكومة أمام سلطته، فالمجموعة المدنية (الأهالي) هي التي وفرت الأرضية الفكرية والتبريرات وحتى التنظيمات المبكرة. لقد وجدت المجموعة التي تدعو إلى أفكار شعبوية في تضاد مع أسلوب الهاشمي التسلطي الشخصي. بيد أن الشخص الأكثر تصميما في مجموعة الأهالي كان حكمت سليمان الذي كان خلافه مع الهاشمي ينبع من خلافات شخصية وطموح سياسي أكثر مما

ينبع من تضاد أيديولوجي.[1] ولأجل الحصول على الدعم الاستراتيجي داخل المجموعة سعى سليمان إلى الحصول على دعم رجل الدين الشيعي جعفر أبو التمن،[2] الذي كان آنذاك الزعيم المعترف به بالنسبة لـ(الأهالي). ولما كانت المجموعة مصممة على إزاحة الهاشمي، فقد أدركت إن القوة وحدها هي الكفيلة بإزالة (بسمارك العراق)، وأن الجيش وحده القادر على تنفيذ هذه الخطوة. وحصلت بعض الاجتماعات السرية والتي كان سليمان يعمل فيها عمل الوسيط بين المجموعة وبين بكر صدقي., وفي الحقيقة فحتى كامل الجادرجي، وهو الرجل الأكثر ديمقراطية داخل المجموعة، قد أعطى موافقته على إزاحة حكومة الهاشمي.[3] ولقد كتبت المجموعة البيان الرسمي الذي طالب بتشكيل حكومة تمثل الشعب بقيادة حكمت سلميان.[4] ولقد سلم سليمان نفسه الرسالة إلى الملك. وعندما تم تشكيل الحكومة، فقد تبوأ عدد من سياسيي مجموعة الأهالي بعضاً من المواقع الحكومية المهمة.

وبالنسبة إلى كل من الملك ومجموعة الأهالي، فإن المكاسب القريبة المدى والشعور بأهمية الذات قد عماهما عن الأخطار على المدى البعيد لدخول الجيش في الحياة السياسية. فلقد كان الملك الشاب غازي، الذي كان يفتقر إلى حكمة أبيه بالسياسة ومعرفته، كان يزدري السياسيين الكبار الذين خدموا مع والده في الحجاز، واشتركوا في حروبه ضد الجيش العثماني، ورافقوه في دخول دمشق ومن ثم إلى العراق. أما بالنسبة إلى الهاشمي، فلقد كان يرى أن الملك الشاب يفتقر إلى المسؤولية، لذا حاول تقليص صلاحياته السياسية وجعله أقرب إلى الرمز السياسي منه إلى الفاعل السياسي الفعلي. وبسب المرارة التي أحسها من جراء تهميشه، فقد أسر الملك إلى بعض الضباط الشباب الطموحين استياءه وامتعاضه من الهاشمي، محرضا إياهم في بعض الأحيان على إسقاط الحكومة.[5] ولم يكن يعي أنه بذلك قد زرع البذور لتحطيم النظام الملكي وقتل ابنه.

لقد كان تآمر (الأهالي) مع الجيش لإسقاط الهاشمي نابعا من توهمهم إن المدنيين الذين يملكون السطلة قادرون على ترويض الأشخاص الذين يعملون في المؤسسات القمعية. وقبل

(1) الحسني، الوزرات العراقية، ج4، ص 208
(2) الدليمي، كامل الجادرجي، 71 ـ 72.
(3) الجادرجي، مذكراتي، 88 ـ 89.
(4) الأمين، جماعة الأهالي، ص 216.
(5) السويدي، مذكراتي، ص 208.

وقوع الانقلاب قام الجنرال بكر صدقي بطمئنة أعضاء المجموعة بأنه «الجيش سينسحب إلى معسكراته بعد انتهاء الانقلاب تاركا الإدارة للحكومة الجديدة».[1] ولأنهم كانوا حانقين جدا على الهاشمي وبسبب ثقتهم بشعبيتهم بين الطبقة الوسطى، فقد كان قادة الجماعة مستعدين لتصديق كلام بكر صدقي.

لقد وعد أعضاء جماعة الأهالي المتسلحين بأجندتهم الشعبوية، والذين أصبحوا يتسنمون المواقع الحكومية العليا في حكومة حكمت سليمان، بتطبيق مسار إصلاحي يقضي على «التحالف بين النخبة السنية ومالكي الأراضي، ويقوم بتوزيع السلطة والامتيازات على قاعدة واسعة من الطبقة الوسطى والفقيرة من الناخبين».[2] ولكنهم سرعان ما بدأوا يعملون على تقليص نفوذ شيوخ العشائر، مستفيدين من القوانين التي سُنت في بداية الثلاثينات والتي فرضت قيودا كثيرة على الفلاحين. وأعادوا تشكيل أنفسهم تحت مسمى جماعة الإصلاح الوطني، فقد قاموا بتشكيل الاتحادات التجارية ودعموا توسيع التعليم العام ليشمل الطبقات الدنيا وتوزيع الأراضي غير المستصلحة إلى الفلاحين الذين لا يملكون أي أراضي. كما أكدوا التزامهم بالديمقراطية، وبحرية التعبير ولاسيما الصحافة التي لم تكن أولوية في العهد السابق.[3] أما في مجال العلاقات الخارجية فإن هذه الحكومة قد غيرت من التوجه العروبي لسابقتها، متجهة إلى جيران العراق من غير العرب: إيران وتركيا.

لذا ما لبثت الحكومة الجديدة إن رأت نفسها في مواجهة العديد من الأعداء. فلقد كان الضباط القوميون في الجيش ينظرون إلى الحكومة بريبة، حيث لم يكن أي من القيادات الثلاث الرئيسة فيها سنيا ولم تكن لأي منهم علاقات عربية قوية. فلقد وجد القادة السنة القوميون إن الحكومة الجديدة هي، في أحسن الأحوال، فاترة في علاقاتها العربية. وفيما يخص الشؤون الداخلية فلقد كان القادة القبليون معارضين للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أقترحها مجلس الوزراء. وفيما بعد وخلال فترة قصيرة اندلعت بعض التمردات في منطقة الفرات الأوسط، مما شكل عبئا على الموارد الشحيحة أصلا، مما خلق انقسامات داخل الحكومة.

(1) الدليمي، كامل الجادرجي، ص 75 ـ 76.

(2) Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004), p. 47.

(3) نجدة فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب (بغداد: مطلعة دار التربية 1984)، ص 117 ـ 118.

المفارقة الكبرى هي أن العدو الأشرس للحكومة كان بكر صدقي نفسه. فلقد أحبط الكثير من السياسيات الحكومية أما من خلال التدخل بالقرارات الحكومية أو بالتصرف من تلقاء نفسه من دون استشارة الوزراء المعنيين.(1) ولقد اعتاد صدقي على حضور الاجتماعات الوزارية، وأسس فيما بعد المجلس الأعلى للدفاع والذي كان يقصد منه أن يكون مؤسسة موازية في اتخاذ القرار.(2) وصلت الأمور إلى حد القطيعة، حيث قرر كل من سليمان وصدقي سحق التمرد. وتم استخدام القوة الجوية لقصف القرى مخلفة العشرات من القتلى من الرجال والنساء والأطفال في مدينة السماوة. وعندما تم نقل الجثث إلى مدن النجف وكربلاء المقدستين لدفنها، انطلقت مظاهرات كبيرة تتوجت بالهجوم على مواقع للحكومة وقوات الشرطة. تصاعد التوتر في المناطق الجنوبية، وقام جعفر أبو التمن، السياسي الشيعي، بتقديم استقالته بالإضافة إلى الجادرجي واثنين من الوزراء. ولقد وبخوا سليمان، وضمنيا صدقي بسبب إراقة دماء مواطنيها(3) وفعل ذلك بدون أخذ موافقة مجلس الوزراء.

تثار خلافات بين المؤرخين حول ما إذا كان مجلس الوزراء لا يعلم بتلك الإجراءات. يروي طه الهاشمي، رئيس الأركان السابق في مذكراته، أن «الكابينة الوزارية اجتمعت لمناقشة التمرد وقررت الرد عليه بحزم».(4) بينما يروي المؤرخ عبد الرزاق الحسني محادثة بين حكمت سليمان وأبو التمن والجادرجي يبين فيها الأخيران يأسهما من القبائل الجنوبية وتكلما عن استخدام القوة ضدها.(5) وكان الزعيم القبلي المعروف محسن أبو طبيخ يقول إن مجلس الوزراء هو من أمر بالهجوم على القبائل. وفي الطرف المقابل من المسألة يرى المؤرخ مجيد خدوري أن قرار الهجوم لم يُعرض على مجلس الوزراء لأخذ الموافقة. وفي ضوء الروايات المتناقضة، فإن تقديم الوزراء الأربعة استقالاتهم وعدم الاعتراض عليها من رئيس الوزراء تشي بأن مجلس الوزراء لم يعط الموافقة على العمليات ضد القبائل. (6) أما الروايات الأخرى فهي تروي فحسب بعض النقاشات التي طُرِح فيها موضوع استخدام

(1) الحسني، الوزرات العراقية، ج4، ص 306 ـ 318.
(2) الأمين، جماعة الأهالي، ص 132.
(3) أبو طبيخ، المبادئ والرجال، ص 328.
(4) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي 1919 ـ 1943 (بيروت: دار الطلائع 1967)، ص 230.
(5) الحسني، الوزرات العراقية، ج4، ص 318.
(6) ينظر: أبو طبيخ، المبادئ والرجال، ص 262.

القوة.[1] وهذا يختلف عن اجتماع رسمي لمجلس الوزراء يعطي فيه الوزراء بالإجماع موافقتهم على الهجوم. وطبقا لرسالة الاستقالة، فإن ذلك لم يحدث. إن تهميش دور مجلس الوزراء في حال قام الجيش بعملية واسعة ضد فئة من الشعب العراقي كان بمثابة المسمار الأخير في نعش تطلعات مجموعة (الأهالي) في حفظ استقلالية الحكومة في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية.

إن استقالة المدنيين الذين كانوا العمود الفقري للانقلاب العسكري قد سرع من انحدار البلاد إلى تسلط العسكر. وفي الحقيقة، فإن رئيس الوزراء نفسه، والذي كان أكبر الداعمين لبكر صدقي في مجلس الوزراء، كان يحس بنزوع صدقي نحو السيطرة السياسية والقرارات العشوائية. ومن الأمثلة على ذلك، ففي أحد اللقاءات بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي، الذي كان في بغداد لغرض التوقيع على اتفاقية سعد آباد الأمنية بين العراق وإيران وتركيا وأفغانستان، تنزل رئيس الوزراء إلى الطلب من الوزير التركي بأن يفتح موضوع تدخل القوات المسلحة في العمل السياسي مع بكر صدقي. وأثناء الاجتماع الذي حصل في بيت صدقي، لقد أشاد الوزير التركي بالقوات المسلحة لبلاده التي تلتزم مسافة معينة عن المجال السياسي، مشددا على أن تدخل الضباط العسكريين في القضايا والقرارات السياسية لا يولد إلا الضرر. التزم صدقي الصمت، مستغرقا بالتفكير في وصايا الضيف، ولم يبد عليه أي تأثر.[2] ففي النهاية، ولأن صدقي يمتلك القوة على البطش، وبغض النظر عن السلطة التي يظن رئيس الوزراء أنه يمتلكها، فإن القوة الحقيقية كانت تحت تصرف بكر صدقي.

لم يمتد عصر صدقي إلى أكثر من عام، منتهيا باغتياله في آب عام 1937. ومهما كانت فترة هيمنة العسكر على الأوضاع السياسية قصيرة، بيد أنها كان لها تأثيرٌ ممتد على التطورات المستقبلية للمؤسسات، وخصوصا على مفهوم الحكم المدني. فلقد فتحت شهية الجيش للسلطة ولم يكن يرغب في التخلي عنها بعد ذلك. لذا، وبعد وفاة صدقي، وعندما قرر رئيس الوزراء والكابينة الوزارية البقاء في السلطة، هدد الضباط القوميون، والذين كانوا السبب في إزاحة بكر صدقي، باللجوء إلى إزاحة الحكومة بالقوة. وعندما كانت الخيارات أمام حكمت سليمان إما الموت أو الحرب الأهلية، فلقد اتخذ قرارا بالاستقالة. فبعد أقل من عشرة أشهر من

(1) Majid Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics (London: Oxford University Press, 1960), pp. 115 - 116.

(2) طالب مشتاق، أوراق أيامي ج1 (1958 ـ 1900) (بيروت: دار الطلائع 1968)، ص 247 ـ 249.

وصول سليمان ومجموعة الأهالي إلى السلطة حاملين معهم الآمال العريضة بالإصلاح، فقد أزيحوا عن السلطة بنفس الجيش الذي غازله سليمان وأوصله وزملاءه إلى السلطة.

تعهد قادة الجيش الجدد بالبقاء بعيدا عن السياسة، مع العلم أن هذا الوعد لا قيمة له بعد أن أصبحوا الماسكين الأساسيين بالسلطة. لذا فلم تكن إلا مسألة وقت حتى يبدأوا بدفع رئيس الوزراء الجديد جميل المدفعي وكابينته الوزارية إلى تبني قرارات أو سياسات معينة. ولقد اتسمت الحقبة الجديدة من تدخل الجيش في السياسة بهيمنة الولاء الفكري والمصالح الشخصية. فلقد توقع الضباط من الحكومة الجديدة أن تأخذ إجراءات شديدة تجاه أنصار صدقي وسليمان سواء في الجيش أو في مؤسسات الدولة الأخرى. بيد أن المدفعي كان يريد معالجة الجروح المجتمعية وأن يطبق سياسة (عفا الله عما سلف). إلا أن هذا لم يرق للضباط القوميين الذين كانوا يريدون أثبات مدى قوتهم. ولذا بدأوا بالحث عن بديل قوي للمدفعي، ووجدوا ضالتهم في نوري السعيد، الذي ساعدت علاقاته العربية المتينة في هذا الاختيار.

لقد ساعد قبول السياسيين المدنيين بتدخل الجيش في السياسة من جعل مؤسسات الدولة حبيسة لقرارات أهل العسكر، لذا فحتى شخص يمتلك الرؤية والحكمة التي يمتلكها نوري السعيد قد شجع الجيش بالخوض في السياسة. ولعلمه بأنه لا يمكن أن يصل إلى السلطة إلا بمساعدة الجيش، فلقد خطط لإزاحة حكومة المدفعي.[3] ففي كانون الأول عام 1938، تحرك المتآمرون من القوات العسكرية مطالبين المدفعي ومجلس الوزراء بالاستقالة، وبخلافه فإنهم سوف يقومون بتمرد.[4] وقام نوري السعيد بتقديم النصيحة إلى رئيس الوزراء المحاصر بالقبول بالأمر الواقع وأن هنالك مرتين سابقتين نجح فيهما الجيش بإجبار الحكومة على الاستقالة، وأن الإصرار على البقاء سوف يقود إلى إراقة الدماء.[5] لذا قدم المدفعي استقالته إلى الملك غازي. ولأجل أثبات هيمنتهم السياسية، فقد حضر ضباط الجيش إلى القصر الملكي في تلك المناسبة. وعندما لمح الملك إلى أنه سوف يقبل بأي شخص باستثناء

(3) الحسني، الوزارات العراقية، ج4، ص 46.

(4) السويدي، مذكراتي، ص 306.

(5) عبد الرزاق محمد الأسود، موسوعة العراق السياسية، ج3، الانتفاضات والثورات الشعبية في منطقة الفرات الأوسط (بيروت: الدار العربية للموسوعات 1986)، ص 250؛ أيضا السويدي، مذكراتي، ص 47 ـ 48.

نوري السعيد، فقد همسوا بأذنه أن نوري السعيد هو مرشح القوات المسلحة.[1] لذا رضخ الملك غازي وقام بدعوة نوري السعيد لتشكيل الحكومة القادمة.

وخلال السنوات القادمة، ومن خلال التقاعد الإجباري، فلقد عمل نوري السعيد على السماح للضباط الموالين له بإحكام سيطرتهم على الجيش، ولاسيما الضباط الأربعة الذين كانوا يسمون (المربع الذهبي) وهم: صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل الشبيبي. وفي ربيع عام 1940، قرر نوري السعيد بالتشاور المكثف مع الضباط الأربعة[2] الاستقالة وتكليف رشيد عالي الكيلاني بمهمة رئيس الوزراء على أن يتسلم هو منصب وزير الخارجية. فلقد وجد هذا السياسي البارع أن وجوده في وزارة الخارجية يساعده على الاستمرار بالسياسة العراقية الموالية لبريطانيا تحت حكم رئيس وزراء يتمتع بالشعبية مثل رشيد عالي الكيلاني. ولما كان نوري السعيد من الداعمين لبريطانيا، فلقد كان يرى أن مستقبل العراق مرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل بريطانيا، ولذا كان له دور في قطع العلاقات مع ألمانيا.

ولكونه قومياً عربياً، كان يعتقد أن ليس مصالح العراق فقط تكمن في الوقوف مع تحالف منتصر، بل مصالح العالم العربي برمته. ولقد أصدر بيانا واضحا يعلن فيه الحرب ضد القوات الألمانية، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك، عارضا إرسال فصيلين عراقيين إلى شمال إفريقيا، وتحدث مع الصباغ لقيادة المهمة.

بيد أن زملاءه العسكريين كانوا يسيرون في اتجاه معاكس، نتيجة لتأثرهم بأفكار الحاج أمين الحسيني مفتي القدس. وحين قام البريطانيون بالقضاء على التمرد الذي قاده، فقد هرب الحسيني من فلسطين ولجأ إلى العراق عام 1939، وسرعان ما أصبح قطب الرحى في الحركة القومية سواء داخل الجيش أو بين القطاعات المدنية. ولقد نأى الضباط الأربعة ورشيد عالي بأنفسهم عن آراء نوري السعيد المساندة للبريطانيين، ونصحوا بالتزام الحياد في هذا الصراع الدولي. وفي الحقيقة، كان الانبهار يسيطر على تلك المجموعة، ومن ثم على البلاد بصورة عامة، من خروج ألمانيا من رماد الحرب العالمية الأولى لتصبح قوة دولية مرة أخرى. فلقد رأى بعضهم أن التجربة الألمانية تصلح أن تكون نموذجاً للعراق وللدول العربية الأخرى.

(1) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق (دمشق 1956)، ص 95.

(2) المصدر السابق، ص 122 ـ 124.

ولقد كان المزاج العام في البلاد يبتعد عن الموقف الذي اتخذه نوري السعيد، فتصاعد هذا الموقف بعد سقوط فرنسا صيف عام 1940. وفي هذه الأثناء أعلنت حكومة رشيد الحياد المطلق، وكانت تقوم في الوقت نفسه بمحادثات سرية مع ألمانيا، وفي الوقت الذي كان فيه الحسيني ومجموعته يفتح قنوات اتصال سرية مستقلة مع الألمان والإيطاليين. وفي كانون الثاني عام 1941، أرسل المفتي رسالة نيابة عن العروبيين العراقيين، إلى هتلر يعلن فيها أن حكومة رشيد عالي في العراق على استعداد لمقاتلة البريطانيين والوقوف مع الألمان إذا ما تعهد هتلر باستقلال العراق والدول العربية الأخرى.[1] ويبدو أن المفتي ورشيد عالي ما كانا ليطلقا هذا الوعد لولا ضمانهم أن الضباط الأربعة والجيش يقفون إلى جانبهم.

وفي تلك الفترة أصبح الجيش هو المؤسسة الأهم في العراق. فلقد كانت الحكومات تلجأ إلى الجيش ليس فقط في الأمور العسكرية، بل حتى في الأمور الاقتصادية والتقنية. فعلى سبيل المثال، فلقد عارض الجيش إنشاء مصفى للنفط على بعد مئة كيلو متر شمال بغداد، بذريعة أنه سوف يسبب التلوث للمكان الأكثر اكتظاظا بالسكان في البلاد. وكذلك فلقد أحبط الجيش الجهود الرامية إلى مد سكة القطار التي تربط بين العراق وكل من تركيا وإيران.[2] هذه الأمثلة تعطي دليلًا على تدخل الجيش في الشؤون السياسية، الأمر الذي يمكن استشفافه من الأجور العالية والامتيازات الأخرى التي كانت تسبغ على الضباط.

لقد أدرك الوصي عبد الإله، الذي كان وصيا على الملك الطفل فيصل الثاني، تبدل ولاء الضباط الأربعة من نوري السعيد لصالح رشيد عالي. وفي تلك الأثناء قرر رشيد عالي قص أجنحة الضباط الأربعة لأجل تقليل، بل تغيير، دور الجيش في شؤون الدولة السياسية. لذا بدأوا بترتيب الاستقالة الجبرية لرشيد عالي في 31 من كانون الثاني عام 1941، ومن ثم قاموا بتوجيه رئيس الوزراء الجديد الجنرال طه الهاشمي بنقل اثنين من الضباط إلى أماكن بعيدة. إلا أن قوة الضباط أصبحت غالبة الآن، فمعارضتهم كانت تجبر رئيس الوزراء على تجاهل قراراته.

لكن مع ظنهم أن الوصي ونوري السعيد يحاولون تهميشهم، وبأنهما يغامران بمصالح العراق لصالح الصداقة مع بريطانيا مهما كان الثمن، قرر الضباط الأربعة التحرك بسرعة.

(1) Khadduri, Independent Iraq, p. 189.

(2) السويدي، مذكراتي، ص 313 ـ 315.

ففي الأول من نيسان، قام الضباط بالتحرك العسكري ومحاصرة القصر الملكي مطالبين باستقالة الهاشمي وإعادة تعيين رشيد عالي. إلا أن الوصي تمكن من الهرب إلى بعض المواقع البريطانية ومنها إلى شرق الأردن، وتبعه في ذلك مجموعة من السياسيين الكبار من ضمنهم نوري السعيد، الذي ربما كان الشخص الذي يتحمل المسؤولية عن فتح شهية الجنرالات للسلطة.

إلا أنها لم تكن إلا مسألة وقت حتى قررت بريطانيا مواجهة السياسيين العراقيين ونزعتهم المعادية لها. وبالنظر للظروف الدولية، فإن هذا الشيء كان يجب أن يحصل بأسرع ما يمكن. ففي الثاني من أيار عام 1941، هاجمت القوات البريطانية القوات المسلحة العراقية والقوة الجوية العراقية، وبعد أسبوع أعلن المفتي الحسيني فتوى الجهاد ضد القوات البريطانية. ولكن بحلول التاسع والعشرين من الشهر نفسه فقد استنفدت القوات العراقية قواتها وقدرتها على القتال وهرب معظم السياسيين العراقيين إلى دول الجوار. رجع الوصي على العرش ومناصريه من الداعمين لبريطانيا إلى العراق وقاموا بشن حملات انتقامية ضد المخططين من العسكر والذين تم القبض عليهم واحدا تلو الآخر على مدى أربع سنوات. أما الضباط الأربعة، المربع الذهبي، فقد أُلقي القبض عليهم وحُكموا بالإعدام وتم شنقهم في الصيف. أما صلاح الدين الصباغ الذي كان الأكثر كاريزما شعبية بينهم فقد كان الأخير الذي يتم القبض عليه وإعدامه في عام 1945. وفي فعل انتقامي تم تعليق جثته على بوابة وزارة الدفاع ولم يتم رفعها إلا بعد أن مر عليها الوصي عبد الإله ورأى المنظر البشع عندما كان في طريقه إلى القصر الملكي.

وخلال تلك الحقبة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد قامت الحكومات المتعاقبة من خلال سنّ القوانين العرفية والبنية التسلطية، حاولت فرض رؤية الدولة على كافة قاطعات المجتمع العراقي لغرض اقتلاع جذور أي توجهات معادية أو تحريض ضد القصر الملكي والبريطانيين. وكانت المؤسسة العسكرية هي الهدف الأول والأوحد لهذه الحملة. فلقد توسع الجيش من 20300 عام 1936 كان منهم 800 ضابطا، وأصبح في عام 1939 28000 منهم 1426 ضابطا. إلا أن الزيادة الأكبر حدثت بعد عامين من ذلك. ففي عام 1941، أصبح تعداد الجيش 47000 منهم 1745 ضابطا.[1] وبعد الحرب مع بريطانيا عمدت السلطات العراقية وخاصة

(1) الناصري، الجيش والسلطة، ص 85.

الأمير عبد الإله على تقويض سلطة المؤسسة العسكرية، ووصول الضباط الموالين للملكية إلى المناصب القيادية. فخلال الأشهر القليلة اللاحقة تعرّض 605 من الضباط لإلقاء القبض عليهم أو الإحالة على التقاعد، وهم من قادة الألوية والكتائب. وخُفضت القوة العسكرية من أربع كتائب إلى ثلاث، وأصبح العدد 25000.[1] لم يؤثر هذا على العدد فحسب، بل حتى جهوزية الجيش وحالته العامة قد تأثرت كثيراً. ولقد وصف أحد الشهود العيان البريطانيين الحالة المزرية التي وصلها أفراد الجيش والمؤسسة العسكرية قائلا:

**كانت الأحذية العسكرية ليست على قياس واحد، وكان تجهيز الملابس قليلا، وتأخرت الإجازات كثيراً. والإعاشة كانت قليلة جدا، أقل بمقدار ألف سعرة حرارية من المعيار المقبول للعسكريين في أوربا الشرقية. وتوقفت الأموال لإصلاح الثكنات والمعسكرات. ولقد تم منع الشرطة من ملاحقة المتخلفين. وفي عام 1943، من مجموع 30000 كان هنالك ما يقارب الـ20000 من الهاربين.**[2]

لذلك، استغرق الجيش نهاية الحقبة الملكية ليصل إلى الأرقام العالية التي وصلها قبل الحرب مع بريطانيا.

ولقد كان البريطانيون يدعمون، بل يشجعون سياسة إضعاف الجيش. ففي إحدى المراسلات بين وزير الخارجية البريطاني إلى السفارة البريطانية في بغداد، حث فيها الوزير البريطاني على دعم توجه الوصي لضمان عدم تحرك الجيش ضد المصالح البريطانية ثانية. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال التقليل، أو حتى الإقصاء الشامل للجيش، والعمل على وصول أصدقاء بريطانيا والعرش الملكي إلى المناصب المهمة. فكما تم التأكيد للسفير أن هذه الفرصة لن تسنح ثانية، ويجب على الوصي أن لا يدعها تمر.[3] من المثير أن خلال الفترة 1936 إلى 1941 جرى تعيين الوزراء الأمنيين من الشريفيين السابقين بنسبة 22 % بينما في السنوات التي تلت ذلك، وللحاجة إلى وزراء موثوقين، تضاعفت تلك النسبة.[4] كانت الحاجة الملحة في تلك الحقبة هي إيقاف الشهية المفتوحة للجيش للتدخل في الشؤون السياسية،

(1) وليد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني 1941 والحرب العراقية البريطانية (بغداد: دار واسط 1986)، 129.

(2) Quoted in Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), p. 30.

(3) الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي، ص 128 ـ 129.

(4) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq, p. 360.

وهو المجال الذي ينبغي أن يكون خارج إطار قابلياته ومسؤولياته. وبالطبع، لم يكن الجميع موافقا على ذلك، فالهاشمي الذي كان من المدافعين عن النظام القديم، قدم دفاعاً مستميتاً عن الجيش في مذكراته:

**وقبل أن يطلب الناس إبعاد الجيش عن السياسة، يجب عليهم أن ينظروا إلى الماضي القريب من التأريخ السياسي في العراق. ففي بلد لا أحزاب فيه ولم يستطع مجلس الأمة أن يسيطر على شؤون الدولة بل هو يسعى لكسب رضاء الحكومة عنه بدلا من أن تستمد الحكومة الثقة منه... ورجال السياسة لا هم لهم سوى الجلوس على الكراسي لزيادة ثرائها... وفي بلد تكثر فيه الثورات بسبب سوء الإدارة وجهل الموظفين وميل الكثير منهم إلى الارتشاء فيضطر الجيش إلى قمع تلك الثورات مضحيا بخيرة رجاله. وفي بلد على هذه الشاكلة لا يستكثر على رجال جيشه الاهتمام بسياسته الداخلية.**[1]

ومهما يكن من أمر، فقد دأبت الحكومات المتعاقبة بعد الحرب العالمية الثانية على إضعاف الجيش والحط من قدره إلى درجة لا يقوى معها من التغيير السياسي. وكذلك حرصت النخبة الحاكمة على وأد أي نزعات معارضة للبريطانيين وللقصر الملكي، من خلال إعمال قانون الطوارئ خلال فترة الحرب.

ومن الجدير بالملاحظة أن العلاقة بين السلطة التنفيذية في العراق والمكتب البريطاني بعد عام 1941، كانت أكثر سلاسة مما هي عليه أبان حكم الملك فيصل. فلقد كان كلٌّ من الوصي ونوري السعيد على استعداد لأخذ النصائح من السفير البريطاني في الشؤون الداخلية والخارجية؛ وبالمقابل كان السفير فعالا في اقتراح وتبني أعضاء الكابينة الوزارية ومسؤولي الدرجات العليا.[2] وحتى عندما كانت بريطانيا تستاء من عدم مرونة نوري السعيد وعدم سماحه بتسهيل دخول الجيل الشاب الذي يؤمن بالإصلاح في البنية السياسية والاقتصادية للبلد ولديه رؤية حديثة إلى الميدان السياسي، إلا أن السفارة كانت دائما ما تنصح لندن بأن نوري قد خدم بريطانيا بصورة حسنة وهو يستحق الدعم البريطاني المستمر.[3] وكما هو الحال في الفترات السابقة، كانت السياسة البريطانية تحاول الموائمة بين أمرين: دعم أصدقائها في العراق من جهة، وعدم استساغتها لعدم المرونة والعداء للإصلاح التي كان يبديها أولئك الأصدقاء أنفسهم والتي كانت تقف عائقا في طريق تطوير البلاد.

(1) الهاشمي، مذكرات، ص 432 ـ 433.
(2) الأمين، جماعة الأهالي، ص 147؛ السويدي، مذكراتي، ص 394 ـ 397.
(3) الأمين، جماعة الأهالي، ص 148.

كان الهمُّ الأبرزُ الاقتصادَ العراقي. فلقد كان للحرب آثار مدمرة، إذ وصلت نسبة التضخم بين الأعوام 1939 ـ 1945 إلى 500 %.(1) فبين العامين 1939 ـ 1942 قد ارتفع مؤشر سعر الحبوب من 100 إلى 773، وارتفع مؤشر سعر الأقمشة من 100 إلى 1287.(2) والنتيجة كانت تحطيم القدرة الشرائية للغالبية العظمى من الناس. كان هنالك سببان وراء هذا الارتفاع. الأول هو زيادة المصروفات للجيش البريطاني في العراق والتي، بحسب السفير البريطاني، قد رفعت حجم التبادل في العملات في الاقتصاد المحلي إلى خمسة أضعاف بين العامين 1941 إلى 1943.(3) وتضاعف ذلك بسبب ملاك الأراضي والتجار العراقيين الذي قاموا بخزن المحاصيل لغرض رفع الأسعار. كان كثير من أولئك المستفيدين أما من النخبة السياسية، أو أنهم كانوا يرتبطون بأشخاص داخل الحكومة.(4) والحيلة الأخرى كانت السيطرة على إجازات الاستيراد. وكان من بين المستوردين المسجلين عدد من الوزراء والنواب والأعيان.(5)

وبالطبع فلقد كانت الفئة الأكثر تأثرا هي الطبقة الدنيا، كان دخلهم ثابتاً في حين ارتفعت أسعار الطعام وبعض السلع الضرورية إلى أكثر من عشرة أضعاف.(6) وكذلك كانت هذه الطبقة الضحية الأكبر لارتفاع نسب البطالة. وفي نهاية هذه الفترة، كان 30 % فقط من السكان لديهم فرصة عمل. فحتى لو كانت البطالة بين الإناث تؤثر على تلك النسبة، فإن الحقيقة هي أن أكثر من نصف الذكور كانوا من دون عمل.(7) اندلعت بعض المظاهرات، التي قاد بعضها نسوة كن يحملن أطفالا لم يستطعن إطعامهم. وكذلك فلقد عانت الطبقة الوسطى من الموظفين من انخفاض مستوى المعيشة. فخلال هذه الفترة من التضخم القاتل، ارتفعت رواتب الموظفين 25 % فقط.(8) من دون شك، وسعت سنوات الحرب وتأثيراتها الاقتصادية

(1) Michael Eppel, Iraq from Monarchy to Tyranny: From the Hashemites to the Rise of Saddam (Gainesville, Florida: University Press of Florida, 2004), p. 61.

(2) Phebe Marr, The Modern History of Iraq (Boulder Colorado: Westview Press, 1985), pp. 59 - 60.

(3) الأمين، جماعة الأهالي، ص 152.

(4) الحسني، الوزارات العراقية، ج6، ص 82.

(5) Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition, p. 59.

(6) الأمين، جماعة الأهالي، ص 150.

(7) United Nations Statistical Yearbook 1963 (New York: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 1963), p. 349.

(8) Marr, The Modern History of Iraq, 2nd ed., p. 60.

الهوة بين الأقلية الحاكمة، والتي كانت مشبعة بالفساد والجشع، وبقية الشعب من الذين يعانون البطالة ومن موظفين الحكوميين من ذوي الرواتب.

كان المسؤولون البريطانيون واعين بالاختلال الحاصل في المجتمع العراقي، وكانوا قلقين من أن التغييرات السياسية والاقتصادية البطيئة جدا سوف تقود حتما إلى الانفجار الذي من شأنه تهديد المصالح البريطانية. غير أنهم كانوا في الوقت نفسه يدركون أن تلك المصالح مرتبطة بطبقة سياسية وهي، وإن كانت عصية على الإصلاح، بيد أنها كانت ملتزمة بالسلطة الانتدابية القديمة. ولقد أرادت بريطانيا بقاء الحال كما هو عليه، فبعد فترة الانتداب كان المسؤولون البريطانيون ينصحون، بل حتى يضغطون على السياسيين العراقيين، ولكنهم لم يعودوا يمتلكون السلطة لتسيير السياسية العراقية.

فبعد عام 19845، ازداد الحنق الشعبي على النخبة الحاكمة. وكان البلد يمر من أزمة اقتصادية إلى أخرى وكانت الحكومة غير مكترثة بمعاناة المواطن العادي. واستخدمت الحكومة قانون الطوارئ وساعدها بذلك البرلمان المهادن الذي كان أعضاؤه مهتمين باستغلال الظروف غير الطبيعية للحرب لأجل الإثراء وإفادة أقاربهم وأصدقائهم، غير آبهين بمعاناة ناخبيهم. امتد الفساد إلى كل مفاصل وطبقات الحكومة إلى الدرجة التي دعت عدد من النواب لدعوة الحكومة لان تضع حدا له. استجابت الحسكومة بإرسال مشروع قانون إلى البرلمان يتضمن عقوبات لم تكن قاسية بما يكفي لتشكل رادعا للفساد. ومع ذلك، فعند وصول المشروع إلى البرلمان، تعالت أصوات النواب وبالتالي صوتوا ضد القانون، والذي فيما لو اقر كان سيجرم عددا من أصدقائهم وأقربائهم، بل يجرم بعض النواب انفسهم.[1] ولئِن كان البرلمان غير مستعد للمساس بمصالح أعضائه، فإن الشعب كان مستعدا للتصعيد، إلا أن مظاهر العصيان كان تخمدها القوات الأمنية التي كانت متحمسة لاستخدام القوة. فلقد كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة تؤشر إلى إمكان حصول انفجار مجتمعي ذي آثار وخيمة.

لم تكن الحكومة قادرة أو راغبة في معالجة المشاكل العديدة للبلاد من خلال تشريع إصلاحات سياسية واقتصادية. أما البريطانيون بعيد عام 1945 فلم يكونوا مقيدين بالحرب، وكانوا على دراية تامة بالمأزق الذي تعيشه البلاد، فقد كانوا يحثون الوصي عبد الإله على فتح باب الحريات في النظام السياسي.

(1) ينظر: الحسني، الوزارات العراقية، ج6، ص 234 ـ 237.

وفي النهاية استسلم الوصي إلى تلك الضغوط. ففي نهاية كانون الأول عام 1945، وجه الوصي خطابا غير معتاد إلى مجلسي النواب والأعيان محددا فيه الخطوط العامة للسياسة العراقية في مرحلة ما بعد الحرب. فلقد ألقى باللوم في عدم وجود المؤسسات والسياسات الليبرالية في البلاد على التدخلات المستمرة للجيش في السياسة وعلى الجو العالمي وعدم الاستقرار الذي سببته الحرب العالمية الثانية. ولكن حان الآن (بعد أشهر من انتهاء الحرب وانتصار الديمقراطية)، أن نقيم توجهات البلاد السياسية. ووعد بعودة تعددية الأحزاب إلى العراق. قال: «لا يمكن للبلد أن تستمر من دون المؤسسات والأحزاب الوطنية». وأردف: «سوف تقدم تلك الأحزاب برامجها، ومن يفز سيقلد المسؤوليات الحكومية».[1]

لقد فاجأ هذا الكلام الكثيرين بمن فيهم رئيس الوزراء حمدي الباججي والذي كان أحد الحاضرين.[2] فحتى لو لم يكن الوصي عبد الإله مستبدا بالضرورة، فلقد كان مشجعا للديمقراطية الجفيرسونية[3]. ولكن بالإضافة إلى الضغط البريطاني فلقد كان الوصي يتوقع بعض المبادرات السياسية المثيرة للجدل والتي سوف تعيد صياغة العلاقات البريطانية العراقية والتي تحتاج إلى توسيع مجال المشاركة السياسية.

## درجة أقل من الاستبداد السياسي: 1946 ـ 1954

كان كلام الوصي مؤشرا على بدأ عقد جديد يتميز بالحرية السياسية النسبية. فكما سوف نرى في الفصل اللاحق، لم تشهد هذه الفترة ظهور الحرية السياسية والمؤسساتية الصحيحة، إلا أنها بالمقارنة مع الفترة التي سبقتها (وتلك التي سوف تليها) فلا شك في أنها كانت اقل استبداداً وأكثر انفتاحاً للرؤى المعارضة. فبعد هذا الخطاب تم إجازة وتشكيل العديد من الأحزاب السياسية. فبعض تلك الأحزاب، مثل حزب الاتحاد الدستوري الذي يترأسه نوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر، كانت تؤيد بقاء الوضع على ما هو عليه، وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة الشائكة مع بريطانيا. ولكن أحزابا أخرى كانت تميل أكثر إلى المعارضة، مثل حزب الأحرار ذي التوجه الوسطي وحزب الاستقلال ذي التوجه اليميني والحزب الوطني الديمقراطي ذي التوجه اليساري. كان الحزبان الأخيران يتمتعان بتأييد شعبي

(1) المصدر السابق، ص 312 ـ 316.

(2) دولة العراق، محاضر، 90.

(3) نسبة إلى الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون (1826 ـ 1743) Thomas Jefferson .

واسع. ومن الأحزاب الجديرة بالذكر حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني. كان كلاهما ذا توجهات ماركسية، وانحلا بعد لك بسرعة بسبب المضايقات الحكومية وبسبب قاعدتهما الجماهيرية الصغيرة.(1) ربما يرجع السبب في صغر قاعدتي الحزبين الماركسيين الشعبية إلى تنافسهما مع الحزب الشيوعي العراقي والذي استطاع خلال سنوات من بناء سمعة جيدة في المعارضة الشعبية المؤثرة. ولقد انبثق كلٌّ من حزبي الاتحاد الوطني وحزب الشعب بالإضافة إلى الحزب الوطني الديمقراطي من جماعة الأهالي والتي استقطبت الكثير من الشباب المنادين بالإصلاح.(2)

وبعودة سياسة الأحزاب، فلقد اختلف المشهد السياسي في العراق كليا عن الفترة من 1936 إلى 1945. إن الشدة والحماس الذين تناولت فيها أحزاب المعارضة والصحف التابعة لها السياسات الحكومية في الفترة 1946 إلى 1954 قد أعاد الحياة إلى الديمقراطية العراقية التي كانت في سبات وتم من خلالها بناء أعراف جديدة مكنت من شرعنه المعارضة في البناء السياسي العراقي. حدث هذا، ليس بسبب، بل بالرغم من المؤسسات السياسية التي كانت أقل مرونة في التخفيف من أساليبها الاستبدادية وكانت أقل تقبلا للأوضاع السياسية الجديدة.

### الدولة غير الليبرالية في الفترة الليبرالية (النسبية)

لم يكن خطاب الوصي بالطبع كافياً لتغيير سياسات النخبة السياسية المتسلطة، والتي تكونت ليس فقط من السياسيين القدماء، بل من الوصي نفسه. ولم يمضِ كثير من الوقت حتى بدأ الوصي بالتشكيك في قراره بإطلاق الحريات في العملية السياسية. فلقد طلب مرارا من السياسي الكبير توفيق السويدي أن يشكل حكومة تقوم على تنفيذ سياسات الوصي. وأخذا بتعليمات الأمير الحرفية، فقد قام بملء الكابينة الوزارية بالوزراء الشباب المنادين بالإصلاحات.(3) وحظيت الكابينة الجديدة على موافقة البرلمان، وخصوصا من أحزاب المعارضة. لكن هذا سرعان ما بدأ يقلق الوصي ومجموعة السياسيين القدماء. فلقد وجد الأمير عبد الإله في حكومة السويدي ذات التوجه الليبرالي إمكان (سواء حقيقة أو افتراضية) صعود

(1) عليوي، الأحزاب السياسية، ص 121.

(2) كاظم الموسوي، العراق صفحات من تاريخ العراق السياسي: 1945 ـ 1958 (دمشق: دار علاء الدين 1988)، ص 34 ـ 37.

(3) السويدي، مذكراتي، ص 417.

قوى راديكالية معارضة للملكية. وفي هذا السياق، طلب الأمير عبد الإله من البريطانيين أن «يساعدوه في الحد من النزعات اليسارية في البلاد».[1] ومن جانبهم فقد حاول السياسيون الكبار الذين كانوا دوما على وجل من الليبرالية، الإطاحة بالحكومة من أول يوم من تأسيسها. وبالفعل، فقد تمكنوا من ذلك في أواخر آيار، أي بعد ثلاثة أشهر من تسلّم الحكومة لمهامها.

لذا لم تكن مصادفة أن يوعز الوصي بأمر تشكيل الحكومة إلى أرشد العمري ذي النزعات الاستبدادية المعروفة. ولقد عمل منذ اللحظة الأولى على تقليص حرية الصحافة والحد من أنشطة الأحزاب المجازة، واستخدام القوة الحازمة إزاء أي تصريحات عامة معارضة. ففي حادثة في كركوك، قامت الشرطة بقتل 20 من عمال النفط الذي كانوا يتظاهرون للمطالبة بزيادة أجورهم. قدم وزير الداخلية استقالته لأنه أراد محاسبة المسؤولين عن ذلك، لكن منعه رئيس الوزراء.[2] وبدا أن لا شيء بإمكانه ثني رئيس الوزراء من سياسته الاستبدادية. كانت ردة فعله الإيغال في التقييد والاضطهاد؛ لذا وخلال الأربعة أشهر من عمر الحكومة، قامت بإغلاق ثلاثة أرباع الصحف في بغداد وقامت بمحاكمة بعض من محرري الصحف وقادة الأحزاب.[3] لم تكن تلك الأحداث غائبة عن أسماع البريطانيين الذي نصحوا الوصي بعدم إبقاء رئيس الوزراء،[4] الذي كانوا يشبهون أفعاله بـ»الثور الهائج».[5] وبسبب الطلبات من المعارضة وبسبب إحساسه بحساسية الموقف السياسي، (قبل) الوصي استقالة رئيس الوزراء العمري، لكن بعد أن أظهرت الدولة تسامحها المحدود مع الممارسات الديمقراطية.

لكن الحكومة التالية، التي رأسها صالح جبر وبدأت أعمالها في أذار عام 1947، لم تكن أكثر تسامحا مع المعارضة. فلقد قامت بإدارة ملف المعارضة السياسية بإغلاق الحزبين اليساريين: الشعب والاتحاد الوطني. وعلى الرغم من أن الحزب الوطني الديمقراطي كان الابن الثالث لجماعة الأهالي، فلقد سمح له بالعمل، إلا أن زعيمه كامل الجادرجي قد تمت محاكمته بتهمة التحريض العلني. ولقد فرض جبر قيود صارمة على الصحافة وقام بإغلاق

(1) من وثائق وزارة الخارجية مقتبسة في: الأمين، جماعة الأهالي، ص 166.
(2) الحسني، الوزرات العراقية، ج7، ص 115 ـ 121.
(3) المصدر السابق، ص 122. وينظر كذلك:
Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics, pp. 256 - 257.
(4) السويدي، مذكراتي، ص 450؛ الحسني، الوزرات العراقية، ج7، ص 127.
(5) الأمين، جماعة الأهالي، ص 166.

صحيفة الأهالي، وهي الناطق الرسمي بلسان الحزب الوطني الديمقراطي، والتي كانت من أكثر صحف المعارضة جرأة.

إن حملة جبر على الصحافة وعلى الأحزاب المعارضة كانت تمهيدا للمسألة الأساسية في برنامج حكومته: وهو مراجعة الاتفاقية العراقية الإنكليزية لعام 1939. لقد كانت الطبقة الوسطة المتمدنة معارضة للاتفاقية بشدة، وإن أي شيء دون إلغاء الاتفاقية كان من شأنه أن يسبب استهجانا كبيرا في الرأي العام، الأمر الذي أحس جبر بان المعارضة وصحفها سوف تقوم باستغلاله.

لذا لم يكن مستغربا أن المفاوضات الأولية جرت بسرية تامة في ربيع 1947. وذهب الوصي خلال صيف عام 1947 إلى إنكلترا والتقى بايرنست بيفين (Ernest Bevin) وزير الخارجية، وأرسل إلى بغداد فحوى تلك المحادثات. واستأنفت المحادثات السرية في بغداد بين تشرين الأول وكانون الأول في السفارة البريطانية، حيث كان عدد من كبار المسؤولين البريطانيين يأتون خلسة إلى بغداد ويجتمعون بالوصي وبكبار أعضاء الحكومة العراقية داخل القصر. كانت تلك المحادثات تتخلل مع المفاوضات التي أجراها جبر مع بيفين في لندن. وحتى مع انتشار بعض الشائعات، فلم يكن إلا القلة من رأس هرم الطبقة السياسية على علم بالمفاوضات.[1] ولكن ليس قبل نهاية كانون الأول، بعد سبعة أشهر من المفاوضات السرية، كان الوصي ليدعو اثنين وعشرين من السياسيين الكبار، ولكن لم يكن بينهم أي من المعارضة، إلى العشاء داخل القصر. ولكن حتى في ذلك اللقاء، فقد تم التطرق إلى العلاقات العراقية البريطانية بصورة عامة وكان الحضور يقومون بالتعليق على أسس الحلف مع بريطانيا. لم يكن هنالك أي نية للتطرق للنقاشات التي حصلت في الاجتماعات السرية، ولم يكن يبدو أن أيا من الوصي أو صالح جبر ملزمان بآراء وتوصيات الحضور.

وعندما انتشرت الأخبار عن الاجتماع وعن الاتفاقية، اندلعت مظاهرات في المدن الكبرى، ولاسيما في بغداد بين طلبة الجامعات والاتحادات. كانت تلك المجموعات تتعرض للتحريض من قبل الأحزاب والمؤسسات السرية مثل الحزب الشيوعي. أمرت الحكومة الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين. وعندما أصيب بعض المتظاهرين، قام الناس الذين استشاطوا غضبا بالهجوم على الدوائر العامة ومراكز الشرطة. ومرة أخرى صدرت الأوامر إلى الشرطة بإطلاق

(1) الحسني، الوزارات العراقية، ج7، ص 214 ـ 222.

النار، وعندما سقط عدد أكبر من القتلى، بدا وكأن الشرطة بدأت تفقد السيطرة على الموقف. وخيفة خروج الأمور عن السيطرة بالكامل، لم يكن أمام صالح جبر وكابيتنه الوزارية إلا أن تطلب تدخل الجيش. غير أن الوصي، ولما كانت أحداث عام 1941 حاضرة في ذهنه، لم يكن يرغب في الطلب من الجيش بالدخول مجددا في السياسة. وفي ذات الوقت، كانت البلاد على شفا انتفاضة شاملة. قرر الوصي إجبار صالح جبر على الاستقالة، ومن ثم قام بشجب الاتفاقية الجديدة.

يقع الجزء الأكبر من اللوم على ما حصل على الحكومة التي حاولت صياغة وتنفيذ سياسات مهمة بمعزل عن المحيط السياسي الأوسع. إن خطاب الوصي عام 1945، قد أعاد الآمال بحقبة من الحريات يكون للمعارضة فيها دور للمشاركة الفعلية في العملية السياسية. إلا أن حماة السلطة السياسية والذين اعتادوا الاستبداد في الحكم، كانوا يرون العملية الديمقراطية تدخلا في عملية صنع القرار السياسي، والذي كانوا يعدّونه من حقوقهم الحصرية. لربما كانوا يتقبلون الشتائم واللعن، إلا أنهم لم يوافقوا، بل حتى لم يفكروا بالمشاركة في السلطة أو إضعاف سيطرتهم السياسية. إن عدم تقبل جبر وحكومته للمناقشة والمشورة حول مراجعة الاتفاقية كان من أعراض التصلب السياسي والذي استقطب مؤسسات الدولة ضد المطالب المشروعة للشخصيات والأحزاب السياسية بتوسيع القاعدة المشاركة السياسية الضيقة.

الرجل الذي خلف صالح جبر كان من الأعيان وهو محمد الصدر، والذي كان معروفا بحيادتيه وبحصوله على الدعم الشعبي. كان كل من الصدر والوصي يدركان أن المهمة الأولى للحكومة القادمة كانت تهدئة الشارع الذي ما يزال هائجا. لذا فخلال أقل من أسبوع واحد، شجبت حكومة الصدر الاتفاقية مع بريطانيا. وفيما بعد عمدت إلى حل البرلمان الذي كان موضع حنق الشارع لأنه قام بالموافقة على الاتفاقية. وفي ذات الوقت، قامت بتغيير بعض السياسات القاسية التي اتخذتها الحكومة السابقة والتي قادت إلى التضييق على الصحافة ومحاكمة قادة الأحزاب على أسس ركيكة من التحريض العام.

إن منهج التسامح الذي انتهجته الحكومة الجديدة أعاد الآمال بحقبه حريات تكف فيها الحكومة عن التلاعب والسيطرة على المحيط السياسي لأجل تقويض المؤسسات الديمقراطية. ولقد تبددت هذه الآمال عندما قام أعضاء من الكابينة الوزارية، بتشجيع من الوصي، بالتلاعب بالانتخابات البرلمانية بحرفية أدت إلى حصول المعارضة على 6 مقاعد من مجموع 138 مقعد. وكما يبين مجيد خدوري، لا يمكن أن تنسب هذه النتائج إلى

خبث الدولة؛ حيث ينسب خدوري ذلك إلى ضعف التنظيم في أحزاب المعارضة وعدم قدرتهم على مجاراة السياسيين القدماء الأكثر خبرة.[1] أما المؤرخ عبد الرزاق الحسني فقد قدم الكثير من الأدلة على تلاعب الحكومة بالعملية الانتخابية في كثير من المناطق، إلى حد تهديد بعض المتنافسين وتصفية بعض رؤساء الأحزاب المعارضة. قادت هذه الخروقات اثنين من الوزراء إلى تقديم استقالاتهم، مشيرين في رسائل الاستقالة إلى جو التخويف العام والترهيب الذي تعرض له بعض المرشحين بغية ثنيهم عن قرار الترشيح.[2] وما أن انتهت الانتخابات في شهر حزيران 1946، حتى قام محمد الصدر، الذي أثار قدومه الكثير من التفاؤل، بتقديم استقالة الحكومة.

والآن بعد أن هدأت الأجواء المشحونة التي أعقبت فترة صالح جبر، عاد الوصي إلى الاستعانة بالسياسيين القدماء الذين هيمنوا على السياسة العراقية منذ نشوء الدولة. ولقد ساعدت أجواء الحرب في فلسطين أولئك السياسيين الذي كانوا يشمئزون من المشاركة في السلطة، إلى إعمال القانون العرفي والرقابة على الصحافة. وفي نهاية العام، قرر حزبان هما الوطني الديمقراطي والأحرار وقف نشاطهما بصورة مؤقتة. وفي السنين الثلاث اللاحقة، في الفترة الطويلة نسبيا من رئاسة وزراء نوري السعيد الحادية عشرة (من أيلول 1950 إلى تموز 1952) استمرت السلطة بالتضييق على الممارسات الديمقراطية والضغط والاعتداء بلا هوادة على قادة الأحزاب المعارضة، بالإضافة إلى خروقات ضد حقوق الإنسان تجاه المعارضة السرية، وبالخصوص أعضاء الحزب الشيوعي.

لم يحدث أي تغيير عندما استقال نوري السعيد وترك رئاسة الوزراء لسياسي قديم آخر الذي وعد كالعادة بالكثير وأوفى بالقليل. لم تكن تلك الخطوة حكيمة، خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار استيلاء الجيش في مصر على الحكم عام 1952، والذي وعد بإجراء إصلاحات شاملة على نظام سياسي واجتماعي لا يختلف كثيرا عن النظام في العراق. ففي تشرين الثاني، اندلعت مظاهرات كبير في بغداد. ولئن لم تقم أحزاب المعارضة بالإضافة إلى التنظيم السري للحزب الشيوعي بتنظيم تلك المظاهرات، إلا أنها بالتأكيد قد ساعدتها بل وشجعتها أيضا.[3]

(1) See Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics, p. 272.

(2) الحسني، الوزارات العراقية، ج7، ص 318 ـ 323.

(3) الحسني، الوزارات العراقية، ج8، ص 325. و

Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics, p. 282.

لكن تلك المظاهرات تحولت إلى الطابع العنفي عندما تم تبادل إطلاق النار، الأمر الذي أدى إلى سقوط خسائر بين المتظاهرين ورجال الشرطة. أخذ حجم المظاهرات بالازدياد وبالتالي زادا العنف المصاحب لها. قام المتظاهرون بحرق مراكز الشرطة ومهاجمة بعض الوكالات والشركات البريطانية والأمريكية. وحين تصاعدت الفوضى، وجد الوصي أن الحكومة المدنية لم تفقد السيطرة فحسب، بل فقدت الجرأة أيضا. وعندها لم يكن أمامه من خيار سوى الطلب من الجيش بالتدخل.

تم الطلب من رئيس الأركان أن يشكل الحكومة، وهو ما فعله وقام حالا بتطبيق قانون الطوارئ، مرسلا القوات إلى الشوارع للقضاء على الاضطرابات. تزامن ذلك مع حل كل الأحزاب السياسية وغلق الصحف التابعة لها. وكذلك تم إغلاق بعض الصحف المستقلة التي لم تعتد انتقاد الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك قام الجيش باعتقالات جماعية ضد المواطنين، إذ تم بعجلة الحكم على بعضهم بتهم التحريض. ولكي تثبت الحكومة جديتها للجميع، فقد تم وضع 220 شخصية منهم نواب ووزراء وسياسيون سابقون وقادة أحزاب وصحفيون تحت الحجز على أساس القانون الحالي.[1] ومع هذا الكم الهائل من قوة الدولة، تم بسط النظام من جديد؛ بيد أن مشهد الدبابات والمركبات المدرعة وهي تجوب شوارع بغداد كان كفيلا بتذكير السياسيين بمنظر عام 1941 نفسه حينما فروا بحيواتهم عندما تذوق الجيش طعم السلطة.

لذلك لم يكن مستغربا أن يعمد الوصي إلى تدبير استبعاد الحكومة العسكرية بعد شهرين من تشكيلها.[2] فبالإضافة إلى استعادة النظام، قامت الحكومة العسكرية بتغيير قانون الانتخاب إلى الانتخاب المباشر. فعلى مدى عقد كامل طالبت الأحزاب بإلغاء قانون الانتخاب ذي المرحلتين لكون العدد الصغير في المرحلة الثانية يسهل التلاعب الحكومي بالانتخابات. وكان هذا أحد المطالب الرئيسة في المظاهرات التي شهدتها بغداد وباقي المدن. ولأجل تهدئة الأوضاع قامت الحكومة العسكرية بتغيير قانون الانتخابات؛ وبالفعل فقد جرت الانتخابات طبقا لهذا القانون في كانون الثاني عام 1953، قبل أسبوع من استقالة الكابينة الوزارية. لكن لا يمكن التصديق بأن القانون الجديد سوف يقود إلى انتخابات عادلة، لأن ذلك يتنافى وميول النخبة السياسية التي كانت تحاول إحكام سيطرتها على السلطة. فلقد

(1) الحسني، الوزارات العراقية، ج8، ص 335.

(2) السويدي، مذكراتي، ص 519.

كان التدخل الحكومي في هذه الانتخابات متفشيا كما هو الحال في الانتخابات التي سبقتها. حيث إن 60 % من الذين فازوا لم تكن لهم أي معارضة وأما الفائزين الباقين فقد كانت اصطفافاتهم السياسية واضحة للعيان. الأمر الذي دعا أحد رؤساء الوزراء السابقين للإعلان بأن بعض الانتخابات السابقة غير المباشرة كانت أكثر نزاهة من هذه الانتخابات.[1]

حصلت محاولة أخيرة لإنعاش الروح الليبرالية في العملية السياسية في العام اللاحق 1954، جراء المنافسة بين أقوى شخصيتين في الساحة السياسية: الوصي عبد الإله ونوري السعيد. كان أنصار نوري السعيد يهيمنون على البرلمان، مما يعني أن باستطاعته عرقلة أي سياسات وخطط للوصي عبد الإله. فلمرتين عام 1954، فإن الحكومة التي يرأسها فاضل الجمالي، والتي كانت تعدّ منفذة لأجندة الوصي، قد أخفقت في الحصول على دعم البرلمان. وبالاستفادة من غياب نوري في أوربا، اغتنم الوصي الفرصة وقام بحل البرلمان ودعا إلى انتخابات جديدة، واعداً أن تكون حرة وعادلة. ومما فاجئ الكثيرين، فقد دخلت انتخابات حزيران عام 1954 بوصفها أكثر العمليات الانتخابية حرية. شاركت كل الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة،[2] في هذه الانتخابات، وكانت الحملات الانتخابية حيوية وخالية نسبيا من التدخلات الحكومية.[3] وأنتجت النتيجة المطلوبة: ألا وهو تغير في ميزان القوى لصالح الوصي عبد الإله. ولكن البرلمان ضم أيضا أربعة عشر عضواً من أعضاء المعارضة، الذين كانوا يحسبون، في بعض الحالات، دعماً للطرف الآخر.

لكن الوصي أدرك خلال وقت قصير أن محاولته ربح المعركة مع نوري قد شلت قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسيات غير مصطدمة بالشقاق البرلماني. ففي سياسات هامة مثل مراجعة الاتفاقية العراقية الإنكليزية والدخول في الحلف البريطاني الأمريكي للأمن ضد الشيوعية، فإن وجود المعارضة قد يسبب مشكلة كبيرة للنخبة الحاكمة. وعندما طلب الوصي النصيحة من السياسيين الكبار، أشاروا عليه بأن نوري السعيد هو الوحيد القادر على احتواء

(1) الحسني، الوزارات العراقية، ج8، ص 344 ـ 345.

(2) George Grassmuck, «The Electoral Process in Iraq, 1952 1958 ـ,» Middle East Journal, vol. 14, no. 4, Autumn 1960, pp. 401 - 403.

(3) من أجل شهادة أحد شهود العيان التي أخبرها إلى السفير الأمريكي الجديد، ينظر: Waldemar J. Gallman, Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri al ـ Said, 1954 1958 ـ (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1964), pp. 3 - 4.

هذا الوضع المتقلب.[1] وكان البريطانيون أيضا داعمين بشدة لتولي نوري دفة الحكم. ولذا قام الوصي بالتراجع وطلب من نوري الرجوع إلى العراق وتشكيل الحكومة. كانت شروطه معبرة عن نزعته الاستبدادية: حل البرلمان، حل الأحزاب، إلغاء الرخص التي منحت للصحافة، وتعطيل المنظمات والجمعيات التي تعدّ محرضة بنظر الحكومة.[2] وفي الانتخابات التي أدارتها حكومة نوري في أيلول عام 1954، فإن 116 عضوا قد دخلوا البرلمان من دون أي معارضة، أما التسع عشر مقعدا الباقين فقد كانوا للتنافس بين 25 مرشح فقط.[3] وفي خريف عام 1954، قام نوري بتنفيذ كل الشروط التي اتفق فيها مع الوصي قبل توليه رئاسة الوزراء. وبهذا تنهي الحقبة الأكثر ليبرالية، أو الأقل استبدادا.

## العودة القوية لاستبداد للدولة 1954 ـ 1958

أشرت عودة نوري السعيد للسلطة بعد انتخابات غير نزيهة التعدي المفرط على الحريات التي كانت سمة العقد السابق. إذ قام رئيس الوزراء في بداية آب بحل حزبه، الاتحاد الدستوري، معللا بأن الأمة لم تعد بحاجة إلى أية أحزاب، في خطوة كان الهدف منها إعلان الطريق الذي سوف تسلكه حكومته. وفي استدلال منطقي ملتوٍ، جادل رئيس الوزراء بأن إلغاء الأحزاب سيمكن أولئك الذين يريدون تمثيل شعبهم في البرلمان الجديد من فعل ذلك من دون الانحياز والانقسام الذي تسببه الإصطفافات الحزبية.[4] وفي بيان رسمي أذيع من راديو بغداد في 1954/9/28، أعلن وزير الداخلية سعيد كزاز عن قرار حل جميع الأحزاب والجمعيات والنوادي التي ناهز عددها 458.[5] وبعيد ذلك قامت الحكومة بإلغاء التصاريح المعطاة إلى 130 صحيفة ومجلة في بغداد (وفي الحقيقة فإن قرابة 29 فقط من تلك كانت تطبع وتوزع فعليا)،[6] وعشرين في الموصل وسبع في البصرة وثلاث عشرة في المدن العراقية

(1) محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق (بيروت: دار العلم للملايين 1959)، ص 217.

(2) الحسني، الوزارات العراقية، ج9، ص 180 ـ 181.

(3) Gallman, Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri al ـ Said, 1954 1958 ـ, p. 6; also Grassmuck, «The Electoral Process in Iraq, 1952 1958 ـ,» pp. 410 - 411.

(4) الحسني، الوزارات العراقية، ج9، ص 5 ـ 6.

(5) عبد الرحمن البياتي، سعد الكزاز ودوره في السياسة العراقية حتى 1959 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001)، ص 134.

(6) المصدر السابق، ص 137.

الأخرى.[1] وبهذه الإجراءات الجذرية، انتهت الحقبة التي كانت فيها المعارضة، وان لم تكن مقبولة تماما، ولكن على الأقل لم تكن تسحق بشراسة. ومنذ تلك اللحظة حتى نهاية الحقبة الملكية، وبإشراف نوري والوصي وآخرين من النخبة السياسية، قد أخذت الدولة بالتدخل في كل الفعاليات الاجتماعية، ضاربة عرض الحائط كل الحريات المدنية والتمثيل السياسي. وفي تلك اللحظة اختفى أي ادّعاء بالديمقراطية. أما السيطرة الحديدية على الانتخابات فقد استمرت دون حسيب أو رقيب في هذه الحقبة إلى نهاية الحقبة الملكية. وكمثال على ذلك الانتخابات التي جرت في الخامس من آيار عام 1958، أي قبل عشرة أسابيع من الانقلاب العسكري الذي ختم مصير العائلة الهاشمية. ففي البرلمان الموسع ومن أصل 143 مقعدا، فقد تم التنافس على 27 مقعد فقط. أما الـ 116 نائبا الآخرين فقد صعدوا إلى البرلمان بالتزكية. لم تكن تلك الانتخابات تشكل حدثا مثيرا للاهتمام، لذا فإن الصحف «اكتفت بنقل أخبار التصويت ونتائجه في صفحاتها الداخلية وكانه مسألة سطحية».[2]

مهما تكن نزعات الاستبداد الطبيعية لدى نوري السعيد وباقي الأقلية الحاكمة في العراق، إلا إن تلك النزعات تغذت من تغييرات دراماتيكية في محيط العراق. فبالطبع كان هنالك حاجة إلى إعادة التفاوض حول الاتفاقية الإنكليزية العراقية والتي بقيت في سبات منذ انتفاضة عام 1948. إلا أن العلاقة الثنائية بين العراق وبريطانيا قد أصبحت جزءا من التغييرات الدولية التي شكلت المواجهة الجديد بين الشرق والغرب. وشهدت الخمسينات من القرن العشرين دخول الولايات المتحدة بقوة إلى مجال السياسة في الشرق الأوسط. كان هدف الولايات المتحدة هو خلق تحالف للعالم الحر يقف بوجه الاتحاد السوفيتي وحلفاءه ووكلاءه الشيوعيين. وبعد أن قامت بتشكيل حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949 ومنظمة اتفاقية جنوب شرق أسيا سيتو (SEATO) عام 1954، أرادت الولايات المتحدة خلق شرق أوسط يرتبط بالناتو من خلال تركيا والسيتو من خلال باكستان لإكمال محاصرة القوى الشيوعية العالمية.

ولأجل تحقيق هذه الرؤية قام وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) بمفاتحة مصر لتكون مسمار العجلة في هذا التحالف. إلا أن جمال عبد الناصر،

(1) أحمد فوزي، المثير من أحداث العراق السياسية (بغداد: دار الحرية للطباعة 1988)، ص 222 ـ 223؛ والبياتي، سعد كزاز، ص 136 ـ 138.

(2) Grassmuck, «The Electoral Process in Iraq, 1952 - 1958,» p. 414.

القائد العسكري الشاب، لم يكن متحمسا (في أحسن الأحوال). لم يكن عبد الناصر قلقا من تهديد الاتحاد السوفيتي «الذي كان يبعد خمسة آلاف ميل»،[1] كما أخبر دالاس بذلك. وخلال زيارته إلى مصر أدرك وزير الخارجية الأمريكي أنه بحاجة إلى بلد عربي آخر مستعد للتحالف مع تركيا والباكستان ويجلب البلدان الأخرى في الشرق الأوسط إلى تلك الصفقة.

وبالطبع كان العراق هو الخيار الطبيعي. فبوجود المراوغ نوري السعيد الحليف للغرب والمعادي للشيوعية على رأس السلطة ومع وجود برلمان مهادن وصحافة مكممة، كان هنالك عقبات قليلة في طريق الموافقة على تلك الاتفاقية. وبعكس عبد الناصر، فلم يكن نوري السعيد يرى أي إمكان طريق سياسي، ليس للعراق فحسب، بل للعرب بصورة عامة بمعزل عن الغرب. وفيما بعد كتب نوري: «إن عبد الناصر لم يستوعب أن الغرب لا يسمح بوجود تأثير روسي في الشرق الأوسط؛ وأن الغرب لن يمنح العرب خيار الحياد في هذا الصراع، وأن حيوية المنطقة تمنع من هذا النوع من الحماقة. وكذلك أخفق عبد الناصر في فهم أن الشرق الأوسط مرتبط اقتصاديا بالغرب، فالغرب، على سبيل المثال، هو السوق الأكبر للنفط العربي. وعلى الرغم من خلفيته العسكرية، فقد أغفل عبد الناصر حقيقة كون روسيا عاجزة عن الدفاع عن العرب في حال استعدوا الغرب».[2] وبجعل العراق لاعبا أساسيا في الصياغة السياسية في الشرق الأوسط، اعتقد نوري أن ذلك سيعطيه زخما تفاوضيا أكبر خلال مناقشة الاتفاقية العراقية الإنكليزية. تجاهل نوري السعيد الأصوات المعارضة التي رأت في الاتفاقية تضحية باستقلال العراق على مذبح الغرب في مجال السياسة الخارجية، وقام بتوقيع الاتفاقية الأمنية مع تركيا، فأصبحت فيما بعد تعرف بميثاق بغداد، والتي كان ينظر اليها على أنها الخطوة الأولى في تحالف إقليمي أكبر يضم الباكستان وإيران مدعوما من الولايات المتحدة وبريطانيا.

وبعد نقاشات قصيرة تميزت بغياب نقد المعارضة، وافق مجلس النواب على الاتفاقية بأغلبية 112 إلى 4. وبعدها صادق مجلس الأعيان عليها بـ 26 مقابل 1. ولئِن كانت موافقة البرلمان الطيعة، والذي كان أعضاؤه من اختيار رئيس الوزراء حرفيا، فإن غياب الغضب الشعبي كان أمرا مفاجئا. ولقد قام الراديو المصري المعروف بـ(صوت العرب) والذي كان العراقيون

(1) Nasir’s interview with The Sunday Times (London), June 24, 1962.

(2) Quoted in Robert Stephens, Nasser: A Political Biography (London: Allen Lane/ Penguin Press, 1971), p. 149.

يستمعون إليه بلهفة، بشن هجوم على نوري والقصر الملكي، لفعله الخائن وخيانتهم للموقف العربي،[1] مطالبا «الأخوة العراقيين» بالثورة ضد من أسماهم بـ «خدم الاستعمار البريطاني والإمبريالية الأمريكية».[2] وكما سوف نرى لاحقا، فإن هذا الهجوم اللفظي سوف يكون له تأثير كبير بالمستقبل، خصوصا مع حادثة قناة السويس، إلا أن المصادقة على الاتفاقية قد مر من دون أحداث كبيرة في العراق. إن الاعتداءات التي حصلت في الخريف الماضي على المعارضة ـ من تقليص الأحزاب السياسية وغلق الصحف وسجن قادة المعارضة البارزين والقبض على قادة التنظيمات التحريضية السرية، لاسيما الشيوعية وتعزيز قوى الأمن الداخلي والشرطة السرية ـ كان لها المردود المرجو من خلال الاختفاء الملحوظ والمفاجئ للمعارضة الشعبية. كان هنالك بالطبع بعض أحداث الشغب المتفرقة. فقد تم زرع عدد من العبوات تحت الجسر الذي يربط جانبي بغداد، ولكن تم الكشف عنها وأبطالها بفضل أنظمة الحماية الداخلية التي تم ترميمها مؤخرا. وتم الاستعراض ببعض الحمير في شوارع بغداد في انتقاد لوزير الخارجية التركي عدنان بندريس (Adnan Menderes). كانت هذه غاية الاحتجاجات. وفي الحقيقة عندما نصحه بعض وزرائه بإعلان قانون الطوارئ، رفض نوري ذلك الاقتراح بشدة مبديا ثقته بأن الشرطة وقوى الأمن الداخلي قادرة على حفظ القانون والنظام.[3] ولكي يمتص الغضب الشعبي، اعلن نوري عن إلغاء الاتفاقية العراقية الإنكليزية وإرجاع القواعد العسكرية الجوية التي ما زالت تحت سيطرة البريطانيين إلى السيطرة العراقية. وبدأ أخلاء القوات البريطانية من العراق في آيار من ذلك العام.

قد لا تكون وثيقة بغداد قد سببت عدم الاستقرار في العراق، إلا أنها بلا شك كانت حدثا مفصليا، حيث أنه منذ تلك اللحظة إلى نهاية الحقبة الملكية، فقد هيمنت القضايا السياسية الدولية وقضايا الشرق الأوسط على الخطاب والجدل السياسي في العراق. وعلى الرغم من

(1) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي (القاهرة: المكتب الناصري الحديث 1977)، ج1، ص 200.

(2) شن صوت العرب هجوما يوميا على القيادة العراقية خلال شهري شباط وآذار. يمكن مراجعة التقارير الكاملة للإذاعات المصرية في:

The British Broadcasting Corporation, Summary of World Broadcasts, Part IV: The Arab World, Israel, Greece, Turkey, Iran.

(3) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 9، ص 219 ـ 220 (هامش 3) و

Gallman, Iraq Under General Nuri, p. 49.

أن الانفجار المتوقع لم يحدث في شباط عام 1955، إلا أن الهجوم البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر إثر إعلان جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس من طرف واحد قد زعزع الاستقرار في العراق وكان تحديا كبيرا لشرعية الدولة ومؤسساتها في العراق.

وعلى الرغم من أن الغضب الشعبي قد جاب شوارع بغداد والمدن الرئيسة الأخرى، إلا أن رد الفعل الحكومي كان فاترا، بل مرحب به أيضاً. وفي الحقيقة، يبين توفيق السويدي، وهو من النخبة العراقية الحاكمة، أن نوري كان على علم مسبق بالهجوم البريطاني والفرنسي على مصر، وانه قد دعم الفكرة أثناء اجتماع في لندن.(1) أكد هذه المعلومة ناجي شوكت، وهو عضو آخر في النخبة الحاكمة. إذ يروي شوكت في مذكراته أنه التقى بصالح جبر في أثناء عودته من لندن، وسأله عما إذا كان نوري على علم بالهجوم الوشيك على مصر، فأجاب جبر بالتأكيد، مردفا أن نوري قد نصح البريطانيين بالقضاء على «عبد الناصر قبل أن يقضي على المصالح البريطانية ونفوذها في البلدان العربية».(2) ولكن لو كان نوري يظن أن بإمكانه كبح الغضب الشعبي، كما فعل أيام وثيقة بغداد، فإن الأيام القادمة سوف تثبت جسامة خطأه.

فلقد خرجت الجماهير الغاضبة بأعداد كبيرة إلى الشوارع.(3) واندلعت الاحتجاجات في الشوارع في المدن الثلاث الكبرى وهي بغداد والبصرة والموصل، وفي المدن الشيعية النجف وكربلاء والحلة حيث كان ينشط التنظيم السري للحزب الشيوعي العراقي.(4) وفي النجف ساءت الأمور بشدة إلى درجة دعت إلى إرسال كتيبة كاملة من الموصل، كان معظم جنودها من السنة، لمساندة الشرطة قليلة العدد ولإرجاع النظام إلى المدينة الشيعية.(5) وفي بغداد

(1) السويدي، مذكراتي، ص 552.

(2) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894 ـ 1974 (بغداد: مكتبة اليقظة العربية 1874)، ص 586

(3) ينظر عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق 1921 و1958 (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والاعلام 1978)، ص 245 ـ 246 وشوكت، سيرة وذكريات، ص 587.

(4) حليم أحمد، موجز تأريخ العراق الحديث 1920 ـ 1958 (بيروت: دار ابن خلدون 1978)، ص 108 ـ 109.

(5) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 10، ص 113 ـ 114. ويذكر طالب شبيب، والذي كان وزيرا للخارجية في الحكومة البعثية، ان عبد الوهاب الشواف (والذي أعدم في انقلاب على الثورة عام 1959) وعندما كان قائدا لكتيبة في محافظة النجف كان يعامل المواطنين بصورة طيبة، وكان يعمل وسيطا بين المواطنين والشرطة. ينظر: علي كريم سعيد عبد الله، عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم: مذكرات في ذكرى طالب شبيب (بيروت: دار الكنوز العربية 1999) ص 307 ـ 314.

تم القبض على 378 متظاهراً في غضون يومين فقط.[1] وهذه المرة كانت الحكومة مضطر إلى تطبيق القوانين العرفية، وصدرت الأوامر إلى الشرطة بالرمي على المتظاهرين اذا دعت الحاجة. وفي مدينة الحي الصغيرة تم القضاء على تمرد صغير بمنتهى الوحشية، حيث تم شنق قادة التمرد في الأماكن العامة.

إن الرد الحازم للحكومة كان ورقة التوت التي تغطي العزلة والمصير المجهول للنخبة الحاكمة في العراق. كان الوضع أقرب إلى الثورة، وكانت القوات الأمنية تتحمل أكثر من طاقتها على استيعابه. أبرق السفير البريطاني إلى حكومته انه لم يسبق له أن رأى نوري «محبطا ومكتئبا للغاية».[2] وفي اجتماع لوثيقة بغداد، قال السفير التركي أن القادة العراقيين كانوا على « شفى الانهيار الكامل».[3] وفي الحقيقة، كانت هذه من المرات النادرة التي يتعرض فيها نوري إلى نقد لاذع من الدائرة السياسية المحيطة به من السياسيين الكبار. ففي اجتماع لكبار السياسيين دعا اليه الوصي لتباحث التدهور السريع في الأوضاع، فقد تم تقديم الكثير من النقد لنوري السعيد. وقام شوكت نفسه بانتقاد نوري لتحريضه رئيس وزراء بريطانيا انتوني ايدن (Anthony Eden) على احتلال مصر. ولذا طالب باستخدام لغة أكثر جدية لبيان استياء العراق من تلك الخطوة، وذهب إلى أن تأميم النفط يعدّ هدفا مشروعا في هذه الظروف.[4] وحتى لو أن هذه الأزمة قد عدت من دون إسقاط النظام السياسي، إلا أنها كشفت عن ضعف هذا النظام كلما ازداد استبدادا. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى لو كان نوري وبقية النخبة الحاكمة على قدرة بالتنبؤ ومعالجة القضايا الداخلية، فإنها قد كشفت أن لا سيطرة لهم على القضايا الخارجية التي تفرض نفسها على السياسة الداخلية في العراق.

### حدود كفاءة الدولة

عندما ننظر إلى الوراء إلى أداء الدولة العراقية، نجد أنه أداء مختلط في أحسن الأحوال، إذ أن النخبة الحاكمة رسخت نفسها بمرور الوقت وكانت عصية على الإصلاحات الضرورية إلا أنها كانت مرنة بدرجة منعت من نشوء سلطة استبدادية متوحشة. لذا كانت الدولة تترنح بين

(1) مصطفى، تجربة العمل الجبهوي، ص 246. والحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 10، ص 113.

(2) Elie Podeh, The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle Over the Baghdad Pact (Leiden: E. J. Brill, 1995), p. 212.

(3) Ibid., p. 216.

(4) علي جودت، ذكريات 1900 ـ 1958 (بيروت: مطابع الوفاء 1967)، ص 290 ـ 291.

نزعة استبدادية وحاجة إلى المبادرات الليبرالية. غير أن المشكلة بالنسبة إلى النخبة الحاكمة كانت الركود السياسي الذي طبع السنوات الأربع الأخيرة في عمر الدولة الملكية قد غطى على إنجازات مهمة في نواحٍ أخرى للحياة العامة.

على سبيل المثال، فقد تم إحراز إنجازات مهمة في مجال التعليم؛ حيث ارتفع عدد الطلاب الذين يدخلون المدارس الثانوية من ألف عام 1927 إلى 100000 في عام 1958. وفي عام 1927 كان هنالك فقط 77 طالب جامعي، أما في عام 1958 فقد قفز العدد إلى 8568.[1] إن تطور التعليم كان له تأثير مباشر على البنية البيروقراطية للدولة. ففي بداية تأسيسها، قامت الدولة بتعيين 3000 رجل كان معظمهم من غير المتعلمين، أما في عام 1958 فقد كان عدد موظفي الدولة 20000 رجل وامرأة، كان نصفهم تقريبا حائزا على شهادة الثانوية على الأقل.[2] وكذلك ارتفعت نسبة الطبقة الوسطى المتعلمة فأصبحت في عام 1958 740000 أي ما يقارب 24% من السكان. إلا أن ربعها فقط كان من الموظفين.[3] المشكلة بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة كانت أن التقدم في التعليم قد يقود إلى رؤية وطنية وليست مناطقية، إلا أن التعليم كان من شأنه أن يفتح أعين الناس على أيديولوجيات تحريضية مثل القومية الراديكالية التي كانت تجتاح العالم الثالث في الخمسينات، بالإضافة إلى فتح أعينهم على المشاكل السياسية والاجتماعية في المجتمع، وبالتالي فهي تصنع من الطالب والمهني عدوا للدولة لا صديقا لها.

إن نمو الطبقة الوسطى انعكس كذلك في التغييرات الاقتصادية التي حدثت في العقد الأخير من عمر النظام الملكي. ففي عام 1958، كانت صادرات العراق تساوي 566 مليون دولار، بينما كانت الواردات تساوي 307 مليون دولار. كان كلا الرقمين أعلى بالثلث من نفس الأرقام قبل خمس سنوات.[4] أما الواردات من النفط فقد ارتفعت من مجرد 7 مليون دولار عام 1947 إلى أكثر من 300 مليون دولار عام 1958. وكونت الحكومة مجلس التنمية عام 1950

(1) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 477.

(2) M. E. Yapp, The Near East Since the First World War: A History to 1995, 2nd edition (London: Longman, 1996), p. 81.

(3) Marr, The Modern History of Iraq, p. 141.

(4) United Nations Statistical Yearbook, 1970 (New York: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 1970), p. 145.

والذي خصصت له أكثر من 70% من وارداتها من النفط.[1] قام المجلس بتخصيص نصف موازنته إلى الري والزراعة والسيطرة على الفيضانات والتي كانت الرعب الأكبر لسكان البلاد ولاسيما بغداد. وتم بناء عدد من السدود بحيث تلاشى خطر الفيضانات عام 1957، وعلى إثرها توسع النشاط الزراعي بصورة ملحوظة. وتم تخصيص ربع الميزانية إلى النقل، إذ حتى عام 1958 تم تعبيد 1243 ميلا من الطرق الرئيسة و932 ميلا من الطرق الثانوية وتم تشييد عشرين جسرا، وتم تجديد وتوسيع الميناء في مدينة البصرة الجنوبية وإنشاء مطار جديد في بغداد.[2] أما باقي الموازنة فقد ذهبت إلى قطاعات الإنشاءات والصناعة. فبالإضافة إلى بناء مصفى رئيس، تم الصرف كذلك على عدد من الصناعات الخفيفة.

المشكلة كانت في تركيز المجلس على المشاريع طويلة الأمد أو المشاريع التي لا تظهر جدواها في المدى القريب. ولقد انتقد تقرير بريطاني هذا التوجه للمجلس «الذي يظن أن مهمته الأساس هي مادية حصريا، تتلخص في الطابوق والإسمنت». ومضى التقرير بالقول إن «الاستثمار يمكن أن يحصل، ويكون أكثر فائدة في تحسين نوعية الحياة الإنسانية».[3] لا ريب في أن النتائج التي خلص لها التقرير كانت نتيجة لملاحظات كتابه أثناء تواجدهم في العراق. إذ أن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي أصابت البلاد كانت تسير جنبا إلى جنب بل وتسهم كثيرا، في العزلة السياسية. لذا وعلى الرغم من التطورات في مجال التعليم، بيد أن ثلثي السكان في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة في المدن كانت أمية. إن الظروف المعيشية لأكثر السكان كانت فظيعة. لقد كان 80% من المنازل لا تصلها الطاقة الكهربائية.[4] وحتى أواخر عام 1956، كان 20 بالمائة فقط من السكان يمتلكون منازل تصلها مياه الإسالة عبر الأنابيب.[5] أدى هذا إلى حصول انقسام بين 30% من الطبقة الغنية والطبقة الوسطى المؤمنة حاجاتها نسبيا وبين 70% التي قطنت في قاع السلسلة الاجتماعية والاقتصادية والتي

(1) Eppel, Iraq from Monarchy to Tyranny: From the Hashemites to the Rise of Saddam, pp. 93 - 95.

(2) Marr, The Modern History of Iraq, p. 130.

(3) Quoted in Gallman, Iraq Under General Nuri, p. 106.

(4) Eppel, Iraq from Monarchy to Tyranny: From the Hashemites to the Rise of Saddam, p. 97.

(5) United Nations Statistical Yearbook, 1963 (New York: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 1963), p. 280.

كانت تعيش في فقر مدقع. كان هذا التفاوت أكثر قسوة في المناطق الريفية حيث كان 1 % من ملاك الأراضي تمتلك 55 % من الأراضي، بينما كانت ثلاث أرباع السكان من الفلاحين يملكون أقل من 17 % من الأراضي.[1] وفي الحقيقة فإن غالبية العوائل الفلاحية «كانت بلا أراض أو بالكاد تمتلك أي أرض».[2]

لقد تسببت الظروف المعيشية الصعبة لطبقة الفلاحين بهجرتهم صوب المدن، الأمر الذي أدى إلى تعرف القادمين الفقراء على طرق وأساليب الحياة المدنية لساكني المدينة الأثرياء، الذين كان العديد منهم يستغلون نفوذهم السياسي (كان العديد منهم وزراء أو أعضاء برلمان أو أشخاص مرتبطين بهم) لكي يحضوا بنصيبهم من الأعمال في مجال إجازات الاستيراد والتصدير. كل هذا أكد وجود الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد والتي كانت تزداد اتساعا. وكما أسلفنا، فإن الطبقة الوسطى والتي كانت متعلمة وحرفية وموظفة كانت تزاد اتساعا وكانت أكثر تقبلا للأفكار الثورية. وكانت تمتعض من الطبقة الغنية وفسادها ونزعتها الاستهلاكية الواضحة وقبضتها الممسكة بالسلطة بالإضافة إلى علاقتها الطفيلية، بل واعتمادها الكبير على القوة الاستعمارية القديمة ـ كل هذه العوامل كانت أكثر من كافية لإحداث تغيير جامح في النظام سياسي.

(1) Marr, The Modern History of Iraq, p. 135; see also Yapp, The Near East Since the First World War: A History to 1995, 2nd edition, pp. 75 - 76.

(2) Eppel, Iraq from Monarchy to Tyranny: From the Hashemites to the Rise of Saddam, p. 98.

## الفصل السادس

# عقبات في طريق الديموقراطية 1936 ـ 1958

لم تكن الديموقراطية تتطور خلال العقد الممتد من 1936 إلى 1945. لقد وصلت الأفكار والمؤسسات الديموقراطية إلى طريق مسدود عام 1936، فالانقلابات العسكرية لا يمكنها توفير البيئة المثالية لنمو وازدهار المؤسسات التمثيلية. ولم يكن ضباط الجيش، الذي كانوا حماة الدولة بين عامي 1936 و1941 يبالون على الإطلاق بالمؤسسات والممارسات الديموقراطية. ومن ثم جاءت الحكومات المدنية التي كانت مدعومة من القصر الملكي، وما فتأت تتدخل في عمل المؤسسات التمثيلية. ولقد كانت المجموعات والأحزاب السياسية قد اختفت تقريبا في ظل الحكومة العسكرية وقانون الطوارئ. ولقد عملت الحكومات المتعاقبة على تجريد البرلمان من أي استقلالية يمكن أن يدعيها لنفسه.

لم يكن ذلك خافيا على العراقيين. ففي رأي لجريدة الأهالي المعارضة والأكثر شعبية والتي صدرت في أواخر عام 1945، فلقد سخرت من ادّعاء الحكومة بأن العراق هو ملكية دستورية وأنه يمتلك برلمانا ذا صلاحيات تشريعية. وأنكرت المقالة الادّعاء بان العراق هو ديموقراطية برلمانية معتبرة ذلك وهم ضار. وذكرت المقالة العراقيين بأن في الدول الديموقراطية يكون البرلمان هو المؤسسة التي تمثل مصالح الناس، لأنه منتخب من قبل الناس وأنه يجب أن تكون له السلطة على الحكومة. وأن النتيجة الحتمية للديموقراطية البرلمانية (الحقيقية) هو أن الحكومة لا خيار لها سوى العمل على تحقيق مصالح الشعب. في العراق لم يكن للبرلمان أي سلطة على الحكومة، ولذا فإن السلطة التنفيذية كانت تحكم من غير قيود. فكانت النتيجة أن سياساتها لم يكن الغرض منها حماية مصالح الناس عامة، بل فقط الحفاظ على مصالح النخبة الحاكمة.[1] وفي الحقيقة، ففي حقبة بكر صدقي فإن الحصانة البرلمانية قد ذهبت

(1) مقتبس من الدليمي، كامل الجادرجي، ص 95.

أدراج الرياح، حيث تم فصل وسجن عدد من أعضاء مجلس النواب ومجلس الأعيان. كان العديد من أولئك هم قادة قبليون وكانوا يعارضون بشدة الأفكار الشعبوية التي نادت بها مجموعة الأهالي، التي كانوا يعدّونها اشتراكية، بل حتى شيوعية.[1] وفي الحقيقة، ففي إحدى المرات وقف أحد أعضاء البرلمان المحترمين (والغاضبين) وأعلن أن ليس أقل من ثلث أعضاء البرلمان قد تعرضوا إلى إساءة المعاملة من قبل الحكومة.[2] لقد قامت حكومة الانقلاب بكل عجرفة بتحييد دور البرلمان بوصفه مؤسسة تشريعية ورقابية على الحكومة.

وكما رأينا سابقا، فلقد كانت حكومة نوري السعيد التي شكلها العسكر اقل وطأة على البرلمان ولكنها في نفس الوقت لم تكن تعيره أي احترام. ففي الأيام الأولى لنوري السعيد رئيساً للوزراء عام 1939، قام بعض البرلمانيين بطرح تساؤلات حول الظروف التي تشكلت فيها الحكومة الحالية. ولكنهم فوجئوا في الجلسة البرلمانية اللاحقة بأمر ملكي يقضي بحل البرلمان بحجة أن «السياقات الدستورية تقتضي الانسجام التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولما لم تكن الكابينة الوزارية تشعر بوجود هذا الانسجام بينها وبين المجلس، فلقد قررت حل مجلس النواب والقيام بانتخابات جديدة».[3] وليس مستغربا أن الانتخابات الجديدة لم ينتج عنها ولا عضو واحد للمعارضة.

وفي أثناء هرب الوصي عام 1941 نتيجة الانقلاب العسكري، قرر رشيد عالي ومناصروه في الجيش الإطاحة بالوصي وتعيين بديل له. كانت هذه الخطوة الدستورية تحتاج إلى البرلمان الذي يحتاج إلى أمر ملكي لكي ينعقد. لم يكن الوصي موجودا، وفي كل الأحوال ليس من المتوقع أن يصادق على عملية يمكن أن تفضي إلى إقصائه من السلطة. كان من المتوقع أن يؤدي هذا إلى أزمة دستورية. لكن لم تكن هذه التفاصيل الدستورية المزعجة لتصد رشيد عالي وداعميه في الجيش عن مرادهم، فقاموا بعقد البرلمان. وحتى لو كان معظم النواب من مناصري الوصي ونوري السعيد، إلا أنهم صوتوا على عزل عبد الإله وتنصيب شخص آخر من العائلة الهاشمية محله.

يمكن أن نعزو ضعف البرلمان إلى الممارسات المستمرة في تزوير الانتخابات، إذ كان

(1) محسن ابو طبيخ، المبادئ والرجال، ص 231 ـ 241.

(2) مقتبس في عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، ص 235.

(3) Majid Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics (London: Oxford University Press), 1960, p. 136.

يتم اختيار النواب قبل الانتخابات. من الأمثلة على تدخل الحكومة في الانتخابات هو ما ذكره مؤرخ عراقي من خلال دراسته للبرقيات من السفير البريطاني في بغداد إلى وزير الخارجية البريطاني في لندن.[1] فقبيل انتخابات عام 1943، قام كل من نوري السعيد وأحد حواريه صالح الجبر بإعداد قائمة من أسماء المرشحين المقبولين لديهم ولدى القصر، حسب ظنهم. لكنهما سرعان ما تفاجآ عندما قام الوصي بإبراز القائمة التي أعدها وتحوي 105 اسماً (بعدد أعضاء البرلمان) الذين لم يكن عدد منهم مقبولين لدى نوري السعيد وصالح جبر. حينها هدد كل من السياسيين بالاستقالة وطفت على السطح أزمة صغيرة انتهت بتوصل الطرفين إلى حلول وسط. قبل نوري بـ 93 اسماً من قائمة الوصي وتم توزيع الأسماء إلى مرشحي الأقضية والنواحي. وسرعان ما قام البرلمان التابع للوصي بإقرار تعديل على الدستور ينص على سحب صلاحية البرلمان في سحب الثقة من رئيس الوزراء أو من الكابينة الوزارية، ويحصر هذا الحق للملك وحده (أو، في هذه الحال، الوصي).

وهنا أيضا، في أحسن التقديرات، التزم البريطانيون الصمت إزاء تزوير الانتخابات والضعف البرلماني. فبينما كان السفراء البريطانيون في برقياتهم إلى لندن يشكون من التصلب والفساد عند الطبقة السياسية، لا يوجد دليل على أنهم حاولوا أن ينقلوا إلى القادة العراقيين أفضلية وجود انتخابات حرة ونزيهة تقود إلى صنع برلمان مستقل عن السلطة التنفيذية. وفي الحقيقة، يبدو أن البريطانيين كانوا يفضلون بقاء الوضع الراهن على أن تأتي مجاميع معارضة إلى البرلمان من شأنها أن تؤثر في الجدالات البرلمانية بما يضر المصالح البريطانية في العراق. وعلى الأقل فقد رضخ البريطانيون إلى التدخلات السافرة للحكومة في العملية الانتخابية.

لكن الصحافة لم تكن تعامل بهذه العجرفة. فلقد تم بالفعل الاعتداء على بعض صحف المعارضة وغلق بعضها الآخر. على سبيل المثال، لم يتم نشر صحيفة الأهالي الناطقة بلسان جماعة الأهالي من العام 1937 إلى العام 1942. بيد أن الصحف التي استمرت بالنشر كانت تنشر آراء معارضة، وكان السياسيون يقابلونها ببعض الصبر الذي لم يولوه إلى البرلمان أو إلى أحزاب المعارضة. أما المقالات الافتتاحية، والتي كان بعضها يحمل نقدا لاذعا للسياسات الحكومية أو الوجود البريطاني، فقد استمرت بالنشر وكان لها رواج بين القراء خلال الثلاثينات، وازدادت انتشارا عندما بدأت طبول الحرب تقرع في أوربا.

(1) الأمين، جماعة الأهالي، ص 146.

عندما اندلعت الحرب قامت الحكومة بتطبيق قانون الطوارئ الذي جعل جميع الصحف والمجلات تحت الرقابة الحكومية المباشرة في محاولة للسيطرة على المشاعر المناهضة للوجود البريطاني. لكن خلال عامي 1940 و1941 استمرت بعض الصحف بنشر أخبار الانتصارات الألمانية، الأمر الذي كان يغيظ السفير البريطاني.[1] لذا دعا رئيس الوزراء آنذاك بعض محرري الصحف إلى اجتماع دعاهم فيه إلى تحمل المسؤولية في تغطية الأحداث بسبب وضع الطوارئ أثناء الحرب وقوانين الرقابة السارية المفعول في ذلك الوقت. كان كلامه للصحفيين مثيرا للاهتمام لكونه مزيج من التهديد المبطن والكلام الودود، والذي كان بمثابة الصورة المصغرة للعلاقة الشائكة بين السلطات والصحافة. حيث قال الهاشمي: «بالطبع الصحافة حرة». لكنه أردف قائلا: «لكن الظرف العصيب الذي يمر به العالم ككل يتطلب منا اليقظة، وتعطينا قوانين الطوارئ القدرة على تحديد عمل الصحافة. لا يوجد ما يبرر للصحافة أن تصطف مع البلد الذي هو عدو لحلفائنا، وليس هنالك من داعٍ للأخبار المحرضة التي من شأنها أن تهدد أوضاعنا السياسية والاقتصادية. وليس هنالك من داع للصحافة أن تهاجم أو أن تحط من منزلة موظفي البلاط، لكون المرحلة الحالية تتطلب من كل أبناء البلاد أن يتحدوا. وأنهى الهاشمي الاجتماع بشكر الصحافة لتصرفها المسؤول «بالاستيقاظ للمخاطر المحدقة في الوضع الراهن».[2] كانت نغمة رئيس الوزراء تهدف ليس إلى الحد من سماع الأصوات المعارضة، بقدر كانت دعوة لهم إلى التخفيف من حدة انتقادهم.

لا يمكن فهم الأسباب التي دعت السلطات إلى التعامل مع الصحافة بنعومة أكثر من البرلمان أو الأحزاب السياسية. قد تكون النسبة القليلة للمتعلمين (اقل من 10 بالمائة) قد لعبت دورا في هذا. وفي معظم الحالات، كانت تلك الأغلبية تدور في فلكها السياسي. لذا كانت قابلية الصحف لتغيير القناعات وإحداث التغيير محدودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن السماح للصحف بانتقاد بعض سياسات وشخصيات الحكومة كان ليعطي غطاء بالشرعية على النخبة الحاكمة. فعلى سبيل المثال، كان بإمكان رئيس الوزراء أن يشير إلى تعامله المرن مع الصحافة ليبعد عن نفسه أي تهم بالاستبداد. وعلى أي حال، فإن الأخبار المناهضة للإنكليز كانت مستمرة بالظهور، وأن الصحافة خلال الفترة القصيرة من حكومة رشيد عالي، عام 1941

(1) خالد حبيب الراوي، من تأريخ الصحافة العراقية (بغداد: وزارة الثقافة والفنون 1978)، ص 37

(2) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 5، ص 203 ـ 204.

كانت مليئة بالهجوم اللاذع على البريطانيين (وعملائهم) وأذنابهم العراقيين.[1] لكن سرعان ما تم إغلاق تلك الصحف بعد هزيمة العراقيين أمام القوات البريطانية وإسقاط حكومة رشيد عالي. ولم تكن أغلب الصحف فاعلة أثناء الحرب العالمية الثانية. ولم تتغير الأمور حتى عام 1945 حيث قام الوصي عبد الإله بتوجيه خطاب شهير وعد من خلاله بتخفيف السياسات والممارسات التي طبعت العقد الاستبدادي بين عامي 1936 إلى 1945.

## الرؤى والممارسات الديموقراطية في الليبرالية النسبية بين عامي 1946 إلى 1954

في ضوء التحليل الذي قدمناه في الفصل السابق والذي فصلنا فيه القيود الحكومية على المؤسسات والممارسات الديموقراطية، نحن الآن في وضع يؤهلنا للتساؤل حول مدى ليبرالية الحقبة الليبرالية. من الواضح أن ما حدث في الحقبة بين عامي 1946 إلى 1954 هو ليس من الأمثلة الوضاءة على الديمقراطية الجيفيرسونية. لكن كان التقدم في الأفكار والممارسات الديمقراطية بطيئا وغير مستقر. وكان دوما ما يصطدم بالمؤسسات الحكومية ذات الشهية المفتوحة للهيمنة السياسية. ولكن في المقابل كانت الأفكار الديمقراطية غير المحببة إلى الطبقة السياسية متداولة، بل كانت تلك الأفكار تدرس في المدارس. فعلى سبيل المثال، ففي عام 1946، وفي كتاب منهجي للدراسات الاجتماعية كان يدرس في المدارس الثانوية، ينص الكتاب على أن النظام الأمثل للحكم في العراق هو النظام الديموقراطي. وذهب الكتاب إلى أن الديمقراطية قد حققت تقدما ملموسا، إلا انه أقر بان هذا التقدم كان بطيئا، عازيا أياه إلى عدة عوامل كان من بينها «ضعف المؤسسات السياسية». وذهب إلى تعداد عدد من الشروط التي يجب توافرها لازدهار الديمقراطية. من هذه الشروط ما وصفها الكتاب بانها «خطرة سياسيا، مثل إلغاء النظام الإقطاعي» و«تشرب الروح الديمقراطية في النخبة السياسية».[2] وكما سيكون واضحا من خلال العرض اللاحق، فإن النظام السياسي، وعلى الرغم من كونه ليس مرحبا للآراء الليبرالية، كان مفتحا بما يكفي للسماح للأفكار الليبرالية لتنتشر بين السكان وأن تسمح لشخصيات معارضة بإطلاق حملات فعالة ضد الحكومة.

وفي عدة مرات قامت أحزاب المعارضة بشن هجوم عنيف ومستمر على البريطانيين وسياساتهم وعلى الحكومات العراقية المتعاقبة لارتباطهم الوثيق بالمصالح البريطانية في البلاد.

(1) الراوي، الصحافة، ص 41 ـ 52.

(2) عبد المجيد حسن الوالي وعلاء الدين الريس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية (بغداد: مطبعة الرشيد 1946)، ص 127 ـ 129.

لذا كانت الأحزاب في مقدمة المعارضين لتوقيع الاتفاقية العراقية الإنكليزية الجديدة التي وقعها رئيس الوزراء صالح جبر عام 1948. وعندما وصلت أنباء توقيع الاتفاقية إلى العراق، امتلأت شوارع بغداد والمدن الرئيسة الأخرى بآلاف المتظاهرين المنددين بالاتفاقية. وقامت الأحزاب المعارضة بالتشجيع على المظاهرات والتحريض عليها.[1] قامت الأحزاب بإصدار شجب شديد لاتفاقية بورتسموث (تبعا للمدينة التي وقعت فيها الاتفاقية). وعبر عنها حزب الاستقلال بأنها «كارثة وطنية سهل تمريرها البرلمان الذي لا يمثل الأمة، والتي قام بالتفاوض فيها مندوبون لا يمثلون إرادة الناس، وعليه فإن الحزب يعبر عن معارضته الشديدة للاتفاقية ويحث الناس على رفضها ومقاومتها».[2] واصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا أدان فيه الاتفاقية معبرا عنها بانها نتاج حكومة لا تمثل الشعب تصر على» تكبيل العراق من جديد، وإلغاء سيادته وربطه بعجلة الاستعمار البريطاني ربطا محكما». لذا فالموقعون على الاتفاقية كانوا «يكبلونه [العراق] من جديد، مفرطين بحقوقه هذا التفريط ومستهينين بكرامته هذه الاستهانة». وانتهى البيان إلى دعوة «الشعب العراقي إلى إحباط هذا المشروع الاستعماري الجديد ومقاومته بكل ما أوتي من قوة».[3] وحتى حزب الأحرار المعتدل اصدر بيانا وصف فيه الاتفاقية بانها تمثل خطرا مصيريا على استقلال وسيادة النظام الملكي العراقي، وانها تمثل عقبة كأداء أمام تطور البلاد والاعتراف بمصالحها وتطلعاتها الوطنية. وذهب الحزب إلى دعوة العراقيين إلى إيقاف المصادقة على الاتفاقية بكل الوسائل المشروعة الممكنة.[4] وبالإضافة إلى ذلك فلقد هاجمت الصحف الرسمية التابعة لتلك الأحزاب الاتفاقية بشدة، وهو ما أذكى نيران الاحتجاجات.

ولما تصاعد حجم وحدة المظاهرات دعا الوصي قادة الأحزاب والسياسيين البارزين إلى اجتماع في القصر الملكي.[5] تميزت النقاشات التي طرحت بالصراحة والتي احتوت على نقد لاذع للنخبة السياسية (بما فيها الوصي) على أسلوب إدارة البلاد. حيث قال كمال الجادرجي،

(1) عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي 1888 ـ 1960 (بيروت: عويدات 1962)، ص 316. كبة، مذكراتي، ص 229.

(2) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة)، ص 219

(3) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 7، ص 248 ـ 250. الجادرجي، مذكرات، ص 193.

(4) هادي حسين عليوي، الأحزاب السياسية في العراق (بيروت: كتب رياض الريس 2001)، ص 111؛ العكام، تأريخ حزب الاستقلال، ص 219.

(5) القصة الكاملة يذكرها عبد الرزاق الهلالي الذي كان يعمل حاجبا في البلاط الملكي. ينظر: عبد الرزاق الهلالي، من تاريخ الذكريات (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة)، ص 67 ـ 98.

زعيم الحزب الوطني الديمقراطي للوصي أن الناس تطالب بتنفيذ الدستور، مضيفا أن الناس تطالب بالحرية الكاملة للصحافة والتجمع والرأي. وخاطب الوصي أن من واجبه كراعي للدستور أن يحاسب الحكومة حينما تتصرف بطريقة غير ديمقراطية.[1] أما محمد مهدي كبة، من حزب الاستقلال المعارض اللدود للبريطانيين فقد ركز على مساوئ الاتفاقية، وأضاف، متخطيا حدود اللباقة، أن عمه المبجل، الملك فيصل الأول، لم يكن يحظى بتأييد العراقيين عندما وقع الاتفاقية الإنكليزية العراقية الأولى عام 1930. ومن ثم هدد بأنه اذا لم يتم فعل أي شيء بخصوص اتفاقية بورتسموث، فإنه وأعضاء حزبه سيكونون في مقدمة المظاهرات.[2] ولما كان أحد أهم الشعارات التي رفعتها المظاهرات هو التخلص من النظام الملكي والإتيان بنظام جمهوري،[3] فلا ريب أن كلمات كبة قد كانت شجاعة بما فيه الكفاية وكانت تخاطب نظاما سياسيا متسامحا بعض الشيء.

وعلى الرغم من أن المعارضة هي التي قامت بالهجوم اللفظي على المعاهدة، إلا أن الوصي لا بد أن لاحظ الإجماع على رفض اتفاقية بورتسموث. وتم الاتفاق على أن يتم إذاعة بيان باسم الوصي يخبر الناس بأنه قد تمت الاستجابة لمطالبهم. وتم إذاعة ذلك البيان في نشرة الأخبار الرئيسة لتلك الليلة. إذ ذكر البيان أنه بعد اجتماع الوصي بمختلف الشخصيات السياسية بمن فيهم أحزاب المعارضة، فقد تم التوصل إلى قناعة بأن اتفاقية بورتسموث لا تلبي طموحات العراق، وأنها لا تعبر عن الوسيلة الأفضل لتعزيز العلاقة بين البلدين. وبالتالي، فأن معاليه يعد الشعب العراقي بانه لم يتم «إبرام أي معاهدة لا تضمن رغبات الشعب وأمانيه الوطنية».[4] وبمجرد سماع البيان، بدأ الوضع المتأزم في الشارع بالانفراج. كانت ردة الفعل إيجابية على هذه الخطوة وعادت الحياة الطبيعية إلى المدن.

لكن هذه الحالة من النشوة لم تدم طويلا. فرئيس الوزراء صالح جبر عاد إلى العراق وقرر الثبات على الاتفاقية، متسلحا بإصرار البريطانيين بعرضها على البرلمان. وأردف ذلك «بتهديد

---

(1) المصدر السابق، ص 77.

(2) المصدر السابق، ص 72.

(3) Stephen Hemsley Longrigg, Iraq, 1900 1950 ـ: A Political, Social, and Economic History (London: Oxford University Press, 1953), p. 346;

والحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 7، ص 256.

(4) الهلالي، من حديث الذكريات، ص 100.

بقطف الرؤوس المثيرة للفوضى».[1] وتنفيذا لتهديده هذا، أمر الشرطة بالنزول بكامل قوتهم إلى شوارع بغداد. وفي اليوم التالي، اندلعت مظاهرات وأعمال شغب في شوارع بغداد، مات على أثرها العديد من المتظاهرين على يد الشرطة. أما قادة وأعضاء أحزاب المعارضة، بعد أن خاب أملهم بالتغيير في الأحداث، فقد كانوا نشطين خلال ذلك اليوم، وكان بعضهم مشاركا بالفعل في بعض المظاهرات العنيفة، وقام آخرون بتوزيع منشورات فيما قام بعضهم الآخر بالتنسيق مع المنظمات الطلابية والاتحادات العمالية.

وحتى البرلمانيون المهادنون، والذين يرجع الفضل في وجودهم في البرلمان إلى الحكومة، لم يكونوا راضين عما يجري خصوصا أن المواجهات اليومية كانت تحصد المزيد من الأرواح كل يوم. أن طبيعة الخطابات التي كانت تلقى في مجلس النواب كانت تزداد حدة يوما بعد آخر، وقدم ثلاثون من أعضاء المجلس استقالاتهم متهمين الحكومة باستخدام أساليب ترهيبية للفرض على السكان بقبول اتفاقية يرفضها الجميع.[2] وتبعه استقالة رئيس المجلس، الأمر الذي وضع المجلس بوضع مشلول لا يمكنه من المصادقة على الاتفاقية.

وفي النهاية، بينما كانت الأمور تخرج عن سيطرة رئيس الوزراء، اجتمع قادة المعارضة وقرروا مطالبة رئيس الوزراء بتقديم استقالته. وقاموا برفع تلك المطالب إلى الوصي.[3] وفي تلك الأثناء كان الوضع متشنجا جدا إلى درجة أن صالح جبر قدم استقالته وهرب إلى منطقته العشائرية في الجنوب.

أما الوصي، وعندما تمكن من خفض التشنج في الجو السياسي العام، فقد بدأ بالتفكير في الخيارات الموجودة لشغل منصب رئيس الوزراء. وبالرجوع إلى نزعته الاستبدادية، كان الوصي يبحث عن رئيس وزراء قوي لا يتردد في تحييد العناصر المناهضة للحكومة. كان اختياره منصبا على الرجل العنيد أرشد العمري، وهو أحد حلفاء الوصي. لكن علاقة العمري بالأحزاب السياسية وقادتها لم تكن علاقة حميمة. لذا فإن المعارضة اجتمعت على رفض ترشيح العمري، مستغلين صحفهم لترويج موقفهم هذا، داعمين بالمقابل السياسي المعتدل

(1) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 7، ص 265.
(2) المصدر السابق، ص 272.
(3) الجادرجي، مذكرات، ص 197. العكام، حزب الاستقلال، 223 ـ 225. وجيني سنغيلتون، الحزب الوطني الديمقراطي في العهد الملكي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1999)، ص 104 ـ 110.

محمد الصدر.[1] وفي تلك الظروف كان الوصي قلقا من مأزق سياسي طويل الأمد ومن احتمال عودة الفوضى إلى الشوارع. ولقد بدأ يفقد أعصابه. ففي برقية إلى وزارة الخارجية، كتب نائب السفير البريطاني بأنه التقى نوري السعيد الذي روى له أن الوصي قد انفجر بالبكاء عندما استمع إلى صالح جبر يقدم استقالته، وأنه لم يعد يستمع إلى نصائح أحد سوى أمه وأخواته المهووسات. وكما يبدو كان نوري خجلاً شخصيا من تصرف الوصي وقدم اعتذارا شخصيا إلى البريطانيين، لكنه كان واقعيا بما يكفي ليخبر نائب السفير بأن لا يوجد سياسي عراقي قادر على تأييد الاتفاقية بصورة علنية.[2] وفي تلك الحال كان واضحا أن لا خيار لدى الوصي سوى الخضوع لمطالب المعارضة بتكليف محمد الصدر بتشكيل الحكومة.

كانت الأولوية إلى الحكومة هو القيام بشجب اتفاقية بورتسموث، ولقد جرى ذلك بسرعة وسلاسة. ولقد شكل ذلك نصرا لأحزاب المعارضة. لكنهم مع ذلك لم يكونوا قادرين على استغلال ضعف النخبة الحاكمة والبناء على النصر الذي حققوه. كان ذلك بسب الخلافات التي كانت تشق صفوفهم.[3] إلا أن تلك الأحزاب، ولاسيما الاستقلال والوطني الديمقراطي، كان لها الدور المهم والفعال في رفض الاتفاقية.[4] وفي الحقيقة ففي هذه الحادثة قد أثبتت أحزاب المعارضة أنها ليست أداة لنقل والترويج لمطالب الشعب إلى النخبة الحاكمة، بل أنها كانت طموحة إلى أحداث التغييرات السياسية بالضد من رغبة الطبقة الحاكمة.

ولقد حدثت حادثة أخرى من النشاط الحزبي بعد ثلاثة سنوات. إذ تشجعت أحزاب المعارضة من الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر عام 1952، ومن حادث إجبار الرئيس اللبناني على الاستقالة من أحزاب المعارضة في أيلول من نفس ذلك العام، فلقد استغلت أحزاب المعارضة فرصة تشكل حكومة جديدة في تلك السنة بمهمة إجراء انتخابات جديدة، حيث قام ثلاثة من تلك الأحزاب بتقديم مذكرة إلى الوصي يطالبون فيها بإجراء إصلاحات جوهرية منها تحديد سلطات رئيس النظام السياسي نفسه. الأمر الأكثر إثارة أن تلك المذكرات

(1) القصاب، ذكرياتي، 320 ـ 321.

(2) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 7، ص 277 ـ 278.

(3) في الانتخابات التالية، وبدلا من التوحد، قام الحزبان المعارضان الاستقلال والوطني الديمقراطي بالتنافس مع بعضيهما في العديد من الدوائر الانتخابية. وحصلت بعض الصدامات بين أنصار الحزبين. ينظر: الجادرجي، مذكرات، ص 243 و

Khadduri, Independent Iraq,1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics, pp. 270, 278.

(4) عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق (بغداد: المكتبة العالمية 1984)، ص

قد تم نشرها في الصحف التابعة لتلك الأحزاب. لم يدخر حزب الاستقلال كلمات عندما أفتتح مذكراته مشيرا إلى أن كل مواطن عراقي يندب حظه الذي جعله يولد في هذا البلد ويعيش في ظل الاستبداد السياسي. ومن ثم طالب الحزب بتأكيد استقلالية القضاء، وأن يتم الغاء نظام المرحلتين الانتخابيتين وان يستخدم بنظام الانتخاب المباشر عوضا عنه، وأن يتم الحد من الفساد المستشري. ولكن أكثر المطالب حدة كان مطالبة الحزب بأن يتم تعديل الدستور بحيث لا يسمح للملك [ الوصي في هذه الحالة] بالتدخل في شؤون الحكومة.[1] أما حزب المعارضة الثاني حزب الجبهة الديمقراطية فقد أكد أن الحكومات المتعاقبة قد اعتادت على التخلي عن مهامها التنفيذية، شاكيا من أن الوصي أعتاد على التدخل في كل المسائل الصغيرة والكبيرة.[2] أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد قدم مذكرته على أنها تلخص مطالب الشعب العراقي والتي تمتد من الظروف المعيشية الصعبة إلى الركود الاقتصادي والفساد إلى إنكار حقوق الناس الديمقراطية وإخضاع مصالح البلاد الأساسية إلى المصالح والمخططات البريطانية. وكذلك احتوت على نقد لاذع للوصي نفسه. فلقد وبخ الحزبُ الوصيَ لتجاهله للدستور وجعله غير ذي صلة، متهما إياه مباشرة بكونه المسؤول عن الوضع العصيب الراهن، وأنه مسؤول عن التدخل في القرارات الحكومية، وتكييف القرارات الحكومية لتلتقي مع توجهاته في وضع «معاكس تماما للعملية الديمقراطية. بسب هذه وغيرها من نقاط الإهمال، طالبت المذكرة «بأن تتوقف كل تلك التعديات».[3]

في تقييم الدرجة الاستبدادية التي يتمتع بها نظام ما، يمكن التأمل فيما كان سيكون رد صدام حسين على تلك المطالبات فيما لو قدمت له بعد خمسين عاما من ذلك التاريخ! إلا أن الوصي عبد الإله اعترف بأن الإصلاحات باتت ضرورية وأن يقبل النصيحة حول ذلك من أي منظمة أو شخصية عامة.[4] بيد أن الأحزاب لم تتجاوب مع اعتراف الوصي، معتبرين أن السرعة التي جاء فيها تشي بعدم الاكتراث ليس بالأحزاب فحسب بل أيضا بالناس وهمومهم. فلقد كتبت صحيفة الأهالي، وهي الناطق الرسمي بلسان حزب الاستقلال: «ومما لا شك

(1) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص 295. العكام، حزب الاستقلال، ص 255.

(2) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص 297

(3) الجادرجي، مذكرات، ص 490 ـ 493؛ الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص 298 ـ 302؛ فاضل، الحزب الوطني، ص 293 ـ 297.

(4) Khadduri, Independent Iraq, p. 279.

أن موضوعا كهذا في ظرف كالظرف الحاضر يجب أن يلقى العناية والاهتمام الكافيين من المسؤولين عن تسيير شؤون الحكم في البلاد وأن سرعة البت فيه لا تدل إلا على ذلك الارتجال وعدم الاكتراث الذي عولجت به شؤون الدولة في الماضي والذي كان ولا يزال من أهم أسباب تردي الأحوال كما أن الأمر يدل على تلك العقلية التي لا تبالي بالشعب وبرأيه».[1] أما الصحيفة التابعة إلى الجبهة الشعبية فقد وصفت الإجابة بأنها «متسرعة ولامبالية» مقارنة إياها مع المذكرات التي رفعتها الأحزاب والتي خضعت فيها كل جملة إلى التمحيص والنقد.[2] لذا كانت القناعة بأن لا شيء سوف ينتج من ذلك. إلا أن الوصي بعد ثلاثة أيام قام بدعوة قادة الأحزاب الثلاثة والشخصيات البارزة إلى القصر لمناقشة أوضاع البلاد والشكاوى التي رفعت في المذكرات. ومع أن الاجتماع تمخض عن أشياء قليلة، إلا أنه يعطي صورة عن جو من الليبرالية النسبية الذي كان يسمح للأحزاب بتوجيه النقد اللاذع إلى أركان الحكومة من دون الخوف من الانتقام.

كان معظم النقد الذي توجهه الأحزاب إلى الحكومة يصدر من خلال جرائدهم الرسمية ومن خلال الصحف المستقلة الأخرى التابعة للمعارضة. وعندما تم رفع الحظر عن الصحف بعد الخطاب الشهير للوصي عام 1945، فإن الصحف بادرت حالا إلى توجيه سهام النقد. ففي عام 1946، دعت صحيفة البلاد وهي صحيفة معارضة مستقلة الوصي إلى عدم التدخل بالشؤون السياسية للأحزاب تماشيا مع الأعراف الدستورية.[3] وبعد ذلك في صيف عام 1946، شنت صحيفتا لواء الاستقلال وصوت الأهالي، التابعتان إلى الحزبين المعارضين الاستقلال والوطني الديمقراطي، حملة شرسة على رئيس الوزراء آنذاك أرشد العمري الديكتاتوري والمتصلب (حسب وصفها) الذي وصفته صحيفة اللواء بـ«الإجراءات التعسفية التي تتخذها الحكومة للوقوف في وجه تيار الحركة الوطنية».[4] كانت تلك الانتقادات تتركز على السياسات الحكومية، إلا أنها لم تكن توفر رئيس الوزراء أيضا. ففي إحدى الافتتاحيات، وصفت صحيفة الأهالي العمري بأنه غير متوازن نوعا ما، مدعية بأن العراقيين لم يكونوا يتخيلون أن شخصا

(1) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص 306 (الهامش رقم 1).

(2) المصدر السابق.

(3) فائق بطي، صحافة العراق (بغداد: مطبعة الأديب 1968)، ص 125.

(4) العكام، حزب الاستقلال، ص 198. وحول الحملة ضد حكومة العمري يتنظر ص 191 ـ 200. الجادرجي، مذكرات، ص 141 ـ 151.

كهذا يتبوأ المنصب المهم الذي يشغله العمري الآن، ولذا فإنهم قابلوا تعيينه بعدم الاكتراث، وبالحقيقة، مع القليل من الاستهزاء.[1] ولما ضاق العمري ذرعا بذلك، قرر تقديم كامل الجادرجي مالك الصحيفة ورئيس حزب الاستقلال إلى المحكمة بتهمة التحريض. ولكن مع وجود 17 محاميا متطوعا للدفاع عن الجادرجي، فقد تم استئناف الحكم بالسجن لمدة ستة أشهر وتم نقض الحكم، وعاودت الصحيفة الظهور خلال 6 أسابيع.

استمرت هجومات الصحافة ضد الحكومات المتعاقبة، إلى أن قرر نوري السعيد، بعد عدة سنوات، والذي كان غير متسامح مع الهجومات اللفظية للمعارضة، إلى مقاضاة الجادرجي من جديد وإغلاق صحيفته. وعلى الرغم من أن نوري السعيد كان الأكثر استبدادا من بين السياسيين القدماء، إلا أن المحاكم في عهده لم تكن كالمحاكم العرفية التي عهدها العراقيون في حكم صدام حسين. قُدِم الجادرجي هذه المرة إلى المحكمة مع ما لا يقل عن واحد وعشرين محامي دفاع، واستغل الفرصة وأخذ يحاضر للادّعاء العام والقضاة حول المبادئ والممارسات الديمقراطية، وجرى نقل تلك الإجراءات بسرعة إلى الرأي العام، مسبغة على المتهم المزيد من الكاريزما عند الرأي العام. أفضت المحاكمة إلى الحكم على الجادرجي بستة أشهر من السجن مع الأشغال الشاقة، غير أن فريق الدفاع نجح في نقض الحكم في محكمة الاستئناف. كانت هذه أكثر الحالات الشهيرة التي جرت فيها المحاكمات، إلا أنها لم تكن الحالة الوحيدة التي تعرض فيها محررو صحف إلى المقاضاة. وكانت لهيئة تحرير صحيفة الأهالي حصة الأسد من تلك الاتهامات.

وبين العامين 1946 و1954 كانت الاتهامات ضد المعارضة تنتهي بالقليل من العقوبات، حيث كان يتم إخلاء سبيل المتهم لنقص الأدلة أو بعد الاستئناف مباشرة.[2] الأمر الذي يستحق الاهتمام هنا هو أن النخبة الحاكمة، وعلى الرغم من أنها لم تكن مرحبة بالآراء المعارضة وأنها عملت ما بوسعها لمضايقة المعارضة والحد من تأثيرها، لم تكن راغبة في استخدام قوتها القمعية لتحييد تلك المعارضة كليا. ولم تكن تصبو إلى فرض إرادتها على القضاء أمام الملأ.

استمرت صحف المعارضة بالهجوم على الحكومات ورؤساء الوزارة خلال الأربعينات وجزء

(1) فائق بطي، صحف بغداد في ذكرى تأسيسها، ص 19. وبطي، صحافة العراق، ص 123

(2) وبالطبع فبعد أيلول عام 1954 ومع بدأ الحقبة الاستبدادية تحت نوري السعيد فإن جو التسامح الذي سمح باستقلال القضاء قد تراجع كثيرا، وبالفعل تمت محاكمة العديد من المحررين وقادة الأحزاب وتم سجنهم.

من الخمسينات. فخلال محادثات معاهدة بورتسموث قامت الصحف بمهاجمة رئيس الوزراء صالح جبر بلا هوادة، وذهبت إلى ابعد من انتقاد سياساته إلى تحريض الشعب علنيا على الثورة. حيث قامت الصحف من خلال التقارير والآراء المنشورة بمساندة (الوثبة)، وهو الاسم الذي اطلق على الانتفاضة المندلعة، ليس فقط من خلال الإشادة بأفعال المتظاهرين، بل أنها حرضت الجماهير على مساندة التمردات الصغيرة المندلعة. وقام المعارضون أنفسهم بتوزيع نسخ من التقارير التحريضية على المتظاهرين، وقام بعضهم بتقدم المظاهرات التي طالبت بالخصوص بحرية الصحافة ورفع الحضر الحكومي عن الصحف.[1]

كانت الأدوات المتاحة للحكومات المتعاقبة لتجنب النقد الذي توجهه الصحف هو إغلاقها وتشديد الرقابة عليها، وكانت هذه الأساليب تستخدم بصورة مستمرة خلال الفترة الملكية. إلا أن هذه الفترة من 1946 إلى 1954 لم تكن بذلك السوء بحيث كانت الصحف قادرة على تجنب التدخلات الحكومية. خصوصا فيما يتعلق بممارسة إغلاق الصحف.[2] فعندما كانت وزارة الداخلية تقوم بإغلاق أي صحيفة، كان المالك يسارع بتقديم طلب بفتح صحيفة أخرى باسم مختلف قليلا. وفي معظم الحلات كانت الوزارة توافق خلال فترة قصيرة. ومن هنا فإن صحيفة الأهالي قد اتخذت عدة أسماء منها: صوت الأهالي، نداء الأهالي وصدى الأهالي. وكذلك فإن الصحيفة الناطقة لبلسان حزب الاستقلال كانت تسمى بلواء الاستقلال ومن ثم (نداء الاستقلال). أما الصحيفة التابعة لحزب الاتحاد الوطني ذي الميول الشيوعية فقد ظهرت باسم (السياسة)،[3] وبعد أن تم إغلاقها ظهرت باسم (صوت السياسة). كانت كل من تلك الصحف تجتذب القراء السابقين وكانت تحتفظ بنفس الروح النقدية المعارضة.

كانت العلاقة بين الحكومة العراقية والمعارضة معقدة جدا خلال هذه الحقبة، حيث كانت المعارضة في بعض الأوقات قادرة على التأثير بل وتغيير السياسات الحكومية، وفي فترات أخرى كانت عاجزة عن ذلك. لكن هذا الوضع لا يختلف كثيرا عن الديمقراطيات الناضجة في وقتنا الحالي. ما ينبغي تذكره دوما هو أن المعارضة كانت قناة فاعلة في صياغة وإيصال مطالب ومصالح الناس؛ ولما كانت واثقة من الليبرالية النسبية الموجودة في النظام، فلقد كانت قادرة على فعل ذلك بثقة تامة وعلى الملأ. لا يعني ذلك أن الدولة لم تقم

(1) أحمد فوزي، المثير من أحداث العراق السياسية (بغداد: دار الحرية للطباعة 1988)، ص 246.
(2) فائق بطي، صحف بغداد في ذكرى تأسيسها، ص 19. وبطي، صحافة العراق، ص 123.
(3) عليوي، الأحزاب السياسية، ص 104 ـ 105.

بمضايقة أو وأد صوت الصحافة. كل ما هنالك هو أن النظام لم يكن منغلقا تماما إلى درجة لا يسمح فيها بتحدي سياسيات الحكومة والالتفاف على مؤسساتها.

وبعد الفجوة التي خلقها الاستبداد الحكومي خلال الأعوام 1936 إلى 1945، والتي اختفت فيها المعارضة كليا من الفضاء العام، فإن الأحزاب السياسية والصحف التابعة لها التي دخلت مجددا في الفضاء العام أسهمت بصورة فاعلة في رسم السياسات حتى عام 1954. ولذا يعود لهم الفضل في إعادة إحياء مفهوم المعارضة وترسيخه فعلاً سياسياً مشروعاً في الوعي الشعبي. فلقد أصبحت عبارات مثل (أحزاب المعارضة) و(صحف المعارضة) جزءاً من القاموس السياسي اليومي للعراقيين.

بالطبع يمكن للبعض أن يجادل بأن الليبرالية النسبية في الآراء والممارسات السياسية خلال هذه الحقبة كانت ليست أكثر من استعراض فارغ من أي قيمة فعلية. إلا أن ما غاب عن أصحاب هذه الرؤية هو وجود روح الحوار، وإرادة الاستماع إلى وجهات النظر المعارضة، والقدرة على التنازل إذا كان الموقف يتطلب ذلك. فكما بينا سابقا، فإن الاجتماع الذي دعا اليه الوصي عبد الإله بعد الفوضى الذي أعقبت توقيع اتفاقية بورتسموث كان مليئا بالآراء المنتقدة ليس فقط لرئيس الوزراء بل للوصي نفسه. لم يتوانى الحضور عن طرح النقد القاسي، بل والجارح في بعض الأحيان، بيد أن النقاشات كانت تجري في جو من الكياسة الذي يميز السياسة الليبرالية. وعندما كان البعض يتعدى حدود تلك الكياسة، كان يقدم الاعتذار مباشرة.

من الأمثلة على تلك الكياسة التي كانت تميز الطبقة السياسية، سواء من جانب الحكومة أو المعارضة، حدث في عام 1952، عندما دعا الوصي، تحت مطالبات بالإصلاح السياسي من قادة المعارضة، القادة السياسيين بمن فيهم قادة المعارضة إلى اجتماع داخل القصر الملكي. حينها قام طه الهاشمي الذي كان رئيس حزب الجبهة الشعبية وكان من الأشراف (من العائلة نفسها التي قدمت مع الملك فيصل) وكان رئيسا سابقا للوزراء وقائدا محترما للجيش، قام بتحذير الوصي من أن الأوضاع في العراق تشبه إلى حد بعيد الأوضاع في مصر قبيل الانقلاب العسكري الذي أطاح بالملكية المصرية. وطلب من الأمير عدم التدخل في السياسة. وعلى ما يبدو فقد أخذ الأمير ذلك شخصيا، وشن هجوما على أولئك الذي وصفهم بالكذب بخصوص دوره السياسي، متهما إياهم بالمسؤولية عما آلت إليه أحوال البلاد. وعندما اعترض الهاشمي على كلام الوصي وأسلوبه، أمره الوصي بالصمت. وعلى أثر الإهانة التي تعرض لها،

خرج الهاشمي من الاجتماع وتبعه الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي.(1) وفي اليوم التالي، عندما علم الوصي بأنه حتى الأعضاء الموالون له لم يكونوا راضين عن تصرفه، بادر إلى زيارة الأعضاء واحداً تلو الآخر في منازلهم.(2) كان القصد من وراء ذلك بيان ندم الوصي على كلماته الجارحة في أثناء الاجتماع.

يبين حدث آخر هذه التأدب والتسامح السائدة في البيئة السياسية. في إحدى اجتماعات مجلس الأعيان العراقي، طلب محمد رضا الشبيبي، وهو أحد أشد المنتقدين لنوري السعيد، بالإضافة إلى كونه شاعرا كبيرا، التكلم في الوقت نفسه الذي رفع فيه نوري السعيد يده طالبا الكلام. أعطاه نوري المجال معلقا بسخرية «لندع الشيخ يلقي قصيدته».(3) ولشعوره بالإهانة من تعليق نوري، غادر الشبيبي القاعة غاضباً. في تلك الليلة ذهب نوري السعيد إلى المجلس بنفسه وقدم الاعتذار. وتنبأ بأن يوم إنهاء المعارضة للنظام الملكي وشيك.(4) لا يشي هذا التصرف من الرجل الأكثر مهابة في العراق باحترام للشخص المعارض فقط، بل للمؤسسة التي يمثلها.

الصورة التي تبرز من هذا كله هو نخبة سياسية ذات نزعة استبدادية، ومصرة على التمسك بمقاليد السلطة، بيد أنها في نفس الوقت كانت تتقبل حقيقة أن الاختلاف لا يعد تحريضا أو خيانة. كانت هنالك جهود لخنق المعارضة في العقد الممتد من 1945 إلى 1954، غير أن هذا العقد يعج بالأمثلة على التسامح والرغبة في تقديم التنازلات والكياسة في الجدل السياسي. فلا يستطيع المرء أن يجد امثله على التصرفات الوحشية التي وصمت نظام صدام حسين.

لقد انتهت حقبة الليبرالية النسبية في أيلول عام 1954. إن عودة نوري السعيد إلى الحكم وإصراره على اتباع سياسات تفتقد للشعبية مثل الدخول في الحلف الغربي ومعاداة الحكومة المصرية والقائد الشعبي جمال عبد الناصر، قد أغلق الباب على أي آمال في الاستمرار، فضلا عن التقدم في الممارسات الليبرالية. أن إحكام الدولة سيطرتها على الجو العام وعدم التسامح

(1) الجادرجي، مذكرات، ص 493 ـ 497. العكام، حزب الاستقلال، ص 266؛ الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص 315 ـ 318.

(2) إلا أن هنالك حدودا لكياسة الوصي، إذ أن اعتذاره لم يشمل ياسين الهاشمي أو كامل الجادرجي. ينظر الجادرجي، مذكرات، ص 501.

(3) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث (لندن: رياض الريس للطباعة والنشر 1987)، ص 82.

(4) المصدر السابق، ص 83.

مع أي إشارات مهما كانت صغيرة، على أي تفكير معارض قد ازدادت خلال السنوات الأربع الأخيرة من عمر الملكية العراقية. فلقد تم حل الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، وتم سحب الإجازات المعطاة إلى وسائل الأعلام، مع الإبقاء على بعض الصحف المؤيدة القليلة،[1] وتم التلاعب الكبير بالانتخابات وتم انتهاك الحقوق. وفي تموز عام 1958، عندما قرر أعداء الملكية الانقضاض عليها، لم يمكن للنخبة السياسية أن تعتمد على القاعدة الشعبية الداعمة ليأتي لإنقاذها في ساعة العسرة.

(1) عبد الرحمن البياتي، سعد كزاز ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1959 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001)، ص 134 ـ 137.

## الفصل السابع

# القومية والانقسام الاثني والطائفي 1936 ـ 1958

فضلاً عن التغييرات الجذرية في المؤسسات السياسية والحكومية التي أحدثها انقلاب بكر صدقي، ظهرت إلى السطح صدامات فكرية بين الطبقات السياسية والثقافية التي وجدت، بلا ريب، طريقها إلى المؤسسة العسكرية العراقية، وهي صدامات تتمركز بالأساس حول الهوية الوطنية العراقية. إن الصراعات التي وسمت فترة بكر صدقي، تلك التي قادت إلى سقوط حكومة سليمان، لا تظهر فقط التكتلات والتنافس بين النخب السياسية الحاكمة، بل إنها تشير في الوقت ذاته إلى مفهومين مختلفين حول ما يمثل الهوية الوطنية العراقية: هوية وطنية عراقية تأخذ بالحسبان المجموعات الإثنية العراقية المختلفة؛ وأخرى هوية عروبية تنظر إلى العراق ليس على أساس كونه بلدا منفردا بحد ذاته بل على أنه جزء، بل وذو دور قيادي في العالم العربي. كانت الفكرة الثانية تحظى بتأييد داخل صفوف القوات المسلحة، وبالخصوص بين الضباط السنة، أما الرؤية الأولى، أو الرؤية المحلية التي ترفع شعار (العراق أولاً) فكانت تحظى بالترحيب بين المجاميع التي كانت تقع خارج مركز القوى السياسية السنية. لذا فيمكن النظر إلى مرحلة ما بعد الانقلاب على أنها محاولة من قبل المجموعة الخارجية للزحف نحو المركز ليس فقط السياسي، بل الفكري أيضاً.

لقد ظهر التوجه الفكري للنظام السياسي الجديد واضحا من خلال البنية السياسة التي اتبعتها النخبة السياسية. كان الأقطاب الثلاثة للنخبة السياسية هم كل من صدقي (كردي) وسليمان (تركماني) وأبو التمن (شيعي). ركز البيان الحكومي الأول للشعب بصورة حصرية على مشاكل البلاد، ووعد بتعزيز الوحدة الوطنية والقضاء على الانقسام المجتمعي. أما مصطلح (الوحدة العربية) والذي كان شعار كل قومي مخلص، فقد تم ذكره مرة واحدة بصورة

«مرور الكرام».[1] وخلال فترة حكم حكومة سليمان، كانت التركيز على سياسة (العراق أولًا). وكان القوميون ينظرون إلى هذا، ولاسيما الضباط السنة في القوات المسلحة، على أنه محاولة خفيّة لتقليص تدخل العراق في القضايا العربية. وبالفعل، فإن المبادرة الخارجية الوحيدة لتلك الحكومة كانت توقيع معاهدة سعد آباد مع تركيا وإيران وأفغانستان.

أثارت تلك السياسات حنق القوميين العرب على ما عدّوه نأيا مقصودا للعراق عما عدّوه محيطه الطبيعي. فلقد ذكرت صحيفة الاستقلال ذات التوجه القومي القوي: «لا يمكن تحقيق أي نجاح اذا ما تم التخلي عن العقيدة القومية».[2] مما أثار قلق الحكومة أن المشاعر القومية كانت منتشرة بين الضباط، الذين فتح تدخل صدقي شهيتهم على السيطرة على السلطة السياسية، والذين أثار حماسهم القومي الانتفاضة العربية ضد اليهود والبريطانيين في فلسطين عام 1936. لذا عندما أراد سليمان أن يشرح إلى السفير البريطاني رفض حكومته لقرار التقسيم في فلسطين، لجأ إلى الاعتراف بوجود شريحة كبيرة من العراقيين الذين يشعرون بشعور الأخوة القوي مع إخوتهم العرب في فلسطين، مخبرا المبعوث البريطاني الممتعض «بأن لا حكومة يمكنها البقاء في السلطة ما تظهر نوعا من القبول بالكره الذي يبديه السكان تجاه قرار التقسيم».[3]

إن الإحباط الذي كان يشعر به الضباط السنة قد تزايد مع القلق من أن القبول في الكلية العسكرية أيام بكر صدقي كان يميل إلى صالح الأكراد. تصاعدت الإشاعات على أن هنالك سياسية مقصودة تهدف إلى تغيير التوازن في القوات المسلحة بعيدا عن الإثنية العربية. ففي محادثة بين صائب شوكت، وهو سياسي عراقي بارز، وفريتز غروبا (Fritz Grobba)، القائم بالأعمال الألماني في بغداد، وذلك بعد حادثة اغتيال بكر صدقي، قال شوكت: «إن بكر صدقي يصرح بالحرص على مصالح العرب قولا، ولكنه في الفعل يهتم بمصالحه الشخصية ومصالح الكرد فقط». ويردف شوكت بأن هذا التوجه قد تأكد من خلال سياسة صدقي التي من خلالها «أحل الضباط الكرد محل العرب، وأصبح 70 % من طلاب الكلية العسكرية في بغداد من الأكراد».[4]

---

(1) عبد الرزاق الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908 ـ 1945 (بغداد: وزارة الثقافة والاعلام 1978)، ص 434 ـ 436.

(2) المصدر السابق، ص 437 ـ 438.

(3) Michael Eppel, The Palestine Conflict in the History of Modern Iraq: The Dynamics of Involvement, 1928 1948 ـ (London: Frank Cass, 1994), p. 64.

(4) صفوت، العراق، ص 128.

ولما كان معظم ضباط الصف من العرب السنة، وكان معظمهم يتبنى رؤى قومية، فإن عملية الانقلاب ضد صدقي كانت أمرا محتوما. ففي آب عام 1937، نجحت محاولة اغتيال معدة بإحكام لبكر صدقي في محافظة الموصل المعروفة بتوجهاتها القومية. وعندما أمر سليمان باعتقال المدبرين، قام الضباط المسؤولون من العرب السنة بالعصيان. وفي تلك الحالة، لم يكن أمام رئيس الوزراء وكابيتنه الوزارية من حل سوى الاستقالة. إن انتهاء فترة بكر صدقي أشر إلى صعود القومية العربية على حساب الخصوصية العراقية.

وكان للهموم القومية العربية دور في المرة الأخرى التي تدخل بها الجيش في العملية السياسية، عندما أجبروا حكومة جميل المدفعي على الاستقالة وأجبروا الملك على الطلب من نوري السعيد تشكيل الحكومة الجديدة في كانون الأول عام 1938. وبعيدا عن المصالح الشخصية فقد وجد الضباط القوميون في نوري السعيد بتوجهاته العروبية القوية رجلاً يشاطرهم الالتزام بالعقيدة القومية العربية ورؤاها الفكرية وأهدافها السياسية. فلقد كتب صلاح الدين الصباغ، وهو أحد المتآمرين من الجيش عن نوري السعيد أنه رجل ملتزم بما «يخدم بلاد العرب وتحقق وحدتها». [1]

من الصعب تقييم أهمية الاعتبارات القومية في الهوية الوطنية في تحديد الاستراتيجيات السياسية. يمكن القول إن تأثيرها كان أكبر عندما تتلاقى مع المصالح الشخصية للاعبين السياسيين أنفسهم. ولئِن كان هذا هو السائد، كما رأينا سابقا، فإن هنالك بعض الحالات التي كان للمصالح الشخصية دور هامشي مقارنة بالايدلوجيا. فعلى سبيل المثال، فإن القطيعة التي حصلت بين الضباط القوميين ونوري السعيد وهو السياسي الذي اختاروه بأنفسهم والذي سهل تدخلهم في العمل السياسي، حصلت بصورة أساسية بسبب جدال أيديولوجي حول ما هو الوضع الأمثل للعراق وللقومية العربية: هل هي سياسيات نوري الداعمة للبريطانيين أم مشاعر الضباط الداعة للألمان؟ لذا لا يمكن استبعاد الرؤى حول الهوية الوطنية على إنها مسائل جانبية للعملية السياسية في هذه الفترة المضطربة من تأريخ العراق الحديث.

وفي الحقيقة فإن سياسات الحكومة العراقية في عهد رشيد عالي والحرب العراقية البريطانية المؤسفة عام 1941 ما هي إلا دلائل على الدور المحوري للاعتبارات القومية. ففور رجوعهم إلى بغداد بعد المغادرة القسرية لها، عمل الوصي وباقي أعضاء النخبة السياسية

(1) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، 123.

على إصلاح شامل للمؤسسة التعليمية، والذي ارتقى إلى تطهير المدارس والكليات العراقية من المدرسين القوميين المناهضين للبريطانيين. إذ تم سحب الجنسية من ساطع الحصري نفسه، وتم إبعاد 300 من المدرسين الذين جلبهم الحصري لغرض غرس المفاهيم القومية في قلوب الشباب العراقي إلى خارج العراق.[1] وجرت إعادة صياغة النموذج التعليمي على يد النخبة السياسية الصديقة للبريطانيين، بعد تطهيرها من النزعة الثورية وتحويلها إلى الخطط التي تمولها الدولة لتوحيد الوطن العربي.

في عام 1943، قدم نوري إلى البريطانيين خططه حول تشكيل حلف الهلال الخصيب. ولأجل إرضاء القاعدة الجماهيرية التي تدعم اتجاه (العراق أولاً)، قام نوري بحذف أي إشارة إلى الوحدة العربية، ولتجنب الاستقطاب الفكري والسياسي الذي كان السمة البارزة لمرحلة الثلاثينيات.[2] لقد ركزت المذكرة التي قدمها نوري على الروابط الحيوية التي تربط العراق بلبنان وسوريا والأردن وفلسطين، وهي دول الهلال الخصيب (والتي لم تكن أي منها، عدا العراق، دولاً معترف بها رسميا)، وكذلك نصت على الاختلافات الموجودة بينها. ولأجل حصول الوحدة بينها اقترح نوري عملية ذات مرحلتين: في المرحلة الأولى تجتمع كل من الأردن ولبنان وسوريا وفلسطين في كيان موحد. وما أن تتوحد تلك الدول فيما يسمى (سوريا الكبرى) فسينظم العراق مكونا (العصبة العربية)، والتي يمكن للدول العربية الأخرى الانضمام اليها اذا رغبوا في ذلك. وهكذا ستأخذ الجامعة على عاتقها مسؤوليات الدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصاد والاتصالات والجمارك وحماية الأقليات (وهي كانت مسألة حساسة بالنسبة إلى مسيحيي لبنان ويهود فلسطين.)[3] كان هذه الخطة تعدّ الخطوة الأولى في طريق تحقيق الوحدة بين البلدان الناطقة باللغة العربية.[4] وسوف تعتمد الصياغة الحكومية لها على رغبات وقرارات الشعوب العربية.

(1) سلمان التكريتي، الوصي عبد الاله يبحث عن عرش (بيروت: الدار العربية للموسوعات 1989)، ص 75 ـ 76.

(2) أنيس صايغ، الهاشميون والقضية الفلسطينية (بيروت: دار الطلائع 1966)، ص 308.

(3) سعد رؤوف محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932 ـ 1945 (بغداد: مكتبة اليقظة العربية 1988)، ص 257 ـ 258.

(4) For the political maneuverings involved in Iraq's unity schemes, see Majid Khadduri, «The scheme of Fertile Crescent unity: a study in inter ـ Arab relations,» in Richard N. Frye, ed., The Near East and the Great Powers, (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1951), pp. 137 - 177.

مما لا شك فيه أن هذه الخطة كانت تشترك مع التطلعات الهاشمية وكذلك مع أي فريق يأخذ على عاتقه المشروع القومي العربي. بيد أن الحافزين ليسا متقاطعين. لأن نوري السعيد في النهاية، وكبار السياسيين السنة، كانوا العمود الفقري للثورة على الحكم العثماني. ولقد كان الالتزام بالقضية العربية هو الهدف الأساس بالنسبة إلى أولئك الضباط الين كانوا يعدّون أن نوري واحدا منهم. لذا فإن نوري كان لديه خطة يظن أنها سوف تخدم القضية القومية العربية بالإضافة إلى أنها تخدم الهدف الهاشمي.

لكن لا يمكن الجزم بمدى الدعم الذي حصلت عليه الخطة على المستوى الشعبي. كان يمكن أن تحصل على الدعم الأكبر من قبل الطبقة المتعلمة من العرب السنة، الذين كان معظمهم يتبنى الفكر القومي. ولكن حتى بين السنة كان هنالك من يعتقد أن ثمة دافعا هاشميا ميكيافيليا وراءها. من ناحية أخرى، فإن الكرد كانوا ينظرون إلى أي مخطط للوحدة العربية، والذي سيتركهم جزيرة نائية وسط محيط عربي مترامي الأطراف، على أنه أقرب إلى الكابوس. وكذلك لم يكن الشيعة مغرمون بتلك القضية، معتبرين إياها خطة من الأقلية السنية لتعزيز الهيمنة السنية والإمعان في تهميش الشيعة.[1] فبالنسبة إلى الشيعة، وهم عرب أيضا، فإن قلقهم من المشروع ليس مبنيا على أسس وطنية أو إثنية، بل على حسابات سياسية استراتيجية تتعلق بتوزيع ميزان القوة السياسية.

من الضروري أن نلاحظ أن النقاشات حول مسألة الهوية، سواء أكانت الهوية العراقية منها أم العربية، قد اقتصرت على الطبقة الحاكمة. أما بالنسبة إلى الطبقات الفقيرة وغير المتعلمة، والتي كانت تشكل الأغلبية العظمى من السكان، فإن مسألة الهوية كانت مسألة غير ذات صلة بالنسبة لها، ولم يكونوا على اطلاع عليها ولم تشكل أي أهمية بالنسبة إليهم. حيث يذكر عبد الكريم الأزري، وهو سياسي شيعي من الطبقة الحاكمة، أن خلال الحرب العراقية البريطانية عام 1941، أنه شاهد بعض الجنود يعودون إلى عشائرهم في المناطق المحيطة ببغداد، وكانوا يتباهون بلبس الزي العشائري وكأن المعركة مع المحتل البريطاني لا تعني شيئا بالنسبة إليهم. وبالحقيقة فإن ما يلمح اليه هو أن أبناء العشار كانوا يعملون بالتنسيق مع البريطانيين ضد حكومة رشيد عالي وضد قوات القوميين العرب.[2] وحتى مع

(1) Yiizhak Nakash, The Shi'is of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University press, 1994), pp. 133 - 134.

(2) الأزري، تاريخ في ذكريات العراق، ص 148 ـ 150.

الجهود المبذولة في سبيل الهوية الوطنية ومن ثم في سبيل الولاء إلى مؤسسات الدولة، فلم يكن من المتوقع من دولة عمرها عقدين فقط أن تتمكن من غرس الأفكار الوطنية إلى أبعد من الطبقة الوسطى المتعلمة الصغيرة في المجتمع المدني.

لقد كانت الطبقة الوسطى (الطلبة والموظفين وضباط الجيش) هي المكان الملائم الذي نشأت وترعرعت فيه الأفكار والنوازع الثورية. لقد كان أعضاء هذه الطبقة الأكثر عرضة للتأثر بالأفكار والنماذج القومية؛ ولا شك أن التعليم والتمدن قد لعبا دورا كبيرا في هذه العملية. فلقد حدثت بعض الإنجازات في مراكز المدن حيث تم جسر الهوة التي سببها الانقسام الإثني والطائفي. وكانت النتيجة أنه خلال الخمسينات، وبالخصوص بين الطبقة المتعلمة في مراكز المدن، بدأ الانتماء الوطني يغطي على الهويات الفرعية والاصطفافات للمجاميع الصغيرة مثل الطوائف والعشائر. وكان هذا ينطبق بصورة خاصة على المجتمع الشيعي.

لقد كان هنالك تقدم اقتصادي كبير لدى الشيعة. يكفي القول إن الشيعة كانت هي المجموعة الأكبر ملكا للأراضي في تلك الفترة. وكان 14 من بين 18 من أعضاء غرفة التجارة بغداد من الشيعة.[1] وبالتماشي مع الازدهار الاقتصادي ازداد المستوى التعليمي للشيعة.[2] فقد حلت المدارس الحديثة التي تدرس الرياضيات والعلوم واللغات الأجنبية والتي تتبع أساليب التعليم الحديثة محل المدارس الدينية القديمة. في بداية القرن العشرين، كان هنالك 8000 طالبا يداومون في المدارس الدينية في مدينة النجف المقدسة، إلا أن هذا العدد أنخفض إلى 1954 طالبا في عام 1957.[3] فلقد كانت المدارس العلمانية المدعومة حكوميا تؤكد وحدة العراق وطابعه العربي. وفي العقدين الرابع والخامس دخل العديد من الشباب الشيعة إلى الطبقة الوسطى وأصبحوا عاملين في القطاع الخاص وموظفين وحرفيين. خلق هذا الحراك الاجتماعي شروخا في الجدار الفاصل بين الطوائف. فعلى سبيل المثال، «أصبح السنة يزوجون بناتهم من الشيعة، وكان هذا الزواج بين الطوائف أمرا متعذرا في العقود

(1) Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004), p. 145.

(2) Phebe Marr, «The Development of a Nationalist Ideology in Iraq, 1920 1941 ـ,» The Muslim World, April 1985, p. 100.

(3) See Nakash, The Shi‘is of Iraq, p. 254.

القليلة السابقة».[1] وبالإضافة إلى ذلك، فإن تهجير اليهود من العراق سمح للشيعة بالتمدد الاقتصادي أكثر فأكثر.

ورافق ذلك تحسن في المكانة السياسية للشيعة. فبين العامين 1947 و1954 كان أربعة من رؤساء الوزراء من الشيعة، بينما لم ينل أي شيعي هذا الموقع قبل عام 1947. وفي العقد الأول من الحكم الملكي، كان الشيعة يشغلون أقل من 18 % من المناصب الوزارية، إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى 35% في العقد الأخير من الحقبة الملكية.[2]

وهذا يعني أن الشيعة خلال الخمسينات كانوا مندمجين في الحياة السياسية في العراق. إلا أن الشرخ بين الطائفتين خصوصا شكوى الشيعة من الهيمنة السنية، استمرت كنار تحت الرماد. وعلى الرغم من أن بعض أغنى العراقيين كانوا من الشيعة، غير أن المجتمع الشيعي على العموم قد كان من الناحية الاقتصادية، كما من الناحية الاجتماعية، في مستوى أدنى من المجتمع السني. وعلى الرغم من أن تلك الفروق سببت بعض الهيجان، كان محدوداً في المدى والأغراض. ففي المآل الأخير، بدأ الشيعة، بوصفهم مجموعة غير مختلفة إثنياً مع الفئات الأخرى، في الخمسينات بالنظر إلى نفسها جزءاً من المواطنة العراقية. بالطبع كانوا يحضون على تحسين وضعهم المعيشي والاجتماعي إسوة بالسنة، بيد أنهم لم يكونوا يرون من سبب يدفعهم إلى المطالبة بسلخ أنفسهم عن البلاد. وفي الخمسينات أخذ بعض السنة يشككون في الاعتقاد السائد في مجتمعاتهم بأن ولاء الشيعة أقرب إلى الإيرانيين منه إلى بلاد العراق العربية.

لا يعني هذا أن العراق أصبح مجتمعا يتنعم بالمساواة. فالسنة كانوا أكثر ازدهارا وأكثر تعليما من الشيعة، واستمرت سيطرتهم على المواقع المهمة في السياسة والأمن إلى آخر الحقبة الملكية. ففي المجال السياسي، فعلى الرغم من أن الشيعة قد حققوا مكاسب سياسية، إلا أن مشاركتهم السياسية، هذا أن لم نذكر سيطرتهم على مراكز القوى، لم تكن تتناسب مع حجمهم السكاني. لذا فإن قرابة 60 % من أعضاء مجلس النواب كانوا من السنة، على الرغم من أن نسبتهم السكانية كانت 20% من السكان، وفي الكثير من الأحيان كانت

(1) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), p. 47.

(2) Ibid., p. 47.

المدن الشيعية تمثل من قبل ممثلين سنة أكثر من النواب الشيعة. وفي أكثر من حالة كانت هنالك مدن شيعية ليس لها ممثل شيعي واحد. وفي حالات أخرى، كانت مقاعد أكثر تذهب إلى المسيحيين واليهود من الشيعة في مدن مثل البصرة 90 % من سكانها من الشيعة.(1)

أما بالنسبة إلى الأمن، فقد كان معظم ضباط الصف من السنة. إذ يعلق السياسي الشيعي البارز عبد الكريم الأزري على قلة وجود الشيعة بين الضباط حتى بعد ثلاثين عام من تأسيس الدولة العراقية. يذكر أنه طرح المسألة أمام الملك والوصي، قائلا بأن شباب الشيعة محبطين من السياسيات المنحازة التي تتبعها الكلية العسكرية والتي جعلتهم لا يأبهون بالتقديم عليها أصلا. ويذكر أن الانتماء إلى صفوف الشرطة كان أكثر صعوبة بالنسبة إلى الشيعة. وتم طرح الموضوع في النقاشات البرلمانية، لكن من دون جدوى.(2) لذا فعلى الرغم من أن المؤسسات الحكومية التي يهمن عليها السنة حاولت أن تدمج الشيعة في البنية السياسية العراقية، إلا أنه لم تكن هنالك جهود منظمة لتصحيح عدم التوازن الموجود في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين مجتمعي الطائفتين.

ومهما كانت جهود المؤسسات المهيمن عليها من السنة في إشراك الشيعة تبدو فاترة، إلا أنها لم تكن موجودة بالنسبة للانقسام العربي الكردي، والذي كان جميع الأطراف تنظر اليه على أنه امر عسير للغاية. لذا كانت الاقتراحات الحكومية تقابل باللامبالاة في أحسن الأحوال وبالاشمئزاز في أسوأ الأحوال.(3) وفي داخلهم لم يتخل الكرد يوما عن تطلعهم نحو دولة كردية مستقلة. إن عدم وجود حافز للإندماج في الدولة العراقية كان يعني أن الأكراد، بخلاف الشيعة، لم يتأثروا بعمليات التمدن والتعليم. ترجع فيبي مار(Phebe Marr) هذا إلى الانتفاضات الكردية المتكررة ذات الأساس القبلي التي استمرت حتى الأربعينات. وهذا يعني

(1) العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص 195 ـ 197.

(2) الازري، ذكريات، ص 442 ـ 443 و237 ـ 243. ولقد ذكر اللواء كاظم العبادي قائد القوة الجوية في نهاية العهد الملكي للمؤلف شحة وجود الشيعة في المراتب العسكرية العليا. ولقد عزا ذلك إلى اللامبالاة الحكومية وعزوف الشباب الشيعة. ويؤكد حنا بطاطو هذه المعلومة حيث يذكر ان وجود الشيعة في المراتب العسكرية من رائد فصاعدا كان نادرا جدا. ينظر:

Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 765.

(3) يذكر بطاطو انه خلال الأربعينات وبالتزامن مع تمرد برزاني، فإن أعداد الكرد المقبولين في الكلية العسكرية قد انخفضت كثيرا.

Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 765.

أن الجهود المدعومة حكوميا مثل عمليات التحديث ومنها التعليم، لم تدخل إلى المناطق الكردية، والتي كانت غالبيتها ريفية حتى الخمسينات. فعلى سبيل المثال، كان للأكراد عام 1958 أقل من نصف عدد المدارس الثانوية التي كانت للسنة أو الشيعة.[1] ولقد عمق هذا بدوره من البعد السياسي والثقافي الذي نشأ من الانقسام العرقي بين الكرد من ناحية وبين الشيعة والسنة من ناحية أخرى.

وفي الحقيقة فإن ما كان يعمق من الانقسام العربي الكردي هو العامل نفسه الذي عزز الاتصال الشيعي السني في الخمسينات. إن القومية العربية، التي كانت تتنافس مع الأيديولوجيات الأخرى، قد خرجت منتصرة في الخمسينات، مزيحةً الهويات الوطنية والفرعية، والتي كانت بذلك تأثر كثيرا على الهوية الشيعية السياسية. ففي العشرينات والثلاثينات كان معظم الشيعة يرتبطون بهويتهم المذهبية. فبينما كان تسويق الدولة للقومية العربية يلهب خيال السنة، كان الشيعة قانعين بمدارسهم الدينية، محتفظين بمسافة مناسبة من العقيدة القومية.

عندما انتشر التعليم وعملية التمدين، وأصبح الكثير من الشيعة ناشطين سياسيين، قاموا بمطالبة الحكومة بتغيير اللاتوازن لصالحهم، فالعديد من الناشطين الشيعة قد انظموا إلى الحزب الشيوعي السري. إن أحد المخاوف الشيعية الرئيسة هو أن القومية العربية هي بالأساس مشروع سني يهدف إلى توحيد الدول العربية، والتي في أغلبيتها سنية، وبذا يتحول الشيعة (وهم الأغلبية في العراق) إلى أقلية غير مؤثرة.

ولو كانت هنالك حقبة هبط فيها الخلاف الفكري الشيعي السني إلى أدنى مستوياته، فإن تلك الحقبة هي الخمسينات، وبالأخص النصف الثاني منها. لم يحدث ذلك لأن كل الشيعة تحولوا إلى قوميين، بل لان الكثير منهم استهوتهم فكرة الانضمام إلى صفوف الأحزاب القومية، سواء كانت الأحزاب الناصرية أو حزب البعث. كان حزب البعث المستفيد الأساسي من البيئة الأيديولوجية الحامية في الخمسينات. بدأ حزب البعث نشاطه السري في عام 1951 إلا أن الانضمام له كان عملية بطيئة نظرا للكبت الحكومي وللمنافسة الشديدة من الحزب الشيوعي ذي الباع الطويل تاريخيا في العمل السياسي. لقد ازدادت وتيرة نشاطه في النصف الثاني من الخمسينات نظرا لتصادفها مع هجوم عبد الناصر على التحالف الغربي

(1) Marr, The Modern History of Iraq (Boulder, Colorado:Westview Press, 1985), p. 146.

الذي كان مركزه بغداد. حصل الحزب على الدفعة الأكبر له أثناء حرب قناة السويس، لذا فعند سقوط الملكية عام 1958 كان لحزب البعث دور معترف به بين القوى التقدمية التي أسهمت بسقوط الملكية في العراق.[1] ولقد لعب الشيعة دورا مهما في هذا الحزب. وفي الحقيقة، فمن بين 17 عضوا في قيادة الحزب، كان ثمانية من الشيعة، من ضمنهم الأمين العام فؤاد الركابي.[2] والأهم من ذلك أن خلال النصف الثاني من العقد الخامس كانت العقيدة القومية هي المعرف هوية وطنية بالنسبة إلى كثير من الشيعة المتعلمين وذوي التوجهات السياسية، حيث تراجع الانتماء الطائفي إلى كونه شيئا لا يستحق السؤال عنه. حيث يذكر طالب شبيب، وهو كان أول وزير خارجية في حكومة حزب البعث عند أول تسلمه للسلطة عام 1963، وكان من القياديين في الحزب خلال الخمسينات، أن أعضاء القيادة في الحزب لم يكونوا يعرفون الانتماء الطائفي لبعضهم بعضاً.[3] إذ يبدو أن الجيل الشاب كان يعلن موت الهوية الشيعية وولادة حقبة ذات توجه قومي شامل. غير أن هذا التفسير غير ناضج كما أنه تبسيطي إلى درجة كبيرة، حيث أن النوازع الطائفية كانت متجذرة بصورة لا يمكن أن تموت بسبب طاغوت القومية العربية. كل ما حصل هو أن الهوية الشيعية قد تم تجميدها مؤقتا لصالح عقيدة قومية عربية منتصرة.

إن الخبر السيئ بالنسبة إلى نوري السعيد والقادة السياسيين العراقيين هو أن قائد القومية العربية في تلك الفترة، والشخص الذي أعطاها توجهها الثوري، كان جمال عبد الناصر، وهو عدو نوري الأول. لقد تعزز الدافع الثوري بعد حرب قناة السويس والاحتلال الثلاثي لمصر والذي خرج منه عبد الناصر سالما، أو بالأحرى منتصرا. لقد كان هذا الدافع قويا إلى درجة أنه غدا تهديدا للدولة العراقية. لقد أدرك نوري السعيد وباقي السياسيين العراقيين الذين كانوا يعدّون حماة الدولة العراقية خطورة محاولة إيقاف المد القومي الجارف. حاول نوري أن يمتطي تلك العربة من خلال التذكير بمؤهلاته قائداً للانتفاضة العربية الكبرى عام 1916، وبأنه كان دوما مناضلا من أجل وحدة واستقلال ومجد الأمة العربية. وأراد أن يصور عبد الناصر على أنه مبتدأ يفتقر إلى تمسك نوري الطويل بالقضية العربية. وفي خطاب إلى

(1) حول أصول وتركيبة حزب البعث ينظر:

Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movement of Iraq, pp.741 - 748.

(2) Ibid., pp.1216 - 1218.

(3) عبد الله، عراق 8 شباط، ص 308.

الشعب العراقي بعد الاضطرابات التي عمت كافة المدن العراقية خلال أحداث قناة السويس، شرح نوري مؤهلاته القومية العربية:

**أيها الرفاق لقد عرفتموني كمناضل عمل جاهدا على تحقيق الاستقلال والوحدة للبلدان العربية ورفع قيمة العرب في وقت كانت كلمة (عربي) من شأنها أن تكلف المرء حياته. هذا في وقت كان الذين يتشدقون بالعروبة الآن يمرغون أنوفهم تحت أقدام المستعمرين والظالمين ويتجرؤون على نعتنا بالخيانة والإلحاد. لقد تعرضت للخطر في أكثر من مكان، ولكني مضيت في مسعاي لا أهدف إلا إلى عز العرب وكرامتهم واستقلالهم. إن الدعوة إلى القومية العربية ليست جديدة بالنسبة لي، بل هي كياني كله. إنني فخور بها وأسعى إلى تحقيقها والحفاظ عليها سواء كنا في داخل الحكومة أم في خارجها.**(1)

وبغض النظر عن صدقها، لم تجد مناشدة نوري الكثير من الأذان الصاغية. إذ أن التوجه القومي الراديكالي في تلك الفترة، والذي يتقدمه بعض القادة الشباب الكاريزميين، كان هو المهيمن على الخطاب السياسي في العالم العربي وكان هو المسيطر على وعي الشعوب العربية. أصبحت النظم العربية تستمد مشروعيتها بصورة متزايدة من مدى ولائها للمشروع القومي. كانت المشكلة بالنسبة إلى نوري السعيد وبقية السياسيين العراقيين مضاعفة: فمن ناحية فإن عبد الناصر قد أحتكر الخطاب القومي وما كان أمام القادة الآخرين من خيار سوى أتباعه في ذلك أو بذل الجهد بلا أي فائدة، وبذا فهم يخاطرون بالهزيمة النكراء والأفول. ثانيا، أن العدو بالنسبة إلى القوية العربية، أو الآخر الذي أعطاها زخما، كان الغرب وتأثيره وتدخله في قضايا العالم العربي. وبذا فإن العراق كان، بسبب سياسة نوري السعيد والوصي عبد الإله وباقي النخبة الحاكمة، قد أصبح مرتبطا عضويا بالغرب المبغوض. لذا فإن جهود نوري بتقديم نفسه كقومي عربي كان مصيرها الفشل.

لذا فإن عبد الناصر قد انتصر في معركة كسب عقول وقلوب الشارع العربي. وفي ذلك الجزء من العالم العربي حيث يسود نوري السعيد وولي العهد فإن الشرعية كانت تتهاوى ولم يكن النظام يتحمل أي هزيمة نفسية أخرى.

كان الإعلان عن اتحاد سوريا ومصر وتشكيل الجمهورية العربية الكبرى بمثابة المفاجئة

(1) Elie Podeh, The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle Over the Baghdad Pact (Leiden: E. J. Brill, 1995), p. 220. See also Adeed Dawisha, Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2003), p. 183.

الكبرى التي ستقود إلى تفكك النظام الملكي. ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة قد استقبلت بحفاوة وحماسة منقطعة النظير،[1] فإنها كشفت ازدراء العراقيين لحكومة بغداد، العراقيين الذين كانوا مستعدين لتحمل كل المخاطر في سبيل دعم الاندماج الجديد.[2] لقد دفع هذا الدعم الساحق للجمهورية العربية المتحدة حكومة بغداد إلى اليأس التام. فلقد أسرّ الأمير عبد الإله إلى أحد المقربين بأن الجمهورية العربية المتحدة هي تهديد أخلاقي لوجود العراق.[3] ولقد تنبأ للسفير البريطاني بأن الوضع في العراق ينهار بصورة سريعة «حيث قد يسقط كل شيء في غضون أشهر».[4] وهذا ما حدث بالفعل.

ففي الرابع عشر من تموز عام 1958 حصل هنالك انقلاب عسكري في بغداد، تم على إثره قتل كل من نوري السعيد والوصي عبد الإله والملك الشاب فيصل الثاني وبقية أفراد العائلة الحاكمة. أما بقية أعضاء النظام الملكي الذين كانوا متواجدين في العراق فقد تم القبض عليهم وقدموا للمحاكمة فيما بعد. وفي وسط أجواء الفرح لدى الشارع، فلقد أعلن الضباط ولادة الجمهورية العراقية. وبسبب عدم قدرة النظام الملكي على تبني سياسة ليبرالية معتدلة بعد عام 1954، ورفضه ضخ دماء جديدة داخل النخبة الحاكمة، وبسبب عدم مبالاته بالفروق الطبقية في المجتمع، واتباع سياسة خارجية كانت تسير عكس التيار الفكري العارم في ذلك الوقت، فإن النظام الملكي، الذي كان يعاني الرفض والخذلان، قد لاقى مصيره بمقاومة قليلة لا تكاد تذكر.

(1) تلك كلمات عبد الكريم الازري الذي كان وزيرا في عدد من الوزارات العراقية؛ ينظر تاريخ في ذكريات العراق، ص 544.

(2) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 ـ 1958 (بغداد: دار الرشيد للنشر 1981)، ص 214 ـ 215.

(3) الأزري، ذكريات، ص 550.

(4) Malik Mufti, Sovereign Creations: Pan ـ Arabism and Political Order in Syria and Iraq (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1996), p. 104.

## الفصل الثامن

# النظام السياسي في العهد الملكي 1921 ـ 1958

كان هنالك مجموعة من الأسباب التي أدت مجتمعةً إلى سقوط النظام الملكي في 1958. كان بعضها بنيويا، ذا علاقة بالترتيبات الدستورية والعلاقات السياسية داخل البلاد. وكان لبعضها الآخر علاقة بالتطورات التي ازدادت حدتها في الساحة الإقليمية والدولية، ولذا كانت خارج سيطرة النخبة الحاكمة في العراق. وفي كلتا الحالتين، كان السياسيون العراقيون بطيئين جداً، وفي كثير من الأحيان غير راغبين في التكيف.

إذا نظرنا الآن إلى الحقبة الملكية، فلا يمكن ألا نضع اللوم في سقوط النظام السياسي على عاتق القصر والسياسيين العراقيين الكبار: من حيث نزعتهم التسلطية والاستبدادية وعدم قبولهم بنقل السلطة إلى أجيال جديدة والخلافات التافهة فيما بينهم وعدم قدرتهم على التواصل مع الناخبين من الناس في بيئة تشهد تغييرات سريعة. هذه التغييرات لم تحدث عل الساحة الداخلية فحسب بل أيضا في المحيط الإقليمي حيث كان الفكر القومي يكتسح المنطقة وكان يتم إعادة توليفه من قبل قادة سياسيين جدد. فأثناء الخمسينات كان قادة العراق كبارا في السن ومتزمتين في التفكير، ولذا فقد بقوا وحيدين ضعفاء ومكشوفين أمام رعاة القوة الأيديولوجية الحديثة.

وكذلك لم يبن قادة العراق أي قاعدة شعبية يتكئون عليها في الوضع العالمي الجديد المليء بالمخاطر. كما أن استجابتهم لمطالب الديموقراطية كانت مترددة ومتخبطة. فمن ناحية، كانوا مهوسين بالسيطرة على الانتخابات والحط من دور البرلمان في الرقابة على النشاطات الحكومية. ومن ناحية أخرى، لم يكونوا منغلقين تماما أمام آراء الأحزاب السياسية والصحافة المعارضة. وهنا كانوا مماطلين ومتذبذبين. ففي بعض الأوقات كان العراق يبدو كأنه ديمقراطية فاعلة مع تعدد الأحزاب والصحافة الحرة. بيد أن الحكومة سرعان ما كانت

تفقد الصبر وتتعرض الأحزاب إلى المضايقة ومن ثم الإغلاق. وفي ذات الوقت قد تقع اليد الثقيلة للرقابة الحكومية على الصحف، ليس من ناحية تعديل الأخبار والآراء، بل بسوق المحررين إلى القضاء، أو في بعض الأحيان إلى السجن.

عندما كانت رياح التغيير عاتية في الخمسينات، يبقى السؤال فيما إذا كان بالإمكان بقاء النظام الملكي فيما لو اتخذ إجراءات حازمة في الاستجابة للبيئة السياسية والأيديلوجية المتقلبة. يبقى الجواب في حيز الحدس. مما تجدر الإشارة إليه أنه في الخمسينات كانت النخبة الحاكمة في العراق في عقدها الرابع من حكم البلاد. لقد أقاموا بنى سياسية ونموا مصالح سياسية واقتصادية كان من المستحيل تحويرها فضلا عن تغييرها. لذا فإن بذور الانهيار للنظام السياسي في الحقبة الملكية كانت من داخل البنية السياسية والعلاقات التي أطرت النظام السياسي منذ ولادة الدولة العراقية عام 1921.

## الجمود في مؤسسات الدولة

يُصدَمُ أي متابع للعقود الأربعة للحكم الملكي للعراق بأن مفهوم (تدوير النخبة) وهو الشرط الضروري لأي نظام فعال، لم يكن موجودا في العراق. بينما كان متوسط عمر الكابينة الوزارية هو خمسة أشهر ونصف، فإن الوجوه الوزارية كانت نادرا ما تتغير. كان هذا صحيحا بالخصوص فيما يتعلق بالمناصب الرئيسة: رئاسة الوزراء ووزارات الدفاع والداخلية والمالية والخارجية. إذ أن 50 % من هذه المناصب كانت تشغل من قبل أربعة عشر شخصا فقط.[1] كان تركيز الحاصل للسلطة السياسية أوضح ما يكون في منصب رئيس الوزراء. لذا فمن بين 48 كابينة وزارية شكلت بين الأعوام 1930 و1958 فإن واحد وعشرين مرة كانت من حصة شخصين فقط: هما نوري السعيد (14 مرة) وجميل المدفعي للسبعة المتبقية.[2] أي أن الأشخاص الذين كانوا من حاشية الملك فيصل أثناء الحرب العالمية الأولى كانوا ما يزالون يمسكون بزمام السلطة السياسية في العراق عام 1958.

إن أي عملية تدوير للنخبة كان يحصل في المناصب في قمة الهرم وكان نادرا ما يحدث في المناصب الأدنى. ومما زاد الطين بلة هو البطء الشديد لعملية دخول الجيل الشاب، حتى

(1) ينظر الجداول حول توزيع الوزارات العراقية، رشيد، العراق المعاصر، ص 120 ـ 121.

(2) حول الوزارات العراقية الـ 59 في العهد الملكي ينظر عقيل الناصري، الجيش والسلطة في الدولة العراقية، ص 214 ـ 216.

من داخل النخبة السياسية، إلى داخل تلك الحلقة المغلقة من النخبة الصانعة لسياسات العراق. عمل بعض أعضاء النخبة السياسية على إنشاء أحزاب كان من الممكن أن تصبح قناة لصعود أجيال جديدة إلى داخل الساحة السياسية، إلا أن تلك الأحزاب كانت مرتبطة ارتبطا وثيقا بشخصية وسياسات قادة الأحزاب. كان الانتماء إلى تلك الأحزاب يضمن الوصول والبقاء في الامتيازات التي توفرها الحالة الراهنة، إلا إنها لم توفر فرصة للتأثير، فضلا عن تغيير أو تعديل الممارسات السياسية. فعلى سبيل المثال، فإن عضوية حزب نوري السعيد كان يوفر طريقا سريعا للكسب الشخصي أو للحصول على ترقيات غير مستحقة، أو لإقامة علاقات مع بعض الشركات الأجنبية. وكان قادة القبائل ينضمون إلى تلك الأحزاب لضمان بقاء امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية. وكان الهدف لتلك الأحزاب هو الحفاظ على الوضع الراهن. ولم يكن الجدال حول التغيير والإصلاح ليس مرفوضا فحسب، بل أنه كان من اللامفكر فيه أصلا. تركت المعارضة إلى أحزاب المعارضة، التي شاركت في مرات نادرة جدا في عملية صنع القرار ولفترات قصيرة جدا، لذا فإن تأثيرها على السياسة لا يكاد يذكر.

كان المتهم الرئيس وراء ذلك هو نوري السعيد، والذي كان السمة الأبرز للسياسة العراقية في تلك الحقبة. فلقد كان الشخصية السياسية الأبرز لفترة طويلة جدا إلى درجة أن أحد مقربيه شبه علاقته بالعراق بعلاقة الوالد من ولده، حيث يهتم بتنشئته، ويحرص على مصالحه ويؤدبه عند الضرورة.[1] ولقد انعكست هذه الرؤية الأبوية، التي تتجاهل دور الشاب ـ الولد، في عدم ثقة نوري بالتغيير، والتي بدورها أسهمت في رفضه لإجراء التحول إلى الأجيال الأخرى. وهذا كان محبطا حتى للبريطانيين، والذين كانوا أكثر المعجبين به. ففي وقت مبكر منذ عام 1943، كان السفير البريطاني يائسا من تزمت نوري السعيد والعصبة الكبار، أراد أن ينبه الأمير عبد الإله إلى الجمود الموجود في النخبة الحاكمة، حاثاً على ضخ دماء جديدة، والا فإن استياء الناس قد يأخذ أشكالا أكثر عنفا.[2] ولقد تحققت نبوءة السفير بعد عقد ونصف، لعدة أسباب منها أن ضخ الدماء الجديدة كان سطحيا فقط. وحتى لو كان نوري معروفا بأخذ الاستشارة من السفير البريطاني دوما على محمل الجد، إلا أنه لم يكف عن الاعتماد على الوجوه القديمة والموثوقة لديه.

(1) كنة، العراق، ص 317 ـ 318.

(2) الأمين، جماعة الأهالي، ص 149.

لم تقتصر الوجوه القديمة والموثوقة على الحلقة الضيقة من القادة السياسيين بل تعدتها إلى بعض شيوخ القبائل والإقطاعيين والذين كانوا، بسب مصالحهم السياسية مرتبطين عضويا بالطبقة الحاكمة التي كانت مسؤولة مع البريطانيين عن تعزيز القوة الاقتصادية لأولئك الشيوخ. لقد كان البريطانيون هم من ابتدأ بتحويل النظام العثماني في تأجير الأراضي إلى التمليك إلى أولئك الشيوخ، بل إنهم كانوا يهبون مساحات جديدة من الأراضي إلى الشيوخ.[1] وقامت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 1921 بإضفاء الشرعية على هذا الترتيب. حيث يخبرنا السفير الأمريكي آنذاك بأن «الشيخ لا يعطى تمليك الأرض فحسب، بل كان يُمنح في الوقت نفسه التمثيل البرلماني».[2] سمحت القوة المتزايدة التي أسبغت على الشيوخ بنوع من الحصانة مكنتهم من الاستيلاء ليس على الأراضي القبلية فحسب، بل على الأراضي التي تعود إلى الدولة أيضا. فبينما كان الشيوخ يراكمون الثروات الطائلة، كان الدخل السنوي للفلاح الفقير حوال 5 دنانير عراقية (15$) دولارا في عام 1930 وحوالي 30 دينار في فترة التضخم الكبير بعد الحرب العالمية الثانية.[3] كانت النتيجة ظروف معيشية سيئة للغاية لا يمكن تخيلها حيث وصل معدل الوفيات بين الأطفال إلى 35 %.[4] والنتيجة الحتمية كانت هجرة الفلاحين إلى المدن لاسيما في بغداد والبصرة، مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي[5]. لقد أدرك الشيوخ هذه المشكلة مبكرا عام 1933، حين قاموا بالضغط من أجل إصدار قانون (حقوق المزارعين وواجباتهم) الذي حطّ من منزلة الفلاح إلى منزلة الأقنان.

كانت القوانين الأخرى التي سنت في السنوات اللاحقة لصالح الشيوخ من ملاك الأراضي دليلا على سلطة الشيوخ التي تراكمت خلال السنين من خلال علاقتهم بالقصر وبالسياسيين

(1) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), p. 123.

(2) Waldemar J. Gallman, Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri al ـ Said. 1954 1958 ـ (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1964), pp. 115 116 ـ.

(3) عبد الخالق حسين، ثورة 14 تموز، ص 47.

(4) حسين جميل، العراق الجديد (بيروت: دار الميمنة للطباعة والنشر 1958)، ص 28.

(5) في عام 1957، كان السكان المهاجرون من الريف يشكلون 29 بالمائة من سكان بغداد و18 بالمائة من سكان البصرة. ينظر:

See Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, pp. 132 - 133.

الكبار. لقد استغل الشيوخ تمثيلهم البرلماني، الذي كان لا يقل في الخمسينات عن 35%،[1] لصالح تشريع القوانين التي تخدم مصالحهم. وقاد هذا إلى القناعة بأن الحكومة تخدم مصالح الشيوخ فحسب.[2] وبالفعل فإن هذا التصور لم يجانب الحقيقة. لذا فإن كل المحاولات لفرض ضريبة المحاصيل الزراعية باءت بالفشل بسبب استغلال الشيوخ لوجودهم البرلماني وبتحالفهم مع النخبة الحاكمة. وعنما قام بعض البرلمانيين بحثّ الوصي على التدخل لفرض ضريبة الأملاك والإصلاح الأراضي، أجاب متهكما بأن البرلمانيين دوما ما يخبرونه بتدني شعبيته في المدن، فلماذا يخاطر إذن ويخفض شعبيته في الريف أيضا؟[3]

لقد كان الوصي بالخصوص حساساً تجاه الشيوخ، بل يشعر بالفضل تجاههم. فبعد أحداث عام 1951، قام الأمير عبد الإله بتعيين حكومة عسكرية بقيادة الجنرال نور الدين محمد لاستعادة النظام. وفي أثناء ذلك أصر الأمير على إعطاء حقيبة الزراعة إلى الحاج رايح العطية، وهو أحد كبار الشيوخ في الجنوب، وكان يعدّه داعماً كبيراً للملك وإن كان أمياً.[4] بالنسبة إلى الأمير عبد الإله والسياسيين الكبار فقد كان من الصعب الحصول علي المدافعين عن النظام الملكي في فترة الاضطرابات أثناء الخمسينات. وفي عام 1954 قام وزير المالية آنذاك عبد الكريم الأزري بتقديم مشروع قانون للضرائب على الأراضي الزراعية وللتوزيع العادل بين الفلاحين والملاك. قام عبد الإله بدعوة شيوخ العشائر إلى القصر لمناقشة المشروع مع الأزري، وحينها هدد شيوخ العشائر باستخدام السلاح لمنع تنفيذ القانون. وعلى الرغم من استيائه من رد فعلهم العدائي إلا أن الأمير قد اتخذ جانب الشيوخ. وشرح بصورة سرية مع الأزري بأن السعي لتحقيق الصالح العام يجب أن لا يكون على حساب إرضاء الشيوخ الذين يعدّون أحد أعمدة النظام السياسي، وأردف قائلا بأنهم يعتمدون عليهم لإيقاف المد الثوري

(1) المصدر السابق، ص 103. وفي مصدر آخر وصلت النسبة إلى اعلى من ذلك بكثر إلى 48 بالمائة، ربما بسبب حساب العديد من ملاك الأراضي من غير الشيوخ. ينظر:

Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004), p. 78.

(2) ينظر على سبيل المثال النقد الموجه إلى حكومة السويدي في شباط 1950 من قبل المعارضة، ساخرين منها لكونها لا تختلف عن الحكومات السابقة من حيث تعاملها مع الإقطاع وأنها تدعم تأثير القبائل. ينظر: فوزي، المثير، ص 90.

(3) رشيد، العراق المعاصر، ص 127.

(4) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص 331.

الذي يهدد الأمن والاستقرار في البلاد.[1] وعندما اتخذ رئيس الوزراء فاضل الجمالي طرف وزير المالية، فقد تم رفض الطلب بإيجاز.

وفي الحقيقة، فإن البريطانيين كانوا يحثون على إجراء إصلاحات جذرية في القوانين المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المناطق القبلية، وكانت تتضمن فرض ضرائب جديدة على ملاك الأراضي وتوزيع عادل للأراضي. غير أن عبد الإله ومن خلفه نوري السعيد لم يرضخا للضغط البريطاني معللين ذلك بعدم استعدادهم لخسارة دعم الشيوخ، والذين كانوا الطبقة الاجتماعية الوحيدة التي واصلت دعمها اللامحدود للنظام الملكي.[2] وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وجد القصر والسياسيين الكبار السلوان في دعم الفئة الاجتماعية التي تزداد ضيقاً على البيئة الاجتماعية التي تزداد توسعا وهي الطبقة الوسطى التي تقطن المدن. إن اشتراك الحكام والشيوخ بالأفكار الأبوية والاستبدادية قد جعلهم في خندق واحد في علاقة تكافلية. كانت السلطة المتزمتة والاستبدادية للشيوخ في مناطقهم، مدعومين بقوانين حطت من الفلاحين وجعلتهم بمنزلة العبيد،[3] صورة مصغرة لما كان عبد الإله ونوري والسياسيين الآخرين يتمنون (بل يحاولون) تطبيقه على المجتمع ككل.

كانت البيئة السياسية تتطلب أحياناً من الطبقة الحاكمة اللين من أجل تحقيق الهيمنة السياسية. فلقد كانت تطلق الوعود والإغراءات أمام الشعب بسياسة ليبرالية وبتوسيع التركيبة السياسية. إلا أن هذا الإغراء ما كان ليستمر طويلا، لأن الثقافة الاستبدادية للطبقة الحاكمة كانت تعمل تحت السطح، وسرعان ما كانت تعيد الوضع الاستبدادي إلى ما كان عليه سابقا.

يمكن أن نعدّ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مثالا جديا على ذلك. ففي كانون الأول عام 1945، وبعد عقد من الانقلاب العسكري والحرب مع بريطانيا والتضخم الحاد والدكتاتورية الخانقة، قام الوصي بحذاقة سياسية بالإعلان عن أنه سيعمل على جعل النظام السياسي أكثر ليبرالية، وأنه سيتم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، والمنافسة في الانتخابات، والتي بدورها ستكون عادلة وحرة وخالية من التدخل الحكومي. تم إناطة المهمة بتوفيق السويدي الذي أدخل إلى الكابينة الوزارية وجوها جديدة أكثر مرونة من السياسيين الكبار.

(1) الأزري، ذكريات، ص 454 ـ 457.

(2) عبد الهادي الخماسي، الأمير عبد الاله 1939 ـ 1958: دراسة تاريخية سياسية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001)، ص 353.

(3) إسماعيل عارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق (لندن: مطبوعات لانا 1986)، ص 215؛ جميل، العراق الجديد، ص 25.

قامت الحكومة بالعمل حسب توجيهات الوصي، معطية الشرعية لعدد من الأحزاب المعارضة وواعدة بانتخابات حرة. ولما بدأت الأحزاب بممارسة دورها في النقد والمعارضة، بدا السياسيون القدماء يرون بأن عربة الليبرالية ذهبت إلى أبعد مما ينبغي، وبأنها «أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا لسلطتهم».[1] أما الوصي، والذي بدأ حركة التحول الليبرالي، فقد بدأ يفقد حماسه لها هو الآخر. لذا تم العمل على حيلة دستورية للإطاحة بحكومة السويدي. فلقد قاموا باستخدام مجلس النواب، الذي كان معظم أعضائه ممن عينهم القصر لإجبار السويدي على تقديم استقالة حكومته.[2] أن كون الاستبداد متجذراً في نفوس الطبقة الحاكمة بحيث لا تسمح بأي عملية ليبرالية، يمكن الاستدلال عليه من كلام أحد رموز المعارضة الذين لم يكونوا متفائلين بخطوات الوصي أو التزامه العام بالتحول الديمقراطي. يقول محمد مهدي كبة، وهو رئيس حزب الاستقلال، في مذكراته بأن أيّاً من الوصي أو أيّاً من الطبقة السياسية لم يكونوا مستعدين لتنفيذ السياسات الليبرالية الواردة في خطاب الوصي؛ وأنه لم تكن لديهم أو أي من الأحزاب والمنظمات الثقة بالطبقة السياسية وسياساتها المعلنة، إلا أنهم مع الأحزاب الأخرى كانوا يرون استغلال الانفتاح الحاصل للتنظيم ونشر الوعي السياسي بين الناس.[3]

إن سياسة تقويض الأحزاب السياسية الليبرالية والقومية وتهميشها كان من شأنها أن تقوض النظام السياسي نفسه. إن عدم قدرة النخبة الحاكمة على السماح للأحزاب السياسية بالتأثير في السياسة العامة كان يعني أن أحزاب المعارضة التي كانت ترغب في العمل السياسي المفتوح من داخل النظام السياسي سيوف تتجه إلى العمل السري بالتناغم مع الأحزاب الأكثر راديكالية مثل الشيوعيين والبعثيين. إن تشكلي الجبهة الوطنية الموحدة السرية في شباط عام 1957،[4] قد أسهمت بتأجيج الراي العام ضد الحكومة والتي، وإن لم تكن تسببت بثورة عام 1958، فإنها قد مهدت الطريق إليها.

إن تقويض أحزاب المعارضة والتلاعب بالمؤسسات الدستورية واستغلال الفرص الدستورية كانت كلها من سمات النزعة الاستبدادية المتأصلة للطبقة الحاكمة. لقد كانت تلك النزعة

(1) كنه، العراق، ص 77.

(2) لمزيد من التفاصيل حول هذه الحركة ينظر السويدي، مذكراتي، ص 438 ـ 447. و
Majid Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics, 2nd edition (London: Oxford University Press, 1960), pp.

(3) كبة، مذكرات، ص 11.

(4) حول جبهة الاتحاد الوطنين ينظر العكام، تأريخ حزب الاستقلال، 323 ـ 339.

ترى بأن في حال فشل أي من محاولاتها فإنها لا تتورع عن تعطيل الدستور أو الالتفاف عليه بسن بعض القوانين. إن تطبيق الأحكام العرفية قد أصبح أداة في يد الحكومات العراقية المتعاقبة لتحييد نشاطات المعارضة. وليس من المصادفة أن هذا الممارسة قد ابتداها نوري السعيد خلال فترة رئاسته للوزراء الأولى عام 1931. وبعدها أصبحت الأداة الأساس للحكومات العراقية، بحيث أنه بين الأعوام 1931 و1958 قد تم سن 27 قانون طوارئ، أي بمعدل واحد لكل عام.[1] وتم إعلان القانون العرفي ستة عشر مرة. أي أنه بين عام 1941 في الحرب العراقية البريطانية وسقوط الحكم الملكي تم تطبيقه لمدة تسع سنوات خلال سبعة عشر عاما.[2] لذا فمن الواضح أن السمة الأبرز للحكم من قبل القصر والسياسيين الكبار هو عدم الثقة المتجذر بالمعارضة والإصرار على عدم التنازل مطلقا عن السلطة.

أما البريطانيون الذين كان لهم حضور قوي خلال الحقبة الملكية، فقد كان بإمكانهم، أن لم يكن تغيير النزعة الاستبدادية، فلقد كان بإمكانهم كبحها. لكن المصالح الاقتصادية للقوى الإمبريالية كانت تمنعها من أي التزام نحو إيجاد ديمقراطية فاعلة.[3] فلقد شجع البريطانيون فقط تلك الممارسات الديمقراطية التي لم تتعارض مع مصالحهم.

انعكست هذه الرؤية الضيقة للديمقراطية على العلاقة المتأزمة بين البريطانيين والبرلمان العراقي. لقد بينوا نيتهم بوضوح خلال الفترة المبكرة من ولادة الدولة العراقية. ففي عام 1922، قام المندوب السامي بإغلاق حزبين معارضين ونفي قادتهم بعد أن عارضوا بنود الاتفاقية العراقية الإنكليزية. وعلى الرغم من أنهم هم من شجع تأسيس البرلمان عام 1924، إلا أنهم كانوا دائما ما ينظرون إليه بريبة، قلقين من نزعته للتمرد.[4] ولأجل الحد من ذلك لم يتوانَ البريطانيون من استخدام أسلوب القوة، متدرجا من التهديد إلى استخدام القوة المسلحة. فعلى سبيل المثال في عام 1924، عندما أخذت المناقشات حول تصديق الاتفاقية العراقية الإنكليزية وقتا أكثر من المتوقع في المجلس التأسيسي، أعلم البريطانيون البرلمانيين العراقيين بأن هذا سوف يؤثر على مصير ولاية الموصل التي كانت في ذلك الوقت موضوعا

(1) الناصري، الجيش والسلطة، ص 155 ـ 156.

(2) المصدر السابق، ص 154

(3) حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908 ـ 1958 (بيروت: دار التراث العربي 1989)، ص 266 ـ 267.

(4) Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition, p. 46. To the British, any opposition was the work of «rebel rousers». See Toby Dodge, Inventing Iraq: The Failure of Nation ـ Building and a History Denied (New York: Columbia University Press, 2003), p. 91

للخلاف بين العراق وتركيا.[1] وكما رأينا سابقا، فعندما ظهرت هنالك معارضة شديدة للاتفاقية وبدا أن مصير الاتفاقية إما الرفض أو التعديلات الجذرية،[2] فأن المبعوث السامي ذهب غاضبا إلى القصر مهددا بأنه في حال لم يتم المصادقة عليها فإنه سوف يتم حل الجمعية.[3] وفي نفس تلك الليلة تم جمع عدد من النواب وأجبروا على ركوب سيارات ولم يكن بعضهم يعرف وجهته، حتى تم تأمين النصاب القانوني والتصويت على الاتفاقية. إن هذا النسق من التدخل المستمر في شؤون البرلمان العراقي استمر خلال حقبة الانتداب.[4] ولكونها القوى المسيطرة على البلاد، فلم تكن بريطانيا تسمح لبعض الشخصيات السياسية، والذين لا تعمل أي حساب لمكانتهم السياسية، أن يشككوا في هيمنتها الإمبريالية.

ولقد استمر التشجيع البريطاني على الاستبداد السياسي حتى بعد نهاية حقبة الانتداب عام 1932. إلا إنها لم تكن الفجاجة نفسها التي كانت بها عندما كانت بريطانيا هي الراعي القانوني. وحتى عندما كان البريطانيون يحثون القصر والسياسيين الكبار على إجراء إصلاحات مثل إشراك الطبقة الشابة بعملية صنع القرار، إلا أن همها الأول هو كان الحفاظ على امتيازاتها السياسية في البلاد. الأمر الذي يعني أهم كانوا يشجعون حلفائهم في القصر والسياسيين الكبار، لا أنهم يدفعون، فضلا عن أن يرغموهم على التغيير. وباختصار فخلال الحقبة الملكية فلقد كانوا مشاركين فاعلين في تثبيت البنية السياسية الاستبدادية.

وفي الحقيقة فإن حتى الأمريكان كانوا يقدمون استقرار الحليف على سجله الملطخ في مجال الحقوق الديمقراطية والحريات. فمثلا في عام 1954، عندما صعد عشرة من ممثلي المعارضة إلى البرلمان، وأصبح عدد المعارضة في البرلمان نظريا 32 عضوا، أي ربع عدد أعضاء البرلمان،[5] عدّ السفير الأمريكي: «أن ذلك حدث خطير قد يقود إلى مستقبل مظلم».[6] اذا لا غرابة أن كلا من الأمريكان أو البريطانيين لم ينبسوا ببنت شفة عندما أتى الوصي بنوري

(1) البزاز، العراق، ص 119.

(2) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص 232.

(3) الوردي، لمحات اجتماعيه، ج 6، ص 296.

(4) Muhamed al ـ A'dhami, Political Aspects of the Iraqi Parliament and Election Processes, 1920 1932 ـ (London: unpublished London University thesis, 1978), pp. 221 - 222.

(5) الجادرجي، مذكرات، ص 561 ـ 562.

(6) كانت هذه كلمات فيليب ايرلند (Philip Ireland) وهو دبلوماسي أمريكي رفيع لعبد الكريم الأزري، ينظر: تأريخ من ذكريات العراق، ص 520 ـ 521.

السعيد الذي قضى على الحياة الديمقراطية في العراق. إن وريثي أعظم سياقين ديمقراطيين قد قررا في حال التعامل مع العراق أن يتركا قيمهم الديمقراطية على أعتاب دورهم. لذا فهل ينبغي بعد ذلك العتب على الطبقة الحاكمة في العراق باتباع هذه الأمثلة في عدم مبالاتهم بالقيم والمؤسسات الديمقراطية؟

لم ينشأ الحكم في العراق من خلال التفاعل بين عدة مستويات من المؤسسات، بل من خلال الهيمنة السياسية لطبقة ضيقة تحكمها مفاهيم صارمة وحصرية من المنفعة والكسب الشخصي. ولكن داخل هذا المفهوم الضيق كانت الخلافات التافهة تثار بكثرة. إن إحدى علامات سوء الحظ للمكلية العراقية أن تلك الخلافات ازدادت بكثرة خلال العقد الأصعب بالنسبة لها، ألا وهو الخمسينات. فالتنافس الأعنف حصل بين القيادات العليا وبالخصوص بين نوري السعيد والأمير عبد الإله.

إن أصل العلاقة المعقدة والمضطربة كان إصرار نوري السعيد على أن يكون اللاعب الأوحد في كل الأمور السياسية في العراق. لقد كان يعتقد أن خبرته الطويلة في الحكم بالإضافة إلى عدد المرات التي تولى فيها رئاسة الوزراء، وشبكة علاقاته الممتدة التي أكسبته الكثير من الحلفاء الاستراتيجيين والأتباع، كلها تعطيه دورا مركزيا في السياسة العراقية يتفوق على دور أي سياسي آخر. ومن جهة أخرى، كان عبد الإله أصغر سناً وأقل دهاء، ولكنه كان يتمتع بالنفوذ الذي توفره العائلة الملكية، فلقد كان يحاول في العديد من الأحيان أن يقص أجنحة نوري السعيد. لذا ففي العديد من المواقف كان يترك مشورة نوري ويطلب النصيحة من بعض السياسيين الكبار الآخرين الذين كانوا مخضرمين مثل نوري السعيد بالضبط. إلا أن نوري كان يعدّ مثل هذه الأمور البسيطة إهانة كبيرة وصفعة مقصودة في الوجه.[1] وفي بعض المواقف الأكثر جدية، كان عبد الإله يسر إلى بعض السياسيين وإلى البريطانيين قلقه من احتكار نوري لعملية صنع القرار السياسي في العراق.[2] لذا كان يحاول من وقت لآخر أن يخفف من قبضة نوري على الحكومة من خلال إعطاء المهمة لأشخاص كان يعدّهم من حلفائه. وكان نوري يرد من خلال خلق أزمة حكومية من خلال تأجيج أتباعه في البرلمان على تقويض الحكومة الموجودة.

(1) المصدر السابق، ص 426.

(2) سلمان التكريتي، الوصي عبد الاله، ص 177 ـ 179.

أحد الأمثلة على تلك الحرب حصل عام 1954. إذ طلب عبد الإله من حليفه أرشد العمري تشكيل الحكومة. ولأنه يعرف بهيمنة حزب الاتحاد الدستوري، حزب نوري السعيد على البرلمان، فقد أمر بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة. وعلى الرغم من أن الانتخابات الجديدة لم تكسر قبضة نوري على المؤسسة التشريعية، سمحت لعبد الإله بالإتيان ببعض الداعمين له إلى البرلمان الجديد. وما زال نوري يحتفظ بالأغلبية، إلا أنها أصبحت أغلبية بسيطة. وفي وقت الانتخابات، غادر نوري العراق إلى بريطانيا بغضب، معللا الأمر بأنه لأسباب طبية. غير أنه في لندن حاول إقناع وزارة الخارجية بأن مصالح بريطانيا ستكون في خطر في حال إقصائه من السلطة، ولكنه لم يحتج أن يستدل على ذلك بقوة أمام أصدقائه ومعجبيه من البريطانيين. فلقد كانت تلك أوقات مضطربة، وكانت هنالك مخاوف من التغلغل السوفيتي في المنطقة ومن هيجان شعبي تغذيه المشاعر القومية المعادية للبريطانيين. كانت بريطانيا بحاجة إلى وجود (رجلها القوي) في السلطة، وقد نقلت تلك الرغبة إلى الأمير بصورة واضحة.[(1)] وقد أمر نوري أحد أتباعه في بغداد، وهو خليل كنا، بأن يقوم بإحباط العمل الحكومي، مما أدى بالأمير إلى أن يرسل إليه إلى القصر ليخبره بأنه بقدر ما حاول أن يحبه، إلا أنه لم يستطع ذلك.[(2)] ولما هزم دهاء نوري السعيد الأمير، ابتلع الأخير كبرياءه وطار إلى باريس والتقى بنوري السعيد، ووافق على كل شروط السياسي الكبير البارع.[(3)] في حقبة سياسية متذبذبة مثل هذه، تعاني من المد القومي الراديكالي الجارف ومن آليات الحرب الباردة، ما كان التوتر بين أقوى شخصيتين سياسيتين في البلاد ليقوي النظام السياسي في وجه العواصف السياسية القادمة.

إن العلاقة المضطربة بين نوري وعبد الإله لم تكن بأي حال الحالة الوحيدة، بل كانت مشهد مصغر للعلاقات الشائكة بين السياسيين الكبار بصورة عامة. لقد كانت الدوافع خلف تلك الخلافات هي المصالح الشخصية والجشع السياسي، وكانت، على تفاهتها قد تتسبب بالشلل السياسي في الكابينة الوزارية وقد تؤدي في كثير من الأحيان إلى سقوط الحكومة.[(4)]

(1) تغريد عبد الزهرة رشيد، البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة (بيروت: دار سدير 2004)، ص 54.

(2) كنه، العراق، ص 262.

(3) حول تفاصيل اللقاء في باريس، ينظر كمال مظهر أحمد، مذكرات أحمد مختار بابان، أخير رئيس وزراء في العهد الملكي في العراق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1999)، ص 63 ـ 71.

(4) Stephen Hemsley Longrigg, Iraq, 1900 1950 ـ: A Political, Social and Economic History (London: Oxford University Press, 1953), p. 395.

لذا كتب السفير البريطاني بنغمة يائسة إلى وزارة الخارجية بأن الوزراء لم يكونوا قادرين على وضع المصلحة الوطنية قبل التنافس السياسي.[1] ولئِن كان هذا الخطاب من السفير قد كتب خلال الأربعينات، لكنه يعكس هشاشة المؤسسات الحكومية التي كانت السمة البارزة للحكم الملكي حتى سقوطه في تموز عام 1958. نه لم يستطع ذلك).

كانت إحدى النتائج المتوقعة لهذا الوضع تدخل الجيش في العملية السياسية الذي قاد في الأخير إلى سقوط النظام الملكي. بدا استخدام الجيش لإسقاط الخصوم السياسيين في الثلاثينيات عندما قامت مجموعة الإخاء بالتآمر مع بعض الضباط لإسقاط حكومة ياسين الهاشمي. وعلى الرغم من أن مجموعة الإخاء الشعبوية كانت لها خلافات كثيرة مع الهاشمي ذي النزعة الديكتاتورية، إلا أن الأمر دبره حكمت سليمان الذي كان خلافه مع الهاشمي خلافا حول تصفية حسابات شخصية وليس خلافا فكريا.[2] كان سليمان هو الذي تآمر قبل عام من ذلك مع بعض شيوخ العشائر لإسقاط حكومة علي جودت الأيوبي.[3] وقبلها اضطر جعفر أبو التمن وهو السياسي المعروف بأدبه وبمثله العالية، إلى التعاون مع الجيش لإسقاط حكومة الهاشمي المتمرد.[4] وفي مفارقة تاريخية، فإن نوري السعيد الذي قامت الجماهير الغاضبة بتقطيع جسده إلى أشلاء بعيد انقلاب عام 1958، كان هو نفسه أول من استخدم الجيش لتحقيق غاياته السياسية في النصف الثاني من الثلاثينات.[5] وفي الحقيقة فلقد كان المدلل للمربع الذهبي،[6] وهم الضباط الأربعة الذين هيمنوا على السياسة العراقية في الثلاثينات وجروا العراق إلى معركة خاسرة مع بريطانيا عام 1941.

لقد حيدت تلك الحرب الجيش لعدة سنوات لاحقة، وكانت القيادة السياسية ولاسيما الوصي قد قلّمت دوره. إلا أن موقعه ومكانته بدأت بالتحسن في نهاية الأربعينيات عندما وجد السياسيون دورا جديدا له. عندما انتشرت الروح القومية بين جيل جديد يشعر بالغربة من السياسيين الكبار ومن داعميهم البريطانيين، فقد وجد عبد الإله وغيره من السياسيين أن

(1) الأمين، جماعة الأهالي، ص 144.
(2) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 4، ص 208.
(3) أبو طبيخ، المبادئ، ص 80 ـ 81
(4) خالد التميمي، جعفر أبو التمن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية (سوريا: دار الوراق للدراسات والنشر 1996)، ص 330 ـ 347.
(5) الصباغ، فرسان العروبة، ص 122 ـ 124.
(6) العارف، أسرار ثورة 14 شباط، ص 33.

دور الجيش ينبغي أن يكون المحافظة على النظام العام. في انتفاضة عامي 1952 و1956 فإن النظام العام قد تمت استعادته فقط من خلال فرض الأحكام العرفية ونزول وحدات الجيش إلى الشوارع. وعلى الرغم من أن الجيش قد حفظ النظام الملكي في تلك الحالات، إلا أن كل حدث من تلك الأحداث كان يزيد من شهية الجيش للسلطة والهيمنة السياسية، وبالنهاية مثلت مسمارا آخرَ في نعش الملكية.

مما يثير الاستغراب انه على الرغم من أن واحدا أو اثنين من السياسيين قد حذروا من الاعتماد الكلي على الجيش، كانت الطبقة الحاكمة برمتها متفائلة بولاء الجيش. لقد كان نوري واثقا تماما من ولاء الجيش للعرش وللنظام السياسي القائم، وكان يرفض أي أفكار عكس ذلك.[1] وكذلك لم يكن القصر مقتنعا بذلك. ففي صبيحة أحد الأيام عام 1954، أخبر الأمير عبد الإله أحد السياسيين المصريين الكبار الذي كان مبعوثا لحكومته في العراق، بعد عامين من الانقلاب العسكري الذي أطاح بالملك فاروق في مصر، بأن على العكس من العلاقة المضطربة بين الملك فاروق وجيشه، فإن الجيش العراقي موالي تماما للملكية الهاشمية. وقام بتعداد الامتيازات التي حصل عليها الضباط العراقيون: فلقد حصلوا على فلل، وعلى راتب تقاعدي مجزٍ وعلى راتب سنة كاملة كمكافئة عند الإحالة على التقاعد. كانت النتيجة التي خلص اليها عبد الإله أن الانقلاب الذي حصل في مصر لن يتكرر في العراق.[2] وفي الحقيقة، فقبل عدة أيام من انقلاب عام 1958، حصل الملك حسين ملك الأردن عبر استخباراته على معلومات حول الانقلاب الوشيك. في الحقيقة، لم يحصل على التفاصيل فقط، بل كان بحوزته أسماء المتآمرين أيضا. أرسلت بغداد قائد الأركان إلى عمان إلا أن الأخير لم يحرك ساكنا وكان يشعر بالملل من سرد الأدلة. وقبيل مغادرته، قال الضابط العراقي «إن الجيش العراقي بني على تقاليد عريقة وأنه الأفضل في الشرق الأوسط». واذا كان هنالك من ينبغي أن يحذر من جيشه، فقد كان الملك حسين نفسه.[3] إن التعجرف الذي أبدته الملكية العراقية بالرغم من تداول الإشاعات حول الانقلاب، كان يدل على الانفصال التام عن الواقع الذي عانت منه

(1) الأزري، ذكريات، ص 375 ـ 376.

(2) Patrick Seale, The Struggle for Syria: A Study in Post ـ War Arab Politics, 1945 - 1958 (London: Oxford University press, 1965), p. 203.

(3) HisMajesty, King Hussein I of Jordan, Uneasy Lies the Head: The Autobiography of His Majesty King Hussein I of the Hashemite Kingdom of Jordan (New York: Random House, 1962), p. 195.

الملكية العراقية ونوري السعيد وبقية السياسيين العراقيين، والذي وصل في صيف عام 1958 إلى حدود مزمنة.

## تذبذب الديمقراطية

إن عدم قدرة النظام الملكي على تحمل الضغوط التي مورست عليه من قبل السياسة الداخلية والقوى الإقليمية كانت نتيجة للانفصال الذي عانته الطبقة الحاكمة من المجتمع ككل. كان يمكن أن يكون مصير الملكية أفضل مما كان عليه لو إن شرعية الحكم كانت مبنية على نظام ديمقراطي فعال. وكما رأينا سابقا، فلقد كانت هنالك بعض المؤسسات الديمقراطية، مثل الصحافة، التي حققت نجاحا في تثبيت مفهوم المعارضة المؤسساتية. إلا أن المؤسسات والآليات الأخرى مثل البرلمان والأحزاب السياسية والعملية الانتخابية لم تكن تعمل كما ينبغي. وفي وسط ذلك كله فإن المؤسسة المحورية والمؤثرة كانت البرلمان. ففي الديمقراطيات الناضجة، فإن البرلمان هو الذراع التنفيذي للنظام السياسي، والممثل لمطالب الناس ومصالحهم، وهو الرقيب على الإداء الحكومي ومن خلال القوة التي يمتلكها فله السلطة لكبح جماح السلطة التنفيذية. إلا أنه في العراق كان متأخرا جدا عن النهوض بتلك الوظائف والمسؤوليات.

أسهمت عدة عوامل في إضعاف الدور المؤسساتي للبرلمان، غير أن أهمها كان تداخل عمله مع السلطة التنفيذية. فبينما جعل الدستور عام 1924 الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، «فإن أحدا من الحكومات الأربع عشر في حقبة الملك فيصل لم يسقط بسبب التصويت بعدم الثقة في البرلمان. ففي معظم الأحيان كانت استقالة الحكومة إما بسبب الطلب المباشر من الملك أو للشعور بأنها لا تمتلك ثقة الملك».[1] وفي الحقيقة، فإن من بين 58 كابينة وزارية و778 وزيرا الذين شغلوا مناصب وزارية خلال الحقبة الملكية، فلم يستقل أي احد أو يستبعد بسبب التصويت بعدم الثقة من قبل البرلمان.[2] ولقد تعززت هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية في قانون سنة عام 1943 الذي أعطى للملك صلاحية إقالة رئيس الوزراء والكابينة

(1) Philip Willard Ireland, Iraq: A Study in Political Development (New York: The Macmillan Company, 1938), p. 422.

(2) وليد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني، ص 128.

الوزارية.[1] فلقد كانت الاستقالات الوزارية تحصل بسبب عدم رضا الملك أو الوصي وفي بعض الأحيان بسبب الصراعات الشخصية.

كما نص الدستور على أن السلطة تقع في أيدي الشعب، وبالتالي فهي بأيدي ممثلي الشعب. إلا أنه جعل الملك هو المؤتمن الفعلي عليها. يرى توفيق السويدي الذي كان رئيسا للوزراء ومن اللاعبين الفاعلين في الحياة السياسية في العراق بأن هذا التشريع قد اضعف البرلمان وأعطى الذريعة للملك (أو الوصي) لممارسة الحكم الاستبدادي.[2] بالإضافة إلى ذلك كان الملك مصونا وليس مسؤولا. فلقد كان له الحق بتأجيل جلسة البرلمان. وإذا لم يكن البرلمان في حالة انعقاد فقد كان للملك السلطة بإصدار مراسيم لها قوة القانون. إذ قال أحد البرلمانيين ناعيا الضعف التام للبرلمان أن الملك أصبح هو القائد والحاكم والحامي الوحيد للسلطة.[3] واذا كان الهدف من البرلمان هو إيجاد التوازن مع سلطة الملك، فإن ذلك التوازن كان مفقودا لصالح الملك طوال الحقبة الملكية.

كان بإمكان البرلمان إن يقف بوجه التعديات الحكومية، وحتى القصور الدستوري، إذا ما كان أعضاؤه على دراية بمشروعية وجودهم، المشروعية المبنية على عملية الانتخاب الحرة والعادلة. إلا أن تلك المشروعية كانت صعبة المنال نظرا لأن كل العمليات الانتخابية كانت عرضة للتدخل والتزوير من قبل الطبقة الحاكمة. لقد بدأت هذه العملية مع الملك فيصل «الذي جعل الحصول على موافقته ملزما حتى قبل الحصول على الموافقة الحكومية».[4] هذا وازدادت الأمور سوءا بعد وفاة الملك فيصل. فخلال الأربعينات والخمسينات، كان الوصي والوزراء، وبدعم من البريطانيين، يقومون بإعداد قائمة للمرشحين المقبولين عندهم من المخاتير ورؤساء المجالس،[5] وفي بعض الأحيان حتى من دون إخبار المرشحين سعيدي الحظ، الذين يمكن أن يسمعوا بخبر ترشيحيهم من الراديو.

كان إهمال جانب رصانة تلك المؤسسة يحدث بصورة منتظمة جعلت منه نسقا للإصرار العنيد من الطبقة الحاكمة على الحصول على مهادنة البرلمان. يروي عبد الكريم الأزري أن أحد أقاربه اتصل به في أحد الأيام ليهناه على فوزه في الانتخابات. المشكلة كانت إن الأزري

(1) Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics, 2nd edition, p. 293.

(2) السويدي، مذكراتي، ص 102.

(3) مقتبس في أسعد، أنحراف النظام البرلماني، ص 32 ـ 33.

(4) Ireland, Iraq: A Study in Political Development, p. 424.

(5) الناصري، الجيش والسلطة، ص 128؛ السويدي، مذكراتي، ص 453.

لم يعرف حتى أنه كان مرشحا.[1] وفي حادث آخر كان احد المرشحين من الديوانية لم يقم بأي دعاية انتخابية في المدينة، وفي الحقيقة انه كان في بغداد عشية الانتخابات. قال المرشح أنه احتاج إلى التواجد في بغداد حتى لا يتم العدول عن (تعيينه).[2] وهذا يعني أن معظم المرشحين كانوا يرون انهم يمثلون القصر والحكومة وليس قواعدهم الانتخابية. وعندما سأل أحد الصحفيين الأمريكان أحد المرشحين عن برنامجه الحكومي، أجاب المرشح كل ما يأمر به الأمير، الوصي عبد الإله.[3] وحتى بعد عام 1952، عندما غادر العراق من نظام المرحلتين الانتخابيتين الذي يسهل التلاعب به إلى نظام المرحلة الواحدة، فإن التدخل الحكومي في الانتخابات قد استمر بلا هوادة.[4] ولا يعني ذلك أن القصر أو السياسيين الكبار كانوا يخجلون من بيان سيطرتهم وتحكمهم بالبرلمان. ففي إحدى جلسات البرلمان وعندما شعر نوري السعيد بالغضب من انتقادات المعارضة، سألهم غاضبا إن كان أي شخص في البلاد بغض النظر عن موقعه وخدماته للدولة يمكن أن يترشح إلى مجلس النواب بدون ترشيح الحكومة له، وتحدى أياً ممن يتباهون بشعبيتهم بأن يتم إخراجه والدعوة إلى انتخابات جديدة ولنرى إن كان النائب ذو الشعبية ينتخب إذا لم يكن على قوائم الحكومة.[5]

وكذلك من الأمور التي حطت من مكانة البرلمان هو نوعية الأعضاء المتدنية. لربما بسبب التدخل الحكومي المستمر، فإن معظم الأعضاء كانوا ينظرون إلى وجودهم في البرلمان على أنه وسيلة للحصول على الحظوة الرسمية والمكاسب الشخصية. إن النسبة الكبيرة لم تستفد من انتخابها لتحقيق المصالح العامة، بل لخدمة مصالحهم الضيقة بالإضافة إلى مصالح قادتهم وعشائرهم. وكانت الأغلبية منهم غير مهتمة، وفي معظم الأحيان غير مؤهلة فكريا للدخول والمشاركة في النقاشات والإجراءات البرلمانية.

(1) الأزري، ذكريات، ص 160.

(2) الهلالي، من حديث الذكريات، ص 169 ـ 170.

(3) كنه، العراق، ص 289 ـ 290.

(4) محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق (القاهرة: مطبعة مدبولي 2000)، ص 115 ـ 116. المثال الصارخ على ذلك انتخابات عام 1954 التي كان نوري السعيد المتحكم الوحيد فيها، حيث أن التنافس حصل فقط على 25 معقد من بين 135 مقعد. ينظر:

George Grassmuck, «The Electoral Process in Iraq, 1952 1958 ـ,» Middle East Journal, vol. 14, no. 4, Autumn 1960, pp. 410 - 412.

(5) مقتبس في فرحان، ثورة 14 تموز، ص 41.

وعلى الرغم من هذا البحر المتلاطم من الإخفاق البرلماني، كانت هنالك جزر من النشاط الهادف. لم يكونوا كثيرين، إلا أنهم كانوا مجموعة من البرلمانيين المتعلمين والمنضبطين الذين أخذوا على عاتقهم محاربة الطبقة الحاكمة. فبالرغم من التلاعب الحكومي بالعملية الانتخابية، ومن الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة لمنع وصول الأشخاص غير المداهنين والداعمين لها، كانت الشخصيات المعارضة تتمكن دائماً من الصعود إلى البرلمان. قد يكونون قليلين عددا، بيد أنهم كانوا مليئين بالعزيمة وكانوا لاذعين في نقدهم، وكانوا يعرفون أن نقد الحكومة لن يمر دون ثمن. لذا فعلى الرغم من أن الحكومات كانت هي الرابحة في نهاية المطاف، إلا أن وجود ثلة من المعارضين، على قلتها، كان يضمن وجود دور رقابي للبرلمان. كانت الحكومات قادرة على تمرير مشاريع القوانين، بيد أنها لم تكن تمر من دون جدالات حامية، والتي كانت دوما ما تمرر إلى الصحافة.

وفي الحقيقة، فعلى الرغم من أن الحكومات لم تسقط بسبب التصويت بعدم الثقة، إلا أن بعضها استقال بسبب الضغط البرلماني التي كانت المعارضة الصاخبة والقوية رأس الحربة فيه، أو بسبب التأثير الكبير لخطب المعارضة على رأي الشارع.[1] ولقد استطاع (الشبان الأتراك) في عدد من الحالات من فرض أفكارهم ومطالبهم على الحكومة مساهمين بذلك في تعديل السياسات الحكومية، وفي بعض الأحيان تغييرها كليا.[2] كان هذا التحدي واضحا بصورة خاصة في موضوع التأثير البريطاني. فلقد كانت هنالك أمثلة على بعض مجريات الاجتماعات البرلمانية التي يقوم فيها بعض النواب أو الشيوخ بإهانة البريطانيين بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة من خلال ربطهم بالطبقة الحاكمة وتأثيرهم عليها.

لذا فليس من الدقيق أن نستبعد دور البرلمان تماما في الحقبة الملكية على أنه مؤسسة ميتة وغير مؤثرة. فبينما عمل الكثير من النواب مشجعين، كان هنالك آخرون من الذين هاجموا رؤساء الوزراء بلا رحمة، مستخدمين أشد العبارات للحط من سياساتهم. فلقد

(1) لبعض الأمثلة ينظر: أبو طبيخ، مذكرات، ص 306 ـ 307. وعبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الأمة في العراق: الأعيان والنواب 1945 ـ 1953(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة)، ص 53. الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 6، ص 316 وج 8، ص 56. العكام، تأريخ حزب الاستقلال، 224 ـ 225. والسويدي، مذكراتي، ص 532. الخماسي، الأمير عبد الاله، 354. و

Khadduri, Independent Iraq, 1932 1958 ـ: A Study in Iraqi Politics, pp. 37, 51 - 53, 255 269 ,256 ـ; Ireland, Iraq: A Study in Political Development, pp. 428 - 429

(2) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 9، ص 77. خدوري، نظام الحكم، ص 167 ـ 168.

خاطب أحد النواب رئيس الوزراء فاضل الجمالي عام 1954 قائلا: «الحكومة بالنسبة إليك ليست سوى نزوة». وأعقب بذكر تلك الخطايا للحكومة مثل الخضوع للبريطانيين والنزعات الاستبدادية وقلة الإنجازات الداخلية، مضيفا إن الاستقالة ستكون أفضل بالنسبة إلى البلاد.[1] حتى رجل العراق القوي نوري السعيد قد وصف في إحدى الجلسات الشهيرة بأنه «راعي الجريمة والإرهاب» وأن حقبته كانت فترة للمآسي وتفشي ثقافة الانتقام.[2] ومن المثير إن أشد الانتقادات التي وجهت إلى حلف بغداد لعام 1955 الذي رعاه نوري السعيد جاءت من أكثر البرلمانيين العراقيين ليناً وطاعة.[3] ويذكر المؤرخ عبد الرزاق الحسني، إن في الكابينتين الوزاريتين المتعاقبتين لنوري السعيد بين عامي 1954 و1955، أي الفترة التي تم فيها إسكات المعارضة، فإن هاتين الحكومتين كانتا موضوعا لأشد النقد وأعنف الاستنكار.[4] ومن الصحيح إن نوري كانت له هيمنة على تلك المؤسسة بحيث أن بإمكانه أن يسمح للبعض من ذوي الأصوات العالية أن يعبروا عن حنقهم. إلا إن المجريات البرلمانية في الأربعينات والخمسينات كانت تظهر أن رؤساء الحكومات والوزراء كانوا يشاركون بجدية في النقاشات البرلمانية وكانوا يجيبون على الأسئلة والانتقادات التي يطرحها النواب. وفي النهاية، وكدليل على الليبرالية البرلمانية في تلك الفترة، فإن البرلمانيين الذين كانوا يوجهون النقد إلى الحكومة وبأقسى العبارات كانوا يفعلون ذلك من دون خوف من الانتقام.

أن الاستنكار اللاذع للسياسات الحكومية كان يصدر أيضا من الصحافة، والتي كانت اللسان الناطق لأحزاب المعرضة. ليس هنالك من شك في أن الانتفاضة في عام 1948 ضد حكومة صالح جبر التي وقعت على الاتفاقية مع بريطانيا كان نتيجة سيل المقالات المهاجمة التي نشرتها أحزاب المعارضة من خلال الصحف التابعة لهم. كانت الحملة شديدة إلى درجة أنها أجبرت حكومة جبر على الاستقالة وتم الغاء الاتفاقية. وحدث مثال آخر على ذلك مع بدء الحرب العالمية الثانية، حيث كانت بريطانيا تعاني من عدة أزمات. نشرت الصحف العراقية بفرح أخبار الانتصارات الألمانية، وعنفت السياسيين العراقيين على استمرارهم بالتشبث

(1) دولة العراق، محاضر 1954، ص 643. و

Adeed Dawisha, «Democratic Attitudes and Practices in Iraq, 1921 1958 ـ,» Middle East Journal, vol. 59, no. 1, Winter 2005, p. 25.

(2) محاضر 1950، 196 والأزري، ذكريات، ص 370

(3) محاضر 1956، 462. وينطبق نفس الكلام على برلمان مهادن آخر، ينظر: محاضر 1953، ص 135 ـ 141.

(4) الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج 10، ص 140.

بالأذيال البريطانية. كان السفير البريطاني غاضبا للغاية، ونقل شكواه إلى رئيس الوزراء الذي طلب بدوره من الصحف إن تقلل من دعمها «لعدو حليفنا» وبأن لا تقلل من شان المسؤولين في النظام الملكي.[1] إلا إن الهجومات استمرت بالظهور على افتتاحيات الصحف، ولم تتوقف إلا بعد إقرار قوانين الطوارئ بعد محاولة الانقلاب الفاشلة والمناهضة للبريطانيين.

وكما راينا سابقا، فعلى الرغم من التدخل الحكومي المستمر ومحاولة إسكات الأصوات المعارضة والكسر معنوياتها، إلا أن المعارضة خلال الحقبة الملكية استمرت كقوة لم يكن من الحكمة بالنسبة إلى السياسيين أن ينفوا وجودها أو يتجاهلوها.[2] وحتى قادة المعارضة الذين ذكروا في مذكراتهم ما أطلقوا عليه (الديمقراطية الشكلية) في العراق الملكي، معطين الانطباع بمعارضة محاصرة بالخبث الحكومي، فإنهم يتفقون على الليبرالية النسبية للنظام «خصوصا بالمقارنة مع الأنظمة التي تبعته»،[3] وبالإسهام الذي عمليته المعارضة وصحافتها في تعزيز القيم الديمقراطية.[4] النقطة الأساسية هنا هو أنه على الرغم من أن الدولة حاولت مضايقة المعارضة وخنق الصحافة التابعة لها، فإن سيطرة الدولة لم تكن بالشمولية والقوة الكافية لتحييد نشاطات المعارضة وأفكارها بالكامل.

## ويلات القومية

لم تكن تلك الليبرالية النسبية لتعطي للطبقة الحاكمة أي مجد بين الناس. فعلى العموم كان الناس ينظرون إلى السياسيين الكبار الذين أحكموا قبضتهم على السلطة على أنهم يفتقدون للمرونة والحس العام. ولما كانوا يفقدون مصداقيتهم بصورة تدريجية بين الناس، فلقد لجأوا إلى الادّعاءات المغرية بالروابط الوطنية التي تجمع كافة أعضاء الشعب بغض النظر عن المكانة أو الطبقة الاجتماعية. فإن المواطنين، حتى أولئك المبعدين قد كانوا على استعداد بالتضحية إذا دعتهم الروح الوطنية لذلك. فلقد كان للقادة القوميين القدرة على استغلال مشاعر أتباعهم وأن يقفزوا فوق المعاناة ويحولوا الهزيمة إلى نصر. وخلال

(1) الراوي، الصحافة العراقية، ص 57 ـ 58.
(2) البياتي، سعد كزاز، ص 18.
(3) كبة، مذكراتي، ص 227.
(4) بطي، صحافة العراق، ص 122.
See Malik Mufti, Sovereign Creations: Pan ـ Arabism and Political Order in Syria and Iraq (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1996), p. 29.

الفورة القومية في العقد الأخير قبل سقوط الملكية، فقد احتاج القادة العراقيون لأجل تلميع صورتهم المتهاوية إلى ذلك الحس القومي أكثر من أي وقت مضى.

بيد إن العراق خلال الخمسينات قد وجد نفسه على هامش الصعود القومي بعد أن احتلت مصر الصدارة بقائدها الكاريزمي جمال عبد الناصر. إلا انه قبل عقدين من ذلك كان المفكرون والناشطون الساكنون في العراق هم الذي قادوا المسيرة القومية. فلقد عمل ساطع الحصري وحواريوه على جعل العراق منارة القومية العربية الذي تنطلق منه الأفكار القومية، مثل الوحدة العربية، إلى كافة أنحاء الوطن العربي. بالنسبة إلى أولئك المفكرين فإن العراق كان سيلعب الدور الذي لعبته بروسيا في توحيد العالم الناطق بالألمانية في القرن السابق.[1] وفي الثلاثينيات كانت تلك الأفكار قد تغلغلت عميقا في وجدان شرائح مهمة من الشعب العراقي، لاسيما الطلبة والضباط في الجيش. وفي النصف الثاني من ذلك العقد وصل الضباط القوميون إلى مناصب قيادية في الجيش، وكما رأينا فقد أصبحوا لاعبين أساسيين في المعترك السياسي. تتوج ذلك في انقلاب عام 1941، الذي أوصل إلى الحكم حكومة عروبية معادية للبريطانيين. كل ذلك في وقت كانت مصر تناضل من اجل الخروج من شرنقة الهوية المصرية.

إذن، لماذا استبعد العراق من مركز الاهتمام القومي خلال عقد ونصف فقط؟ هنالك عدة أسباب لذلك. أولها أن الانتصار الأكبر للقومية العراقية عام 1941 قد أصبح فيما بعد من أكبر هزائمها. فبعد هزيمة الجيش العراقي على يد البريطانيين في نفس العام، قامت الطبقة الحاكمة بتطهير الجيش من الضباط القوميين بالإضافة إلى النوادي والمنظمات التي كانت مأوى للمفكرين والمهنين القوميين. وفي الخمسينات لم يمتلك العراق أيا من القادة الكارزميين الذين أنتجتهم الثورة المصرية عام 1952. هذا بالإضافة إلى عدم رغبة الطبقة الحاكمة بفسح المجال للجيل الجديد من القادة ليقدموا تفسيرهم الخاص بالقومية وينافسوا عبد الناصر في مصر. كان نوري السعيد يذكر العراقيين بمؤهلاته كقائد قومي،[2] إلا أنها كانت تخص مآثره في الحقبة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى. وبالنسبة إلى جيل الخمسينات، فإنها لم تكن سوى نقاط في الذاكرة البعيدة.

(1) See Malik Mufti, Sovereign Creations: Pan - Arabism and Political Order in Syria and Iraq (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1996), p. 29.

(2) Elie Podeh, The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle Over the Baghdad Pact (Leiden: E. J. Brill, 1995), p. 220.

إن الآخر في الخطاب القومي لم يكن العثمانيين، بل كان البريطانيين الذين كانوا يمارسون تأثيرا كبيرا على قادة العراق، بالإضافة إلى امتلاكهم قاعدتين عسكريتين في البلاد التي يفترض أن تكون ذات سيادة. وبالنسبة إلى أشخاص مثل نوري والوصي، فإن العلاقة مع بريطانيا كانت علاقة تكافلية، مبنية على المصالح المشتركة والمتداخلة. وكانوا يجادلون بأن العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأوسط والغرب وثيقة إلى درجة تجعل من الحديث عن الحياد في الحرب الباردة مجرد حماقة.[1] وبعيدا عن الحسابات العقلانية، فلقد كانت تربط القياديين في العراق علاقات عاطفية مع بريطانيا. فقبل شهر واحد من ثورة عام 1958، ولما كان نوري يحس بالضغط الشعبي المتزايد بسبب علاقته مع بريطانيا، أخبر السفير البريطاني بأنه طوال حياته انتهج سياسة واحدة لا يحيد عنها، وهي سياسة الصداقة لبريطانيا العظمى، وبأه يمكنه أن يصبح بطلا قوميا بمجرد انتهاج العداء لبريطانيا، غير أن كبر سنه يمنعه من تغيير طريقته بالعمل، وأنه يفضل التقاعد والانزواء إلى بلدة صغيرة على أن يتهموه بالانقلاب عليهم.[2]

أما بالنسبة إلى عبد الإله، فقد كانت العلاقات أقوى. حيث أن الأمير لا ينسى المساعدة التي قدمتها بريطانيا إلى عائلته من خلال مساعدتهم في الهرب من الحجاز بعد هزيمة والده على يد عبد العزيز آل سعود. وعندما طلب منه أحد الوزراء المقربين منه أنه يكون أكثر شدة مع البريطانيين، وذلك لأجل أن يرفع من شعبيته بين الناس، فلقد أجاب كيف له أن يقف بوجه البريطانيين وهو ما يزال يتذكر كيف أنهم ساعدوه عندما لم يكن معه شيء، عندما تم نفيه وعائلته من الحجاز.[3]

إن هذا الإصرار من القادة العراقيين على عدم إخراج العراق من علاقته الوطيدة مع بريطانيا قد مكنت عبد الناصر من أن يجعلهم دوما في موقف المدافع، حيث كان يتهم القادة العراقيين بأنهم وكلاء الإمبريالية البريطانية وبالتالي على أنهم أعداء القومية العربية.[4]

---

(1) Robert Stephens, Nasser: A Political Biography (London: Allen Lane/ Penguin Press, 1971), p. 149.

(2) الأزري، ذكريات، ص 609.

(3) فرحان، ثورة 14 تموز، ص 54.

(4) في أحد الأمثلة ذكرت الإذاعة المصرية مستمعيها العراقيين «أن رئيس وزرائهم لا يحق له أن يتكلم بلسان العراق لأنه يتكلم بلسان الإمبريالية». ينظر:

A. I. Dawisha, Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy (London: Macmillan, 1976), p.166.

ولما أدرك نوري والسياسيين العراقيين الآخرين بأنهم يخسرون الحرب الفكرية مع بعد الناصر والقوميين العرب الراديكاليين المناهضين للبريطانيين، فقد سعوا إلى تامين الحماية من قبل الغرب، فأدخلوا العراق في تحالفات مع البريطانيين وحلفائهم في المنطقة. لقد كان ذلك فعلا صحيحا من الناحية الاستراتيجية، إلا أنه من الناحية السياسية قد أسهم بأضعاف القادة العراقيين أكثر فأكثر من خلال ابتعادهم عن الشرائح القومية في المجتمع العراقي، وبالخصوص، وكما سيتبين لاحقا الأكثر أهمية، هم ضباط الجيش العراقي.

وكذلك لم يكن بمقدور القادة العراقيين أن يواجهوا الدعاية القومية الناصرية من خلال اللجوء إلى هوية منافسة مبنية على البلاد العراقية. وعلى الرغم من أن الهوية العراقية كانت تنمو منذ بداية تأسيس الدولة إلا أنها لم تكن قوية بما يكفي لتتغلب على الشروخ الموجودة داخل المجتمع العراقي. فكما رأينا سابقا، فبالنسبة إلى الملك فيصل وفريقه، فقد أدركوا أن بناء هوية وطنية عراقية كان لا يقل أهمية عن بناء المؤسسات الحكومية. لذا فقد عملوا على إيجاد منهاج دراسي متمركز حول الدولة ليحل محل المناهج المناطقية للمؤسسات الدينية، ومن ثم جعلت المدارس الحكومية هي السبيل إلى التوظيف داخل مؤسسات الدولة الدراسات العليا. وخلال الأربعينات والخمسينات كان الشيعة (وإلى درجة اقل، الكرد) يدخلون إلى الدوائر الحكومية بصورة متزايدة في المدن الكبيرة، لا سيما بغداد. ولقد غدا الانقسام الطائفي والاثني بين المجاميع العراقية أضيق بين الطبقة الوسطى من سكان المدن. وحتى في مراتب الجيش، فبعد احتكار سني في العقد الأول، تم السماح بدخول الشيعة والكرد والمسيحيين. وحينها كان كل كلام الطبقة السياسية وإشاراتها وإعلاناتها تتمحور كلها حول المحور الوطني.

كانت المشكلة أنه على الرغم من الانسجام الاثني والطائفي الذي ساد الخمسينات، غير أن الدولة لم تكن قادرة على تحييد الولاءات الطائفية والأثنية الأوسع في البلاد. فلقد احتفظت تلك الولاءات بالقوة الكافية لإحباط قيام أي هوية عراقية جامعة. كان أحد أسباب ذلك استمرار الهيمنة السنية على المؤسسات الحكومية. وعلى الرغم من أن السنة حاولوا تذويب انتمائهم الطائفي والاثني داخل بنية الدولة، لم تسرِ تلك الجهود بالسرعة والكفاءة اللازمتين لتغيير عدم التوازن الذي كان دوما لصالح السنة، الذين كانوا يهيمنون على تلك المؤسسات وعلى مراتب الضباط في الجيش. وفي أحد مذكراته حول

الحقبة الملكية، يشكو احد السياسيين الشيعة من ندرة وجود الشيعة في الجيش ووزارة الخارجية،[1] مؤكدا على أن البلاد كانت مليئة بالشيعة المدربين والمؤهلين لملأ تلك المناصب. أما بالنسبة إلى الجيش، فعلى الرغم من أن بعض المناصب، مثل بعض قادة الألوية كانت من نصيب الشيعة، بيد أن منصب قائد الأركان كان دوما من السنة.[2] وكان عدم التوازن أكبر في المجال السياسي. ففي دراسة لستين كابينة وزارية خلال الحقبة الملكية التي امتدت لثمان وثلاثين عاما، كان هنالك أربعة فقط بقيادة شخص شيعي لمدة سنتين وخمس أشهر وثلاثة فقط من نصيب الكرد لفترة سنتين وأحد عشر شهرا،[3] على الرغم من أن الشيعة يشكلون أكثر من نصف السكان والكرد يمثلون 18% من السكان. ولقد تزايدت وتيرة دمج الشيعة والكرد في المناصب الحكومية العليا في العقد الأخير من عمر الملكية، إلا أن ذلك لا يمثل تغييرا جذريا عن الممارسات السابقة. ففي السنوات من 1948 إلى 1958، تولى الشيعة والكرد رئاسة الوزراء مدة ثمان أشهر وسبعة أشهر، على التوالي.[4]

وعلى الرغم من جهودهم في نشر النموذج الوطني، كانت النخبة السياسية السنية تفتقد للالتزام في التغيير الجذري لعدم التوازن الاثني والطائفي. ففي النهاية كانوا يدركون أن إجراء كهذا من شانه أن يقوض هيمنتهم السياسية. وما أن المشاعر الموجودة والريبة لدى الكرد والشيعة كانت لتؤثر سلبيا على إمكان خلق هوية وطنية شاملة، التي كان يراد لها أن تواجه الحس القومي الذي كان يزداد قوة والذي كانت تتبناه مصر تحت حكم عبد الناصر.

(1) الأزري، ذكريات، ص 442 ـ 443 و588 ـ 589.

(2) Yitzhak Nakash, Reaching for Power: The Shi'a in the Modern Arab World (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2006), p. 93.

(3) ينظر الناصري، الجيش والسلطة، ص 218 ـ 220؛ والعلوي، الشيعة والدولة القومية، 198 ـ 199. من الجدير بالذكر أن رؤساء الوزراء الكرد الثلاثة يقعون في خانة ما يطلق عليه بطاطو _الكدر المعربين). ينظر:
Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, pp. 180 - 183.

(4) الناصري، الجيش والسلطة، ص 219 ـ 220.

**الخلاصة**

المشكلة بالنسبة إلى الملكية هو أن الدولة، ممثلة بصناع السياسة، كانت عاجزة عن مواجهة معضلتين: كيفية الحصول على الشرعية من دون خسارة السيطرة السياسية، وكيفية الاستجابة إلى الأفكار الثورية من دون خسارة العلاقات التقليدية الاستراتيجية. النتيجة كانت سياسيات الانطلاق والتوقف، فترة من النشاط متبوعة بفترة من الكساد. أن الجهود الفاترة ما كانت لتخدم تقوية الدولة، بل على العكس كانت لتضعفها. لذا فإن الجهود المرحلية من محاولة انتهاج الليبرالية ما كانت كافية لخلق الشرعية التي تمكنها من مواجهة الأعداء الداخليين والخارجيين. إلا أنها ولسوء حظ الملكية فقد أظهرت نقاط ضعف الدولة، التي أصبحت عاملا إضافيا لإضعاف مؤسسات الدولة. وكان ذلك أيضا نتيجة للرؤية الانفصامية التي تبنتها الطبقة الحاكمة تجاه الأفكار والممارسات الديمقراطية التي كانت السمة البارزة للحقبة الملكية. فمن جهة كان الوصي وبقية السياسيين يتمنون الشرعية التي تأتي نتيجة للنهج الليبرالي في النظام السياسي، ومن ناحية أخرى فلقد كانوا يخشون من الهيجان الناتج من الإحباط السياسي الذي قد تفتح له السياسية الليبرالية الباب. إن إجراء الانفتاح في النظام، وفي نفس الوقت الحفاظ على استقرار البلاد كان عملية توازن دقيقة، وفي الكثير من المواقف أثبتت الطبقة السياسية أنها لم تكن بمستوى المسؤولية. إن النزعة لانتهاج سياسات بدون مشورة لازمة بالإضافة إلى مضايقة والتعدي على رخص الأحزاب السياسية والرقابة على وغلق الصحف، والتلاعب بالعملية الانتخابية، وفي بعض الأحيان تعطيل البرلمان، كانت كلها عوامل أدت إلى سقوط الطبقة السياسية نفسها. والتي لم ترَ مشكلة في استدعاء الجيش إلى شوارع بغداد لمواجهة الغضب والإحباط الشعبيين.

إن هذه الدولة المتعبة من فقدان الشرعية الشعبية والمثقلة بالمشاكل وقلة الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية، كان عليها أن تواجه خلال الخمسينات العدو المتمثل بالمد القومي العروبي الذي كان كالوحش الذي يزداد قوة عاما بعد آخر على يد القادة الشباب من مصر التي أصبحت الدولة العربية الأقوى في ذلك الوقت. كما أن جهود النخبة السنية لإشراك المجموعات المجتمعية الأخرى في النظام السياسي وبالتالي خلق هوية وطنية عراقية شاملة، لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب. وعوضا عن ذلك، وضع الأمير عبد الإله ونوري السعيد والقادة السياسيين الآخرين ثقتهم في الروابط الاجتماعية والقبلية التقليدية، وعلى القوة الإمبريالية السابقة. المشكلة في ذلك كانت أن الارتباطات الاستعمارية والقبلية للنظام أصبحت هي

الخاصرة الرخوة للهجوم القومي الذي كان يرفع يافطة الاشتراكية ومعاداة الإمبريالية. فكلما تمسك القادة العراقيون أكثر بالقوى التقليدية للدعم والحماية، كلما كانوا فريسة سهلة للهجوم القومي الذي يقوده عبد الناصر في مصر. وفي خضم كل ذلك، كان الجيش، الذي تم استدعاؤه عدة مرات لإعادة الاستقرار إلى سفينة الدولة، قد زادت شهيته للسلطة السياسية، وكان إعجابه يزداد بصورة متسارعة بالكاريزما التي يمتلكها الرئيس المصري، فإن هذا الجيش هو الذي سيقوم بالحركة التي ستقضي على الحكم الملكي إلى الأبد.

## الفصل التاسع

# جمهورية الاستبداد 1958 ـ 1968

استيقظ سكان العاصمة بغداد في صبيحة الرابع عشر من تموز عام 1958 على أصوات الآليات العسكرية وهي تجوب شوارع العاصمة. قد يكون هذا الحدث مفاجئا بالنسبة إلى السكان، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة إلى النخبة الحاكمة. فلقد أُصدرت الأوامر إلى فرقتين أخريين للتوجه إلى المملكة الهاشمية الأردنية لحمايتها من تحرك ثوري محتمل للملكة العربية المتحدة التي يقودها عبد الناصر، وكذلك لتحذير عبد الناصر من أي تحرك من سوريا تجاه لبنان، الذي كان هو الآخر بلدا مضطرباً حليفاً للغرب. لم تتوجه الوحدات العسكرية إلى الأردن، بل عوضا عن ذلك احتلت بغداد، وأعلنت انتهاء النظام الملكي وولادة الجمهورية العراقية. ومضت لقتل كل الشخصيات البارزة من النظام السابق أو سجنهم.

لا ريب في أن سقوط الملكية قد لاقى ترجيبا عاما بين أبناء الشعب العراقي. وفي الحقيقة، فإن الغضب المستعر الذي تبدى خلال الأيام الأولى من الثورة، والذي تجلى بأوضح صوره في التمثيل السادي بجثث كل من نوري السعيد وعبد الإله، ما هو إلا دليل على الهوة الواسعة بين الشعب العراقي ورجال الحكم الملكي.[1] كانت قاعدة الدعم للمملكة تزداد ضيقا خلال الخمسينات، لذا ففي صيف عام 1958 ازدادت ضيقا لتشمل بعض الشيوخ الإقطاعيين وبعض الأثرياء في المدن بالإضافة إلى بعض الاتباع الانتهازيين. أما الغالبية العظمى المحرومة من الناس من الفلاحين وسكان العشوائيات، لم يكن متوقعاً منهم أن يساندوا نظاما كان نشيطا في الاستغلال والظلم. أما الطبقة الوسطى ـ من الطلبة والتجار والحرفيين وحتى الموظفين

(1) يمكن تفسير الأحداث الفظيعة التي حدثت في ذلك اليوم (14 تموز) من خلال الإشارة إلى الاحداث التي حدثت في الباستيل أبان الثورة الفرنسية، والذي يمكن تفسيره على أنه هيستيريا جماعية. في العراق فإن عدد الذين طالهم الغضب الجماهيري يربو على الثلاثين. ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 (بغداد: دار الرشيد للنشر 1979)، ص 233.

الحكوميين ـ فلقد كانت في عام 1958 أكثر نفورا من رجال الطبقة الحاكمة الذين افتقدوا المرونة في الرؤية السياسية، وكانوا غارقين في الفساد، ولم يكونوا على دراية بمتطلبات الناس الاقتصادية وآرائهم السياسية.

جابت مظاهرات واسعة شوارع المدن خلال الأسبوع الأول من الانقلاب، كانت كلها تهتف بالولاء للجهورية الوليدة. ومعلنين دعمهم لقادة الجيش الجدد، حتى وان لم يكونوا يعلمون من هم هؤلاء القادة وماذا يمثلون، بالإضافة إلى الوعد الذي طالما تكرر في أغاني كثيرة، على بذل أرواحهم للدفاع عن الجمهورية ضد المؤامرات الإمبريالية. وحتى لو كانت القوى العظمى تفكر في تلك المخططات، فإنها كانت لتتراجع في وجه الدعم الكبير للثورة.

أن السمة الأبرز لهذا التغيير الكبير كان هو الدور الكبير للجيش. فإن الضباط العسكريين الذي كانوا في فترات سابقة من تاريخ العراق قد تدخلوا لفترات قصيرة في المجال السياسي، فإنهم الآن بدوا مستعدين إلى تدخل أطول أكثر استمرارا على قمة السلطة السياسية. ولئِن كانت الخطوات الأولى للجيش توحي بنية تقاسم السلطة مع بعض المدنيين الذين يشتركون معهم في نفس التوجهات، لم يمض وقت طويل حتى يتبين أن أولئك الماسكين باليات البطش كانوا يريدون السيطرة على كل المؤسسات في الدولة. وفي العقد التالي فإن الجيش سوف يترك تأثيره على كل المؤسسات والأفكار في الحكومة والديمقراطية والهوية.

## الحكم في فترة عبد الكريم قاسم

إن الإعلان في الرابع عشر من تموز عن الكابينة الوزارية ومواقع القوات المسلحة أعطت إشارات كافية جدا حول ماهية مراكز القرار في الفترة المقبلة. ومن بين الطبقة السياسية الجديدة، كان هنالك ضابطان تربعا على قمة السلطة السياسية، وهما اللواء عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف. وقبل الانقلاب، كانت مجموعة (الضباط الأحرار) التي كانت تخطط للعملية العسكرية على مدى عامين، جرى الاتفاق على تقليد النموذج المصري في البنية السياسية، حيث تركزت السلطة في يد مجلس قيادة الثورة. إلا انه بمجرد استلامهما السلطة، حاول قاسم وعارف تجنب كل استفسار من رفاقهم السابقين حول الموضوع.[1] وفيما بعد شرح عارف أنه كان هو وقاسم من خاطر بحياتهما بينما كان الآخرون نائمين في أحضان

(1) فرحان، ثورة 14 تموز، ص 125.

زوجاتهم.[1] فكان الاثنان الآن هما المؤتمنين على السلطة، وعدّ احدهما نفسة رئيس الوزراء والآخر نائب الرئيس، بالإضافة إلى الوزارات الأمنية الدفاع والداخلية. بالإضافة إلى ذلك فلقد توليا السيطرة التامة على القوات المسلحة، حيث تولى قاسم منصب القائد العام للقوات المسلحة، وتولى عارف منصب نائب القائد العام.

إن الانتماءات السياسية للمناصب الوزارية الأحد عشر في الكابينة الوزارية عكست محاولة قاسم وعارف احتواء الطيف العراقي: حيث ضمت أربعة قوميين (كان أحدهم الأمين العام لحزب البعث) واثنين دستوريين واثنين مستقلين وكردي واحد وشيوعي واحد وضابط عسكري واحد. ولئن كانت السمعة الفكرية بين الوزراء تعد بشيء من الشمولية لأنها ضمت كل القوى السياسية المعادية للملكية، بيد أنها في الوقت نفسه زرعت بذور المواجهة الأيديولوجية والصدام السياسي. كان يمكن تفادي ذلك الطريق فيما لو استمر (قائدا الثورة) في طريق التعاون ووحدة الهدف الذي ميز علاقتهما أثناء التآمر لإسقاط الملكية.

إن عدم وجود جبهة موحدة كان نتيجة للتطلعات الشخصية المتباعدة بين القائدين التي أصبحت جزءا من الصراع الفكري في تلك الفترة. فلقد كان عارف، وهو الأصغر والأقل اعتدالا بين الاثنين، مستعدا للمضي في المشروع القومي إلى درجة إعلانه، من دون الرجوع إلى قاسم أو الكابينة الوزارية، الاتحاد الفوري مع الجمهورية العربية المتحدة لجمال عبد الناصر. ليس من الواضح متى تطورت لديه هذه النزعة الفردية الشاذة؛ لربما كان ذلك في التاسع عشر من تموز، عندما سافر إلى دمشق ليلتقي ببطله القومي قائد الجمهورية العربية المتحدة.

ولزهوه بذلك الموقف الذي نقله من ضابط مغمور قبل أسابيع عديدة، إلى الجلوس والتحدث مع عبد الناصر على قدم المساواة، الذي كان آنذاك الشخصية السياسية العربية الأبرز، وعد عارف من طرف واحد بانضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. وعندما سئل عن موافقة قاسم على الموضوع، أنكر عارف أن يكون رأي قاسم ذا أهمية، على الرغم من أنه كان مسؤوله الأعلى، مطلقا عليه لقب (نجيب العراق)،[2] في إشارة إلى الشخصية

---

(1) الأسود، الموسوعة السياسية، ص 357.

(2) Majid Khadduri, Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958 (London: Oxford University Press), p. 87; Phebe Marr, The Modern History of Iraq (Boulder, Colorado: Westview Press, 1985), p. 159.

المصرية التي قادت انقلاب عام 1952 ومن ثم أطاح به عبد الناصر الأصغر منه سنا. ولما انصدم عبد الناصر من تلك الإجابة، حاول طرح الحديث الودي ومحاولة الإقناع.[1] إلا أن ما كشفته الأسابيع الأولى بعد الثورة هو أن نصيحة عبد الناصر الحكيمة قد لاقت آذانا صماء.

وعندما رجع إلى العراق كان عارف يجوب البلاد طولا وعرضا يلقي بالخطب على الحشود، ممجدا فيها بمحاسن الوحدة العربية وعبد الناصر. وكان دوما ما يشير إلى عبد الناصر على انه «بطلنا» و«قائدنا المحبوب».[2] وكما سوف نرى لاحقا، فإن عبد السلام في السنوات القادمة سوف يكون أكثر حذرا من أن يلعب دور التابع للرئيس المصري، إلا أنه خلال السنوات الأولى قد أظهر تَيْماً صبيانياً بعبد الناصر، إلى درجة أن أحد أعدائه قال إن عارف يرفع عبد الناصر فوق قاسم، كما لو كان عبد الناصر، وليس قاسم، هو من قاد (الثورة المباركة)،[3] وهو الاسم الذي أصبح يطلق على الانقلاب العسكري في الإعلام العراقي الرسمي والخطابات الرسمية. وبدأت الخلافات تطفو على السطح، إذ بدأ كل منهما يقلل من شأن إسهام الآخر في الانقلاب أثناء المقابلات مع الصحافة الأجنبية.[4] ولكن بينما كان عارف مشغولا بالتجول في البلاد، كان قاسم أكثر حذاقة وعمل بهدوء لقص أجنحته من خلال تقويض قاعدته داخل الجيش. وفي أيلول شعر قاسم بأنه قوي بما يكفي، وعين عارف سفيرا في ألمانيا. وعندما رفض الأخير الذهاب، تم القبض عليه «بتهمة التآمر على أمان البلاد».[5] والآن كان يمكن لقاسم أن يقبل لقب الزعيم الأوحد الذي كان مناصروه يطلقونه عليه تعبيراً لدعمهم له. ولم يبد أنه كان مستاء من ذلك.

كان الشرخ الذي نشأ بين عارف وقاسم نسخة مصغرة لاستقطاب أوسع عانت منه البلاد

(1) سعيد، عراق 8 شباط، ص 282 ـ 283.

(2) British Broadcasting Corporation, Summary of World Broadcasts, Part IV, the Arab World, Israel, Greece, Turkey, Iran, July 22, 1958, pp. 7 - 9; July 25, 1958, p. 6 (hereafter referred to as SWB).

(3) Benjamin Shwadran, The Power Struggle in Iraq (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1960), p. 35.

(4) ينظر على سبيل المثال صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة (بيروت: الوطن العربي 1976)، ص 171 ـ 172 و175؛ و

Uriel Dann, Iraq Under Qassem: A Political History, 1958 1963 ـ (New York: Praeger, 1969), p. 78.

(5) SWB, November 6, 1958, p. 8.

بين فريقي (الوحدة الآن) و(العراق أولاً). وكان من أشد الداعمين للاتجاه الثاني الشيوعيون الذين كانوا ناشطين في العقد الأخير سريا ضد حكومة نوري السعيد. ولقد ازداد موقعهم قوة بعد 14 تموز، إذ أن العديد من أعضائهم قد تبوأوا مناصب في الحكومة والجيش. ولما كانوا معارضين أيديولوجيا إلى التوجه القومي عموما وإلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بالخصوص، فإن موقفهم بدا متقاطعا مع موقف قاسم. لقد كان زواج مصلحة، إذ لم يكن قاسم شيوعيا، إلا أن الشيوعيون أصبحوا أساس القاعدة الشعبية لقاسم.

من أولى المبادرات التي قدمها الشيوعيون كان تشكيل ما أسموه المقاومة الشعبية، وهي مليشيا يناط بها الدفاع عن الجمهورية الوليدة ضد المؤامرات والتدخلات الخارجية. ومن المهم أنه في خطاب الشيوعيين، فإن كلمة (أجنبي) لم تقتصر، كما كانت سابقا، على القوى الإمبريالية، بل شملت أيضا الجمهورية العربية المتحدة، بل حتى مناصريها القوميين داخل العراق. وكذلك قام الشيوعيون، مستغلين قربهم من مركز القرار، بالاستيلاء على المنظمات المهنية، وكانت النتيجة أن القيادات في تلك المنظمات أصبحت تتبنى الأيديولوجية الشيوعية. إلا أن تركيزهم كان على الشارع وقوة الجماهير. لذا فبالإضافة إلى المقاومة الشعبية، قام الشيوعيون بتشكيل أنصار السلام، وهي خليط غير متجانس يضم الفلاح والمحامي والأستاذ الجامعي، الذين كان الهدف منهم ملء الشوارع في عرض للقوة كان القصد منه التخويف. وبينما كانت هنالك العديد من القوى مثل الحزب الوطني الديمقراطي، التي شاركت الشيوعيين بالحساسية من مطالب القوميين بالوحدة، إلا أنه في نهاية العام كان الشيوعيون هم القوة الوحيدة المؤثرة في البلاد.

ولا ريب في أن الوحدة الوطنية الشكلية الذي قامت عليه الكابينة الوزارية التي تشكلت في الساعات الأولى بعد الانقلاب كانت لتختفي أمام تأثير الشيوعيين. ففي شباط عام 1959، ولأجل تسجيل عدم ارتياحهم من هيمنة الشيوعيين، قام ممثلو القوميين في مجلس الوزراء بالاستقالة. لم يكن قاسم منزعجا من إزاحة المعقل الأخير المناصر للقوميين في الكابينة الوزارية، وقام باستبدال هذا الموقع بوزراء مستقلين، كان ولاؤهم المطلق هو للزعيم الأوحد. «لقد رحبت الصحف الشيوعية بإزاحة الوزراء القوميين»،[1] إلا أن الشيوعيين لا بد أن يشعروا بالقلق من ندرة وجود المتعاطفين معهم في التشكيلة الوزارية المعدلة. ولكن مع وجود عدد

(1) SWB, February 9, 1959, p. 9.

من المواقع الرئيسة في القوات الأمنية موالية لهم ومع سيطرتهم المتزايدة على الشارع، قد جعل الشيوعيين لا يشعرون بالاعتماد على تمثيلهم في المناصب الوزارية.

وكانت قوتهم ستزداد بصورة ملحوظة بعد الانقلاب الفاشل على عبد الكريم قاسم في 1959. كان قائد الانقلاب عبد الوهاب الشواف، وهو ضابط قومي من مدينة الموصل شمال البلاد، وهي مدينة سنية محافظة ذات ميول قومية. كان إصرار الشيوعين على إقامة مسيرة لأنصار السلام في الموصل هو الذي سبب الانقلاب. وبلا شك فقد كان للشيوعيين الدور الكبير في القضاء على الانقلاب الذي لاقى ترحيبا ودعما لفظيا من قبل الجمهورية العربية المتحدة.[1] وفي الأيام التي تلت الانقلاب الفاشل، قام الشيوعيون وبمساندة القبائل الكردية، من شن حملة انتقام دامي وبلا تمييز ضد سكان المدينة. لم يكن الكثير من السكان على صلة بانقلاب الشواف، إلا أن ذنبهم الوحيد كان تبنيهم للسمة القومية. تم الاحتفال بمناسبة انتصار الشيوعيين في 12 نيسان من خلال مسيرة مليونيه حاشدة في بغداد قادها أنصار السلام في استعراض للقوة، في مشهد لم يحدث في بغداد قبل ذلك.

ازداد صعود الشيوعين قوة من خلال تحقيق هدفهم السياسي الرئيس. حيث لما كان الشيوعيون هم العمود الفقري في توجه (العراق أولا) فقد عملوا بكل ما أوتوا من قوة على إفشال دعوة القوميين إلى الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي تحقق بصورة درامية بعد إعدام قادة الانقلاب في العراق. لقد شن عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة حملة شعواء ضد عبد الكريم قاسم، ملقبين إياه بـ(قاسم العراق)،[2] مقللين من دوره في الانقلاب الذي أطاح بالملكية، وملمحين إلى أن عارف كان هو القائد الحقيقي للثورة.[3] لم يكن قاسم بحاجة إلى أن يرد بنفسه، فلقد كان وزراؤه على قدر المهمة، ملقبين عبد الناصر

(1) قامت الجمهورية العربية المتحدة بنقل الأسلحة والذخائر إلى الموصل وأسست إذاعة على الحدود لمتابعة أحداث الانقلاب ولحث الناس على المشاركة فيه. وكذلك قام ضباط منها بعقد محادثات مع شيوخ عشيرة شمر القوية للقيام بتمرد عشائري بالتزامن مع الانقلاب. ينظر:

A. I. Dawisha, Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy (London: Macmillan, 1976), p. 27.

(2) United Arab Republic, President Gamal Abd al ـ Nasser's Speeches and Press Interviews (Cairo, Egypt: Information Department, 1959), pp. 126 - 133.

(3) Ibid., p. 149; also SWB, March 19, 1959, p. 10.

بـ«الفرعون» و«الفاشي» و«خادم الإمبريالية».[1] ومن ثم انضم قاسم إلى الجوقة، معلنا أنه لا بد من تحرير سوريا من براثن الجمهورية العربية المتحدة.[2] ولما كانت لغة الشتم والتخوين تذاع عبر الأثير، لا يمكن لأحد أن يشك في أن الشيوعيون كانوا يهيمنون على السياسة في البلاد.

لم يحدث في تأريخ العراق الحديث أن هيمنت مجموعة على سياسة البلاد بهذا الشكل. لم يفعل الشيوعيون ذلك من خلال مشاركتهم في عملية صنع القرار ولكن من خلال سيطرتهم على الشارع في المدن الرئيسة وعلى المنظمات المهنية.[3] لقد تغلبوا على المجموعات الأخرى من خلال حسن التنظيم الذي أتقنوه خلال سنوات العمل السري. كان تكتيكهم دوما هو الزج بالناس إلى الشوارع في خطوة استباقية حتى لا تتمكن المجاميع الأخرى من منافستهم. كان شعار القادة الشيوعيين: دعونا نتغدى بهم قبل أن يتعشوا بنا.[4] وبقصد أو بدون قصد، فإن عملية تهييج الشارع كان من نتائجها تحديد دور صناعة القرار السياسي. قد لا يوجد هنالك برلمان، ولم يكن الشيوعيون حزبا قانونيا، ولم يكونوا يشكلون أغلبية في صفوف الضباط،[5] بيد أنهم خلال العام الأول من عمر الجمهورية كانوا يشكلون قوة موازية لباقي المؤسسات الحكومية.

بالنسبة إلى قادة الحزب والمراتب التنظيمية الأخرى، فقد آن الأوان للمطالبة بدور أوسع في عملية صناعة القرار يتناسب وحجمهم في الشارع. وفي الأول من أيار عام 1959، وفي مناسبة يوم العمال، جابت مسيرة حاشدة شوارع بغداد مرددة (هذا زعيمي عبد الكريم والحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم). وفي اليوم نفسه طالبت اللجنة التنفيذية في

(1) SWB, March 11, 1959, p. 11; SWB, March 12, 1959, p. 12; SWB, March 18, 1959, p. 9.

(2) Shwadran, The Power Struggle in Iraq, p. 50.

(3) كان الشيوعيون في تلك الفترة قادرين على إحكام قبضتهم على المنظمات النقابية متجاهلين كل الدعوات لاحتواء الآخرين، حتى من عبد الكريم قاسم نفسه. ينظر على سبيل المثال خطابه إلى نقابة المعلمين التي يسيطر عليها الشيوعيون:

United States Foreign Broadcast Information Service, Daily Report, Foreign Radio Broadcasts, February 6, 1959, pp. C 2 3 ـ. (Hereafter cited as FBIS, Daily Reports.)

(4) حسين، ثورة 14 تموز، ص 121.

(5) في عام 1961، كان هنالك فقط 500 ضابط شيوعي من مجموع ما يزيد على 5000 ضابط. ينظر سعيد، عراق 8 شباط، ص 175 (هامش رقم 1).

الحزب الشيوعي بمناصب وزارية. ومع أنهم لم يحددوا أيّ وزارات يطلبون، كانت الخارجية والداخلية والإصلاح الزراعي كافية بالنسبة لهم.[1] ولتبيان جديتهم في الموضوع فقد رتبوا مسيرة حاشدة بمئات الآلاف نظمها أنصار السلام في شوارع بغداد تطالب بضم الحزب الشيوعي إلى الحكومة.[2] فالأحزاب والمجاميع الأخرى كانوا ممثلين في الحكومة، فلم لا يتم تمثيل الشيوعين الذين كانوا هو الداعم الأكثر ولاء وتأثيرا للزعيم قاسم؟

إلا أن المفارقة كانت أن صعود الشيوعيين غير المسبوق كان سيء الحظ بالنسبة اليهم، فالان هم يواجهون معارضة من المؤسسة الدينية المحافظة، إذ اجتمع عدد من رجال الدين الشيعة والسنة في عامي 1959 و1960 وعارضوا صعود الشيوعيين «الملحدين».[3] إلا أن الغريم الأكبر عند الشيوعيين كان قاسم نفسه. لقد حصل الشيوعيون على القوة لأن قاسم أراد أن يستقوي بهم على عارف ومناصري الجمهورية العربية المتحدة الآخرين من القوميين. والان بعد أن تلاشت قوة عارف كثيرا (في الوقت الراهن على الأقل) فإن الزعيم الأوحد لم يكن ليعطي السلطة والقوة إلى مجموعة أخرى، بغض النظر عن خدمة تلك المجموعة له. إن الألقاب التي أطلقها الشيوعيون مثل «الزعيم الأوحد والقائد النبيل والشهم ومنقذنا المحبوب»،[4] وغيرها والتي أرادوا من خلالها أن يحيدوا دور عارف، كانت ستكون وبالا عليهم. حيث لما لم يكن محاسبا أمام أي أحد، كما يشي به هذا اللقب، فليس للزعيم الأوحد أن يسمح لأي مجموعة أن تكون أعلى منه.

بدأ قاسم بتحجيم الشيوعيين من خلال تقليص العقوبات التي فرضت على القوميين غداة انتفاضة الشواف. ففي غضون شهرين بدأت الصحف المناهضة للشيوعيين بالصدور والتي تولت مهاجمة الشيوعيين، ملقية اللوم عليهم في نشر بذور الفوضى في البلاد. هذا وتم إصدار عفو عن بعض الشخصيات القومية التي فرت من البلاد بعد الانقلاب الفاشل للشواف، مما مكنهم من الرجوع إلى العراق. وتم تنزيل الضباط الموالين للشيوعيين إلى مراتب أدنى؛

(1) UrielDann, Iraq Under Qassem: A PoliticalHistory, 1958 1963 ـ (New York: Praeger, 1969), p. 205 - 207.

(2) كان الأنصار يرددون تلك الأناشيد التي أصحبت جزئا من فولكلور تلك الحقبة. ينظر: حسين، ثورة 14 تموز، ص 117.

(3) العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص 212 ـ 213.

(4) See for example, FBIS, Daily Report, July 22, 1959, pp. C 3 4 ـ; FBIS, Daily Report, July 29, 1959, p. C 7.

وللمرة الأولى، تم تحدي سلطة الشيوعيين على النقابات من خلال الطلبات المباشرة التي قدمت لقاسم. كل هذه الضربات كان الغرض منها إضعاف الشيوعيين لتلقي الضربة القاضية، ولم يبق لذلك إلا انتظار الفرصة المناسبة.

حصل ذلك في الرابع عشر من تموز عام 1959، في الذكرى السنوية الأولى للثورة، وخصوصا في مدينة كركوك، والتي كانت محل نزاع بين الكرد والتركمان على أساس الخلفية التاريخية والكثافة السكانية. يضاف إلى ذلك التوتر الاجتماعي والاقتصادي، حيث كان الكرد عمالاً في مجال النفط والأعمال المتدنية، بخلاف التركمان الذين كانوا يهنؤون بحياة مريحة، كون أكثرهم كانوا تجارا وحرفيين وكسبة.[1] كان من الطبيعي أن ينشأ تقاطع مصالح بين الكرد المحرومين والشيوعيين. لذا فقد تحولت المسيرة التي نظمتها منظمات تابعة للشيوعيين بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للثورة إلى مناسبة للأكراد لأخذ الثأر من التركمان، كانت نتيجتها القتل الوحشي للعشرات من التركمان الذي تم التمثيل بجثث بعضهم وسحلهم في الشوارع، وتم دفن بعضهم الأخر أحياء. كان معظم الجناة من الكرد الموالين للشيوعيين الذي أعطوا كامل الحرية من قبل القوات الأمنية التي كانت تحت هيمنة الشيوعيين والمتعاطفين معهم. لم تنته المذبحة إلا بعد ثلاثة أيام، في 17 تموز، عندما دخلت وحدات من الجيش قادمة من بغداد وقامت بنزع سلاح القوات الأمنية ورجال المليشيات.

كان قاسم غاضبا، إذ أظهر الصدمة، وأعلن في خطاب له بمناسبة افتتاح كنيسة للمسيحيين، وهاجم مثيري الفوضى، متوعدا كل من يجرؤ على تحدي هيبة الدولة.[2] ولو كان الشيوعيون أحسوا بالأمان من استخدام كلمة (فوضى) الغامضة، إلا أن قاسم سيكون أكثر وضوحا بعد أسبوع من ذلك التاريخ. كان لقاسم لقاء مع الصحفيين والمحررين، صب فيه جام غضبه على أولئك الذي ينشرون الشائعات حول وجود مخططات تستهدف الجمهورية. ولم تك أي صحيفة مذنبة بهذا الشأن كما كانت صحيفة الشيوعيين (اتحاد الشعب). ومن ثم هاجم بوضوح وقوة تلك الأحزاب والمجموعات التي كانت تحرض الناس على النزول إلى الشوارع بمظاهرات والتحريض بشعارات تسببت في العنف في كركوك.[3] وكرر مرة أخرى تهديده بأنه

(1) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), p. 913

(2) FBIS, Daily Report, July 20, 1959, pp. C 2 - 5

(3) FBIS, Daily Report, July 30, 1959, pp. C 1 - 7.

سوف يسحق أي فوضى إذا ما حدثت مجددا. أن الاستجابة الاعتذارية والناقدة للذات التي نشرها الشيوعيون في الصفحة الأولى من اتحاد الشعب[1] أشرت إلى تراجعهم وانتهاء أي دور كانوا يمنون به انفسهم للدخول في دائرة صنع القرار.

وبعد عام من الانقلاب، كانت الصورة النهائية لشكل السلطة في الحقبة الجمهورية قد تشكلت. حيث كانت السلطة تتركز في المركز بشكل لم يكن معروفا من ذي قبل. ففي الحقبة الملكية، صحيح أن السلطة تركزت بين عبد الإله ونوري السعيد، إلا أن هنالك نوعا من تشاركها بين السياسيين الكبار بالإضافة إلى بعض القيود على عملية صنع القرارات التي وفرها وجود المعارضة، حيث كانت التعددية السياسية موجودة في النظام، ولو بصورة ظاهرية. أما الآن فإن قاسم سيصبح الزعيم الأوحد بكل معنى الكلمة. فبعد أن قام بتحييد عارف والقوميين وتحجيم الشيوعيين، فإن هدفه ذهب أبعد من مجرد تركيز القرار السياسي بيده إلى أن يكون النظام ككل متمحورا حوله، وحوله فقط.

إن نزعة التمحور حول الذات لدى قاسم اكتسبت قوة جديدة في السابع من تشرين الثاني عام 1959. فعندما كان قاسم في طريقه إلى استقبال دبلوماسي، تعرضت سيارته إلى وابل من الرصاص والرمانات اليدوية. كان المنفذون أعضاء في حزب البعث السري الذي شرع بالتخطيط للعملية بعد فشل انتفاضة الشواف. كان أحد المشاركين شخص شاب يدعى صدام حسين. أصيب قاسم وهرع به إلى المستشفى، ألا أن كونه لم يمت في ذلك الهجوم بالرغم من تضرر سيارته الشديد بالرصاص، فسّره هو وبعض العراقيين دليلاً على البركة الإلهية. ولقناعته الكبيرة بصلاح مهمته، بل وبعصمته من الخطأ، فإن قاسم انتهج نهجا سياسيا لا يقبل فيه بأقل من الولاء المطلق للزعيم الأوحد.

كان الأمر يصل في بعض الأحيان إلى مراحل مثيرة للضحك. في حادثة عام 1960، عندما تم استدعاء آمر قاعدة الشعيبة الجوية قرب البصرة للقاء قاسم. وأثناء اللقاء بينهما حاول الضابط أن يؤكد ولاءه للزعيم الأوحد، إلا أن قاسم بادره بالسؤال: «لماذا إذن لم أتسلّم منك برقية لتهنئتي على سلامتي الإعجازية من رصاص الخونة؟»[2] إن كون قاسم يراقب آلاف البرقيات التي ترسل إليه لأجل فرز المذنبين تشي بالكثير حول شخصنة السلطة السياسية في العراق بعد 1959.

(1) Dann, Iraq Under Qassem: A Political History, 1958 - 1963, pp. 226 - 227.

(2) في حوار مع والد المؤلف، العقيد القوة الجوية الراحل عصام داوييش

لذا فلا غرابة أن تذهب المحاولات الأولى صوب التعددية السياسية أدراج الرياح في هذه الأجواء. فكما رأينا فإن الكابينة الوزارية الأولى في الحقبة الجمهورية التي تشكلت في اليوم الأول للانقلاب كان تضم طيفا واسعا من التوجهات الأيديولوجية. ففي الأشهر الثلاث الأولى فرغت من الوزراء القوميين، واستمرت التغييرات الوزارية بصورة مضطردة، بحيث انه في بواكير عام 1960، لم يتبق هنالك سوى خمسة أشخاص كانت ولاءاتهم السياسية خارج الإطار الضيق من الولاء المطلق للزعيم الأوحد. ,استمرت تلك التغييرات خلال العام حتى تم إقصاء ثلاث وزراء يساريين وأخر ذي توجه إسلامي من مناصبهم، حتى أنه في آخر العام كانت الكابينة الوزارية (قاسمية) بالكامل. ولقد استمرت الحال على ما هي عليه حتى إقصاء قاسم في شباط عام 1963. إلا أن الأمر المفاجئ، أو الغريب، فيما يخص هذه الحقبة هو أن الصراع أو الركود السياسي لم يؤثر على عملية صنع القرارات السياسية، والتي كانت ناشطة وهادفة. حيث تم تنفيذ العديد من السياسيات في الحقبة القاسمية التي مثلت اختلافا جذريا عن الحقبة الملكية. فبعد أسبوعين من الثورة، أعلنت الحكومة إلغاء الوضعية القانونية لشيوخ العشائر، وفرض ضرائب تقدمية على شيوخ العشائر وملاك الأراضي، والذين كانوا يستغلون نفوذهم داخل النظام الملكي ليتجنبوا دفع أي ضرائب على أراضيهم.[1] وبعد ذلك، في 30 أيلول عام 1958، قام قاسم بإصلاحات شاملة على القانون والممارسات الزراعية. لقد حدد القانون الجديد مساحة الأراضي التي يمكن لأي شخص أن يمتلكها بـ 1800 هكتارا. وبالرغم من أن تطبيق القانون واجه عقبات قانونية وإجرائية في البداية والتي لم تكن متوقعة والتي أسهمت بإبطاء العملية بشكل كبير، كانت الحكومة قادرة على الاستحواذ على 3 ملايين هكتارا من الأراضي، قد تم حتى عام 1963 توزيع مليون هكتارا منها على الفلاحين الذين لا يمتلكون أرضا، وتم تأجير الباقي من قبل الحكومة إلى العائلات الفلاحية.[2] وبعدها أصبحت العملية روتينية، فحتى عام 1966 استلم أكثر من 300000 عائلة أراضي.[3] مهما كانت النوايا والأهداف، فإن قانون الإصلاح الزراعي قد وضع حدا

(1) Michael Eppel, Iraq from Monarchy to Tyranny: From the Hashemites to the Rise of Saddam (Gainesville, Florida: University Press of Florida, 2004), p. 157.

(2) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 837.

(3) DoreenWarriner, Land Reform in Principle and Practice (Oxford, England: Clarendon Press, 1969), p. 91.

للسلطة الاقتصادية والسياسية الجبارة التي كان شيوخ العشائر يتمتعون بها والتي لم يجرؤ احد على المساس بها خلال الحقبة الملكية.

لقد كانت نية القادة الجدد علاج نقطة الضعف الأساسية خلال الحكم الملكي، ألا وهي التفاوت الواسع بين الثراء الفاحش والفقر المدقع. كان يراد لبغداد أن تكون النموذج للسياسات الإصلاحية للجمهورية الحديثة. أن المنظر الأقبح كان العشوائيات في المناطق الشرقية والشمالية في ضواحي العاصمة، التي كان يقطنها الناس الذين فروا من استغلال الشيوخ في جنوب العراق، والذين يسكنون الأكواخ التي تغمرها الأطيان وتفتقد إلى أي وسائل الراحة والوجود البشري. كانت الأوضاع مزرية للغاية إلى درجة أن الروائح كانت تصل إلى مسافات كبيرة ابعد من الأحياء الفقيرة. جعلت الحكومة ذلك من أولوياتها وخصصت لها ميزانية، وبعد عامين فقط من الثورة تم استبدال تلك الأحياء الفقيرة بمدينة جديدة من البناء بالطابوق ومياه الإسالة والمدارس والمراكز الصحية. كانت مدينة الثورة مثالا لمشاريع أخرى، أقل نجاحا وشهرة، أقيمت في المدن العراقية الأخرى. وفي خطابه يوم 14 تموز عام 1960 بمناسبة الذكرى السنوية الثانية للثورة، أعلن قاسم مفتخرا بتسليم 25000 وحدة سكنية إلى الفقراء وأنه سوف يتم البدء حالا بمشروع آخر بقدرة 5000 وحدة سكنية.[1] بالإضافة إلى ذلك تم بناء 300 مستشفى ومركز صحي خلال السنوات الأولى للثورة،[2] كان بعضها في مناطق فقيرة ونائية.[3] حتى أن الشاعر محمد مهدي الجواهري، الذي كان أحد منتقدي قاسم، اعترف بأن قاسم قد أجرى تحولا في حياة الفقراء وأعطاهم إحساسا بالكرامة والقيمة.[4] ولقد ساعد الانفجار في عمليات البناء إلى تقليص البطالة.[5] وكذلك كانت هي المرة الأولى التي يحصل فيها الفلاحون الفقراء، والذين بقوا أميين على مدى قرون، على التعليم المناسب. وفي الحقيقة، كان التعليم الأولوية الحكومية الثانية. فبعد مضاعفة موازنة التعليم، فإن عدد الطلبة

(1) FBIS, Daily Report, July 15, 1960, p. C 10.

(2) محمد أمين دوغان، الحقيقة كما رأيتها في العراق (بيروت: دار الشعب 1962)، ص 145.

(3) العارف، أسرار ثورة 14 تموز، ص 216.

(4) محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي (دمشق: دار الرافدين 1988)، ص 202.

(5) تظهر تقارير الأمم المتحدة نبس واطئة جدا للبطالة في حقبة عبد الكريم قاسم والتي كانت تقريبا 2 بالمائة. ينظر:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Statistical Yearbook, 1970, , p. 106.

الذين دخلوا في المدارس الابتدائية والثانوية كان ثلاث أضعاف العدد الذي كان موجودا عام 1958، أي في نهاية الحقبة الملكية.[1] لذا فمن الواضح أن تحولات اجتماعية كبير كانت تحدث نتيجة لنوازع إصلاحية.

لم تكن الروح الإصلاحية كافية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للجمهورية الجديدة. فلقد كانت الحاجة ماسة إلى موارد جديدة، وهنا لجأ القادة العراقيون إلى البترول، والذي شكل في عام 1961 27 % من ميزانية البلاد.[2] ومنذ البداية عبر قاسم والقادة الآخرون عدم رضاهم عن الطريقة التي تدار بها العلاقة بين الحكومة الملكية وشركة البترول العراقية المملوكة بريطانيا. فلقد كانوا يشعرون بان العائدات التي كان يحصل عليها العراق كانت قليلة جدا بصورة استغلالية، وكان هذا الشعور هو السائد بصورة عامة بين كافة أطياف المجتمع العرقي بكل توجهاتها. لقد استجابت الشركة إلى بعض المطاليب العراقية وازدادت عائدات العراق بنسبة 60% خلال فترة قاسم.[3] إلا أن ذلك كلن مجرد بداية المناورة. فلقد طالب العراقيون بنسبة أكبر من العائدات وبتوسيع الإنتاج النفطي. وعندما تعثرت المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركة، دعا قاسم أربع دول مصدرة للنفط وهي إيران والمملكة العربية السعودية والكويت وفنزويلا إلى بغداد عام 1960 لمناقشة انخفاض أسعار النفط. وكانت النتيجة الاتفاق الأولي بتشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. إلا أن الأمر لم ينته هنا بالنسبة إلى الشركة، والتي قدمت تنازلات جديدة، قد كان يمكن أن يقبل بها العراقيون فيما قبل في المفاوضات. إلا أن المفاوض العراقي المتسلح بمكاسبه الجديدة استمر برفع سقف المطالب في السنة القادمة؛ وعندما تعثرت المفاوضات مرة أخرى عام 1961، قام قاسم بإصدار قانون من طرف واحد صادر فيه كل امتيازات الشركة، تاركا للشركة البريطانية السيطرة فقط على الحقول التي حفرتها. وفي ذات الوقت قام قاسم بتأسيس شركة النفط العراقية الوطنية المملوكة للدولة (INOC).[4] أعطت هذه الخطوة للعراق الكثير من التحكم

(1) Eppel, Iraq from Monarchy to Tyranny: From the Hashemites to the Rise of Saddam, p. 158.

(2) Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004), p. 101.

(3) Eppel, Iraq from Monarchy to Tyranny: From the Hashemites to the Rise of Saddam, p. 162.

(4) العارف، أسرار ثورة 14 تموز، ص 403 ـ 407.

بموارده الثمينة، كما أكسبت قاسم مجدا بسبب سياسة تختلف جذريا عما كان متبعا خلال الحقبة الملكية.

ومن الخطوات الإصلاحية الأخرى التي كانت نقلة جذرية عما سبق والتي عكست الروح الإصلاحية للطبقة الحاكمة كان قانون الأحوال الشخصية لعام 1959 الذي توخى «إعطاء النساء حقوقهن القانونية والاستقلال العائلي».[1] لقد كان ذلك القانون ثوريا بالفعل، ليس فقد بالنسبة إلى العراق، بل إلى العالم الإسلامي ككل. لقد جرم زواج القاصرات وتعدد الزوجات، وعزز من حقوق الزوجة والحماية لها في حال الطلاق. وضمن القانون حقوقا متساوية للرجال والنساء في مسألة الإرث، في مخالفة واضحة للشريعة الإسلامية. ومن اختلافاته عن الشريعة هو جعل شهادة المرأة في المحكمة مثل شهادة الرجل. ومما تجدر الإشارة اليه أن القانون يجري على الشيعة والسنة. فلا غرابة إذا كان القانون قد لاقى معارضة شديدة بين أوساط رجال الدين المسلمين، وكان الأعلى صوتا بينهم رجال الدين الشيعة.[2] ولقد اعترض قاسم، الذي كان نصف شيعيّ على تفسير رجال الدين للحكم القرآني نفسه في ذلك الموضوع.[3] لم تكن الروح الإصلاحية هي التي ولدت نقمة رجال الدين عليه وعلى حكومته، بل كذلك النشاط الذي تميزت به الجمهورية الجديدة بالرغم من الركود الذي أصاب مؤسساتها بسبب عدم الاستقرار أولا، وثانيا بسبب الركود السياسي التي تسببت به الشخصنة والمركزية الشديدة في السلطة السياسية.

## الحكم في الفترة القومية

لقد انتهت حقبة قاسم نهاية عنيفة عام 1963 جراء انقلاب عسكري رتبه بالأساس أعضاء حزب البعث. وبينما كان الانقلاب العسكري عام 1958 الذي أطاح بالنظام الملكي نفذه بصورة كاملة ضباط الجيش، فإن الانقلاب عام 1963 كان التنفيذ فيه مختلطا بين المدنيين والعسكريين. وفي اليوم الذي نشرت فيه صورة جثة قاسم المعدوم على التلفاز، تم فيه إعلان الكابينة الوزارية، والتي ضمت العديد من المدنيين الذين تولوا مناصب مهمة وحساسة مثل الداخلية والخارجية والنفط والمالية. يذكر طالب شبيب الذي تولى منصب وزير الخارجية

(1) J. N. D. Anderson, «A Law of Personal Status for Iraq,» in International and Comparative Law Quarterly, vol. 9, October 1960, p. 544.

(2) Dann, Iraq Under Qassem: A Political History, 1958 1963 ـ, p. 247.

(3) Dann, Iraq Under Qassem: A Political History, 1958 1963 ـ, p. 247.

وكان أحد المتآمرين، أن المدنيين كانوا يحرصون على عدم تفرد العسكريين بالانقلاب، وأنه ما أن تم الاتفاق على ساعة الصفر، فإن المدنيين شاركوا بصورة كاملة في تنفيذ الانقلاب.[1] وفي الحقيقة، يذكر شبيب أن 26 ضابطا فقط كانوا على اطلاع على موعد ساعة الصفر.[2] ولما كانت الرئاسة قد أعطيت إلى عبد السلام عارف غير البعثي عرفانا لمكانته وقدمه، وأن كلا من رئيس الوزراء ووزير الدفاع كانوا من الضباط، فقد كان المدنيون، وهم علي صالح السعدي وطالب شبيب وحازم جواد، من خلال موقعهم القيادي في حزب البعث، هم من أثر بالفعل في محتوى وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية، الأمر الذي لم يغب عن ملاحظة السفير البريطاني في العراق والذي علق عليه بالمدح.[3] وفي الحقيقة، فحتى تشرين الأول عام 1963، فإن المدنيين هم من كان يمسك بزمام الأمور، ولم يكن العسكريون راغبين في تحدي سلطتهم أو الوقوف بوجههم.

وفي محاولة منهم لإيجاد التوازن أمام القوة القمعية للجيش، فقد قام المدنيون بتوجيه من السعدي بتشكيل الحرس القومي، لقد شكّله البعثيون، أو ممن ادّعى الولاء للحزب). ولقد وصل عددهم إلى 34000 عضو بحلول آب عام 1963.[4] وكان السعدي، الذي برز من بين الباقين كـ(أفضل الموجودين) من أكثر المدنيين معارضة لتأثير الجيش. ولم يعرف عنه الاتزان والدبلوماسية، فقد وصف في أحد الاجتماعات وزير الدفاع بالجبان، وتعدى مرة على رئيس الجمهورية على أنه ضابط عسكري بلا قيمة لا يمكن أن يسمح له بسرقة السلطة من المدنيين.[5] ولأجل دعم كلامه بالأفعال، فقد عمل السعدي على إعطاء صلاحيات واسعة للحرس القومي تعدت في بعض الأحيان صلاحيات الجيش نفسه، فحدث في بعض الحالات أن قام أعضاء الحرس «بإيقاف ضباط الجيش وتفتيشهم والإساءة إليهم».[6] إلا أن حزب البعث قد اكتشف فيما بعد أن هذه التصرفات لا تنبئ بخير لحكمهم.

(1) سعيد، عراق 8 شباط، ص 45 ـ 47.

(2) المصدر السابق، ص 62.

(3) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث في العراق (لندن: دار الريس للنشر 1993)، ص 108.

(4) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, pp. 1011 - 1012.

(5) سعيد، عراق 8 شباط، ص 141.

(6) From an internal Party document quoted in Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 1012.

وكان من المؤذي للحزب كذلك تفشي الخلافات بين أعضائه المدنيين من يساريين ويمينيين. لا يمكن الجزم بما كانت تلك الكلمات تعنيه في ذلك الوقت، إلا أن المعروف أن السعدي كان يسبغ على نفسه ورفاقه أوصافا ماركسية، بينما كان يصف الآخرين، مثل شبيب وجواد وغيرهم، بأنهم يمينيون شوفينيون. وفي أيلول حين انتخاب قيادات الحزب، عاد السعدي ورفاقه بسهولة، بينما هزم شبيب، وتمكن جواد من العبور بشق الأنفس. وأصبح السعدي الآن مدعوما بمراتب الحزب وبالحرس القومي؛ بيد أنه كان يفتقد إلى دعم الضباط البعثيين الذين كانوا حانقين عليه نتيجة لتصرفات رجال الحرس، إذ ألقوا باللائمة بالكامل على السعدي. ففي اجتماع للحزب في تشرين الثاني، اجتاحت عاصفة من الغضب الضباط العسكريين، مهددين البعثيين الذي سيصوتون بطرد السعدي من الخدمة. وتم وضع أولئك الأشخاص في طائرة ورحلوا إلى خارج البلاد. وبعد يومين غادر شبيب وجواد البلاد لتجنب الصدام بين الجيش والحرس القومي، تاركين فراغا سياسيا استغله عارف بانقلاب يوم 11 تشرين الثاني، استولى فيه على السلطة وأعلن فيه الكابينة الوزارية التي كانت مليئة بأنصاره وأعطي فيه نفسه صلاحيات كبيرة، وعمل بلا هوادة على تدمير الحرس القومي، وقام بحملة لاجتثاث البعثيين من الجيش. وفي بداية عام 1964، لم يكن هنالك من أثر للبعثيين في مراكز صناعة القرار.

استمرت الحقبة البعثية قرابة التسعة أشهر، تميزت بالاضطرابات السياسية والتباينات الفكرية والتنافس الشخصي. لذا فلا ريب أنه، باستثناء إلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي تم سنه في حقبة قاسم على خلفية أنه مناف لتعاليم الشريعة الإسلامية،[1] فإن الحقبة البعثية قد خلت من أي إنجاز يذكر، ما لم نعدّ أن جملة الاعتقالات التي طالت الشيوعيين ومن يتعاطف معهم تدخل في سياق السياسة العامة.

وإذا كان من الممكن تذكر النظام البعثي في 1963، فهذا لشيء واحد وهو الإصرار على اقتلاع الشيوعيين من السياسة والمجتمع في العراق. وإذا كان ذلك ليتم من خلال القتل والتعذيب، فإن البعثيين لم يشعروا بأي تأنيب للضمير على ذلك. واذا ما اتهم أحد أعضاء الحزب بقتل 12 شيوعيا، فإن الإجابة تكون «إنه لا يطرف له عين لقتل 500، فكيف بقتل 12».[2] وفي مرة أمر وزير الدفاع صالح مهدي عماش بنفسه اختيار 20 شيوعيا من

(1) Ibid., p. 1018.

(2) Ibid., p. 988.

السجون العراقية المكتظة بالسجناء وأمر بإعدامهم بسرعة.[1] إن هذه الوحشية الفظيعة ولكن الممنهجة كان لها دور في تقليص دور الحزب الشيوعي إلى مجرد وجود صوري غير مؤثر يعمل على هامش المجال السياسي.

كان القضاء على أي وجود شيوعي في السلطة مما يرحب به الرئيس عارف، بتحييد هذه القضية يمكنه الآن التركيز على كيفية تعزيز سلطته، وخصوصا من خلال استبعاد البعثيين. وبذلك تم القضاء على أي فكرة لمشاركة المدنيين في الحكم، فضلا عن سيطرتهم على الجيش. اعتمد عارف بالدرجة الأساس على الجيش، ولاسيما على الضباط غير المنتمين إلى الأحزاب، بمن فيهم أخوه، الذين استولوا على المناصب الأمنية الحساسة. ورجع العراق إلى نمط الحكم المتكون من حلقة سياسية ضيقة تتمحور حول شخصية الزعيم الأوحد، الذي أصبح الآن الرئيس عبد السلام عارف.

وكما رأينا، فقد عبر عارف عن عدم رغبته بمشاركة السلطة من خلال معارضته لتشكيل مجلس قيادة الثورة ليضم الضباط الكبار الذين نفذوا الانقلاب العسكري. إن أولئك الذين كانوا على اطلاع على الشؤون القيادية بعد عام 1958، بينوا أنه، بينما كان قاسم مترددا وربما كان يمكن إقناعه بتشكيل المجلس، إلا أن الفكرة لم ترق أبداً لعارف،[2] مبينا أنه لم يقم بالثورة ليقدمها على طبق إلى الآخرين.[3] وكان هذا الهوس بالذات ليظهر بعد خمس سنوات في عام 1963، حيث قام عدد من الضباط المشاركين في انقلاب 1963 بالظهور في التلفاز مشكلين محكمة عرفية لمقاضاة قاسم، كان اهتمام عارف منصبا على إجبار زميله وشريكه القديم على الاعتراف بدور عارف الرئيس في انقلاب عام 1958.[4] ومهما كان هذا الحدث صغيراً وغير مهم، إلا أنه يكشف عن تصميم الرئيس الجديد على عدم السماح للآخرين بالتقليل من دوره أو تقويض هيمنته على المؤسسات الحكومية لصنع القرار.

غير أن تكتيكه هذه المرة كان مختلفا. فعدل عن موقفه في 1958 وقبل بتشكيل مجلس قيادة الثورة، إلا أنه حرص على ملئه بأشخاص موالين له حتى يكون هامش المعارضة لسياساته صغيرا جدا. وكذلك قام بإضفاء صلاحيات واسعة جدا على منصب الرئيس، جعلته قادرا على

(1) سعيد، عراق 8 شباط، ص 176 ـ 177.
(2) فرحان، ثورة 14 تموز، ص 43 ـ 44.
(3) حسين، ثورة 14 تموز، ص 160.
(4) سعيد، عراق 8 شباط، ص 102.

التصرف خارج حدود المجلس والكابينة الوزارية لمدة عام كامل يمكن للرئيس تمديدها على ما يراه مناسبا.[1] وفي مرة أشار عارف إلى كرسي الرئاسة إلى أحد أصدقائه قائلا أنه أفلت منه مرة، لكن الآن سيعض عليه بأسنانه ليبقى في حوزته.[2] ولقد نبتت أسنانه في البنية السياسية بعمق. فلقد تم إبعاد المتآمرين المحتملين عن مواقعهم في الكابينة الوزارية والجيش وتم استبدالهم بآخرين موالين له. وعندما قام رئيس الوزراء الذي كان أيضا قائد القوة الجوية بمحاولة انقلاب عسكري فاشل، اغتنم عارف تلك الفرصة من أجل تحجيم مناوئيه داخل الجيش، ليس فقط من خلال إدخال المدنيين إلى الكابينة الوزارية، بل كذلك من خلال الطلب من السياسي والمحامي المعروف عبد الرحمن البزاز المعروف بنفوره من العسكر، بتشكيل الكابينة الوزارية.

كان البزاز أول مدني يقوم بتشكيل الكابينة الوزارية بعد الإطاحة بالحكم الملكي عام 1958. تضمن برنامج حكومته الوعد بالرجوع إلى الحياة الدستورية بالإضافة إلى استنكار شديد لتدخل الجيش في الحياة السياسية.[3] حازت حكومته على دعم أطياف واسعة من الشعب التي أصبحت على وعي بدور ضباط الجيش في التدخل بالشؤون السياسية والاقتصادية في البلاد. إلا أن البزاز كان يدرك جيدا أنه بغض النظر عن الدعم الشعبي، فإن القدرة على تشكيل وتنفيذ السياسيات يعتمد كليا على استمرار دعم الرئيس له. لقد وضعت هذه العلاقة على المحك في نيسان عام 1966، عندما لقي الرئيس حتفه في حادث تحطم طائرة، فتم نقل السلطة حالا إلى أخيه الجنرال عبد الرحمن عارف، الذي قام بتعيين البزاز رئيساً للوزراء، وبذلك تم تجنب أي إرباك وزعزعة في النظام. واستمر البزاز في منصبه حتى آب عام 1966.

إن المبادرة الداخلية الأولى لعارف الأول كانت حزمة من القرارات الاقتصادية الاشتراكية التي مررت تحت عنوان (الاشتراكية العربية) وهو مفهوم نظّر له في الجمهورية العربية المتحدة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. تم الإعلان عن قرارات بتأميم كل المصارف وشركات التأميم وثلاثين من الصناعات وشركات الاستيراد، وجعلها في القطاع العام، جاعلة

(1) عبد الكريم فرحان، حصاد الثورة: تجربة السلطة في العراق 1958 ـ 1968 (دمشق: دار البراق 1994)، ص 132 ـ 134.

(2) الشيرازي، تلك الأيام، ص 193.

(3) محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 (بغداد: مكتبة اليقظة العربية 2002)، ص 189.

من العمال فيها أعضاء في هيئات الإدارة. كانت قرارات التأميم تهدف إلى جعل الاقتصاد العراقي يسير في الاتجاه نفسه مثل الاقتصاد في الجمهورية العربية المتحدة، تحسبا لأي وحدة محتمله يمكن أن تقوم في المستقبل.[1] لذا فإن الحافز وراء تلك القرارات لم يكن اقتصاديا بقدر ما كان سياسيا، لذا فقد رحّبت به الطبقة الحاكمة، والتي كان معظمها ذا توجه قومي ناصري.

إن قرارات التحول الاشتراكي المفاجئة بالإضافة إلى عدم تهيئة الهيئات الحكومية لهذا التحول الجذري كان لها تأثير سيء على الاقتصاد العراقي. إن تلك الإجراءات أدت إلى هرب رأس المال كما أن عدم توفر الخبرة التقنية والإدارية لإدارة المنشآت المأممة سبب هبوطا حادا في الإنتاجية وارتفاعا في نسب البطالة،[2] الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع في الواردات. خلال الحقبة القاسمية، من 1958 إلى 1963، ارتفعت قيمة الواردات العراقية من 307 إلى 317 مليون دولار، أي بارتفاع معدله 4 % خلال خمس سنوات. أما في عام التحول الاشتراكي عام 1964، فإن قيمة الصادرات قد قفزت إلى 413 مليون دولار، أي بارتفاع معدله 30 % خلال عام واحد. أما في عام 1966 فقد استقر على 500 ملبون دولار.[3] لقد شكل هذا الأمر ضغطا هائلا على الميزانية، وسخطا بين أوساط الأعمال، بالإضافة إلى قطاع كبير من الطبقة الوسطى، الذي كانت تشعر بالإحباط بسبب شحة الواد الأساسية والتضخم في الأسعار.

لقد وصلت الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى درجة من السوء بشكل لفت انتباه عارف. ففي عام 1965، كان يمكن سماع الرئيس ينأى بنفسه عن مبادرة التأميم ملقيا اللوم فيها على مستشاريه.[4] لذا فلا غرابة أنه عندما أصبح البزاز رئيسا للوزراء في خريف عام 1965، فإن عارف لم يعارض خطط البزاز الهادفة إلى الحد من الإجراءات الاشتراكية. ولما كان من غير الممكن التراجع عن قرارات التأميم، عمد البزاز إلى بعض الإجراءات التي من شأنها تحفيز اقتصاد السوق. وكذلك شجع الشراكة المالية بين القطاعين العام والخاص. وفي خطاباته كان

(1) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية 1997)، ص 245.

(2) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 1033.

(3) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Statistical Yearbook, 1970, p. 408.

(4) سعيد، عراق 8 شباط، ص 236.

يتجنب مصطلح (الاشتراكية العربية) مستخدما (الاشتراكية الحكيمة) عوضا عنها. ففي عهد البزاز اعتمد العراق على اقتصاد مشترك حيث إن كلا من القطاعين العام والخاص موجودان، بل ومتعاونان لتحقيق المقدار الأعلى من الإنتاج وفي ذات الوقت لا ينسى أهمية التوزيع العادل للموارد بين السكان بشكل عام.

واستمر البزاز في سياساته خلال فترة الرئيس الجديد عبد الرحمن عارف، والذي كان يواجه انتقادات من قبل القوميين الذي راوا في سياساته محاولة للناي بالعراق بعيدتا عن الاشتراكية العربية الناصرية. كان اشد المعارضين بنتمون إلى القوات المسلحة. وفي الحقيقة، فإنها لم تكن سياسات البزاز الاقتصادية هي التي جلبت سخط الضباط، وإنما تجاهله لموقعهم، وازدرائهم وإلقاء اللوم في كل المشاكل التي عصفت بالبلاد على تدخل الجيش في الشؤون السياسية.[1] ولم يمض وقت طويل حتى استجاب الرئيس إلى الضغط المتصاعد من الجيش لتعيين ضابط عسكري رئيساً للوزراء.

ومما يحسب للبزاز هو قتاله المستميت حتى آخر لحظة لإبقاء السيطرة المدنية الشكلية على المؤسسات الحكومية ومحاولة تحييد رغبة الجيش الجامحة للتدخل في الشأن السياسي. وكما سوف نرى لاحقا، فقد عمل على جعل الحكم المدني سياقا عاما من خلال الوعد بإجراء انتخابات وتبني سياسة تعددية، إلا أن العارفين كانا عسكريين وكانا حساسين تجاه مصالح الجيش. وبالنظر إلى شيوع سياسة القوة بعد عام 1958، فإن الغريب ليس فشل البزاز في تمدين مؤسسات الدولة، ولكن الغريب كان قدرته على الاستمرار في المنصب لمدة عام كامل.

وخلال السنتين القادمتين كان السياسة في العراق مبنية على الحكم العسكري المنقسم على ذاته، ليس بسبب الخلافات الأيديولوجية، وإنما بسبب السعي الشخصي حول السلطة والمصالح الشخصية التي تصاحبها. وكان عارف، وهو أضعف وأقل حزما من أخيه، بمثابة الحكم بين المتخاصمين من العسكر، الأمر الذي تسبب بشلل في عملية صنع السياسات. لذا فليس من الغريب أن تخلو تلك الحقبة من أي سياسات مهمة، باستثناء وضع حقل الرميلة النفطي في الجنوب تحت تصرف شركة النفط الوطنية. ولذا فإن حكومة ضعيفة ومنقسمة وبلا إنجازات ملموسة تعيش في وسط من السكون كانت في الواقع تعيش في

(1) فرحان، حصاد ثورة، ص 187 ـ 188

الوقت المستقطع في انتظار مجموعة أخرى أكثر حزما لتستلم الحكم في تموز عام 1968، في عملية تحول مأساوية في مستقبل البلاد.

### الديمقراطية في غرفة الإنعاش

كما رأينا سابقا، فإن الحكم الاستبدادي رجع في السنوات الأربع الأخيرة من عمر النظام الملكي بعد عقد من الليبرالية النسبية قد تم خلالها تحقيق إنجازات داخلية مهمة. ومنذ أيلول عام 1954، شهد العراق تقلصا كبيرا في المؤسسات الديمقراطية، حيث تم إغلاق الأحزاب السياسية وتم سحب معظم الرخص من الصحف في البلاد، وتم التحكم في الانتخابات والتي أنتجت مجموعة من البرلمانيين الطيعين الذين كانوا بمثابة المشجعين للحكومة، باستثناء بعض المعارضين ذوي الصوت العالي. وعندما حصلت ثورة 1958، كان الكثيرون يأملون في استرجاع المؤسسات الديمقراطية، التي كانت غائبة في السنوات الأربعة الأخيرة.

كان الأمل الكبير معقودا على شخصية عبد الكريم قاسم. إذ أن الجميع، بما فيهم أعداؤه، كانوا يقرون برفضه للعنف ونزعته نحو المسامحة.[1] حتى أولئك البعثيون الذين دبروا محاولة اغتياله في نهاية عام 1959، والذين حكم عليهم بالإعدام، قد تم إطلاق سراحهم في نهاية عام 1961. ولقد كان مستعدا، خلال السنة الأولى بعد الثورة بالاستماع إلى الآخرين وتغيير وجهة نظره إذا دعت الحاجة. ولقد جاء إلى الحكم إنسانا متواضعا وكان يحرص على السيطرة على غروره، في ضوء تقديس الناس له.[2] كما إن كابينته الوزارية، التي تشكلت في تموز 1958، والتي ضمت العديد من المدنيين من مختلف المشارب، كانت إشارة أمل على سياسة الاحتواء.

إن مسيرة التحولات السياسية خلال سنوات الخمسينات لم تكن نتيجة حسن النية من عدمها خلال للقادة السياسيين، بل كانت تعتمد أيضا على التطورات الأخرى غير المقصودة

---

(1) يشهد بذلك حتى أعداء قاسم. ينظر: جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام: ذكريات في السياسة العراقية 1967 ـ 2000 (بيروت: دار الساقي 2003)، ص 52. وحسن العلوي، عبد الكريم قاسم: رؤية بعد العشرين (لندن: دار الزوراء 1983)، ص 83 ـ 84، 88، 94 ـ 95؛ وحسين، ثورة 14 تموز، ص 185 ـ 186.

(2) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, pp. 835 - 836.

وغير المتوقعة. لذا فقبل يوم من الانقلاب، أرسل قاسم إلى كامل الجادرجي زعيم حزب الوطني الديمقراطي طالبا منه تشكيل حكومة مدنية بالكامل،(1) إلا أن الجادرجي رفض ذلك، ناصحا بتشكيل حكومة عسكرية وما أن يحصل الاستقرار، تقوم بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية.(2) فلو كان الجادرجي، وهو من المؤمنين العتيدين بالديمقراطية، قبل ذلك العرض، فلبرما كان مصير الثورة والجمهورية الوليدة مختلفا.

وبعد ذلك، عندما خرجت الاختلافات السياسية بين قاسم وعارف من أروقة السياسة إلى الشارع، وحاول مناهضو القوميين دعم قاسم ضد مشروع (الوحدة الأن) قاموا بإسباغ لقب الزعيم الأوحد على قاسم، وهي عبارة أصبحت تلاك على ألسن عشرات، إن لم يكن مئات الآلاف من الناس بشكل يومي. إن هزيمة عارف أدت إلى استقالة القوميين من الكابينة الوزارية واستبدالهم بموالين لقاسم، والذين أصبحوا صدى للهيام الشعبي بقاسم. وصلت تلك الأمور إلى أوجها أثناء محاولة الاغتيال الفاشلة قاسم، والتي كان الكثيرون يرونها على أنها علامة للتدخل الإلهي. لذا ففي عام 1960، كان هنالك تحول في شخصية قاسم نتيجة الأحداث والتنظير الممنهج. كان هاشم جواد، الذي كان وزير الخارجية في حكومة قاسم، أفضل من وصف هذا التحول:

**في البداية كان قاسم منفتحا وكان حريصا على التعلم.... غير أن الأحداث قد دعلته يحوز على السلطة أكثر فأكثر؛ ولم يكن الوزراء يقومون باي مبادرة بالا بعد الرجوع اليه... لذا فإن الشخص غير المتعنت والمتواضع الذي عرفته قبل 1958 قد أصبح لا يرى أحدا سواه في هذا البلد. وبعبارة أخرى، فلقد خلقنا دكتاتورا... إن شعبنا بحق صانع الطغاة.(3)**

وحتى عندما كان لقب (الزعيم الأوحد) يأخذ مأخذه من شعور قاسم، إلا أنه بقي متقبلا للنقد نسبيا ومتقبلا لشكل من أشكال التعددية السياسية. فخلال السنة الأولى من عمر الجمهورية، كان يشير لعدة مرات إلى رغبته بنظام التعددية الحزبية.(4) وبالفعل، ففي كانون الثاني عام 1960 مرر مجلس الوزراء قانونا يسمح بإعطاء الرخص لإنشاء الأحزاب السياسية. وفي الستة أشهر اللاحقة، تسلمت وزارة الداخلية طلبات لتشكيل ثمانية أحزاب: ثلاثة منها

(1) حسين، ثورة 14 تموز، ص 61.

(2) الدليمي، كامل الجادرجي، ص 247.

(3) Quoted in Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 836.

(4) جميل، العراق الجديد، ص 61.

لها ارتباطات شيوعية، واثنان دستوريان وواحد كردي وحزبان إسلاميان. تم ترخيص أربعة من الأحزاب الثمانية: حزب شيوعي واحد كان وزير الداخلية يعدّه الأقل راديكالية بين الأحزاب الثلاث، وحزب ديني وهو الحزب الإسلامي العراقي والحزبان الدستوريان. وكدليل على المزاج المتسامح في تلك الفترة، فإن وزير الداخلية قد رفض طلب الحزب الإسلامي العراقي، إلا أن قادة الحزب قد لجؤوا إلى محكمة النقض التي عدلت من قرار وزير الداخلية.

ولكن بغض النظر عن ذلك التسامح النسبي، فإن تلك الأحزاب الأربعة المرخصة كانت تعمل في جو يهيمن عليه عقلية الزعيم الأوحد. إلا أن تلك الأحزاب الأربعة سرعان ما أدركت التناقضات التي تعتري وجودها. فسبب وجود أي حزب هو القيام بدور وسطي مثل رفع مطالب الناس إلى الحكومة وتوفير إمكان الوصول والمنافسة في الانتخابات.[1] غير أن تلك الأحزاب كانت تتحرك في وسط أسلوب قيادي يعتمد فكرة الزعيم الأوحد، والذي بعد عامين من انطلاق الثورة، كان سيلغي أي دور وسطي للأحزاب السياسية. إن النمط الشعبوي للقيادة في عهد عبد الكريم قاسم كان يعتمد على العلاقة المباشرة بينه وبين الجماهير،[2] أي أن الأحزاب السياسية ليس لها خيار سوى البقاء خارج إطار تلك العلاقة المباشرة. كانت تلك الأحزاب تتحرك بلا أهداف، باستثناء الوعد الذي أطلق بالقيام بانتخابات، وكانت تخدم إبراز قاسم وحكومته على أنهم يتبنون التعددية المزعومة. لذا ففي صيف عام 1962، عندما تبخرت أي آمال بوجود انتخابات تشارك فيها عدة أحزاب، فإن الأحزاب السياسية إما أنها أغلقت بالكامل، أو أنها بقيت من الناحية المادية إلا أنها تبخرت من الوعي الشعبي.

وحتى لو فشلت الأحزاب السياسية في التنظيم والتجميع الجماهيري، إلا أن المنظمات المهنية والنقابات العمالية هي من تولت هذه المهمة. إن تلك المنظمات النشطة كانت قادرة على التأثير في صنع السياسات الحكومية، بل ربما المبادرة فيها مثل منظمة المرأة التي ضغطت باتجاه إقرار قانون الأحوال الشخصية. وحتى لو أن تلك المنظمات كانت موجودة خلال الحقبة الملكية، إلا أنها اكتسبت توجها سياسيا متميزا وقويا خلال الحقبة القاسمية. فبطريقة أو بأخرى، فقد أصبحت تلك المنظمات ميدان السجال السياسي والأيديولوجي الدائر على المستوى الوطني. ولقد كان الشيوعيون مهيمنين على تلك المنظمات خلال أول عامين

(1) Gabriel Almond, et al., Comparative Politics Today: A World View, 7th edition (New York: Longman, 2003), pp. 87 - 100.

(2) بهجت عباس، «من ذكريات ثورة 14 تموز 1958» صوت العراق 6 ـ 7 ـ 2006. دوغان، الحقيقة، ص 41.

من الثورة. ولقد كانت قوتهم متمركزة بصورة أساسية في النقابات العمالية والفلاحية. إن أحد الدلائل على قوة تنظيم الشيوعيين انه، حتى عندما كان التيار السياسي، الموجه من الأعلى، يسير بالضد منهم بعد منتصف عام 1960، إلا أن الطلبة والمعلمين والصحفيين كانوا ينتخبون الشيوعيين ممثلين عنهم.

بيد أن المستقبل لم يكن ورديا بالنسبة إلى الشيوعيين. فبالرغم من كل محاولاتهم لإثبات ولائهم لقاسم، كان الزعيم الأوحد مستاءً من تزايد قوتهم في المجال الشعبي. إن عملية تقويض قوة الشيوعيين التنظيمية بدأت من خلال محاولة فك هيمنتهم على الاتحادات العمالية والفلاحية. إلا أن التدخل الحكومي السافر والمضايقات قد أعادت اثنين من المعادين للشيوعيين إلى قيادة اتحادين عماليين.[1] ولقد تم تحجيم ثلاثة من أهم المنظمات الشيوعية: انصار السلام ومنظمة المرأة واتحاد الشباب الديمقراطيين. وفي نهاية عام 1961، فإن الصحفيين والمعلمين ن الذين دأبوا على انتخاب الممثلين الشيوعيين، قد غيروا ولاءهم من خلال انتخاب المرشحين غير الشيوعيين. وحده اتحاد الطلاب هو من بقي محافظا على ولائه للشيوعيين حتى انتهاء الفترة القاسمية.

لا يعني هذا انه إن التغييرات الأيديولوجية في ذلك الوقت كانت تعني الكثير. ففي عام 1961، أي بعد ثلاث سنوات من الثورة، فلم تكن الأحزاب السياسية وحتى المنظمات المهنية قادرة على لعب دور الوسيط الناقل للمطالب الشعبية أو تغيير السياسات. حيث أن المستقبل السياسي أصبح رهينة رغبات وتطلعات شخص واحد. حتى أن الكابينة الوزارية قد خلت من أي شخص له أي هامش من الاستقلالية. لذا فعندما سأل كامل الجادرجي عام 1962 فيما اذا كان هنالك من إمكان للرجوع إلى الحياة الدستورية، أجاب السياسي المخضرم: «فقط بالصيغة التي يحددها هو [قاسم]».[2]

أن الركود الناتج في العملية السياسية، والمتمثل بضمور المؤسسات التمثيلية، قد أسهم في بناء بنية سياسية والتي على الرغم من النشاط الواضح فيها، إلا أنها كانت تتمحور حول رغبات وأفكار (زعيم أوحد). إن شخصنة العملية السياسية، لا سيما في النصف الثاني من عهد

(1) Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, pp. 946 - 949; Dann, Iraq Under Qassem: A Political History, 1958 - 1963, pp. 282 - 285.

(2) مقتبس في الدليمي، كامل الجادرجي، ص 265.

قاسم، قد ثبط الطبقة السياسية من لعب أي دور مهم في عملية صناعة القرار. لذا فلقد كان قرار قاسم وحده، على الرغم من نصائح الآخرين،[1] بعدم تجنب الدخول في مواجهة عسكرية مع الزعيم الكردي، ملا مصطفى البرزاني، الأمر الذي سبب شرخا خطيرا في التوازن الدقيق في الهوية العراقية بشكل لم يكن قاسم أو العراق مستعدا له. كل هذا أسهم في تعميق المأزق الذي تعيشه حكومة قاسم بما يكفي لتسمح ببعض الضباط البعثيين ذوي التوجهات القومية للقيام بانقلاب عام 1963.

## الديمقراطية تحتضر

ليس من المبشر بالخير للديمقراطية أن من قاموا بالانقلاب كانوا من حزب البعث. إذ أن الذين صاغوا ودافعوا عن الأيديولوجيا البعثية كانوا يتحدثون كثيرا عن اغتصاب السلطة والوحدة بين الدول العربية، ولكنهم كان لديهم القليل ليقولوه عن الديمقراطية. بينما كان دستور الحزب يوافق شكليا على حكم الشعب ونظام الانتخاب الدستوري، إلا أنه يعطي للحزب والدولة البعثية المتصورة السيطرة على مدى وسعة المشاركة السياسية. إن أفكار حزب البعث كانت تتميز «بنزعة دولانية قوية»، حيث أن حرية الفرد هي تابعة لـ «إرادة المجموع».[2] تم ترسيخ تلك النزعة غير الليبرالية في المؤتمر القطري السادس للحزب الذي عقد بعد نجاح الانقلابات التي قادها الحزب في العراق وسوريا. رفض الاجتماع بصراحة فكرة الليبرالية البرلمانية وأستعاض عنها بالفكرة السوفيتية (المركزية الديمقراطية) مرتبطا بفكرة الحزب كالمؤسسة الطليعية الأولى في الدولة. وبعبارة أخرى، لماذا يخاطر البعثيون بإعطاء السلطة، أو حتى تشاركها في ظل نظام التعددية الحزبية بينما كان بإمكانهم احتكار مصطلح الديمقراطية من خلال ربطه بما كان أصلا دكتاتورية الحزب الواحد.

ولربما يرد عليك الموالي للحزب، أنه ما الحاجة إلى ذلك إذا كانت هنالك أصلا نقاشات واختلافات أيديولوجية داخل أروقة الحزب، وبالفعل فلقد كانت هنالك خلافات، كما بينا

(1) العارف، أسرار ثورة 14 تموز، ص 396 ـ 397.

(2) Raymond A. Hinnebusch, Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant (Boulder, Colorado:Westview Press, 1990), p. 89. On the inherent contradiction in Ba'thist doctrine between «democracy» and «revolution,» see Elie Kedouri, Democracy and Arab Political Culture (Washington D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1992), p. 90.

سابقا، بين الجناح اليميني واليساري في الحزب، والتي كانت تذاع على الهواء في أكثر من مرة. إلا أن تلك التعددية الصورية، حتى في صورتها المغلوطة، قد انتهت بعد أن تم إقصاء البعثيين من قبل عبد السلام عارف. فلقد كان عارف متشبعا في الثقافة العسكرية، ولقد كان ينظر إلى الجيش، وليس إلى المجتمع ككل، على انه القاعدة الداعمة له، وكان قد ذاق طعم السلطة ليخسرها بعد قليل، فلقد كان عارف يردد على أنه لن يسمح لأحد أن يحرمه من السيطرة السياسية الشاملة.

وعلى الرغم من الإعلان عن عدد من المبادرات الديمقراطية، لم يرَ النور أيّاً منها. كان الأبرز بينها الدستور المؤقت الذي أُعلن عنه في عام 1964، والذي تضمن عدد من الكلمات الرنانة مثل الحقوق الأساسية للناس والمساواة أمام القانون وتجريم التمييز الاثني والديني، الخ.[1] إلا أن اللافت فيها كان الصلاحيات الواسعة التي أعطيت إلى الرئيس، فلقد كان هو الذي يعين رئيس الوزراء والكابينة الوزارية ويصادق على قرارات مجلس الوزراء ويعين القضاة والموظفين الحكوميين والمدنيين والدبلوماسيين والضباط وهو الذي يحيله الضباط على التقاعد ويعلن الأحكام العرفية وحالة الطوارئ.[2] ففي مجال السياسة، بنص الدستور على أن «قرارات وأوامر وبيانات رئيس الجمهورية لها قوة القانون وانها تلغي أي قرارات سابقة تعارضها».[3] ومن بين المواد الـ 105، فإن 22 منها تناولت سلطات رئيس الدولة بينما تناولت ثلاث منها فقط صلاحيات المؤسسة التشريعية المرتقبة.

إن هامشية الديمقراطية بالنسبة للقضايا المركزية في الدستور الجديد تتضح أيضا من طريقة طرحها. إذ أن وثيقة مهمة كهذه تم الإعلان عنها على أنها الحدث الأهم في مسيرة البلاد، لم يتم مناقشتها خارج الكابينة الوزارية قبيل إعلانها، حتى بين أعضاء الطبقة السياسية،[4] فضلا عن الشعب بصورة عامة. ولما قام السياسي المخضرم كامل الجادرجي بإرسال رسالة ينقد فيها غياب أي إشارة إلى نظام التعددية الحزبية، وينعى فيها غياب النقاش العام حول تلك الوثيقة، فلقد تم في الحال اعتقال المرسال الذي جازف بنقل تلك الرسالة إلى

(1) FBIS, Daily Report, May 5, 1964, pp. C 1 - 12.

(2) Ibid., p. C 6.

(3) Ibid., p. C 12.

(4) فرحان، حصاد ثورة، ص 143 ـ 144.

القصر الجمهوري.[1] وفي عملية شخصنة السلطة لم يكن أي انتقاد إلى طريقة عارف في إدارة الأمور مقبولا، خصوصا وان الدافع وراء الدستور المؤقت كان تعزيز سلطات الرئيس.

ومن خلال الإشارات المتعددة إلى الجمهورية العربية المتحدة، حاولت الوثيقة نسخ ما مورد في دستور الجمهورية. ومن بين تلك المسائل الأساسية كانت الصلاحيات والسلطات الواسعة التي أسبغتها على القيادة التنفيذية، إلى درجة أن رئيس الجمهورية العربية المتحدة «ليس مسؤولا دستوريا أمام أي رقابة دستورية على سلطته».[2] وبالنسبة لعارف، إن فائدة الدستور تنبع من شرعنة سلطة الرئيس وامتيازاته (أي، عارف نفسه).[3] وفي الحقيقة، ففي فترة الثلاث سنوات الانتقالية قبل التحول إلى الدستور الدائم، فإن كل الامتيازات التشريعية كانت حكرا على الرئيس أو الكابينة الوزارية. وباختصار، فإن المؤسستين التشريعية والتنفيذية، اللتين يجب أن تكونا منفصلتين في الديمقراطية الحقيقة، قد تداخلتا وأصبحت كل وظائف وامتيازات ومسؤوليات الحكم من حصة الذراع التنفيذي من السلطة.

أما الجزء الفعال الآخر من الديمقراطية، ألا وهو التنافسية الحزبية فقد أصبح بلا معنى بعد صدور قانون التجمعات خلال فترة قاسم (والذي أنتج القليل في هذا المجال). أما في عهد عارف فقد انتزعت الفكرة كليا من الوعي السياسي في البلاد من خلال تشكيل منظمة الحزب الواحد التي تم تسميتها بالاتحاد العربي الاشتراكي. كان عارف في الأساس يقلد البنية المؤسساتية في الجمهورية العربية المتحدة، والتي كانت تهدف إلى ترسيخ الحكم الاستبدادي لرئيسها. ولما كان ناصر ينظر إلى منظمة الحزب الواحد على أن لها سلطة حقيقة لرسم وتنفيذ السياسات،[4] إلا أنها كانت في الحقيقة أداة لتحشيد الجماهير خلف النظام.[5]

(1) الدليمي، كامل الجادرجي، ص 256 ـ 257.

(2) P. J. Vatikiotis, «Dilemmas of Political Leadership in the ArabMiddle East: The Case of the United Arab Republic,» American Political Science Review, vol. 55, no. 1, March 1961, p. 106.

(3) حتى الكتاب المتعاطفين مع عارف يقرون بان الدافع الأساس للدستور المؤقت كان تصميم عارف على منع أي محاولة للحد من سلطاته. ينظر: هيثم غالب الناهي، خيانة النصر في الخريطة السياسية للمعارضة العراقية (لندن: الدار الأندلسية 2002)، ص 199.

(4) Al ـ Ahram (Cairo), July 2, 1959 and June 3, 1960.

(5) Leonard Binder, «Political Recruitment and Participation in Egypt,» in J. La Palombara and Myron Wiener, eds., Political Parties and Political Development (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1966), p. 227.

وهذا يتطابق بالكامل مع رؤية عارف للأحزاب السياسية. لذا فمنذ تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي، فقد كان مخططا له أن يخدم، وأن لا يتعدى دور التحشيد الجماهيري.[1] ولقد قام الاتحاد باصدار نشرته الإخبارية والتي أصبحت أحد منافذ الأخبار للنظام. إن اختفاء المؤسسة البرلمانية ونظام التعددية الحزبية وتعدد الآراء السياسية كان دليلا على غياب التوجهات والممارسات الديمقراطية في حدها الأدنى.

لقد أعاد استيزار المدني عبد الرحمن البزاز الأمل في إعادة المؤسسات والمثل الديمقراطية. وخلال بياناته ومقابلاته بعد تولي منصب رئيس الوزراء وعد البزاز باتباع الاحتواء والتسامح مع المعارضة.[2] وكذلك فقد شن هجوما على الجيش لاغتصابهم السلطة السياسية داعيا إياهم للبقاء في ثكناتهم وترك السياسة للمدنيين. ومع أنه لم يتبن سياسة تعددية الأحزاب، إلا انه أبدى تحفظه على قدرة الاتحاد الاشتراكي العربي على تمثيل كل الجماهير.[3] وخلال تسنمه المنصب للفترة الثانية، أعلن عن التزام حكومته بعقد الانتخابات المحلية والعامة.[4] بيد أن أيامه رئيساً للوزراء كانت معدودة بسبب تزايد الرفض العسكري لتولي المدنيين للحكم. لذا فهو لم يكن قادرا على القيام بإجراءات لا تروق للجيش، ولم يكن التعاطف الشعبي كفيلا لمساندته.

لقد وعدت الحكومة العسكرية التي خلفت البزاز بإجراء انتخابات، وبالفعل فقد سنت قانون الانتخاب عام 1967، إلا أنها لم تكن مع المشروع قلبا، وكذلك فإن معظم الناس لم تأخذ الموضوع على محمل الجد، خصوصا أنها ألغت أي دور للأحزاب السياسية مكتفية بالدور المتملق للاتحاد الاشتراكي العربي. ومرة أخرى يذهب قانون الانتخاب أدراج النسيان ـ وذلك مؤشر على الثقافة الاستبدادية والتي هيأت الأرضية للنظام الاستبدادي القمعي في الحقبة الصدامية.

(1) يشهد على ذلك الأمين العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربي عبد الكريم فرحان. ينظر: فرحان، حصاد ثورة، ص 142؛ وهادي حسن عليوي، الأحزاب السنية، 217.

(2) Khadduri, Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958, pp. 253 - 254.

(3) المشهداني، عبد الرحمن البزاز، ص 160.

(4) المصدر السابق، ص 185.

## التوجهات القومية والإثنية والطائفية في الحقبة القاسمية

من الساذج الاعتقاد بأن الخلاف بين عارف وقاسم كان نتيجة اختلافات أيديولوجية. إذ لا ريب أن الخلافات الشخصية وتضخيم الذات كان وراء الانقسام الذي حصل بين أكبر قائدين للثورة. إلا أن الخلاف الشخصي أدى إلى الانقسامات الأوسع التي عصفت بالبلاد ككل، وكان نتيجة لتلك الانقسامات في نفس الوقت.

إن الخندق القومي العربي كان البيئة التي تجمع فيها البعثيون والناصريون بصورة أساسية، إلا أن بعض الأشخاص كانوا ينتمون إلى تيارات قومية أخرى. كان هذا المعسكر يعتقد أن السكان الذين يقطنون كل البلاد العربية ويتكلمون اللغة العربية يشكلون وحدة حضارية وأن الحدود الجغرافية التي تفرقهم هي ليست حقيقة وإنما هي من بقايا الاستعمارية الغادرة. يرى القومي العربي أن الدول العربية لا تستطيع أن تحقق كل إمكانياتها ما لم تنصهر تلك الدول المصطنعة وترجع إلى الحالة الطبيعية من الدولة العربية الواحدة.[1] فبالنسبة إلى ساطع الحصري، يجب أن تتوحد الشعوب الناطقة بالعربية في دولة واحدة غير متجزئة.[2] لذا فلا عجب أن يتجه المعسكر القومي إلى خيار الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة الناصرية التي نشأت قبل خمسة أشهر فقط.

في الطرف المقابل كان هنالك بعض المجاميع المؤتلفة بصورة غير وثيقة والتي كانت تعارض الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة وتدعوا إلى قيام هوية عراقية وطنية عوضا عنها. من تلك كانت هنالك بعض المنظمات السياسية مثل الحزب الشيوعي العراقي الذي كانت أيديولوجيته العالمية تتعارض بشدة مع التوجه القومي، ومنها كان الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل الجادرجي، الذي كان توجهه الديمقراطي يتعارض مع النظام الاستبدادي ذي الحزب الواحد الذي تدار به الجمهورية العربية المتحدة. وهنالك بالطبع كان الكرد، والذين بسبب إثنيتهم غير العربية كانوا يرون أن الوحدة العربية لا تمثل تهديدا لهويتهم الإثنية فحسب، بل إلى وجودهم الاجتماعي. وكان بعض الشيعة، وهم عرب، يتبنى التوجه القومي، لكنهم كانوا قلقين من أن الاتحاد العربي سوف يحولهم من أغلبية في العراق إلى أقلية دائمة وغير مؤثرة داخل

---

(1) From the Ba'th Party Constitution. An English translation of this Constitution can be found in Sylvia Haim, ed., Arab Nationalism: An Anthology (Berkeley, California: California University Press, 1962), pp. 233 - 241.

(2) ساطع الحصري، ما هي القومية، ص57.

أغلبية سنية عربية. ولما كانوا يرون أن الوحدة العربية هو في الأساس مشروع سني، فإن الكثير من الشيعة كانوا يميلون إلى التوجه الذي يمثله مشروع (العراق أولا). إن هذا الوضع الرخو كان يتطلب من الجمهورية الجديدة أن تضطلع بالمهمة الكبيرة المتمثلة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق قبل التفكير بخطط كبيرة مثل الوحدة العضوية مع الدول العربية الأخرى. أن هذا التوجه لم يرفض بعض أشكال الوحدة العربية، لكن برؤية أكثر ضبابية من تلك التي يتبناها القوميون، وفي اقصى الحالات تكون على شكل ترتيب فيدرالي يمتلك فيه العراق الكثير من الاستقلال. وباختصار فان مجموعة (العراق أولا) كانت ترفض التضحية بالهوية العراقية في سبيل هوية عربية أوسع.

وكما رأينا سابقا، فإن المعسكرين الذين قد وجدا ضالتهما في قاسم وعارف قد انغمسا في صراع كبير. فعلى مدى الشهرين الأولين كان الصراع بين كلا الهويتين يزداد حدة بعد أن نزل إلى الشارع بعد أن تصاعد بين الطبقة الحاكمة. إن حدة الصراع كانت نابعة من الإدراك بان الصراع كان وجوديا: أي أن الرابح سوف يجني كل شيء بينما لا يبقى للخاسر سوى الاندثار.

إن هزيمة انتفاضة الشواف كانت المؤشر على خسارة خيار (الوحدة الآن). لقد كانت الجمهورية العربية متدخلة بصورة فجة في الانقلاب الفاشل وكانت عدم قدرتها على التأثير في مسار الصراع مؤشر على تراجع معسكر الوحدة. فمنذ ذلك الوقت حتى سقوط نظام قاسم فقد كانت اليد الطولى للمجموعات التي تدعو إلى هوية وطنية شاملة لجميع العناصر الإثنية والطائفية في المجتمع العراقي. ففي أحد خطاباته قال قاسم، الذي كان المحفز والممثل لتوجه العراق أولا بأن الشعب العراقي يتكون من قوميات متآخية التي تكاتفت للدفاع عن جمهوريتهم الخالدة. لذا نقول دائما يحيا العراق لأن في تلك الوحدة تكمن قوتنا.(1) ولم يكتف قاسم بالكلمات، فلقد أشر صعود فريق (العراق أولا) من خلال استخدام الرموز، حيث قام بإدخال النجمة الثمانية الأكدية إلى العلم العراقي وقام بوضع إله الشمس شمش إلى الرمز الوطني العراقي للتركيز على أن العراق هو مهد الحضارات التي سبقت تعريب العراق.(2) لقد كان ذلك تذكيرا مقصودا بأن العربية هي عنصر واحد من عناصر التأريخ العراقي الثري والمتعدد الأوجه.

لقد كان الكرد هم الأسعد من بين المجموعات العراقية بهذا التحول في الأحداث. إلا

(1) FBIS, Daily Report, July 15, 1960, p. C 5.

(2) Amatzia Baram, «Mesopotamian Identity in Ba'thi Iraq,» Middle Eastern Studies, vol. 19, October 1983, p. 427.

أنهم إذا ما ظنوا بأن مشاكلهم المزمنة مع حكومة بغداد العربية قد انتهت، فإن المستقبل القريب كان ليثبت أن هذا التفاؤل كان في غير محله. إذ حتى أيلول عام 1961 أي بعد ثلاث سنوات بعد الثورة كان الكرد يتمتعون بعلاقات حميمة وبناءة مع نظام قاسم. لقد كان قاسم، الذي ينحدر من أم كردية، يتمنى بكل صدق نهاية الصراع الدائم مع الكرد. وللمرة الأولى في تاريخ العراق، فلقد اعترف الدستور العراقي بالحقوق الوطنية للكرد. وللتعبير عن التغيير في الرؤى، فلقد تم استحداث قسم للتعليم الكردي كانت وظيفته الإشراف على التعليم في مجال اللغة والثقافة الكردية، وكما تم طبع كتب منهجية باللغة الكردية وتم استحداث قسم الدراسات الكردية في جامعة بغداد.[1] وكذلك نشطت الصحف الكردية في إطار الانفتاح الثقافي الحماسي. لقد عمل النظام القاسمي بكل جدية ليس فقط للاعتراف بالهوية الوطنية المختلفة للكرد، بل على التأكيد على أنها يمكن أن تتعايش مع الهوية العربية في ظل نظام سياسي واحد. هذا في وقت كان البعثيون والقوميون العرب يجهدون في إنكار وجود كردستان في إطار العراق العربي.[2]

كل ذلك كان يبشر بالعلاقة الحميمة بين حكومة بغداد والقيادة الكردية، والتي رحبت بعد أقل من شهرين من الثورة بعودة الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني وعائلته وأعضاء حزبه من منفاهم إلى بغداد. إذ لم تكتف الحكومة بالاستقبال والحفاوة بهم، بل أنها أسبغت عليهم رواتب ومخصصات سخية. لقد سكن الملا مصطفى في البيت المصادر لنوري السعيد ووضع تحت تصرفه السيارة العائدة إلى الأمير عبد الإله.

من المثير للاهتمام أن تلك الفترة من الاستقرار والاحترام المتبادل قد بقيت في الوعي الكردي إلى القرن الواحد والعشرين. ففي عام 2006 أوقف الكرد من طرف واحد استخدام العلم العراقي الذي استمر منذ أيام صدام حسين. وطالب الكرد عوضا عن ذلك استخدام العلم العراقي الذي تم تصميمه خلال الحقبة القاسمية نظرا للجهود الصادقة التي بذلها عبد الكريم قاسم لحل المشكلة الكردية بصورة سلمية وديمقراطية.[3] ولربما بسبب الطبيعة الإنسانية المجبولة على تذكر الشيء الجيد ونسيان السيء فلم يركز الكرد على الأشهر الثمان عشر الأخيرة من حكم قاسم التي أصبح فيها الوضع الكردي أقل تفاؤلا.

(1) العارف، أسرار ثورة 14 تموز، ص 102.

(2) Dann, Iraq Under Qassem: A Political History, 1958 - 1963, p. 138.

(3) Al ـ Rafidayn (Baghdad), September 9, 2006.

لقد وقع الخلاف بسبب الشكوك المزمنة لدى الحكومات العراقية تجاه التطلعات القومية للكرد بالإضافة إلى التنافس داخل المجال الكردي نفسه. لربما كان ذلك ناشئا من القلق الذي انتاب الكثير في الدائرة الداخلية لقاسم إزاء الحقوق الكردية التي نص عليها الدستور وكذلك من الإلحاح من قبل الحزب الكردي الديمقراطي على تلك الحقوق والتي قدمت لقاسم كدليل على النزعة الانفصالية للكرد.[1] ومهما يكن من أمر، ففي عام 1961 بات واضحا أن الوعود والمبادرات التي تم إطلاقها قد وضعت على الرف. فلقد أصبحت البيانات الحكومية لا تؤكد مسألة القومية الكردية. والصحف التي كانت تنظر لنقض الوعود الحكومية تم إغلاقها وتم محاكمة المحررين وتم تجفيف الدعم الحكومي الموعود لها. ولقد توقفت المشاريع الحكومية التي تمت الموافقة عليها في صيف عام 1961. ومما زاد من النقمة الحكومية هو فرار عدد من القادة القبليين الكرد إلى إيران واتهام قاسم لبعضهم بالتآمر مع شركات النفط البريطانية.[2] ففي هذا الوقت كان واضحا لدى القادة الكرد بأن بغداد نقضت وعودها السابقة. لذا فقد تحولت العلاقات الحميمية إلى الريبة وعدم الثقة، وفي هذه الأجواء المشحونة كان تحرك بعض الوحدات من القوات العراقية من شانه أن يزيد من التوتر.

جاء تحرك القوات العسكرية استجابة إلى الاعتداءات التي حصلت بين القادة القبليين الكرد. فلقد استشعر القادة الكرد الآخرون الخطر من التقارب بين قاسم والبرزاني، ولذا اندلع القتال بين البرزانيين وخصومهم من الزيباريين والبردوست، الذين تلقوا الدعم المادي من شاه إيران. وفي ذلك الموقف وجد بارزاني فرصة ذهبية لتحييد خصومه، وهو هدف تمكّن من تحقيقه في صيف عام 1961. وفي محاولة منه لتعزيز هيمنته على المنطقة الكردية، فلقد طالب بارزاني بمنح كردستان مساحة أوسع من الحكم الذاتي.[3] رد قاسم بالتأكيد على وحدة العراق، لأنه كان قلقا من نوايا برزاني ومن القوة التي اكتسبها. فلقد تكلم عن «معاملة الكرد على أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب العراقي».[4] وبعد ذلك سمح قاسم لقواته بدعم القوات

(1) حسين، ثورة 14 تموز، ص 103 ـ 104.

(2) المصدر السابق، ص 105 ـ 106.

(3) Edmund Ghareeb, The Kurdish Question in Iraq (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1981), p. 39.

(4) David McDowall, A Modern History of the Kurds (London: I. B. Tauris, 1996), p. 308.

المناهضة لبرزاني. ومنذ تلك اللحظة أخذ الصراع الكردي بالتصاعد حتى أنه في نهاية الحقبة القاسمية كان ثلاثة أرباع الجيش العراقي منغمسا في وحل الصراع الكردي.

لقد شكل الكرد عنصرا مهما في حملة العراق أولا والتي شددت على هوية عراقية في مقابل الهوية العربية. وعلى الرغم من أن الكرد استمروا في رفضهم للهوية العربية الحصرية، إلا أن التزامهم في هوية تجمع الكثير من الإثنيات والأديان والمجموعات قد وضعت تحت اختبار صعب. وفي الطرف الثاني فإن العراقيين العرب الذين كانوا حلفاء لهم في الائتلاف الأول، قد بدأوا بالتساؤل فيما إذا كان بإمكان الكرد أن يدينوا بالولاء إلى أي هوية أخرى غير هويتهم الوطنية الكردية.

لم يكن المكون الشيعي مهتما بهوية منفصلة أخرى عن هوية العراق أولا. فمنذ بداية تأسيس الدولة العراقية دأب الشيعة على المطالبة من الحكومات العراقية المتعاقبة بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الشيعي وبانخراط عدد أكبر من الشيعة في البنية البيروقراطية والمؤسساتية للدولة بشكل يعكس وزنهم الديمغرافي. كان الكثير من الشيعة يرون أن النظام القاسمي كان صادقا بالاستجابة إلى الشكاوى الشيعية، وبالفعل فقد جعلت الإجراءات الفعلية التي اتخذت لتحسين واقع سكان العشوائيات في بغداد والذين كان معظمهم من الشيعة، لتحبب قاسم إلى قلوب الفقراء الشيعة. فلا غرو أن المقاومة الأكبر للانقلاب البعثي على قاسم في شباط عام 1963 جاءت من المناطق الشيعية في بغداد.[1] صحيح أن المد القومي الجارف الذي اجتاح الشرق الأوسط قد اجتذب الكثير من الشيعة إلى الانضمام إلى صفوف حزب البعث والمنظمات القومية الأخرى، وتبني الهوية العربية الشاملة. إلا أن غالبية الشيعة في الحقبة القاسمية بقيت متمسكة بخيار العراق أولا الذي طرح الهوية العراقية التي تضم كل المجاميع الإثنية والطائفية في العراق.

وبالرغم من أن الحصري وأنصار الهوية القومية قد حاولوا الادّعاء بان الهويتين العراقية والعربية ليستا متضادتين، وأنه يمكن الجمع بينهما، إلا أن العلاقة بين أنصار الهويتين في عهد

(1) في محاولة منه لإثبات أن المقاومة ضد البعثيين كانت أيديولوجية وليست شيعية فحسبن يذكر بطاط وان بعض السنة قد شاركوا في الجهود الداعمة لعبد الكريم قاسم. ولكن مهما يكن من امر، فإن الحقيقة التي لا غبار عليها هو أن المدن الشيعية كانت في قبل المقاومة للبعثيين. يقر بطاطو بهذه الحقيقة بنفسه: «لم تقف أي من المناطق السنية بوجه الانقلاب البعثي». ينظر:

Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 983

قاسم كانت مشحونة بالريبة وعدم الثقة الأمر الذي يجعل أي التقاء بينهما امرأ غير ممكن. ينتمي أنصار الهوية العربية بشكل أساسي إلى السنة وبعض الشيعة من المدن، بينما ينتمي أنصار الهوية العراقية بصورة أساسية إلى الشيعة وبعض السنة من الأحزاب السياسية مثل الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يركز على التطور السياسي والاقتصادي في العراق. ومن بين هاتين الهويتين ساند الكرد الهوية العراقية، مادامت لا تتصادم مع انتمائهم الكردي. ومع أن هذا المزيج القابل للاشتعال بين تلك الهويات لم يكن حكرا على الحقبة القاسمية، بل انه كان موجودا في الحقبة الملكية، غير أنه في تلك الحقبة قد نزل إلى الشارع، التي كان من شأنها خلق توترات خطيرة ومشاعر عدائية كانت لتستمر خلال الحقبة القاسمية وما بعدها.

## الهويات المتصارعة في الحقبة القومية

إن الإعلان الأول لسقوط الحكم القاسمي قد تحدث عن تعزيز الهوية الوطنية وتوفير الحريات والمساواة أمام القانون ولكنها لم تذكر شيئا عن الوحدة العربية باستثناء إشارة عابرة في نهاية البيان. وفي الحقيقة، فإن الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة أو الصراع ضد الاستعمار أو سياسة عدم الانحياز كلها سبقت الإشارة إلى الوحدة العربية.[1] لذا فإن من يستمع إلى البيان الأول كان ليصاب بالحيرة إزاء التوجه السياسي للحكام الجدد.

كان هذا غريبا بالنظر إلى أن الحكام الجدد لم يكونوا مترددين في الماضي بالإفصاح عن انتمائهم البعثي حتى في وجه عقوبة السجن أو النفي. أن أول من تبنى تلك العقيدة كان ميشيل عفلق، وهو مفكر مسيحي سوري. في أثناء دراسته في باريس؛ وخلال الثلاثينات اطلع عفلق على الهيجان الفكري في الحقبة الأوربية. وكان ليصيغ منها فيما بعد مفهوم الأمة العربية غير الموحدة التي تجزأت بسب الاستعمار إلى دول عربية عديدة غير شرعية. ويرى عفلق أن هذه التجزئة قد أدت إلى اندثار الروح العربية ذاتها. لذا كان على البعثيين أن يعكسوا مسار تلك العملية من خلال توحيد الكيانات العربية المتجزأة بأقصى سرعة وباستعمال القوة عند الضرورة.[2] ومن هنا دعت الحاجة إلى عدم الخجل من إعلان تحالفهم

(1) النص الكامل في: سعيد، عراق 8 شباط، ص 67 ـ 68 (الهامش رقم 1).

(2) Leonard Binder, The Ideological Revolution in the Middle East (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1964), pp. 154 - 197.

مع الجيش.[1] فلقد كان ذلك التحالف، كما رأينا، هو الذي مكن الانقلاب البعثي في العراق الذي سيمكنهم من تطبيق أفكارهم على أرض الواقع.

يمكن تفسير الصمت الذي اتبعه الحكام الجدد حول الوحدة العربية بأنه كان بسبب عدم تأكدهم من التوجه الفكري للشعب العراقي. حيث أنه بعد خمس سنوات من حكم قاسم فقد كان من الممكن أن الشعب العراقي قد تآلف مع فكرة العراق الموحد بناء على عناصره الإثنية والطائفية. وحتى لو كانت الحكمة هي التي منعت القادة الجدد من إعلان توجههم القومين إلا أنهم وبعد استلامهم مقاليد الحكم بدأوا يستوعبون الفجوة الكبيرة بين الشعارات التي تدعو إلى الوحدة العربية والسياسة الفعلية التي يجب إن تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الديمغرافي في العراق. لذا فقد اتجهوا إلى تبني صيغة أكثر واقعية وأقل عاطفية حول الوحدة العربية،[2] ولقد نضج هذا التوجه بعد المحادثات الخاصة بالوحدة التي جرت في القاهرة مع كل ممن مصر وسوريا في أذار عام 1963.

لقد جرت المحادثات بسبب الانقلابين البعثيين في كل من العراق وسوريا في شباط وآذار على التوالي. لقد سافر قادة العراق وسوريا إلى مصر ليحثا الرئيس المصري على الوحدة، غير أن المحادثات سرعات ما تعثرت، ليس فقط بسبب فقدان الثقة بين القادة نتيجة للانفصال السابق، بل بسبب الاختلافات الكبيرة في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية في البلدان الثلاث. فمن طرفهم أكد العراقيون على الظروف الخاصة لبلدهم، وطالبوا باتحاد فيدرالي يكون للعراق فيه استقلالا كبيرا في مجال السياسة، وهذا يختلف كثيرا عن رؤية الحزب التي كانت تتضمن الوحدة العضوية والشاملة. بالإضافة إلى ذلك، فقد نصحوا بفترة انتقالية قبل إن تتم ترتيبات الاتحاد.[3] وبالفعل، فإن البيان الصادر بعد المحادثات والذي سمي ميثاق القاهرة، قد أكد وجود مرحلة انتقالية أمدها سنتان، يتم

(1) بدأ هذا التوجه في سوريا في الخمسينات، عندما بدا حزب البعث بتثبيت علاقات قوية داخل المؤسسة العسكرية السورية. ينظر: نصر، عبد الناصر، ص 51.

(2) يونس بحري، ثورة رمضان المباركة (بيروت: دار الاندلس 1963)، ص 118.

(3) تم نشر محاضر المحادثات في القاهرة بعد فشلها مباشرة. ينظر:

see Adeed Dawisha, Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2003, pp. 237 240 ـ, and Khadduri, Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958, pp. 205 - 206.

بعدها إعلان اتحاد فيدرالي. وبالرغم من إن هذا الترتيب المقتضب لا يلبي حتى القليل من طموحات الوحدة العربية الشاملة، إلا أنه يشير إلى الفهم البراغماتي للقيادات البعثية في العراق للهوية العراقية المتشظية.

إن هذا التوجه الفكري البعثي بخفض سقف التوقعات كان النهج الذي استمرت عليه الحكومة البعثية اللاحقة تحت عبد السلام عارف. ولكن لما كانت في تلك الحالة نابعة من الإدراك العميق للمتطلبات الداخلية، فإنها في عهد عبد السلام عارف كانت نابعة من توجه شخصي. فهوسُ عارف الكبير بالسلطة جعل من فكرة مشاركتها مع جهة أخرى تعدّ تضحية شخصية جسيمة. لقد كان هذا نفس الرجل الذي عرض العراق ككل على عبد الناصر. إلا أنه في ذلك الحين كان ضابطا مغمورا ولِها بالرئيس المصري، لكن خمس سنوات من المسيرة السياسية التي تقلبت بين المتضادات من الحكم بالإعدام إلى رئاسة الجمهورية أدت إلى تحول فكري كبير. ففي 1958 فإن إعجابه بعبد الناصر وتنظيره للوحدة العربية قد تسببا بسقوطه، أما الآن فإنه لم يخف امتعاضه من المدح الذي يلقى في اللقاءات العامة على عبد الناصر أو مشروع الوحدة العربية مع مصر.[1] إذ تم تغليب المصلحة الشخصية على الانتماء الأيديولوجي، ومن الواضح إن كونه ألعوبة بيد عبد الناصر لن يخدم مصلحته الشخصية.

بيد أن المشكلة كانت أن التاريخ القومي لعارف بالإضافة إلى عدم رغبته بخسارة القاعدة المؤيدة له والتي كانت في معظمها من ضباط الجيش ذوي التوجه القومي والمؤيدين لعبد الناصر، قد فرضت عليه قيودا كبيرة في قدرته على المناورة. فلا يمكن الأن إن يظهر بمظهر الرافض للوحدة العربية، أو على الأقل الوحدة السياسية مع مصر. لذا كان عارف حذقا للغاية من ناحية الظهور بمظهر المتحمس للدخول في المفاوضات وتوقيع العهود، إلا أنه كان ليعمل القليل لتحقيق تلك الاتفاقات. نص برنامجه الحكومي، الذي أعلن في كانون الأول عام 1963، على السعي لتطوير ميثاق القاهرة الذي وقعه البعثيون إلى أن يتحول إلى وحدة عربية شاملة. وفي إطار الظهور الإعلامي، ذهب عارف إلى القاهرة في آيار عام 1964 ووقع مع عبد الناصر اتفاقاً تمهيدياً على الاتحاد بين البلدين. إلا إن الاتفاق قاد فقط بتعداد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لأجل تشكيل الاتحاد بصيغته النهائية. وفي وقت لاحق تم تشكيل قيادة سياسية مشتركة، لكن ليس قبل أن يشرح عارف لعبد الناصر المشاكل الداخلية في بلده التي

(1) العلوي، عبد الكريم قاسم، ص 96.

تمنع تنفيذ اتفاقية الوحدة.[1] وعندما قام القوميون العرب بإرسال رسالة تلغرام إلى عارف يحثونه فيه على اغتنام الفرصة وتحقيق الوحدة العربية، فقد علق باستهزاء: انه أنا الذي سوف أخسر وليس هم.[2] وفي الحقيقة، فعند عودته إلى العراق قام بمهاجمة مصر على أنها بلد ذو قيم متدنية وأخلاق متهاوية مليء بالمغنيات والراقصات والبغايا،[3] أي ليس من نوع البلدان التي يتوق العراق إلى الاتحاد معها.

إن هذا التشدد الديني كان نتيجة لتربية سنية محافظة جعلت منه حليفا غريبا لعبد الناصر العلماني. وفي الحقيقة، ففي خطاباته في القاهرة كان دوما ما يبتدأ بتلاوة القرآن الكريم وبإدخال التعاليم الإسلامية في الإشارة إلى القومية والاشتراكية. وبخلاف الروح العلمانية السائدة في ذلك الوقت، فلقد كانت تصريحات عارف تثير الاستغراب عند الكثيرين. إلا أنها في العراق كانت ذات نتائج أكثر سوءاً.

كان عارف سنيا متعصبا، وكان لا يتردد في استخدام كلمة (عجمي) للإشارة إلى الأعضاء الشيعة في قيادته السياسية.[4] وفي الإعلان الأول عن الانقلاب قام بوصف بعض البعثيين باستخدام مصطلح (الشعوبيين) وهو مصطلح آخر يستخدم للتشكيك في عروبة الشيعة.[5] وحتى الأعضاء السنة في القيادة كانوا يشيرون إلى طائفيته. يذكر عبد الكريم فرحان انه في أحد اجتماعات مجلس قيادة الثورة ذكر عارف أنه يريد إرسال اثنين وأربعين من طلبة الكلية العسكرية للتدريب في الكلية التقنية في الإسكندرية في مصر، ويفضّل عبد الناصر أن يكونوا من السُّنّة. يبرأ فرحان عبد الناصر من هذه الطائفية ويلقي اللوم على عارف المعروف بتعصبه وكرهه للشيعة،[6] وهو كره كان يشاركهم به السنة أيضا. وقد أخبر ذات يوم أحد الوزراء السوريين الذي ينتمي إلى أحد الأحزاب الذي يرأسه مسيحي: كيف يمكن لشباب محمد أن يأخذوا أوامرهم من نصراني؟[7]

(1) Khadduri, Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958, pp. 232 - 233.

(2) فرحان، حصاد ثورة، ص 148 ـ 149.
(3) المصدر السابق، ص 169.
(4) سليم مطر، الذات الجريحة: إشكاليات الهوية في العراق والعالم العربي الشرقاني ((بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ص 172.
(5) حسين، ثورة 14 تموز، ص 172.
(6) فرحان، حصاد ثورة، ص 137.
(7) باروت، القوميين العرب، ص 248.

كان للتعصب الديني للرئيس تأثير مباشر على عملية صنع السياسة. فلقد جير المناصب الأمنية الحساسة إلى أشخاص سنة من مدينة الأنبار التي ينتمي إليها،[1] كان ذلك خصوصا في المواقع العسكرية مثل رئيس الأركان والقائد العسكري ومسؤول فرقة بغداد ورئيس الحرس الجمهوري ونائب رئيس الاستخبارات العسكرية ووزير الداخلية (الذي كان مسؤولا عن الشرطة والأمن الداخلي). بالإضافة إلى ذلك، عندما فتح الترشيح إلى فوج بغداد والحرس الجمهوري، كان التقديم مقتصرا على سكنة الأنبار حصرا. ولذا تم تهميش الشيعة بشكل متعمد. لذا ففي كابينته الوزارية أعطي منصبين ثانويين إلى شخصين شيعيين معروفين بتوجههم العلماني وبعدم اكتراثهم بالهم الشيعي. ويذكر الكتاب الشيعة أيضا أن المجتمع الشيعي عانى كثيرا وكانت له حصة الأسد من الاعتقالات والتعذيب وفقدان الوظائف في حقبة عارف.[2]

لم تحدث أي انتفاضة اجتماعية خلال تلك الفترة لأن الوجه المعروف للحكومة للشعب كان التوجه القومي وخصوصا المساند لعبد الناصر الهادف إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. وفي خطاباته وخطبه المتلفزة المتكررة، كان عارف يركز على سلوك احتوائي يحتضن جميع العراقيين الذين يشاركون رئيسهم في النوايا الحسنة ويؤيدون القضية القومية العربية. ومما لم يذكر في تلك الخطابات هم الشعوبيون وهو المعجبون بإيران بالإضافة إلى الكرد.

لم يسلم الكرد من العدائية المعلنة لعارف. ففي أحد الاجتماعات للمجلس العسكري قبل انقلاب عام 1958، يذكر أحد الضباط أن عارف قال إن أحد أهداف الثورة، بالإضافة إلى التعامل مع الشيعة والمسيحيين، هو مسح الكرد وقضيتهم.[3] فلقد كان عارف رافضا لفكرة التمايز القومي الكردي أكثر من أي ممن سبقوه. لذا فإن مشاعر الكرد كانت آخر شيء يفكر فيه عارف عندما قام بالتوقيع على أتفاق مع مصر ينص على «اتحاد الأمة العربية... الذي ينبع من وحدة اللغة والتاريخ، ووحدة الصراع والمصير العربي».[4] لذا فبالنسبة إلى عارف فإن الوجود الكردي هو معضلة يجب على البلاد التخلص منها، وإن كانت في الحقيقة غير قادرة على ذلك. لذا فإن حكومة

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: فرحان، حصاد ثورة، ص 134 ـ 135 و161 ـ 162.
(2) مطر، الذات الجريحة، ص 172
(3) حسين، ثورة 14 تموز، ص 155 ـ 156
(4) Khadduri, Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958, p. 229.

بغداد لم تمض بعيدا عن بعض الوعود في البداية عن تحقيق المطالب الوطنية الكردية، والتي لم يتحقق شيء منها. وعلى الرغم من أن عبد الرحمن عارف كان أقل تعصبا من أخيه إلا أنه استمر بنهج الحكومات العراقية السابقة بتجاهل المطالب والهموم الكردية. ففي رسالة في كانون الثاني عام 1967 من بارزاني إلى عبد الرحمن عارف أذيعت من إذاعة سرية، ذكر بارزاني 12 وعدا حكوميا للأكراد تتعلق بالتنمية المؤسساتية والثقافية الكردية، التي لم تبتدأ العمل بها، فضلا عن أن يتم تحقيقها.[1] وفي نهاية حقبة العارفين في تموز عام 1968، فإن الشرخ العربي الكردي كان منعكسا في الطريق المسدود الذي وصل له الحل العسكري في شمال البلاد، حيث كان المسلحون يسيطرون على القرى والريف بينما كانت القوات الحكومية ضعيفة التجهيز تسيطر على المدن والطرق الرئيسة وكانت تفتقد إلى الإمكانيات اللازمة للقتال في المناطق الجبلية.

## الخلاصة

هل كانت الحقبة الجمهورية امتدادا للنزعة الاستبدادية للنظام الملكي، خصوصا السنوات الأربع الأخيرة قبل الانقلاب العسكري عام 1958؟ إن التحليل السابق للعقد الممتد من 1958 ـ 1968 من شأنها أن يكذب تلك الفرضيات الخيالية. فكما رأينا سابقا فإنه حتى في السنوات التسلطية لنوري السعيد فإن المعارضة وعدم الموافقة على النظام السياسي كانت تسمع في البرلمان المطيع (في للأعوام 1954 ـ 1958) الذي كان يكثر من الانتقاد للحكومة، وكانت هنالك تعددية كافية بين الطبقة السياسية بحيث لا يمكن لشخص ما، حتى لو كان نوري السعيد نفسه، أن ينفرد بالسلطة دون بذل جهد لأخذ المشورة من الآخرين مع توقع النقد وحتى المنع. وباستثناء بعض الفترات الفوضوية في الحقبة البعثية فإن النظام الجمهوري قد أنتج نزعة نحو المركزية والشخصنة فاقت بكثير كل ما كان موجودا خلال الحقبة الملكية. ففي الحقبة الجمهورية أصبحت السياسة حكرا على مجموعة من القادة في قمة هرم سلطة بيروقراطية طبقية. حيث أن قادة مثل عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، «نظرا لمهارتهم في إدارة أنظمة القمع والمحسوبية»،[2] وبسبب الثقافة العسكرية الرافضة للأفكار والممارسات الديمقراطية، كانوا يعدّون السلطة السياسية كما لو كانا ملكا شخصيا.

(1) FBIS, Daily Report, January 17, 1967, pp. C 1 - 4

(2) Charles Tripp, A History of Iraq, 2nd edition (Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000), p. 149.

ويرى تريب أن «السياسيين الجدد قد مارسوا مقدارا من السلطة لم يمارسه أي سياسي في الحقبة الملكية».

كانت الشعبوية هي النظام الفعال في تلك الحقبة. إذ كانت المنظمات السياسية كالأحزاب وغيرها تعدّ معرقلا أمام الارتباط المباشر بين القائد والشعب. بل الأسوأ عندما تنافس تلك المؤسسات القائد في كسب الحب والولاء للشعب. وسواء كان قاسم أم عارف الأول، فإن اللعبة كانت هي زرع أهمية القائد في وجدان الشعب. وكانت النتيجة إما نفي الحلقات الوسطية أو، في أفضل الحالات، السماح لمؤسسة واحدة بتمثيل الجماهير، ولكن تلك المؤسسة لم تكن إلا أداة بيد الحاكم لتحشيد الدعم للقائد. وصاحب ذلك الإيقاف والخنق الحتمي للصحافة، والتي أصبحت الآن تحت السيطرة المشددة لوزارة الإرشاد، والتي كانت مجندة لإرشاد الراي العام في اتجاه الرؤية الثورية والخطط الحكيمة للقائد.

كذلك لم تكن رياح التغيير في الشرق الأوسط ككل لتأتي لإنقاذ الديمقراطية. إذ إن العقيدة القومية التي كانت تجتاح الشرق الأوسط تحت القيادة الكارزمية للجمهورية العربية المتحدة لجمال عبد الناصر لم تكن مبالية، وفي أسوأ الأحوال، كانت عدائية للأفكار والمؤسسات الديمقراطية. كانت نتائج القومية أشد سوءاً في العراق. فالصراع اندلع بين الأطراف العراقية التي يتبنى بعضها نهجا قوميا والبعض الأخر رؤى محلية. إن الشرخ الفكري الذي حصل في الحقبة القاسمية خصوصا، قد خلق ثقافة العنف وتسجيل النقاط والقضاء على المناوئين وإرسال الدبابات لتجوب شوارع المدن. لقد انغرس ذلك في الوعي الشعبي، فكانت الناس تتوقع أن تصحو من النوم على سماع البيان رقم واحد ليعلن انقلابا عسكريا ناجحا أو فاشلا.

لا يعني هذا أن ثقافة العنف كانت غائبة خلال الحقبة الملكية، إلا أنها لم تكن مزمنة. لقد كانت هنالك نزعة أخلاقية كتوزيع كاف للقوة بشكل يحد من تكرار ومدى وضراوة الهيجانات العنيفة. تراجعت تلك المزايا في الحقبة الجمهورية حيث أصبحت السلطة أكثر مركزية وتم إهمال المؤسسات التمثيلية. ففي هذا المناخ، كانت هنالك أهمية كبيرة ليست فقط للقدرة على استخدام المؤسسات القمعية للدولة، بل على استغلال الطبيعة الإنسانية غير الودية ـ مما وفر أرضية خصبة لانقلاب عام 1968 الذي شرع الباب أمام أكثر الحقب عنفا في التاريخ العراقي.

## الفصل العاشر

# الدولة تحكم بلا قوانين 1968 ـ 2003

استيقظ العراقيون في صبيحة السابع عشر من تموز على صوت أنغام الموسيقى العسكرية والبيان رقم واحد، الذي بات مألوفا لديهم، ليعلن الإطاحة بحكومة عبد الرحمن عارف. وإذا كان الناس لم تعر انتباها لهذا الحدث، فذلك لكونه الحدث السابع من نوعه في غضون عقد واحد من إعلان الانقلابات العسكرية. حيث نجحت ثلاثة منها وأخفقت ثلاثة أخرى، وكان على الناس أن ينتظروا لعدة أيام قبل أن يتعبوا أنفسهم في معرفة من الذي تسلم السلطة الجديدة. ما لم يكونوا يتوقعونه هو انقلاب ثانٍ للتصحيح بعد أسبوعين فقط ليعلن ابتداء الحقبة البعثية الصدامية.

جرى الانقلاب على عارف في السابع عشر من تموز، وقام به بعض الضباط العسكريين المخضرمين الذين كانت لديهم خبرة في الانقلابات والتخطيط لها منذ الخمسينات. من أقدم أولئك الضباط كان أحمد حسن البكر الذي شارك في انقلاب 1963، وأقصاه عارف الأول. وبعد الإحالة على التقاعد أصبح السكرتير العام للقيادة القطرية في حزب البعث الذي كان يعمل بصورة سرية. وقام بالتخطيط للاستيلاء على السلطة في السنتين الأخيرتين من عهد عارف اللتين تميزتا بضعف السلطة المركزية والصراع بين الضباط. وبجانب البكر كان صدام حسين وهو شاب ذو طموح جامح وقاسي القلب، وهو الرجل الثاني في البعث بعد البكر في عمر لم يتجاوز الواحد والثلاثين.

في أثناء التخطيط للانقلاب لاحظ البكر وصدام أن الموالين لعارف يسيطرون على المواقع الرئيسة لا سيما في بغداد، الأمر الذي يجعل من الانقلاب أمرأ في غاية الصعوبة. ومن خلال معرفة شهية الجيش الكبير للسلطة والامتيازات التي تجلبها، تمكن البعثيون من إغراء أهم شخصيتين كانتا إلى جانب عارف، وهما عبد الرزاق النايف وهو رئيس الاستخبارات العسكرية

وعبد الرحمن الداود وهو قائد الحرس الجمهوري. وبتحييد البعثيين هذين الشخصين، انتهى مصير عارف وتخلص منه البعثيون ونفوه إلى خارج البلاد. وأعلن عن كابينة وزارية تتكون من البكر رئيساً والنايف رئيساً للوزراء والداود وزيراً للدفاع. أما صدام حسين فلقد كان اسمه غائبا، إلا أن المتآمر الشاب من خلال منصبه نائباً للقيادة القطرية كان يؤمن في قاعدة السلطة له. الأمر الذي غدا واضحا بعد أسبوعين من انقلاب 17 تموز.

لقد استفاد البعثيون من تجربتهم مع عبد السلام عارف بعد انقلاب عام 1963، لذا لم يكونوا مستعدين لتشارك السلطة مع ضباط يعلنون ولاءهم للمشروع القومي لكنهم يتجنبون الانتماء إلى حزب البعث. كان من أكبر المصرين على احتكار البعث للسلطة هو صدام حسين الذي اخبر المتآمرين البعثيين بعد نجاح الانقلاب في 17 تموز، أن التخلص من النايف والداود بعد نجاح الانقلاب لا يقل ضرورة عن التحالف معهما قبل الانقلاب. كما طالب أن توكل اليه مهمة الانقلاب على غير البعثيين في مكان وزمان يحددهما هو فقط.[1] ففي الثلاثين من تموز، وعندما كان النايف يتناول الغداء في القصر مع الرئيس البكر، اذا بصدام حسين وبعض البعثيين المخلصين يقتحمون المكان بالأسلحة، ويطالبون من رئيس الوزراء المصدوم مغادرة العراق. أما الداود فقد تم إيفاده في مناورة إلى خارج العراق في مهمة تفاوضية مع الأردن، وتم أخباره بأن لا يرجع إلى العراق وأن يأخذ منصب سفير. وفي نفس اليوم تم الإعلان عن أسماء كابينة وزارية جديدة إلى الشعب العراقي، إلا أن الواضح الأن أن حزب البعث وحده هو من سوف يشكل بنية الدولة العراقية ويوجه سياستها.

## الدولة البعثية / الصدامية

على الرغم من أن صدام لم يتسلم الرئاسة إلا في عام 1979 وعلى الرغم من أنه بعد عام 1968 كان يشير بالأمور إلى الرئيس البكر، وكان يظهر متشاورا مع القيادات العليا في الحزب، كان في الحقيقة، ومنذ بداية الحقبة البعثية، هو الرهان البعثي الأكثر ثقة في الاستيلاء على السلطة السياسية. كان صدام حسين حاذقا في المناورة السياسية، وكان متمرسا في قتال الشوارع، لذا لم يكن يهتم إذا ما تلطخت يداه بدماء من كان يعدّهم خطراً على الحزب بصورة عامة، وعلية بصورة خاصة.

(1) Amir Eskander, Saddam Husayn: Munadhilan, wa Mufakiran wa Insanan (Saddam Husayn: struggler, thinker and human being) (Paris: Hachette, 1980), p. 110

من خلال عضوية مجلس قيادة الثورة، الذي كان أعلى سلطة تنفيذية، والكابينة الوزارية التي أعلنت بعد إزاحة النايف والداود، يمكن أن نرى وجود قيادة مشتركة وتضامنية بين الأعضاء القياديين الكبار في الحزب. أما صدام حسين فقد عمل جاهدا للحصول على ثقة البكر، الذي كان يلقبه بالأب القائد. إن كونهما يرجعان إلى مدينة تكريت المعقل السني كان من شأنه تقوية الثقة والاعتماد المتبادل بين الرجل العسكري الكبير ونائبه المدني الشاب. كان البكر نادرا ما يخالف صدام، إذ كان كلاهما يدرك أنهما يتبوءان المنصبين الأعلى في مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية ومجلس الوزراء. لذا كان صدام قادرا على تمرير خياراته بسهولة.

وفي خلال سنتين من الانقلاب، كان صدام على طريق أن يكون اللاعب الأساسي ومشكل السياسة العراقية. ولما كان صدام حسين من أشد المعجبين بجوزيف ستالين،[1] فلقد أدرك أهمية عمليات التطهير التي حصلت في الثلاثينات لديمومة الحكم المطلق. ولما كان يضاهي ستالين في القسوة والحنكة السياسية، فلقد عمل خلال أول عامين على تعزيز موقعه من خلال إيصال الأشخاص الموالين له شخصيا إلى المناصب الحساسة في الحزب والأجهزة الأمنية والقضاء على خصومه المحتملين من خلال كشف مخططات حقيقية أو وهمية معادية للحكومة.

كان الهم الأول لصدام هو ترويض الجيش. فاتبع سياسة من شقين: الأول هو ضمان الرفاهية المادية للضباط. تم رفع الرواتب لكل مراتب الجيش، وكان الضباط يحصلون على معاملة أفضل، مثل تسلم الدور السكنية والسيارات. فخلال الحرب العراقية الإيرانية، كان المراسلون الغربيون يبدون تعجبهم من البذخ الذي تتمتع به مقرات الضباط، حيث كانت تحوي على أسرة وأجهزة تلفاز بالإضافة إلى أجهزة الفيديو والسجاد وخطوط هاتف مباشرة مع المدن العراقية.[2] كان الهدف من هذا ترسيخ القناعة بأن رفاهية ضباط الجيش تعتمد على سخاء صدام حسين.

(1) أخبرني أياد علاوي الذي كان رئيسا للوزراء عام 2004 ـ 2005 في عام 1978 عندما تعرض إلى هجوم بواسطة فأس في بيته في إنكلترا، أنه التقى بصدام حسين في بداية السبعينات. وفي خضم حديث ودي بينهما أعرب صدام عن أعجابه باستخدام ستالين لطريقة (سايكولوجيا القمع الجمعي) وبين نائب الرئيس آنذاك أنه يعتقد أنها الطريقة الأمثل لحكم بلد متشظي مثل العراق.

(2) The Guardian (London), May 14, 1981.

وبالإضافة إلى هذا السخاء، فلقد عمل صدام حسين على امتداد الخنوع في المؤسسة السياسية إلى المدنيين العاملين في المجال السياسي. ففي إحدى خطاباته قال «إن القيادي الثوري المثالي يجب أن يوجه كل عمليات التخطيط والتنفيذ......».[1] أن صدام حسين الذي امتطى الجيش للوصول إلى السلطة لم يكن يسمح أن يقع ضحية نفس اللعبة. فلقد صرح في أحد اللقاءات: «أن من أساليب الحزب أن لا يتمكن أحد لا يتوافق معنا من ركوب دبابتين ويسقط الحكومة».[2] ولقد عمل على تطبيق تلك المقولات بحزم وبلا شفقة. ففي عام 1971، تم إزاحة أهم منافسين له، وهما حردان التكريتي وصالح مهدي عماش والمؤيدين لهم في القوات العسكرية. واستطاعت الاستخبارات، التي كانت تحت سيطرة الموالين لصدام، من التغلغل في صفوف الجيش. ومن خلال دمج القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة، أصبحت هذه المؤسسة، وهي المؤسسة التنفيذية الأعلى في البلاد، تحت إدارة المدنيين.

لا يعني هذا أن المدنيين كانوا بمنأى عن التصفية. فكان يتم كشف المؤامرة بعد الأخرى، سواء كانت حقيقة أم مفتعلة، وكانت في كل مرة تحصد أرواح العديد من المدنيين والعسكريين.[3] ففي العقد الأول من الحكم الجديد، كان صدام حسين وهو من الناحية القانونية الشخص رقم اثنان في البنية الحكومية، كان يتبع سياسة تطهير في مؤسسات الدولة الإدارية والأمنية والحزب من كل المنافسين وأتباعهم. وفي النصف الثاني من السبعينات كان صدام مطمئنا إلى أن المدنيين المؤثرين في مراتب الحزب قد تمت تصفيتهم. ولقد تم ترويض الجيش، كان وزير الدفاع عدنان خير الله ابن عم صدام ورفيقه من الصغر. لذا فعلى الرغم من أن صدام قد أصبح الرئيس الفعلي للبلاد في عام 1979 بعد إقصاء البكر، كان من الناحية الفعلية ومن خلال تشكيلة السلطة هو الرجل الأول على القمة منذ عدة سنوات قبل ذلك التاريخ.

ولا يعني هذا أنه لم يكن معروفا شعبيا. فإن القرارات التي صدرت بين العامين 1968 ـ 1978 كانت كلها تحمل بصمات صدام حسين.[4] كان صدام حسين هو الذي أجرى المفاوضات

(1) Quoted in Efraim Karsh and Inari Rautsi, Saddam Hussein: A Political Biography (New York: The Free Press, 1991), pp. 38 - 39.

(2) The Guardian (London), November 26, 1971.

(3) سلام عبود، ثقافة العنف في العراق (كولوغن ـ المانيا: منشورات الجمل 2002)، ص 138 ـ 139.

(4) يبدو أن البكر منذ عام 1974 بدأ بالتخلي عن مسؤولياته لصاح نائبه الشاب النشيط. ينظر: سعيد، عراق 8 شباط، ص 345.

المضنية مع الكرد، فنتجت عنها اتفاقية 1970 التي طال انتظارها، وأعطت الكثير من الاستقلالية الإدارية والثقافية للكرد. ولما انهارت الاتفاقية وتجددت المعارك مع الكرد الذين كانوا مدعومين من شاه إيران، كانت تلك المعارك تستنزف طاقات وموارد الجيش العراقي. وكان صدام حسين هو من التقى بالشاه تحت رعاية الرئيس الجزائري ووقع معه اتفاقية عام 1975 التي أنهت الانتفاضة الكردية بصورة نهائية. وكذلك كان صدام هو من شجع وعمل على تأميم شركة النفط العراقية عام 1972.[1] وكذلك قام صدام خلال زيارته إلى الاتحاد السوفيتي التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، قام في إثنائها بتهيئة الأساس لتوقيع الاتفاقية العراقية السوفيتية للصداقة والتعاون. وكذلك كان صدام هو من تفاوض مع الفرنسيين عام 1975 ـ 1976 لشراء مفاعل أبحاث نووي.

لقد كان صعود صدام للسلطة في عام 1979 هو بمثابة إعطاء الصيغة المؤسساتية والشرعية (قد لا تكون هذه الكلمة مناسبة في سياق عراق صدام حسين) لهيمنته الموجود بالأصل على الحكومة وعملية صنع القرار في العراق. لقد ذكر ذات مرة انه كان يفكر في اعتزال السلطة بعد عدة سنوات إلا أنه خلال السبعينات نشأت علاقة بينه وبين الشعب، إلى درجة أن التملص من مسؤولياته سوف يعدّ تخلي عن الحزب والشعب وطعنهم في الظهر.[2] ولذا فإن قبول صدام بالرئاسة كان ليبدد مخاوف الشعب من التخلي عنهم. إلا أنه بالنظر إلى نوع الحكم الذي سوف يفرضه على العراق، فإن هذا التغيير صاحبه البطش بصورة حتمية، وبضربة مميتة فقد وضع الإطار العام لحكمه، متحديا أي شخص يشكك في سلطته العليا.

بدأت هذه الدراما الدموية في يوم 16 تموز عام 1979 عندما ظهر الرئيس احمد حسن البكر على شاشات التلفاز هزيلا ومريضا وأعلن تنحيه عن الحكم موكلا قيادة دفة الحكم إلى صدام حسين المناضل الشجاع الذي حاز على ثقة مناضلي الحزب؛ القائد الفذ الذي استطاع مواجهة جميع الصعاب وتحمل جميع المسؤوليات.[3] لا يمكن الجزم بخصوص ما لو كان البكر قد تنحى طواعية أو أن نائبه أجبره. إلا أن هنالك حركة سياسية ابتدأها البكر وكانت تشكل قلقاً كبيرا لصدام حسين. فلقد قرر النظامان البعثيان المتعاديان في العراق وسوريا قبل عام

(1) Said K. Aburish, Saddam Hussein: The Politics of Revenge (New York: Bloomsbury, 2000), pp. 100 - 101.

(2) صحيفة الثورة (بغداد): 28 ـ 12 ـ 1982.

(3) Quoted in Karsh and Rautsi, Saddam Hussein: A Political Biography, p. 112.

تجاوز خلافاتهما والسعي نحو الوحدة. كان موعد تنفيذ هذا الاتفاق الكبير يقترب، وفي حال تطبيقه فإن صدام حسين كان سيبقى نائبا للرئيس، لكن في هذه المرة للرئيس السوري بشار الأسد، الذي كان أكبر منه سنا وأكثر دراية، وهو شخص معروف عربيا أكثر من صدام حسين بالتأكيد. لذا فليس من الغرابة أن يكتشف الرئيس الجديد، بعد أسبوع واحد من استقالة البكر، مخططا ضد الحكومة اضطلعت فيه أطراف سورية، مما برر له إنهاء العلاقة قبل تنفيذ الاتفاق الموجود. لكن يبدو أن البكر كان قد استشرف الخطوة التي سيقوم بها صدام حسين لذا طلب من الأسد أن يسرع عملية الاتحاد، لأنه كان يعرف أن بعض الأطراف السياسية في العراق تسعى «إلى وأد الاتحاد قبل ينوعه».[1] وفي الحقيقة، فإن «اكتشاف» المؤامرة قد مكنت صدام حسين ليس من فك الارتباط مع الأسد فحسب، بل أيضا من القضاء على المنافسين المحتملين لحكمه الشمولي.

لربما كان العديد من أعضاء مجلس قيادة الثورة يفضلون بقاء البكر على النزعة الاستبدادية لصدام حسين، إلا أن الدليل على المؤامرة ضد صدام حسين كانت شحيحة، وفي الحقيقية اعتمدت كلها على شهادة عضو واحد من مجلس قيادة الثورة الذي فصل من منصبه وكانت آثار التعذيب ظاهرة عليه. وتمت محاكمة سريعة لبعض أعضاء الحزب، من بينهم خمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة. تمت إدانة خمس وخمسين منهم، وتم الحكم بالإعدام على اثنين وعشرين. كانت الإعدامات فورية، كونها افتقدت إلى حق الاستئناف، بل نفذ الإعدام بالمدانين زملاؤهم الذين كانوا يشغلون مناصب عليا في القيادة السياسية. أصر صدام على تصوير المشهد المرعب، وعلى توزيع نسخ منه بين أعضاء الحزب. كان هنالك هدفان لذلك العمل: إشاعة المعلومة وبيان عواقب المخالفة. وخلال الأسابيع والأشهر اللاحقة قام صدام بعملية تصفية داخل الحزب والمؤسسة العسكرية والإدارية بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الاغتيالات.

وفي نهاية عام 1979 كان هنالك نظام جديد مفروض على العراق، نظام يقوم على اختزال السلطة في شخص صدام حسين. إن أحد أسس هذا النظام هو تدشين عهد جديد من الرعب الذي وضع الشعب العراقي بأكمله رهينة لرغبات ونزوات الرئيس. وكان في كل ذلك يعتمد

(1) Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (Berkeley,California: University of California Press, 1988), p. 355.

بصورة مفرطة وبلا تمييز على نزعة البعث نحو الإكراه العام. ففي إحدى لقاءاته مع كوادر الحزب، ولتوضيح الترابط بين المبادئ والممارسات البعثية، أكد مؤسس الحزب ميشيل عفلق أن (القسوة) هي إحدى أهم الوسائل لتحقيق التغيير الفكري المطلوب. كتب عفلق إنه عندما نكون قساة مع الآخرين، فإنه لغرض إرجاعهم إلى أنفسهم الحقيقية التي كانوا يجهلون.[1] في المنظومة التي أسسها صدام حسين، فإن استخدام القسوة قاد إلى تمدد المؤسسات القمعية. فاتسع جهاز الاستخبارات، وتضاعفت أعداد الشرطة السرية والجواسيس، وكانت مليشيات الحزب تجوب الشوارع. يرى كنعان مكية بصورة مثيرة أن «في عام 1980، فإن واحداً من كل خمسة من القوة العاملة العراقية النشطة كان قد مارس العنف بشكل أو بآخر».[2] إذ أن أقل مخالفة، فضلا عن التمرد، على السياسات العامة كان يكفي لقضاء الإنسان سنوات من القمع الرهيب والفظائع التي لا يمكن الكلام عنها.[3] قد يكون الضحك على نكتة بسيطة عن النظام كافية ليتم اعتقال الشخص من منزله وتعرضه للسجن والتعذيب. وكان المعلمون في المدارس في حالة من الهلع خشية أن يكونوا قد تفوهوا بشيء يناقض عبارة قالها صدام حسين. وحتى في سياق حرمة وخصوصية المنازل، كان الوالدان يخشيان من قول شيء يمكن أن ينقله أطفالهما خارج المنزل. حيث كانت العوائل تتحدث حسب المثل العراقي (الجدران لها آذان). وإذا ما حاولت القلة المنفلتة القيام بشيء ضد النظام، فإن غضب النظام لا يقع عليهم فحسب، بل على عوائلهم وعشائرهم وقراهم أيضا. ومن الأمثلة الفظيعة على ذلك جرائم بحجم الإبادة الجماعية التي ارتكبها النظام عام 1988 ضد الكرد وفي بداية عام 1991 ضد الشيعة.

إن الهدف الأساسي للماكينة الحكومية كان تسهيل الحكم المطلق والسيطرة النفسية للرئيس على حياة الناس. فبالإضافة إلى ازدياد استخدام الترهيب الذي ميز حقبة ما بعد 1979

(1) ميشيل عفلق، في سبيل البعث (لبنان: دار الطليعة 1963)، ص 161 ـ 162. و
Kanan Makiya, Republic of Fear: The Politics ofModern Iraq, updated edition (Berkeley, California:California University Press, 1998), p. 206.

(2) Makiya, Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq, updated edition, p.38.

(3) قضى العالم العراقي حسين الشهرستاني، الذي أصبح فيما بعد وزيرا في العراق، 12 شهرا من السجن التي لاقى خلالها كل أنواع سوء المعاملة. ينظر كتابه: الهروب إلى الحرية: أوراق من أيام المحنة في سجون صدام (طهران: دار مهيبي الحسين 2000).

عن العقد البعثي الأول، فإن هذ الفترة شهدت عملية شخصنة للسلطة السياسية في مجالات السياسية والثقافية والفكرية؛ وكذلك محاولة سرقة كل رمز عراقي وإلصاقه بصدام حسين، ومحاولة جعله في واجهة الوعي الشعبي. كان من الضروري تصوير الرئيس على أنه الماسك الأوحد في السلطة، والمعطي الوحيد للعدالة والرئيس الذي يكن الجميع الولاء له. فبعد تموز عام 1979، فإن الوصف الأدق للدولة البعثية كان هو الدولة الصدامية.

قام صدام حسين بتنفيذ عدد من الإصلاحات التي هدفت ليس إلى تمركز السلطة بيد الرئيس فحسب بل إلى شخصنة هذا الموقع. فلقد عمل جاهدا على جعل أعضاء مجلس قيادة الثورة ممتنين في مواقعهم العالية له فقط، وليس إلى بعض المفاهيم القديمة مثل القدم في الخدمة أو الولاء للحزب. وفي الحقيقة، ففي السنوات القادمة ستتركز السلطة في أيدي الأشخاص المرتبطين بصدام حسين عائليا وقبليا. كان هذا تطورا طبيعيا حيث أن الروابط الأيديولوجية أخذت بالأفول بسبب فقدان حزب البعث بريقه المؤسساتي، متحولا إلى مؤسسة أخرى وظيفتها تحشيد الجماهير إلى القائد، من مئات طلبة المدارس والكليات إلى الشوارع هاتفين بحبهم للقائد ومنددين بأعدائه المرحليين، ومشيدا باللوحات الجدارية الكبيرة للقائد في كل شارع، متجسسا على المواطنين الآمنين، ومتأكدا من التزام الجميع بالتعليمات، ومحاسبا على أقل تفكير في الاعتراض. يمكن ملاحظة ذلك من خلال اختلاف الألقاب التي كانت تطلق على صدام في المراحل المختلفة. ففي السبعينات كان يطلق عليه لقب الرفيق، بينما بعد عام 1979 أصبح يطلق عليه الرئيس ومن ثم عدد من الصفات مثل المناضل والبطل والمفكر، الخ. وكذلك يمكن ملاحظة خضوع الحزب إلى شخص صدام خلال المناقشات التي حصلت في المؤتمر العاشر للحزب صيف عام 1982، عندما كانت الجهود الحربية العراقية ضد إيران، والتي كانت تطلق باسم الرئيس، في أسوا حالاتها. لكن مع ذلك كان المجلس مزهوا بالإنجازات التي تحققت تحت حكم صدام، عازيا كل النجاحات إلى شخص القائد ومبرأ إياه من كل الإخفاقات. وفي النهاية فإن المؤتمر قد أشاد بالدور الأخلاقي والقيادي للرفيق صدام في بناء الحزب وامتدح نجاحه في قيادة الحزب بالإضافة إلى دوره المحوري في التخطيط وتنفيذ الثورة وقدرته وشجاعته في مواجهة المؤامرات ضد الثورة وقدرته على التخطيط والتنفيذ في كل نجاحات الحزب ودوره في وضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية، وامتدح المؤتمر دوره الاستراتيجي في الحرب من

التخطيط والتعبئة وفي الجوانب السياسية والاقتصادية والنفسية، في أسلوب خلاق وديمقراطي شجاع.[1]

وفي الوقت نفسه، ركزت المؤسسات الثقافية اهتمامها حصريا على تمجيد وتضخيم صورة صدام حسين. ونشرت العديد من الكتب والمقالات، المدعومة من قبل وزارة الثقافة والإعلام، من قبل صحفيين وأكاديميين تمجد بعبقرية صدام الفريدة؛ أن أفضل تعبير عنها كان كتابات أحد أساتذة الأدب في جامعة بغداد. فحسب ذلك المتملق، فإن عبقرية صدام تشمل كل نواحي حياة الأفراد في مجتمعاتهم وأوطانهم بل البشرية ككل من خلال معالجاته وقيمه وممارساته وشروحاته وكتاباته وكلامه وردوده والتي هي علامات العبقرية والشخصية والحكمة والإنسانية للقائد صدام حسين.[2] وبعيدا عن الكلمات، فإن وزارة الثقافة كانت تحفر عميقا في الحضارة العراقية، مشيرة إلى التطابق بين الخط الحضاري الذي يبدأ من الحضارة التليدة للعراق القديم،[3] مرورا بالإمبراطورية الإسلامية في بغداد، لتنتهي في العراق الحديث تحت حكم صدام حسين. وسواء كانت هي فكرة صدام أم أحد أذنابه، فإن موارد كبيرة قد تم تخصيصها لغرض إعادة إعمار المدن الأثرية في بابل، حيث كان اسم صدام محفورا على الطابوق المستخدم في ترميمها. وفي بغداد، رسمت جدارية كبيرة تصور الرئيس العراقي يشبك يديه مع الملك البابلي الذي عاش في القرن السادس قبل الميلاد نبوخذ نصر، حيث كان صدام ينظر إلى الملك البابلي.[4] ففي الثمانينات كان من المألوف ليس فقط سماع اسم صدام مع شخصيات حضارة العراق القديم، بل على أنه من أكثرهم إنجازاً.

كان يمكن رؤية هذ الاحتلال الثقافي من خلال الجداريات الكبيرة للرئيس التي كانت تبنى

(1) صحيفة الثورة (بغداد): 29 ـ 6 ـ 1982

(2) طارق إبراهيم بريسم، العبقرية العربية بين الفاروق عمر وصدام حسين (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة 1991)، ص 145.

(3) حول الجهود المبكرة لإعادة حضارة ما بين النهرين إلى الوعي العراقي ينظر:
Amazia Baram’s two articles, «Culture in the Service of Wataniya: The Treatment of Mesopotamia ـ Inspired Art in Ba‘thiIraq,» Asian and African Studies, vol. 17, Fall 1983; and «Mesopotamian Identityin Ba‘thi Iraq,» Middle Eastern Studies, vol. 19, November 1983.

(4) Eric Davis, Memories of State: Politics, History, and Collective Identity in Modern Iraq (Berkeley, California: University of California Press, 2005), footnote 53, p. 323.

في المدن الرئيسة في العراق. حيث كانت تصور الرئيس وهو ينظر إلى الأسفل إلى أناس كانوا يخشون حتى من رفع نظرهم إلى الأعلى. إن هذا الجو النفسي من الإخضاع المقصود لم يكن يستهدف المواطنين العاديين فحسب، بل الطبقة السياسية أيضا، بل حتى أرفع القياديين في الدولة. إذ لم يكونوا يجرؤن على مناقشة أي قرار يصدره صدام. في الحقيقة لم يكن صناع السياسة الأساسيون ينظرون إلى أنفسهم زملاء لصدام بل هم أدنى منه، يشعرون بالفضل في بقائهم في مناصبهم المميزة له وحده. لذا فلا غرو أن يقول عدنان عبد المجيد جاسم في 1995، والذي كان من ابرز أعضاء الكابينة الوزارية كونه كان وزير الصناعة آنذاك حيث كان التصنيع للحرب من مهامه، أن يقول لصدام بأن كل العراقيين مستعدون للتضحية بأنفسهم وبكل ما يملكون لأجله لكي يبقى شمسا مضيئة. [1] كما أن طارق عزيز الذي كان أيضا عضواً في مجلس قيادة الثورة لفترة طويلة، وكان سياسيا مخضرما، كتب مقالة عن صدام حسين كانت بمثابة رسالة حب يكتبها مراهق، يتغنى فيها بحب «الرئيس البطل» الذي يصفه أيضا بـالمناضل والمنظم والمفكر والقائد.[2] كما أن عزة الدوري، الذي كان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وكان الرجل الثاني بعد صدام حسين، لم يكن أقل تمجيدا، فذكر مستمعيه وبلا خجل بأنهم محظوظون لأنهم يعيشون بعهد الرئيس الملهم من الله الذي كان مقدرا له أن يقود الأمة في مسيرتها التاريخية ليحقق المجد لها.[3] إن هذه المدائح لم تكن شيئا فريدا، فلقد كان الحالة العامة كان فيها الناس يساقون إلى تأليه الأشخاص.

لقد كان تأليه الأشخاص من القوة بمكان حتى أن الرعيل الأول من الحزب، مثل ميشيل عفلق، الذين كانوا على مقربة من مركز صنع السياسة والأيديولوجيا في وقت كان فيه صدام ليس سوى مرسال ينقل الرسائل من مخبأ لآخر، قد تم اختزالهم إلى أشخاص متملقين يُعرضون من فترة لأخرى ليقدموا ثناءهم على أيقونة العصر الجديدة. في هذا السياق، يجب أن نفهم كيف أن شخصية بالمنزلة السياسية والفكرية لإلياس فرح، الذي كان سياسيا سوريا وبسبب الخلافات مع القيادة السورية أجبر على مغادرة سوريا والسكن في العراق، كتب مقدمة مدحية لكتاب عن صدام حسين نشر عام 1994، أي بعد أربع سنوات من الكارثة التي جلبها

(1) The Foreign Broadcast Information Service, Daily Report: Near East and South Asia (Hereafter, FBIS, Daily Report), August 25, 1995, p. 41.

(2) صحيفة الثورة (بغداد): 9 ـ 5 ـ 1980.

(3) FBIS, Daily Report, September 1, 1995, p. 37.

صدام للعراق من خلال محاربته العالم أجمع بسبب غزو الكويت. كتب فرح أن الأمة اختارت من بين أبطالها قائدا تاريخيا تجتمع فيه كل صفات البطولة التاريخية لكي يؤسس نظاما حضاريا جديدا.[1] ينبغي أن نشير إلى أن فرح كان يردد النغمة الموجودة في الكتاب حول صدام، الذي كتبه صحفي وطالب عراقي معروف هو هاني عاشور. أهدي الكتاب في مقدمته إلى صدام حسين بوصفه معلم الأمة ومعلم التاريخ أن يكتب نفسه وبأنه الرمح المتعالي في وقت طأطأت فيه الرؤوس.[2] وهكذا كان الاستسلام الفكري في هذه المرحلة.

قد لا تكون التبعات السياسية للقبضة الحديدية على المجتمع والدولة سلبية بالضرورة. ففي بعض الأحيان قد يقوم المستبد الحكيم ببعض القرارات التي تعدّ (ثورية خطيرة)، وينفذها بسرعة وبحزم يفتقر اليه القادة الديمقراطيون المقيدون بتوزيع السلطات والمسؤوليات بين مؤسسات عديدة منفصلة ومتوازنة دستوريا. لا شك في أن العديد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية قد حصلت في عهد صدام حسين، ولاسيما في الفترة بين 1974 بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط وبداية الثمانينات، قبل أن يتراجع الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة بسبب الحرب مع إيران.

كان صدام مهتما شخصيا بالإصلاحات الاقتصادية، ولقد كان عازما على استغلال صعود سعر برميل النفط إلى عشرة أضعافه بين الأعوام 1972 و1974، في عمليات الإعمار. وكان ينتقد سياسة ملوك الخليج التي تقوم على بناء القصور الفارهة وشراء الطائرات الخاصة (التي وقع صدام ضحية لها فيما بعد). قام صدام بعملية تنمية واسعة أوصلت العراق إلى منزلة رفاهية غير مسبوقة في نهاية السبعينات. فقفز دخل الفرد من 382 $ عام 1972 إلى 2726 $ عام 1979.[3] وعلى الرغم من أن صدام كان يلوك الشعارات الاشتراكية، إلا أنه شجع المشاريع الخاصة من خلال مكافأة قوى السوق ورفع حصة السوق الحر من اقتصاد الدولة. ففي نهاية

(1) هاني إبراهيم عاشور، صدام حسين والنموذج الحضاري العربي (بغداد: دار الحرية للطباعة 1994)، ص 10.

(2) المصدر السابق، صفحة الإهداء.

(3) Marion Farouk ـ Sluglett and Peter Sluglett, Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship (London: Routledge and Kegan Paul, 1987), p. 232. The figures in the Sluglett book are in Iraqi dinars. I have changed them to dollars using the average 3.3 exchange rate, which can be found in the annual publication The Middle East and North Africa, 1976 1977 ـ (London: Europa Publications Limited, 1976), p. 386.

العقد، ازدادت الطبقة الوسطى حجما وثراء. من الإحصاءات الكاشفة عن ذلك الازدياد في عدد مالكي السيارات، فارتفعت من 67400 في عام 1970 إلى 170100 عام 1978.[1] أسهم ذلك في تعزيز استقرار النظام السياسي، إذ أن الطبقة الوسطى المرتاحة ماديا لن تحاول تقويض النظام السياسي الذي تستفيد من وجوده.

وفي الوقت نفسه، كانت الخطط التنموية لصدام حسين تصبو إلى تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.[2] لذا فقد أطلق عدد من المبادرات التي كانت تهدف إلى رفع مستوى الطبقات الفقيرة، مثل مشاريع بناء للفقراء بالإضافة إلى دعم التعليم المجاني حتى المرحلة الجامعية وبناء المستشفيات والعيادات المجانية. كما اقر صدام تشريعات الضمان الاجتماعي والحد الأدنى من الأجور والتقاعد، وعمل على توفير المنظومة الكهربائية ومحطات إنتاج الطاقة لأيصالها إلى المناطق النائية التي لم تر المصباح الكهربائي من قبل، فضلا عن أجهزة التلفاز والمجمدة الكهربائية. وبغض النظر عن مقولات العدالة الاجتماعية التي كان صدام والبعثيون يرددونها، فإن تلك الإصلاحات الاقتصادية كان لها فائدة أخرى، ألا وهي توسيع قاعدة الدعم لصدام حسين، خصوصا في المدن الجنوبية التي تقطنها غالبية شيعية، وهي التي كانت أكثر الطبقات حرمانا.

كان التعليم من بين أولويات صدام حسين في تلك الفترة. فلقد كان يتبنى رؤية حداثية وكان يود التعالي على بقية الحكام العرب، فقام بضخ موارد مالية كبيرة في مجال التعليم والثقافة. فخلال السنوات من 1973 إلى 1980، فإن تسجيل الطلبة في المدارس الثانوية ارتفع من 600000 إلى قرابة المليون، وفي الجامعات تضاعف العدد تقريبا من 46000 إلى 96000. وفي نفس الفترة ارتفع عدد المدرسين الجامعيين من 1721 إلى 6515،[3] وكان الآلاف من

(1) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Statistical Abstract, 1982, p. 959.

(2) Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition.(Boulder, Colorado:Westview Press, 2004), pp. 166 168 ـ; Adeed Dawisha, «Iraq:The West's Opportunity,» Foreign Policy, no. 41, Winter 1980 1981 ـ, pp. 142 143 ـ; Karsh and Rautsi, SaddamHussein: A Political Biography, pp. 90 91 ـ; Aburish,Saddam Hussein: The Politics of Revenge, pp. 109 - 111.

(3) These figures are taken from Table A.4 in Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition, p. 312.

خريجي الجامعات يحصلون على المنح الحكومية السخية للابتعاث والدراسة في جامعات أوربا الشرقية والغربية للحصول على الشهادات العليا. وكان العديد منهم قد حقق إنجازات كبيرة، من خلال التحصيل الدراسي والمشاركة في سوق العمل. في عام 1980، كانت النساء تشكل حوالي 70% من الصيادلة ونصف المعلمين وأطباء الأسنان وتقريبا ثلث الأطباء.[1] وفي 1979، اطلق صدام حملة للقضاء على الأمية خلال ثلاث سنوات.[2] وعلى الرغم من أن هذا الهدف الطموح لم يتحقق، ألا أنه في عام 1982، تم تعليم مليوني عراقي بين أعمار 15 و45 أساسيات القراءة والكتابة. ولما كانت الخطوة تصب في تعزيز مكانة صدام، فقد حرصت الأجندة الحكومية على تشر تلك الأخبار في المنظمات العالمية لبيان الجهود الجبارة التي قام بها العراق، حيث قامت اليونسكو بتسليم العراق جائزة عالمية.

لا شك أن تلك السياسات الكبيرة والإصلاحات كانت من مبادرات صدام حسين وكانت تتم تحت توجيهه وإشرافه شخصيا. لم تجرؤ أي مؤسسة على تحدي أو التشكيك في أيّ من تلك السياسات؛ وكان المسؤولون عن تنفيذ تلك المهام يقومون بعملهم بمثابرة ودقة (نادرا ما توجد في العالم العربي) خوفا من القتل من قبل الرجل الأقوى في النظام. إن قدرة العراق على تحقيق الشيء الكثير خلال فترة وجيزة يحسب للقوة التي لا ترحم والسيطرة المركزية للمؤسسات التي ترزح تحت مركزية صناعة القرار.

قد يقول البعض بأن تلك النجاحات والإنجازات ما كانت لتتحقق بهذه السرعة والكفاءة لو كان للعراق بنية ديمقراطية تخضع فيها القرارات إلى التمحيص والتدقيق الذي يأخذ وقتا طويلا، في بعض الأحيان إلى ما لا نهاية. في أيام الوفرة تلك، قد ينظر العراقيون إلى وضعهم الجيد ويتساءلون ماذا كانت لتفييدهم الحوارات السياسية أو وجهات النظر المختلفة أو التعطيل الذي تسببه النقاشات والخلافات والمعارضة التي هي سمة النظام الديمقراطي.

حتى لو كان العراقيون يشعرون بالراحة مما وفره لهم الاستبداد، إلا انهم ما كانوا ليخرجوا من تلك الأجواء المريحة. إن فقدان الحوار والنقاشات وغياب الآراء المختلفة سوف يحول بلدهم التي كانت محط حسد وإعجاب من قبل البلدان الأخرى في الشرق الأوسط، إلى تغيير عنيف في الاتجاه وإلى حلقة من الانحدار إلى مصير لو سال المواطن العراقي القنوع والمطمئن، فبالتأكيد ما كان ليختاره.

(1) Makiya, Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq, updated edition, p. 88.

(2) صدام حسين، العراق والسياسة الدولية (بغداد: دار الحرية للطباعة 1981)، ص 196.

انتهى عقد النجاحات في أيلول عام 1980، حيث قرر صدام، الذي ذاق ذرعا باللهجة العدائية للجمهورية الإيرانية المجاورة، أن يستخدم الجيش الذي كان يتباهى به لإسكات رجال الدين الصاخبين والعدائيين في البلد المجاور. بدأت الأزمة مع إيران عام 1979 عندما نجحت ثورة يقودها رجل دين ضعيف البنية في إزاحة سلالة الملوك البهلويين الأقوياء في إيران وتأسيس دولة إسلامية شيعية. كان صدام يرى في الثورة الإيرانية خطرا محدقا في أنها قد تثير النزعات المعارضة لدى الأغلبية الشيعية في العراق. ولقد كان هذا الخوف مبررا في ظل السلوك العدائي للجمهورية الجديدة وقائدها رجل الدين آية الله الخميني، الذي كان يصرح بصورة مقصودة بأن هلال الحكم العلماني في إيران سوف يكون النموذج للمؤمنين في بقية الدول الإسلامية التي يحكمها حكام ضالون.

لقد وجدت رسالة آية الله الخميني صدى في العراق. حيث أن المجموعة السرية باسم الدعوة التي كانت تنشط سريا وقد نظمت العديد من المظاهرات، قد استبشرت خيرا بالحدث الجلل في إيران وقد طلبت السلاح والمعدات والتدريب وقد حصلت عليها واندفعت لترفع سقف مطالبها. في صيف عام 1980 قام الدعوة بتنفيذ بعض الأعمال التخريبية ضد بعض الأهداف الأمنية وقامت بمحاولات اغتيال ضد طارق عزيز وهو من أعضاء مجلس قيادة الثورة ولطيف نصيف جاسم، وزير الثقافة والإعلام. وبسبب الصدمة التي سببتها الجرأة بل والتحدي، في العمليات التي نفذها حزب الدعوة، قام صدام باعتقال محمد باقر الصدر ومن ثم إعدامه، وهو رجل الدين الشيعي العراقي الأكثر تأثيرا في ذلك الوقت، الذي ألهمت كاريزماه وتعاليمه الكثير من القادة الشيعة بعد 2003. ولكي يظهر حزمه وشدته، قام صدام بإعدام أخت محمد باقر الصدر. وقام بإبعاد الآلاف من الشيعة، الذين تم تكديسهم في سيارات شحن وتركهم على الحدود العراقية الإيرانية.

تكمن المشكلة في طبيعة رؤية صدام للنظام السياسي. إذ إنه حتى في عام 1980 وعندما كان في أوج شعبيته، لم يكن واثقا من التأييد الشعبي له. ولكونه يفتقد إلى الأمان الذي توفره المؤسسات الديمقراطية، فإن جل ما يمكن لصدام فعله هو تخمين قوة أو ضعف التأييد له. لقد صرف الكثير من الموارد على المكون الشيعي، وكانت المظاهر الخارجية تشير إلى تأييد كبير داخل المجتمع الشيعي. ولكن لكونه كان نفسه متآمرا، فلم يكن يستطيع الاعتماد على الثقة بولاء الشيعة من أن لا يقعوا ضحية لإغراءات آيات الله. لذا فقد عامل الدعوة على أنهم رأس الحربة لطموحات آيات الله في العراق، وبالتالي،

وبشيء من المبالغة، على أنه خطر مصيري على نظامه. لذا فقد تعامل صدام بسرعة وبحزم، كما كان الحكام المستبدون يفعلون.

في 22 أيلول عام 1980، أرسل صدام الآلاف من القوات العراقية إلى الأراضي الإيرانية مدعومة بهجوم جوي عنيف على المواقع الإيرانية. كانت الخطة تهدف إلى احتلال المناطق الغنية بالنفط في جنوب إيران، وكان الاعتقاد أن ذلك سوف يكون سهلا لأنها مسكونة من سكان عرب. لم يكن يتوقع المقاومة العسكرية لأن الخميني قد طرد الكثير من الضباط الإيرانيين. كان صدام يعتقد بأن السيطرة على النفط وبذلك خنق الموارد المالية للنظام الإيرانية، سوف يعجل بالسقوط السريع والمهين لنظام آيات الله. كانت هذه الاستراتيجية من صنع صدام وحده، وكان في الأسابيع الأولى من المعركة يدير المعركة بأصغر التفاصيل وكان يتوقع من ضباطه أن ينفذوا توجيهاته فقط.[1] كان صدام يتوقع نصرا سهلا، وهذا ليس فقط يخلصه من التهديد المطبق، بل أنه سوف يضعه في مركز القيادة في العالم العربي، مسبغاً عليه مكانة لم يتمتع بها أي من الزعماء العرب منذ وفاة الرئيس المصري الكاريزمي جمال عبد الناصر قبل عقد من الزمان.

لكن أيا من تلك الطموحات لم يتحقق. حيث بعد أسبوعين من الانتصارات القليلة التي حققها العراقيون، ومن أهمها الاستيلاء على مدينة خرم شهر الإيرانية، فإن زخم الاندفاع العراقي بدا يقل، مما سمح للإيرانيين من التقاط أنفاسهم وأن يمتصوا الصدمة الأولى الناتجة عن الهجوم المفاجئ، وأن يتمكنوا من أبطاء التقدم العراقي. وفي كانون الأول عام 1980، بات واضحا أن الانتصار السريع الذي أراده صدام بات صعب المنال. لذا فإن الرئيس العراقي وجيشه وبلده قد دخلت في حرب مسدودة الأفق والتي عندما انتهت عام 1988، كانت قد جلبت نتائج كارثية على كلا البلدين.

قدم العراق نصف مليون من الخسائر وفي نهاية الحرب كان اقتصاده منهكا. فلقد تم تدمير منافذ تصدير النفط والمصافي ومصانع البتروكيميائيات في السنوات الأولى من الحرب، ولذا فقد انخفضت صادرات العراق اليومية من النفط الخام بصورة كبيرة، من 3.4 مليون

(1) Aburish, Saddam Hussein, The Politics of Revenge, p. 198; Karsh and Rautsi, Saddam Husayn: A Political Biography, pp. 147 149 ـ; Makiya, Republic of Fear:The Politics of Modern Iraq, updated edition, pp. 258, 270 - 276.

برميل عام 1980 إلى 800 الف برميل في العام اللاحق.[1] وبالرغم من أن الإنتاج ارتفع ليستقر بمستوى مليون برميل يوميا تقريبا، إلا انه لا زال يمثل ثلث الصادرات العراقية في فترة ما قبل الحرب. وعندما بدأت الحرب كان للعراق ما يقارب 35 مليار دولار من الاحتياطات الخارجية، وعندما انتهت الحرب كان العراق قد راكم 100 مليار دولار من الديون.

إن عدم قدرة صدام على تحقيق الأهداف التي وضعها قبل الحرب يشي بمحدودية عملية صنع القرار في النظم الاستبدادية. إن الذهاب إلى الحرب قد يكون سوء تقدير، إلا أن سوء التقدير هذا كان يمكن تلافيه من خلال التمحيص والنقاشات الواسعة. والمفارقة المأساوية ههنا أن الاستبداد الشخصي الذي سبب الازدهار والحيوية للبلاد، كان هو السبب في قيادة البلاد نحو الهاوية.

إن الموقف الثاني في طريق البلد نحو الدمار كانت في عام 1990. فبعد عامين فقط على الخروج محطما ومفلسا من الحرب مع إيران، قام صدام بمغامرة شخصية أخرى كانت نتائجها أكثر كارثية من الحرب العراقية الإيرانية. فبسبب الضائقة المالية في العراق التي لم تتحسن كثيرا حتى العام 1990، فقد طالب صدام من الكويت أن تقلل من أتناجها النفطي وأن توقف التعديات المدعاة على حقول النفط العراقية وأن تتسامح مع الديون العراقية وأن تسهم بضخ النقد من أجل أن تقلل من الأزمة الاقتصادية في العراق. فلقد جادل صدام أن العراق في النهاية لم يكن يدافع عن نفسه فحسب، بل عن الكويت والخليج، بل عن العرب عموما أمام الخطط التوسعية لآيات الله. وعلى الرغم من أنه كان يتحدث عن حل الأزمة دبلوماسيا، لم يتوقف عن التهديد. وعندما حدث ما لم يكن متوقعا، ولم تتراجع الكويت أو تخضع للتهديد، فإن صدام حسين عدّ الأمر إهانة شخصية له، وكانت صفعة له في الوجه، وكان لا بد من معاقبة فاعلها.

كانت فكرة احتلال الجار الجنوبي الغني بالنفط، لكن الصغير والضعيف، وتحقيق نصر خاطف وبكلفة قليلة فكرة مغرية لصدام. كانت المشكلة الوحيدة هي رد الفعل الدولي. كان صدام يظن أن العالم سينطلق بإدانات شديدة لخطوة العراق، أما أفعاله فلن ترتقي

(1) Frederick Axelgard, «War and Oil: Implications for Iraq's Postwar Role in Gulf Security,» in Frederick Axelgard, ed., Iraq in Transition: A Political, Economic and Strategic Perspective (Boulder, Colorado: Westview Press, 1986), p. 9.

إلى أقواله. فالولايات المتحدة ما تزال تعاني من متلازمة فيتنام، أما اوربا فمنشغلة بالمسألة الشيوعية، أما القادة العرب والمسلمون فكان يمكن تحييدهم بحركة من يد صدام. وفي نهاية تموز كان صدام عازما على غزو الكويت، وأن يمرّغ أنف شيوخها بالتراب الساخن في منتصف الصيف.

حتى عشية الاحتلال، لم يكن هنالك أي دليل على أن مجلس قيادة الثورة والكابينة الوزارية والقيادة القطرية للحزب، وهي الحلقة الضيقة من صناع القرار في الدولة، كانت قد دخلت في نقاشات موسعة، أو تحليل للإيجابيات والسلبيات للأزمة العالمية القادمة. لو كان هنالك من عرف أو استشير بالقرار القادم، لكانت الحلقة الضيقة من عائلة صدام وعشيرته.[1] في الثاني من آب عام 1990، اندفعت القوات العراقية إلى الكويت، وفي غضون ساعات كانت تحكم السيطرة على البلاد، هربت العائلة الحاكمة في الكويت إلى المملكة العربية السعودية، ليشاهدوا صدام وهو يعلن ضم بلادهم إلى العراق كمحافظة التاسعة عشر.

جاءت الدلالة الأولى على سوء تقدير صدام حسين عندما صدر بيان مشترك من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يدين الخطوة العراقية، وأصدر مجلس الأمن بيانا دعا فيه إلى الانسحاب الفوري. تزامن ذلك مع بدء تحشيد القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية بعد خمسة أيام. أصدر الأمريكان والبريطانيون بيانا صريحا ينص على أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة هو الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية وإرجاع السيادة الكويتية. وفي غضون شهر واحد تم تجميع ائتلاف كبير يضم قوى عربية وإسلامية وعالمية، قامت بعضها بإرسال قوات. وحصل التحالف على الشرعية عندما أصدرت الأمم المتحدة قرارا يسمح باستخدام القوة ضد العراق إذا لم ينسحب من الكويت في موعد أقصاه الخامس عشر من كانون الثاني.

لو كانت هنالك فرصة للتسوية لكانت هي تلك الأسابيع الستة قبل انتهاء المهلة. بيد أن صدام لم يتراجع، رافضا وساطات عدة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والاتحاد السوفيتي وفرنسا وغيرها. وفي منتصف كانون الأول، كان صدام يرى أن العراق سوف ينتصر في الحرب ضد أمريكا والعالم. وبالنظر إلى التحشيد العسكري على الحدود الكويتية الذي كانت تقوم به أمريكا وحلفاؤها، فلا يمكن لصدام أن يتجاهل حقيقة أن الحرب سوف تجلب الدمار الحتمي للعراق وشعبه. إلا أنه في سابقة من الوهم الشخصي كان يعتقد أن جيشه،

(1) See Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition, pp. 225 - 228.

والذي كان يمتلك خبرة في القتال الأرضي مع إيران، كان بإمكانه أن يصد هجوم التحالف وأن يوقع فيهم الخسائر الجسيمة ومن ثم يجبرهم على الانسحاب واستجداء السلام.[1] حيث أن أم المعارك كانت ستكون الدليل النهائي على عبقريته، بل على عصمته.

إلا أن كل ذلك كان محض خيال. فبعد ستة أسابيع من القصف الجوي العنيف، بدأت الحملة العسكرية في الرابع والعشرين من شهر شباط عام 1991، وفي غضون يومين فقط، تم تحرير الكويت. وبعد يومين من ذلك، عندما أوقف التحالف تقدمه المستمر وبلا مقاومة والذي جعله يتوغل داخل الأراضي العراقية، كان ثلث الجيش العراقي المتباهى والمحتفى به قد تدمر، وأُسر 90000 من الجنود العراقيين. ولقد سبب لصدام لجيشه ولبلده واحدا من أكبر الهزائم في الحروب الحديثة.

وبعدها مباشرة، حصلت العديد من الانتفاضات في المدن الشيعية في الجنوب والكردية في الشمال. كان النظام السياسي في حالة من التشتت حيث أنه لم تتطلب من الولايات المتحدة سوى وخزة صغيرة لتفكيك البنية السياسية. إلا أن الولايات المتحدة لم تحرك ساكنا، معطية صدام المتنفس الذي يحتاجه ولم يكن يحلم بالحصول عليه، ليشن هجوما معاكسا على المنتفضين الشيعة والكرد والذي، على الطريقة الصدامية، سبب دمارا وانتقاما من الجميع بغض النظر عن المشاركة في الانتفاضة. ففي الجنوب قام صدام بإرسال وحدات الحرس الجمهوري، التي تتكون بصورة أساسية من السنة، مدعومين ببعض العناصر المنفلتة من الحزب والأجهزة الأمنية. فكان هناك قصف متعمّد على المنازل بغض النظر عن ساكنيها، وتم الرمي العشوائي على الناس في الشوارع. إذ تم ترك الجثث المتعفنة في الشوارع ليراها الجميع، وحتى أولئك الذين حاولوا تجميعها ودفنها قد تم رميهم أنفسهم. ففي خلال ثلاثة أسابيع تم قتل 30000 شخص، من ضمنهم النساء والأطفال، وهرب 70000 خصوصا إلى إيران المجاورة.[2] أما في الشمال فقد اتبع صدام نفس التكتيكات، التي أدت إلى هرب 2 مليون

(1) في العشرين من كانون الثاني أصدر صدام بيانا هدف فيه إلى رفع معنويات شعبه الذي يتعرض إلى القصف الجوي بصورة يومية، واعدا إياهم بالنصر لأن «قواتنا البرية لم تدخل المعركة بعد»، حيث انها إذا ما فعلت «فسوف تكثر القتلى في صفوف العدو وعندما يكثر قتلاهم سوف ينهزم الكفار وترفرف راية الله أكبر على أم المعارك». مقتبس من:

See Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition, pp. 225 - 228.

(2) Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition, p. 251.

كردي هرعوا إلى المناطق الجبلية بين إيران وتركيا خشية من بطش النظام. ومع النقص الشديد في الغذاء واللوازم، مات الآلاف منهم، كان الكثير منهم من الأطفال والرضع. نقلت المأساة الإنسانية على شاشات التلفاز وقوبلت باستهجان شعبي. وكرد فعل قامت الولايات المتحدة مدعومة من المملكة المتحدة وفرنسا بفرض منطقة حظر الطيران في خط الطول 36 والتي أبعدت الجيش العراقي فعليا عن المناطق الكردية وسمحت للسكان الكرد بالرجوع إلى منازلهم.

لم يمتلك صدام حسين أي سيطرة على شمال البلاد بعد ذلك. ومنذ ذلك الوقت وحتى الإطاحة بنظام صدام، تمتع الكرد بحكم ذاتي مستقل عن الحكومة المركزية في بغداد. وفي تلك الأثناء، وبسبب عبء العقوبات الاقتصادية، فإن الرئيس المنهك لكن المطلق العنان أصبح يتكئ على دولة محطمة واقتصاد متهالك، تنخره المحسوبيات والفساد والابتزاز. فخلال العقد القادم بعد حرب الخليج، بقي الناتج المحلي يراوح في مكانه، حيث ارتفع من 29 مليار دولار عام 1992 إلى 31 مليار دولار عام 1999 أي بمعدل 7% خلال السبع سنوات.[1] لذا فلا غرو أن كل التقدمات الكبيرة التي حصلت خلال السبعينات قد اختفت خلال التسعينات.[2]

ليس القصد هنا نفي أي استدلال منطقي أو نقاش عقلاني حول قرارات صدام بخصوص إيران والكويت. إن أي موازنة عقلانية ومحسوبة بين الفوائد والكلف واحتمالات النجاح قد تقود إلى الاستنتاج بأن أفعال صدام لم تكن مجرد مغامرات غير محسوبة. كان صدام قد استشرف عدداً من المؤشرات على ضعف النظام السياسي في إيران عام 1980 بالإضافة إلى التنافس الأيديولوجي والجيوسياسي السائد في 1990 في النظام العالمي ليبين أن قراراته كانت محسوبة ومفكراً فيها. إن كون الأمور لم تجرِ كما كان مخططا لها لا ينفي وجود عملية عقلانية في صنع القرار.

كانت المشكلة أن أي عقلانية كان لا بد أن تكون مقيدة بعاملين: أحدهما داخلي يتعلق بصدام نفسه والآخر خارجي. قد يكون صدام قد فكر في تلك الأمور، إلا أن عملية التفكير

(1) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Statistical Yearbook, 2000, p. 142.

(2) فعلى سبيل المثال كان هنالك 4 ملايين أمي عراقي عام 2000. ينظر:
Marlita A. Reddy, editor, Statistical Abstract of the World, 2nd edition (Detroit, Gale Research, 1996), p. 441.

كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بحسه المتعالي على نفسه وبقابلياته ومفهومه عن نفسه. وبسبب تلك النوازع العاطفية وغير العقلانية، فإنها لن تؤثر على عملية صنع القرار فحسب، بل إن إمكان إعادة تقييم القرار أو الرجوع عنه نهائيا كانت غير محتملة. كما إن العقلانية كانت مقيدة بسبب غياب أي آراء أو تقييمات أخرى يمكن من خلالها تقييم آراء الرئيس. إن هيمنة صدام على كل نواحي الحياة في العراق جعلت من المستحيل التشكيك في حكمته. لذا فإن إمكان وجود آراء مخالفة أو حتى مقيمة مطروحة على الطاولة كان محض خيال. إن نظام الحكم القائم على وجود الرئيس العارف بكل شيء والمسيطر على كل شيء الذي يحيط به مجموعة من الأتباع المطيعين، ويوقع أشد العقاب على المنافسين والأعداء، استمرّ حتى إسقاطه في النهاية على يد قوة خارجية عام 2003.

## تراجع الديمقراطية

ليس من المستغرب إنه لا البنية المؤسساتية ولا البيئة الفكرية للدولة الصدامية البعثية كانت حاضنة للديمقراطية باي شكل من الأشكال. لقد شدد الإباء المؤسسون لحزب البعث على الوحدة العربية والاشتراكية، ولكنهم عندما يتحدثون عن الحرية فلا يعنون حرية الأفراد بل استقلال الشعوب من الهيمنة والتدخلات الخارجية.[1] وكانوا يقللون من شان الديمقراطية الغربية على أنها استغلالية ورأسمالية،[2] منظرين بالمقابل إلى مركزية ديمقراطية حيث السلطة للحزب أو المؤسسة الأيديولوجية الواحدة.

كان هنالك أمل بتعددية عام 1971 عندما أعلن الرئيس البكر عن (لائحة العمل الوطني) الذي أعلن فيها عن نية النظام تأسيس الجبهة الوطنية التي تضم كل القوى التقدمية. كان الهدف من المبادرة هو السماح للشيوعيين والذين كانوا مدجنين بالكامل في ذلك الوقت، بالمشاركة في الحياة السياسية لغرض إرضاء الاتحاد السوفيتي، والذي كان المصدر الرئيس للأسلحة إلى العراق والحليف الوحيد للعراق في المجتمع الدولي في وقت كان للعراق القليل من الأصدقاء الإقليميين. وفي آذار تم انضمام اثنين من الشيوعيين إلى الكابينة الوزارية المعدلة، وبعد عام تم انضمام الشيوعيين رسميا إلى الجبهة الوطنية التقدمية، والتي كانت

(1) John F. Devlin, The Ba'th Party: A History from its Origins to 1966 (Stanford, California: Hoover Institution Press, 1976), p. 31

(2) عفلق، في سبيل البعث، ص 189.

تضم ثلاثة بعثيين وثلاثة شيوعيين وثلاثة من الكرد واثنين من المستقلين. بالرغم من الجلبة التي صاحبت تلك الأحداث، كان البعثيون يدعون أن الجبهة الوطنية كانت تمثل رغبة القيادة السياسية في تعزيز الديمقراطية وضم عامة الناس من كل التوجهات الوطنية لحقبة سياسية.[1] والحقيقة أن أي تخفيف للقبضة البعثية على السلطة لم يحصل، بل لم يكن ضمن المفكر فيه. فلقد مُنحت بعض المناصب الثانوية إلى غير البعثيين مثل وزير الدولة لشؤون التنوع؛ وكان البعثيون حريصين على ضمان الأغلبية داخل الجبهة نفسها. وعلى آية حال، فإن مجلس قيادة الثورة احتفظ بالصلاحيات التشريعية والتنفيذية، وكان يتكون حصريا من البعثيين عدا العضو الكردي الوحيد والضعيف محيي الدين معروف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان الرئيس يذكر الأعضاء غير البعثيين، «أن لا حزب سوى حزب البعث يحق له تنفيذ أي نشاطات سياسية أو تنظيمية داخل القوات المسلحة».[2] إذ أن الحكام، والذين كانوا أنفسهم متآمرين يوما ما، كانوا يرون ضرورة إبعاد غير البعثيين عن القوات الأمنية.

ولكن، كما رأينا سابقا، فإن صعود صدام حسين في السبعينات كالصانع الأساسي للسياسات والتخطيط كان سيؤثر بشكل كبير على صلاحيات وسلطات ومسؤوليات حزب البعث. فإن أي (مركزية ديمقراطية) كانت موجودة ومبنية عل الحوارات والنقاشات داخل التيارات المختلفة داخل الحزب، فإنها قد اختفت عندما أصبح الحزب تابعا لسلطة الرئاسة. فبدلا من النقاش والاعتراض، فلقد كان أعضاء الحزب يحضرون الاجتماعات التي يقيمها مكتب الرئيس ويكتفون بتسجيل الملاحظات بينما كان هو يلقى محاضرة حول أيديولوجيا الحزب، مراجعا بعض الاعتقادات بعض الأحيان.[3] وبالنظر إلى فترة حزب البعث، باستثناء السنتين الأولى بعد استحواذه على السلطة عام 1968، فإن أي حديث عن استقلالية الحزب هو مجرد خيال.

بعد عام 1979، عندما تحول صدام رسميا إلى رئاسة العراق، فقد بدأ بإطلاق بعض الإشارات حول توسيع المجال السياسي وإطلاق الحريات. ففي عام 1977، وفي عرض صريح لم يكن معتادا لدى الحكام العرب، قال صدام بصراحة أن على الحكام العرب أن يتوقعوا أنهم

(1) صدام حسين، نضالنا والسياسة العالمية (بيروت: دار الطليعة 1978)، ص 56 ـ 57.

(2) The Guardian, May 22, 1972.

(3) كما هو الحال في رسالته التي شدد فيها التأكيد على الوطنية العراقية، بالطبع على حساب عقيدة حزب البعث بأولوية الانتماء العربي. ينظر: صدام حسين، حول كتابة التأريخ (بغداد: دار الحرية للطباعة 1979)، ص 15 ـ 17.

سيتركون السلطة بطرق غير ديمقراطية لأنهم لم يأتوا بطريقة ديمقراطية.[1] وصدام هنا يقيم الديمقراطية ليس لقيمتها الجوهرية للصالح العام، بل كعامل لقوة وثبات النظام السياسي.

لقد كان هذا الأمر عالقا في ذهنه حيث انه يذكره مرة أخرى بعد توليه السلطة عام 1979. في حديث تصريح في نيسان عام 1980، ذكر صدام أن عدم الاستقرار ينتج من ابتعاد الحاكم عن الشعب. حيث عندما يصل الحاكم إلى هذه المرحلة فإنه سوف ينتهي، مبينا أن المسألة ليست مسألة وقت أو احتلال خارجي، بل أن الأزمة هي في انفصال الحاكم عن شعبه.[2] من السذاجة توقع إن صدام في تلك اللحظة كان مستعدا لتسليم نفسه حكمه إلى الشعب. كل ما أراده هو إن يعطي العراقيين إحساسا بالانضمام إلى العملية السياسية، التي بغض النظر عن المدى الذي كانت مقصودة فيه، كانت لتزيل بعض الإحباط وتعطي الناس إحساسا بالتواصل مع رئيسهم والطبقة السياسية. وفي نفس الوقت سوف يزداد رصيده محليا وإقليميا. وبعد فترة قصيرة أعلن أن قرب عقد انتخابات برلمانية.

تم عقد أول انتخابات عراقية منذ عشرين عاما في العشرين من حزيران عام 1980. فلقد ذهب ستة ملايين عراقي إلى انتخاب المجلس الوطني في انتخابات خلت من المضايقات والتخويف. لم تكن النتائج مفاجئة. فلقد كان ثلاثة أرباع الفائزين من حزب البعث، من ضمنهم أعضاء من مجلس قيادة الثورة والوزراء الذين قرروا دخول الانتخابات. وكذلك كان 40 % من الناخبين شيعة و12 % من الكرد.[3] كانت هذه الممارسة تتكرر كل اربع أو خمس سنوات حتى انتهاء الحقبة الصدامية.

إن كثرة البعثيين كانت نتيجة لعملية تدقيق أمني شديد لكل المرشحين. على الرغم من أنهم لم يكونوا يحتاجون إلى حمل شارة الحزب، فلقد كان يكفي للمرشحين الإعلان أنهم يؤمنون بمبادئ ثورة 1968. لقد كانت هنالك هيئة مكونة من خمسة أعضاء، يرأسهم أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، مسؤولة عن الفحص الدقيق لكل المرشحين.

(1) صدام حسين، نضالنا، ص 89.

(2) Quoted in Dawisha, «Iraq: The West's Opportunity,» p. 141.

(3) Amatzia Baram, «The June 1980 Elections to the National Assembly in Iraq: An Experience in Controlled Democracy,» Orient, September 1981, pp. 391 412 ـ, quoted in Christine Moss Helms, Iraq: Eastern Flank of the Arab World (Washington D.C.: The Brookings Institution, 1984), p. 101; and Karsh and Rautsi, Saddam Hussein: A Political Biography, p. 120.

أعطى صدام صلاحيات قليلة للمجلس على الرغم من وجود هذا الكادر المخلص. من الناحية النظرية كان المجلس مسؤولا عن اقتراح وتشريع القوانين وتمرير الموازنة والخطط التنموية والمصادقة على المعاهدات الدولية ومناقشة كل أوجه السياسة الداخلية والخارجية، ومناقشة أداء الوزارات وحتى اقتراح إقالة الوزراء. ولكن من الناحية العملية فإنه على الرغم من وجود بعض الحوارات المحددة بصورة مسبقة، فإن تشريعات المجلس كانت مقتصرة على السياسات التي تسلم إليه من مجلس قيادة الثورة. وبسرعة تحول المجلس إلى ساحة للرئيس ليلقي فيها الخطابات ويعلن عن المبادرات ويهاجم فيها أعداءه، ومن ثم يجلس ليستمتع بالكلمات الرنانة والمحبة للنواب الذين كان ينبغي عليهم التنافس حول طول وشدة خطابات الدعم الهائجة. لو يولد المجلس من رحم الأمل والتوقعات الكبيرة، فأخفق في أن يقود التحول الديمقراطي، وتحول إلى مسرح للممثل الرئيس ليتباهى فيه بذكائه ومواهبه العديدة.

لو كانت هنالك حقبة تم فيها تجاهل واستحقار النموذج الديمقراطي فهي هذه الحقبة. كان ذلك بسبب إن صدام وزبانيته كانوا دوما يتكلمون عن الديمقراطية، إلا أنهم كانوا يعرفونها بما يعزز قبضتهم على العملية السياسية، وبذلك كانوا يوقعون الضرر على المفهوم نفسه. كان صدام يلقي الخطب حول خطورة انفصال الرئيس عن شعبه، ولذلك يعطي بعض الأمل بإطلاق الحريات في النظام السياسي، إلا إن المؤسسات التي خلقها كان دورها خنق ووأد الانفتاح السياسي الذي كان ينظر له. وسواء كانت هذه هي طبيعته، أم أنه فتر عندما جاء وقت تطبيق تلك الأفكار، فهذا ليس واضحا، والمهم أنها تحكي على عنجهية السلطة المطلقة.

وفي السياق نفسه، عندما كان صدام ومقربوه يصفون نظامهم السياسي بأوصاف مثل (الشعبي) و(الثوري) و(الاشتراكي)، الخ، باستثناء النسخة الغربية من الديمقراطية التي كانوا يسمونها بصنيعة الإمبريالية الخبيثة. إلا أن النسخة التي يرفضونها هي التي تحوي على مفاهيم حقوق الإنسان والتسامح وحق الاختلاف والحريات المدنية وحكم القانون. ولما شعر صدام بالملل بما كان يعدّه حواراً غبياً، أخبر أحد المراسلين الأجانب الذي كان يطرح التساؤلات حول الديمقراطية العراقية، قال صدام إنه بغض النظر عن معنى الديمقراطية وماهيتها، فإن العراقيين مقتنعون «أن قيادتهم هي قيادة ديمقراطية».[1] وكما هو الحال في المفاهيم الأخرى، فإن تعريف الديمقراطية كان يخضع لمصالح ورغبات الرئيس.

(1) Ofra Bengio, Saddam's Word: Political Discourse in Iraq (Oxford, England: Oxford University Press, 1998), p. 64.

## تقلبات الهوية المفروضة قسراً

إن تراجع الديمقراطية فكرةً ونظامَ مؤسسات يرجع إلى النظام الاستبدادي الشمولي الذي أخضع كل الأفكار والصياغات لرغباته وتفضيلاته وطريقة تفكيره. وحتى الأفكار البعثية كانت عرضة للتبديل والتحوير والاستغلال من قبل الرئيس، والذي أصبح هو النسخة المقبولة رسميا. وفي أحد مراجعاته للمتعقدات البعثية، تطرق صدام إلى البقرة المقدسة للوحدة العربية.

يجب الإشارة إلى أنه في الأدبيات البعثية، كانت هنالك العبارة المقدسة والمكررة (أمّة عربية واحدة). في هذا الإطار الفكري تكون كلمة دولة كلمة كبيرة جدا لا يمكن إطلاقها على الأقاليم التي تشكل الوطن العربي الكبير. يرى ميشيل عفلق أن الدول العربية غير شرعية، وهي عبارة عن دويلات (مصطنعة ومزيفة) صنعتها الدول الاستعمارية والإمبريالية لتمنع الأمة العربية من تحقيق قدراتها الخلاقة.[1] لذا تنص العقيدة البعثية على أن الولاء الذي يجب أن يظهره المواطن العربي، بغض النظر عن المنطقة الجغرافية التي يسكن، يجب إن يكون للأمة العربية. تظهر تلك الأولويات مفهوم الهوية في البنية الإدارية لحزب البعث. حيث إن كل قطر (إقليم) عربي يجب إن تكون له قيادة قطرية لحزب البعث، ولكن تلك القيادات القطرية يجب أن تخضع في الأمور الأيديولوجية والتوجيه السياسي إلى قيادة قومية تمثل الوطن العربي ككل.

إلا أن صدام لم يكن رجل الأبقار المقدسة. ففي فترة مبكرة ترجع إلى عام 1975، أعطى صدام لنفسه الحرية في معالجة مسألة الهوية العراقية والعربية. فعندما سمع بأن بعض أعضاء الحزب، وفي سياق تثقيف الناس بمعتقدات الحزب، كانوا يرفعون علما يسمونه العلم العربي مستبدلين به العلم العراقي، قام صدام بخطاب بإعادة صياغة مفهوم القطر والعلاقة بين الوطن العربي والقطر العراقي، وبالطبع لصالح القطر العراقي، لأنه، كما جادل صدام، هو واقع حال وهو كيان ملموس من قبل المواطن العراقي. حيث قال بأنه عندما نؤمن بالعلم العراقي، والذي رفعه الحزب في بعض المواقف، فيجب أن لا نرتكب الخطأ بأن نجعل المواطن يظن أن العلم العراقي ليس مقدسا، وعندما نتكلم عن الوطن العربي فيجب أن نذكر المواطن العراقي بأرضه التي ينتمي اليها والتي يجب أن يكون مستعدا للتضحية من أجلها، حيث أن بلد العراق هو الشيء الذي يتعامل معه بصورة يومية أما الوطن العربي فهو الوجود الفكري العام.[2]

(1) عفلق، في سبيل البعث، ص 181.

(2) صدام حسين، الثورة والتربية الوطنية (بغداد: دار الحرية للطباعة 1977)، ص 62 ـ 63.

لذا وليس بالضرورة على حساب أنكار الهوية العربية، كان صدام يروج للهوية العراقية. وفي هذه الحالة، كانت الأفعال تدعم الأقوال. حيث شرع النظام ببرنامج تعليمي وثقافي كان يهدف إلى خلق الاستمرارية بين العراق الحديث والحضارات القديمة التي عاشت على نفس هذه البقعة في بلاد الرافدين.[1] حيث تم عرض المسرحيات التي تخلد الحضارات السومرية والأكدية والبابلية والأشورية في كل أنحاء العراق والعالم. وتم القيام بأعمال حفريات لتشييد أو إعادة تشييد المدن الأثرية في الحضر ونينوى وبابل وأشور، وتم بناء متاحف جديدة وتم إعادة إعمار المتاحف القديمة وتأثيثها بصورة فخمة. حيث حرصت القيادة السياسية أن تكون تلك الأماكن «وجهة للناس البالغين ولطلبة المدارس».[2] كما تم تشجيع الفنانين والمفكرين على تضمين تاريخ العراق ما قبل العربي في أعمالهم.

إن الجهود المبذولة لإعادة صياغة الهوية لم تقتصر على بعض المعلومات عن التاريخ المخفي للحضارة العراقية العريقة. بل كانت له غرض سياسي. ففي إطار السعي إلى الظهور في الساحة العربية والعالمية، فأنه كان يهدف إلى تذكير العراقيين والعرب، لا سيما القادة والملوك العرب، بأنه بالإضافة إلى مكانته الاقتصادية والجيوسياسية المتميزة، فإن العراق يمتلك حضارة عريقة وفريدة من نوعها تكفي لوضع العراق (وبالتالي قيادته السياسية) في مركز العالم العربي. إن هذا البروز في العالم العربي كان من شأنه أن يضيف إلى البريستيج الخاص لصدام حسين وحزب البعث.

إن الولع والنزعة في إعادة صياغة الهوية كان سيعيد نفسه مرارا في السنوات القادمة. فمنذ بدا الحرب العراقية الإيرانية إلى أزمة الكويت في 1990 وخلال التسعينات وحتى سقوط النظام عام 2003، فإن مسألة الهوية العراقية كانت تخدم أهدافا سياسية للرئيس العراقي، خصوصا وأنه كان يجير كل إمكانات الدولة الشمولية من الإنتاج الثقافي ونشر المعلومات في محاولة لاختراق الوعي العراقي وتشكيل هويته.

إن مفاهيم أساسية مثل الهوية، التي يعدّها المحللون من صنف المتغيرات المستقلة، قد حولها صدام إلى متغيرات غير مستلقة، تستخدم لخدمة المسالح البعيدة للدولة والتي هي

(1) The following information is taken from Baram, «Mesopotamian Identity in Ba'thi Iraq,» pp. 426 - 455.

(2) Ibid., p. 428.

نفسها مصالح صدام، حيث انه بالنسبة اليه فإن الاثنين يشيران إلى ذات الشيء. لذا ففي عام 1979، عندما كثر الحديث عن الوحدة مع سوريا، أخبر صدام حسين أحدهم في اجتماع أنه لو كنا نحن المسيطرين، لكنا قد استقبلنا الوحدة بأذرع مفتوحة.(1) ففي النهاية، فهو لم يستثمر كل الرصيد السياسي والثقافي لتعزيز الهوية العراقية من خلال الخطب التعليمية وإعادة التاريخ العراقي ما قبل الحقبة العربية، ليرى كل ذلك في النهاية مجيرا لخدمة الرئيس السوري حافظ الأسد.

إلا أن اندلاع الحرب مع إيران قد أدخلت صدام في معضلة فرضت عليه إعادة تقييم خياراته وآراءه حول الهوية. إن أحد أهم الأسباب لاندفاع صدام إلى غزو إيران في أيلول عام 1980 كان هو الخوف من إن تجتذب أفكار آيات الله الأغلبية السكانية الشيعية في الجنوب. ولا يوجد شك إن آيات الله كانوا واعين لنقطة الضعف تلك. فمنذ بداية الحرب، كانت نداءاتهم إلى الشعب العراقي مغلفة بمصطلحات دينية، والتي دائما ما كانت تستذكر المدن الشيعية المقدسة النجف وكربلاء.(2) وفي محاولة صياغة إجابة على تلك التهديدات، ادرك صدام أن الإثنية الفارسية التي ينتمي اليها قادة إيران كانت نقطة ضعف لديهم. لقد كان في هذا الوقت الذي نشر فيه والد زوجة صدام خير الله طلفاح كتيبا سريع الانتشار ذكر فيه إن الله قد اخطأ في خلق ثلاثة أمور: الفرس واليهود والذباب.(3) لذا استخدم صدام الإثنية العربية كأقوى سلاح لفصل الشيعة العرب عن آيات الله الفرس الإيرانيين، بغض النظر عن التقارب المذهبي بين المجتمعين. لذا فقد انتهج صدام منعطفا جديدا في الهوية العراقية مركزا على رمزية العنصر العربي. وعلى هذا الأساس تم تشبيه هذه الحرب بحرب القادسية التي وقعت بين العرب والفرس الساسانيين عام 637 والتي انتصر فيها العرب وطردوا الفرس من العراق. وفي الحقيقة، فإن الحرب قد أصبحت تسمى في البروبوغندا العرقية الكبيرة بقادسية صدام.

ومن الأمثلة الأخرى على استخدام الرمزية التاريخية في تأكيد الخلاف بين الشيعة العرب والفرس كان من خلال التأكيد على الإثنية العربية لمؤسسي المذهب الشيعي. لقد أولى صدام وماكينته الثقافية أهمية كبيرة لمدخل مسجد الإمام علي في النجف الأشرف، وهو البقعة

---

(1) سعيد، عراق 8 شباط، ص 208 (هامش رقم 1).

(2) See for example The British Broadcasting Corporation, Summary of World Broadcasts, ME/7079/A/10 11 ـ, July 16, 1982

(3) مطر، الذات الجريحة، ص 120.

الأكثر قداسة لدى شيعة العالم، كتب عليها «نفتخر بوجود أبينا علي هنا لأنه من قادة الإسلام ولأنه صهر النبي ولأنه عربي».[1]

لا يعني التركيز على الهوية العربية للعراق إن الهويات الأخرى تم إهمالها. فلطالما تم التأكيد على وحدة الأمة العراقية، مذكرين الإيرانيين الفرس بان شيعة العراق وسنته وغيرهم يشكلون أمة موحدة تقاتل لأجل الدفاع عن قيمها وروحها الجديدة.[2] إلا أنه في كثير من الأحيان كان ذكر الهوية العراقية يربط بالهوية الإثنية العربية الأكبر،[3] خصوصا وأنه منذ عام 1980، قامت البربوغندا العراقية بضم الهويتين العربية والرافدينية في كيان واحد.[4] وفي أحيان أخرى، ولغرض مواجهة الهجوم الديني الإيراني، وجد صدام إن من المفيد التذكير بالتزام البلاد بالمبادئ الإسلامية. لذا وردا على الاتهامات الإيرانية بان الحكومة العراقية لا إسلامية، فقد ذكرت صحيفة الثورة، الناطقة بلسان النظام بأن قادة العراق وشعب العراق يؤمنون بالإسلام كدين وكارث حضاري.[5] وحتى هذه المرة لم يكن ذكر الإرث الإسلامي مصادفة، بل جاء لأن معظم الإرث الإسلامي هو إرث عربي.

لم يكن ذكر الأشكال الأخرى من الهويات متداخلا ضمن الهوية العربية فحسب، بل أن تكرار ذكر الهوية العربية قد حجم من الهويات الأخرى. إن حقيقة أنه خلال الحرب العراقية الإيرانية لم يحصل أي انشقاق في الجيش، الذي كان معظم مراتبه من الشيعة لم يكن مجرد مصادفة عابرة على التوافق بين النظام والشعب على مركزية الهوية العربية.

إلا أنه في نهاية الثمانينات قد ظهر توجه جديد يمحو الالتزام التام بالهوية العربية. ربما يعود ذلك إلى تراجع التهديد الإيراني بسبب وفاة الزعيم الإيراني المتشدد والمعلن العداء أية الله الخميني عام 1989، أو بسبب الأداء الضعيف للكوادر العروبية لحزب البعث أثناء الحرب، أو بسب كره العوائل العراقية من الطبقة الوسطى في المدن للتضحية بأبنائها لهذا السبب،

---

(1) Quoted in Dawisha, «Iraq: The West's Opportunity,» p. 142.

(2) صحيفة الثورة (بغداد): 3 ـ 3 ـ 1981.

(3) See Andrew T. Parasiliti, Iraq's War Decisions (unpublished doctoral dissertation, The Johns Hopkins University, 1998), p. 126.

(4) Amatzia Baram, Culture, History and Ideology in the Formation of Ba'thist Iraq, 1968 89 ـ (New York: St. Martin's Press, 1991), pp. 101 - 109.

(5) صحيفة الثورة (بغداد): 16 ـ 1 ـ 1982.

أو كلها مجتمعة، فإن نوعا جديدا من الهوية البدائية القبلية أخذ بالزحف إلى الخطاب العام والسياسي في العراق. في النصف الثاني من الثمانينات، بدأ صدام بالإشارة الممجدة إلى بعض القيم القبلية مثل الشجاعة والتضحية.[1] وبالفعل، ففي عام 1990، أخذ العرف العشائري القائل بغسل العار بالدم، الذي يقضي بقتل الفتاة الزانية، أخذ طريقه إلى التشريع في النظام القضائي. لكن اليقظة التامة لهذه الهوية القبلية حصلت بعد صدمة هزيمة صدام على يد التحالف الدولي في شباط عام 1991.

تسبّب انهيار الجيش العراقي في انتفاضات كبيرة في الجنوب الشيعي والشمال الكردي، والتي كان صدام بالكاد قادرا على سحقها. ما حدث بعدها كان الأزمة الأعمق في حكمه: إذ أن صورته أخذت بالاهتزاز وبدا حكمه غير مؤكد. وكان عليه أيضا أن يواجه العقوبات العالمية القاسية. ولما ضعفت قاعدة التأييد له من قبل الطبقة الوسطى التي عانت الأمرين بسبب العقوبات، اتجه صدام صوب تعزيز التضامن والولاء القبلي.

كان هذا خيارا غريبا لحاكم كان دوما يتشدق بالمثل الحداثية، وكان يؤكد مرارا التزامه بالطبيعة غير القبلية لحزب البعث. إلا أن القبلية كقيمة شخصية كانت ضاربة بأطنابها في نفسية صدام حسين. فمنذ بداية حكمه كانت معظم القيادات والقاعدة الجماهيرية من تكريت مسقط راسه بصورة لا تتناسب وحجمها السكاني. ولأنه كان رجلا قبليا بالأصل، فلقد كان صدام يقدر قيمة العصبية القبلية في الدفاع عن النظام. فملأ أعضاء من قبيلة صدام ومن تكريت المفاصل المهمة في الدولة، بالإضافة إلى أعلى المراتب في الحرس الجمهوري. ولكن بسبب حرصه على إظهار الوجه الحداثوي والتقدمي في سلوك البعث الذي وصف القبلية بانها «مثال على الرجعية ورد الفعل الشعبي»،[2] فلقد حرص صدام على أن لا يظهر اعتماده على القبيلة أو المنطقة أو العائلة، وعلى أن لا يصف القبلية بانها عنصر أساس من عناصر الهوية العراقية.

أقنعت الأحداث التي تلت هزيمة العراق، ولاسيما الانتفاضة الشيعية في الجنوب، صدام بفوائد القبيلة والقيم القبلية لنظامه. إن القوات التي قامت بسحق الانتفاضة بكل شراسة

(1) Middle East Economic Digest (London), March 30, 1990 (hereafter cited as MEED); see also FBIS, Daily Report, June 17, 1994, p. 22.

(2) Amatzia Baram, «Neo ـ Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Policies, 1991 ـ 1996,» International Journal of Middle East Studies, vol. 29, no. 1, February 1997, p. 1.

كانت من القبائل التي تقطن المدن السنية في الأنبار وصلاح الدين. وكذلك فإن القبائل الجنوبية التي زارها صدام وأغدق عليها الدعم المالي إما أنها وقفت إلى جانب النظام أو أنها وقفت على الحياد.[1] ولم يكن صدام لينسى هذا الدرس.

وخلال السنوات القادمة وبينما كانت البلاد تغرق في المشاكل الاقتصادية والتفكك المجتمعي الذي سببته العقوبات الدولية، فإن الرئيس المحاصر أخذ بغرس الهوية القبلية في الوعي الاجتماعي بالأقوال والأفعال. لم يعد يخجل بعد الآن من تشجيع القبلية والقيم والعادات القبلية ودورها المركزي في البنية الاجتماعية في العراق. فلقد كان يعلن في التجمعات العامة وتحت وهج شاشات التلفاز بأن «القبائل تمثل كل العراقيين والمبادئ الوطنية».[2] وفي الحقيقة فإن الدولة هي امتداد للقبائل، فكل منهما كانت تقبل ببعض القيم وترفض قيما أخرى.[3] وكان صدام يؤكد أن شعب العراق أصبح قبيلة واحدة.[4] حتى أن صدام كان يصف حزب البعث، الذي كان معاديا للقبلية بشدة، على انه قبيلة تضم كل القبائل.[5] إن ممانعة صدام لتبني الهوية القبلية في السبعينات قد اختفت بالكامل أثناء التسعينات.

لم تكن هذه عملية ذات اتجاه واحد. فقد استجابت القبائل بمظاهرات داعمة للقائد البطل، شيخ الشيوخ أو شيخ المشايخ، والتي أخذت تتكرر على شاشات التلفاز. والأهم من ذلك أن القبائل الداعمة غدت ذراعا أمنيه للنظام. إذ تم القضاء على بعض التمردات المناهضة للنظام في الجنوب بمساعدة العشائر. وتبع ذلك إعلان الولاء العلني لصدام من قبل العشائر.[6] وكعلامة على الامتنان كان صدام يسمي الشيوخ الموالين له بأنهم (سيوف الدولة). وكدليل على تمدد القانون العشائري فإن الدولة قد أصدرت قرار بأن المطلوبين للقضاء والذي

(1) Ibid., pp. 8 - 10.
(2) FBIS, Daily Report, September 3, 1992, p. 17.
(3) FBIS, Daily Report, April 25, 1994, p. 42.
(4) FBIS, Daily Report, March 4, 1993, p. 27.
(5) FBIS, Daily Report, December 3, 1992, p. 21.
(6) For example, FBIS, Daily Report, September 1, 1992, p. 22; FBIS, Daily Report, August 28, 1992, p. 21; FBIS, Daily Report, August 27, 1993, p. 22; FBIS, Daily Report, June 14, 1995, p. 36.

يستجيرون عند إحدى العشائر، فلن تتم معاقبتهم.[1] ولقد شملت تلك الأحكام حتى الجناية الأكبر في نظر صدام: الهرب من الخدمة العسكرية.

إن الحملة الإيمانية التي ابتدئها صدام في التسعينات، وإن كانت دينية في ظاهرها، إلا أنها كانت تتساوق مع القيم والأعراف القبلية، وبالتالي فهي كانت تعزز تشييد الهوية القبلية. وسُنّ العديد من القوانين التي كانت تقيد ما يعدّه القبليون والقرويين، أنها من إفرازات الحياة المدنية. ففي آيار عام 1992، قام النظام بشن حملة ضد النوادي الليلية وتعاطي الخمور. تم تقليل ساعات العمل وإيقاف إصدار إجازات جديدة لهم. وجرى تقليل عدد النوادي الليلية في بغداد من أربعين إلى ثمانية عشر.[2] وبعد عامين من ذلك، صدر أمر من صدام بمنع تعاطي الكحول، باستثناء تناوله في المنازل والحفلات الخاصة.[3] كما إن قوانين تخص السرقة والهرب من الخدمة العسكرية كانت تعكس القيم القبلية المحافظة. فقد أصدر مجلس قيادة الثورة عقوبة قطع اليد على السرقة وعقوبة قطع القدم على السرقة الثانية،[4] وكذلك تم الحكم بصَلْم آذان الهاربين من الخدمة العسكرية.[5] وقد لاقى العراقيون المتعلمون المصير نفسه إذا قُبض عليهم وهم يحاولون عبور الحدود بصورة غير شرعية.[6] وكذلك عانت النساء من تقييد حرياتهن الشخصية، حيث منعت النساء من السفر إلى خارج البلاد ما لم يصاحبها أحد محارمها.[7] كل هذا جرى مع التركيز على الرمزية الدينية والتي مثلت ازدراء لقيم الحداثة والمدنية البعيدة عن النزعات القبلية.

بدا شيوع القيم القبلية واضحاً عام 1996، في فعل انتقامي غريب ودموي شمل هذه المرة أعضاء من عائلة صدام حسين. في آب عام 1995، استعر صراع عائلي بين عدي ابن

(1) FBIS, Daily Report, September 3, 1992, p. 18.

(2) MEED, May 22, 1992, p. 22; FBIS, Daily Report, May 12, 1992, p. 18.

(3) FBIS, Daily Report, July 8, 1994, p. 27.

(4) MEED, June 17, 1994, p. 22; MEED, June 24, 1994, p. 2; FBIS, Daily Report, June 7, 1994, p. 47.

(5) صحيفة الثورة (بغداد): 9 ـ 9 ـ 1994.

(6) أسعد العلي، «محنة الأستاذ الجامعي داخل الوطن وفي الخارج»:
Qadhaya ‘Iraqiya (Washington D.C.), vol. 3, January 1999, p. 17.

(7) Davis, Memories of State: Memories of State: Politics, History, and Collective Identity in Modern Iraq, p. 264.

صدام وأدى إلى هرب اثنين من بني عمومة صدام، وهما صهراه أيضاً. ومن ثم قاموا بنشر معلومات عن أسلحة الدمار الشامل لدى صدام. وبعد البقاء في عمان الأردن لمدة خمسة أشهر قررا قراراً جنونياً الرجوع إلى العراق بعد أن وعدهما صدام وولده المتعطش للدماء بالعفو عنهما. وبعد الرجوع إلى العراق، تم فصلهما عن زوجتيهما (بنات صدام) وتم قتلهما بسرعة. وكدليل على النزعة العشائرية في هذه الفترة، فإن هربهما لم يعدّ خيانة للدولة فقط، بل خيانة للشرف العشائري. وفي الحقيقة، قامت القوات الأمنية بعملية قتلهما بطريقة طقوسية، إلا أن جريدة الثورة قد أعلنت بفخر أن العملية قد نفّذها الشباب الأبطال من آل عبد الغفور وآلبو سلطان.(1) وكلاهما فرع من آل المجيد من عشيرة صدام البيجات.

هنالك ما يدل على أن التركيز الذي قامت به الدولة من خلال الإنتاج الثقافي ونشر المعلومات على القيم القبلية في عملية صنع الهوية، قد تسرب إلى الوعي العام. في العقد الأول من حكم البعث، عندما رُفضت القيم العشائرية على أنها دليل على الرجعية ومعاداة القيم الحداثوية، فلم يكن الناس تعلن عن انتماءاتها العشائرية، بل كانت تخجل من فعل ذلك. أما خلال التسعينات فقد كان هنالك إعادة إحياء للقيم العشائرية من الناس متأسين برئيسهم. إذ ما كان على الأفراد أن يكونوا محرجين من انتمائهم القبلي، بل التمجيد بذلك الانتماء بصورة متكررة في التلفاز والصحف. وأصبحت هذه ظاهرة اجتماعية إذ أصبح عدد متزايد من الأفراد يضعون اسم القبيلة بعد أسمائهم. إن لائحة أسماء الفائزين في انتخابات المجلس الوطني عام 1995 التي طبعت في الصحف كانت بمثابة صفحة الشخصيات المهمة في العشائر العراقية المعاصرة.(2) كذلك كان هنالك مشهد عدي وهو يرقد في سرير المستشفى بعد عملية الاغتيال التي تعرض لها في كانون الأول عام 1996، وهو يزار يوميا من أشخاص كانوا يرتدون الزي العشائري بصورة موحدة. وأصبحت العباية، وهي اللباس العشائري، اللباس المعتاد للذكور المدنيين في شوارع بغداد والمدن الرئيسة الأخرى. ومن أحد المؤشرات على تغلغل القيم القبلية في التسعينات، بينت الدراسات تراجع دور النساء في المجتمع وقلة الفرص المقدمة لهن.(3) وكذلك كان المشهد سيرياليا قبل سقوط النظام بأيام حيث كان يظهر

(1) صحيفة الثورة (بغداد): 23 ـ 2 ـ 1996.

(2) FBIS, Daily Report, March 26, 1996, pp. 29 - 32.

(3) Davis, Memories of State: Memories of State: Politics, History, and Collective Identity in Modern Iraq, pp. 262 - 264.

عدد من الخبراء والمتخصصين والمسؤولين العراقيين على شاشات الجزيرة والعربية وهم من المتمدنين والمنظمين وبعضهم يمتلك شهادة الدكتوراه من الجامعات الأجنبية وبعضهم متزوج من نساء غربيات ويتكلمون الإنكليزية في منازلهم، وهم يتحدثون بمصطلحات الشرف العشائري أثناء التكلم عن الخيانة الأمريكية وطموحاتها التوسعية والأكاذيب التي ساقتها حول أسلحة الدمار الشامل.

كان محتوماً للهوية العشائرية، التي هي هوية فرعية، أن تنافس، وفي النهاية، تقوض الهوية الوطنية الجامعة. لما توجه المجتمع إلى الهويات الخصوصية، كان لا بد من أن تصعد إلى السطح خصوصيات أخرى. بسبب التقلص التدريجي للقاعدة الجماهيرية الداعمة للنظام بعد عام 1991، كانت القبلية الصدامية منحازة إلى مجالها السني،[1] وكانت توجه معظم موارد وامتيازات الدولة. لم تكن للسنة حاجة بالترويج لهوية سنية في الدولة، إذ إن في منتصف التسعينات كانت سياسة الدولة سنية بالأساس، وأصبحت مؤسسات الدولة ترزح تحت عباءة سنية. وفي المقابل، كان الترويج في الجنوب إلى الهوية العشائرية يتساوق مع تعزيز الهوية الشيعية. الفرق بين الهويتين أنه بينما كانت الأولى يمكن إن تعلن عن نفسها صراحة، كانت على الثانية أن تخفي نفسها خشية من بطش الدولة السنية. لم يكن هذا الفرز موجودا في الشمال، فبفضل مناطق حظر الطيران الأمريكية كان إمكان الكرد تبني هوية كردية شاملة أنعشتها السياسات الحصرية الثقافية المقصودة. صعد هذا التشظي في الهوية العراقية إلى السطح بصورته الكاملة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

**الخلاصة**

لقد مثل المشهد السياسي والاجتماعي تحت حكم البعث، لا سيما في الحقبة الصدامية اختلافا جذريا عن الفترات السابقة في التاريخ العراقي. يمكن أن يقال إن النزعات القبلية في الحقبة الملكية ونزعة الشخصنة السياسية في عهد قاسم والقبلية السنية في عهد عارف كانت

(1) لم تكن هذه بالظاهرة الجديدة، فحتى في السبعينات كان هذا الشعور المعادي للشيعة. إذ يذكر احد الوزراء السابقين، أن الأعضاء الشيعة في الحزب كان ينظر اليهم بانهم يفتقدون إلى الولاء وانهم (ليسوا منا). وعندما تولى شيعي إدارة شركة النفط الوطنية، أخذ الأعضاء السنة يطلقون على الشركة اسم (الحسينية). وكان عضو القيادة القومية ووزير الدفاع حمد شهاب التكريتي يطلق على الشيعة مصطلح العجم ويرى أنه يجب التخلص منهم لتنقية الدم العربي الخالص. ينظر: جواد هاشم، مذكرات، ص 94 ـ 96.

كلها اللبنات الأساسية «أو الماضي المعاد»،[1] التي بني عليها النظام السياسي والاجتماعي الوحشي الذي آل اليه العراق في الحقبة الصدامية. لا شك في أنه يمكننا تقفي العديد من النزعات والممارسات والسياسات من الحقب السابقة في عهد صدام حسين. إلا أنه من التبسيط المخل إن نعدّ تلك النزعات هي التي ألهمت (أو الأسوأ من ذلك أنها كانت مسؤولة عن) التطورات التي حصلت في النظام السياسي تحت صدام حسين.

كان عراق صدام هو الصنيعة الحصرية للرجل الذي حكم العراق لمدة 35 عاما. لقد أسس وصاغ على مرور الزمن الدولة البوليسية التي كانت تعرف من خلال بربرية وهمجية أدواتها ومؤسساتها القمعية. لم يكن هذا القمع جسديا فحسب، بل كان فكريا أيضا. فعملت الماكنة الثقافية للدولة على خلق بيئة تأليهية، ليس لها من غرض سوى تضخيم صورة الرئيس. لقد فاقت الاستبدادية الشمولية لصدام الاستبدادية التي أظهرها نوري السعيد وعبد الكريم قاسم والأخوان عارف، إلى درجة أن المقارنات ليس مستحيلة فحسب، بل أنها غير عادلة بالمرة. إذ لم تقترب أي سياسة لأي سياسي من الإبادة الجماعية التي ارتكبها صدام بحق شعبه، وتدخله الفظيع في الحياة الخاصة للمواطنين، بالإضافة إلى التلاعب والاستغلال للرموز والمؤسسات الوطنية، مثل الهوية والديمقراطية. ولم يحدث في تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيس الملكية أن أُخضعت قيم ومعتقدات وحقوق الناس إلى أوامر ونزوات وتشتت القائد البطل. فلقد كان العراق رهينة لإرادة ونزوات دكتاتور شمولي واحد، بصورة لم تشهد مثيلا في التاريخ العراقي، وكانت أشبه بالاتحاد السوفيتي تحت ستالين.

(1) Frederick Starr, «A Usable Past,» The New Republic, May 5, 1989.

## الفصل الحادي عشر

# السياسة في الحقبة الجديدة 2003

في العشرين من آذار عام 2003، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا، بالتعاون مع بعض الدول القليلة الأخرى، بعبور الحدود العراقية من جهة الكويت وبحملة عسكرية كبير تمكنت من هزيمة الجيش العراقي في أقل من ثلاثة أسابيع، واحتلت بغداد بصورة رسمية في التاسع من نيسان. وفي اليوم نفسه نقلت كاميرات التلفزة حدثا لا يمكن أن ينسى، ولا يمكن تخيّله قبل سنوات عديدة، ألا وهو صورة الدبابة الأمريكية التي تطيح بتمثال كبير لصدام حسين في مركز بغداد وسط تصفيق العراقيين. إن هذا الفعل الترحيبي البسيط، ولكن المهم جدا، أشر إلى نهاية الحقبة البعثية الصدامية التي استمرت مدة خمس وثلاثين سنة. وقام صدام حسين وولداه والأعضاء المهمون في قبيلته بالإضافة إلى الرتب العالية من المسؤولين بالاختباء، إما في المناطق السنية في بغداد أو في المناطق القبلية السنية الموالية لهم غرب العاصمة. وفي نهاية العام كان معظمهم إما قد سلم نفسه أو قتل. فلقد قتل ولدا صدام في تموز 2003، وتلاشى أي أمل بالعودة إلى أيام ما قبل الاحتلال عندما تم القبض على صدام نفسه في الثالث عشر من كانون الأول من العام نفسه.

كان السبب المعلن للاحتلال هو وجود أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى ارتباطات صدام مع منظمات الإرهاب العالمية. ففي الخامس من شباط عام 2003، أخبر كولن بأول (Colin Powell) وزير الخارجية الأمريكي مجلس الأمن بأن صدام حسين يمتلك القدرة على تصنيع أسلحة الدمار الشامل، ونظرا لارتباطه بالمنظمات الإرهابية العالمية ولأنه قام بتهديد الولايات المتحدة، فإنه يشكل خطرا جسيما على الشعب الأمريكي.(1) إن الفشل اللاحق في إيجاد أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى عدم القدرة بأثبات ارتباط النظام بمنظمة الإرهاب

(1) New York Times, February 6, 2003.

العالمية، القاعدة، قد نزعت الشرعية عن الادّعاءات الأمريكية. لكن من المحتمل إن الإدارة الأمريكية، أو بعض العناصر المؤثرة فيها، قد جعلت إزالة صدام حسين جزءا أساسيا من سياساتها منذ البداية. فكما يصرح بول أونيل (Paul O'Neill)، وزير المالية في إدارة بوش الأولى، أنه منذ التنصيب كان إسقاط صدام حسين الموضوع رقم واحد في اجتماعات مجلس الأمن القومي. إذ يقول أونيل: «كانت هنالك قناعة أن صدام حسين هو شخص سيء وأنه يجب أن يرحل».[1] ربما يكون ذلك نابعا من إدراك إن العقوبات الاقتصادية الشديدة التي فرضتها الأمم المتحدة لم يكن من الممكن أن تستمر. حيث بسبب التلاعب من قبل النظام فإن تأثير العقوبات كان ظاهرا على الشعب العراقي وليس على الرئيس المستهدف. إن العالم الثالث والحكومات الأوربية كانت تعارض العقوبات. كما أن شعار (انهو المأساة الإنسانية في العراق) كان يزداد علوا يوما بعد آخر وكان يجتذب الآلاف من المتظاهرين. ولا بد أن واشنطن كانت قلقة من احتمال رفع العقوبات عن نظام يشك في انه يمتلك أسلحة الدمار الشامل، والذي استخدم موارده الوفيرة لدعم المنظمات الإرهابية، وكان ماضيه مليئا بالتهديدات الوجودية والسلوك العدواني.

## الحكم المباشر نيسان 2003 ـ حزيران 2004

مهما كان سبب الاحتلال، فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها القوة المهيمنة على العراق وهي تواجه مسؤوليات إدارة الحكم. وبالفعل، فحتى حزيران عام 2004، وهو عام نقل السيادة إلى العراقيين، فإن الولايات المتحدة (مع بعض التدخل البريطاني) كانت هي الحاكم الفعلي للعراق تحت إدارة أمريكية في بغداد تسمى بسلطة الائتلاف المؤقت. وبعد شهر واحد من الاحتلال، تولى بول بريمر (L. Paul Bremer)، وهو دبلوماسي متصلب، منصب رئيس سلطة الائتلاف المؤقت (CPA) والمبعوث الرئاسي الإداري الأمريكي.

لقد واجه الائتلاف عدداً من المشاكل التي كان بعضها، بشكل مفاجئ للجميع، عصياً على الحل. ففي مقابلة في أيلول عام 2003، قال كولن باول «أن إحدى المشاكل غير المتوقعة لفترة ما بعد الاحتلال كان مدى الانهيار الكامل للجيش والمجتمع العراقي بعد انتهاء الحرب، تاركة مشكلة كبيرة أمام القوات الأمريكية لتعالجها».[2] كانت معظم المشاكل تنبع من

(1) CBS, 60 Minutes, January 11, 2004.

(2) New York Times, September 26, 2003.

مناطق السنة، والذين كانوا المستفيدين الأكبر من سخاء صدام. ولكن بالإضافة إلى المشكلة الاقتصادية، فإن الأغلبية السنية التي، كما رأينا، حكمت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 يبدو أنها لم تكن تتقبل خسارة مكانتها وحظوظها السياسية. إن المناطق في شمال وغرب بغداد، التي كانت تضم معظم كوادر الأجهزة الأمنية وقيادات الجيش الصدامية، أصبحت مركزا لما يسمى بمقاومة الاحتلال الأمريكي. ومما فاقم الأزمة كان العدد الكبير من المتسللين القادمين من الدول المجاورة، وهم من المجاهدين الإسلاميين الذين كانوا على استعداد للشهادة في سبيل إلحاق أكبر الأذى بالأمريكيين الكفرة. وبالنسبة إلى المتمردين السنة، كان قدوم أولئك المجاهدين الانتحاريين إلى مساعدتهم علامة على التأييد الإلهي.

بدلا من تخفيف حدة المقاومة المتصاعدة للقوات الأمريكية، فإن التخبط السياسي لبريمر أو لسلطة الائتلاف المؤقت قد فاقمت من ذلك التصعيد. فبعد أقل من أسبوعين من تسلمه مهامه، أصدر بريمر قرارين مهمين: الأول هو حل كل القوات الأمنية النظامية والجيش العراقي؛ والثاني هو منع أعضاء حزب البعث من المشاركة في الحياة العامة. ولقد أثبتت الأيام أن تلك كانت أخطاء مكلفة جدا. لا يعني ذلك أن تلك المؤسستين كان ينبغي أن تستمرا بالعمل كأن شيئا لم يكن. فعلى أي حال فإن جيش صدام كان هو الأداة القمعية للنظام، وأن أعضاء حزب البعث كانوا هم من يدفع بالناس عنوة للاصطفاف خلف القائد البطل. لم تخطأ سلطة التحالف المؤقت عندما رأت بان العراقيين سيكونون أفضل حالا بدون تلك المؤسستين.

كان الخطأ يكمن في التوقيت. إذ إنهم كانوا ينظرون إلى ما مضى، وليس إلى ما هو آت. لم يسأل بريمر وسلطة الائتلاف المؤقت أنفسهم ماذا سيحصل عندما تترك الآف من أفرد القوات الأمنية طليقين في الشوارع بلا أي عمل، وحتى بلا أي وعد للتعويض المالي. وكذلك فإن الحكم على كل البعثيين بلا استثناء بالمنع من الإسهام في إعادة الإعمار كان يعني منع الآلاف من المهنيين الذين كان من الممكن أن يؤدوا دورا حاسما في عملية إعادة الإعمار. فنظرا للانحطاط الأيديولوجي الذي عانى منه الحزب خلال التسعينات فإن معظم الأعضاء هم أعضاء بالاسم، إذ كان الانتماء للحزب يعني فرصاً أفضل للتوظيف، لا أكثر. كان من الأكثر حكمة للائتلاف أن يشرع في تحقيقات موسعة لتشخيص منتهكي حقوق الإنسان والأعضاء الصداميين الفاعلين في القوات الأمنية وضباط الجيش قبل تسريح الجميع بلا أي تعويضات.

خلال السنة الأولى، أُطلق البعثيون والجنود السابقون شرارة التمرد. وبعد نهاية العام، كان من الواضح أن التمرد انتشر أكثر وازداد عنفا تعقيدا، وكانت هنالك علامات على أنه نابع من

معرفة عسكرية محترفة. ولما ازدادت حدة الاعتداءات، كان الجنود الأمريكان يردون بعدائية أكثر من دون الاكتراث لحساسية وأعراف العراقيين الاجتماعية.[1] وبالتالي وجدت القوات الأمريكية وقوات التحالف نفسها في موقف يتحتم عليها بالرد بصورة أعنف في وقت كانت تسعى فيه إلى كسب قلوب المدنيين.

وبالإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية التي سببها تصاعد العنف، فلقد كان له تأثير سيئ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والتي بدورها أدت، أكثر من أي عامل آخر، إلى استمرار المعاناة. وبحسب رأي لاري دايموند (Larry Diamond)، وهو أكاديمي أمريكي كان يعمل مستشارا لدى سلطة الائتلاف وبول بريمر، فإن التمرد المتصاعد قد:

**تقوض الإعمار في كل نواحيه. حيث لم يكن بالإمكان إرجاع شبكات الكهرباء أو إصلاح مصافي النفط، ولم يمكن إيصال المساعدات أو تنظيم المجتمع المدني، ولم يمكن تحقيق الانتقال الديمقراطي بسبب العنف الإرهابي والتمرد والجنائي.[2]**

كما كان للعنف آثارٌ سياسية مترامية. في البداية كانت إدارة بوش تفكر في احتلال بعيد المدى، مثل احتلال اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.[3] إلا أن العنف قد صرف واشنطن عن هذا الخيار الأحمق. وبالفعل، اتخذ القرار بنقل السلطة إلى العراقيين في حزيران عام 2004، وفي هذه الأثناء تم تشكيل مجلس الحكم العراقي ليكون الوجه العراقي لعملية صنع القرار. قرر بريمر أن تشكيلة مجلس الحكم يجب إن تعكس التركيبة الإثنية والطائفية للبلاد. وبالرغم من أن هذا القرار تم الترحيب به على خلفية انه يعطي حق المشاركة في العملية السياسية إلى مجموعات كانت مهمشة في زمان صدام حسين، إلا أنه من خلال الإدراك المتأخر، فإن هذا القرار قد فتح الباب إلى مأسسة الانقسام الاثني والطائفي في البنية السياسية العراقية.

تلكأ مجلس الحكم بسبب أعمال العنف وبسبب الانقسامات بين أعضائه، وبسبب حق النقض الذي يتمتع به بريمر؛ تلكأ في إحداث أي تقدم على الصعيدين السياسي والاجتماعي، إلا أن اللجنة التي شكلها مجلس الحكم وبريمر لكتابة دستور مؤقت قد قدمت ما يسمى

---

(1) ينعى أحد العراقيين الموالين للامريكان حالة الذعر الموجودة في هذه الفترة، مبينا ان الائتلاف المؤقت كان يعامل العراقيين بقسوة وإحتقار. ينظر: Al ـ Quds al ـ Arabi (London), September 16, 2003’.

(2) Larry Diamond, Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq (New York: Henry Holt, 2006), pp. 290 - 291.

(3) Ibid., p.15.

بـ(قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية) الذي صادق عليه مجلس الحكم في 8 آذار 2004. لقد مهد ذلك الطريق إلى نقل السيادة إلى العراقيين. وفي حزيران عام 2004 قام مجلس الحكم بحل نفسه وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة إياد علاوي، وهو بعثي سابق قام في عام 1990 بتأسيس منظمة مناهضة لصدام مقرها لندن. وفي 28 من حزيران 2004 غادر بول بريمر بغداد وكانت تلك النهاية بالنسبة إلى سلطة الائتلاف المؤقت.

### أمال كبيرة على الديمقراطية: تموز 2004 ـ آيار 2006

كانت حكومة علاوي، التي اتبعت الأساس الإثني والطائفي نفسه في توزيع المناصب الوزارية، تعدّ حكومة تصريف أعمال على أساس القانون الانتقالي للتمهيد للانتخابات الأولى في العراق. لقد وضع قانون المرحلة الانتقالية مواعيد محددة للتحول الديمقراطي في العراق: انتخابات في كانون الثاني عام 2005، لتنتج برلمانا وحكومة مؤقتتين تكون من مهامها كتابة دستور دائم وطرحه للتصويت في استفتاء في مدة لا تتجاوز منتصف تشرين الأول، تتبعها انتخابات عامة في منتصف كانون الأول. كان على حكومة علاوي أن تعمل مع هيئة مستقلة للانتخابات أسسها بريمر قبل مغادرته للبلاد.

لكن لو كان العراقيون الذين عانوا طويلا يأملون في أن الاستقرار سيأتي مع انتقال السيادة، فإن أمالهم قد ذهبت أدراج الرياح. إن النظام السياسي الهش سيتعرض إلى هجومين في صيف وخريف عام 2004 يعدّان الأعنف على وجوده منذ سقوط نظام صدام. فإلى الغرب من بغداد كانت مدينة الفلوجة في محافظة الأنبار تصبح مركزا للتمرد السني الذي يقوده الجهاديون الأجانب. وفي الجنوب قام أحد رجال الدين، الذي ينتمي إلى عائلة معروفة وحاز على نفوذ كبير، بتوجيه أتباعه المسلحين ضد قوات التحالف. لقد كان واضحا لدى حكومة علاوي الانتقالية وحلفائه من المستشارين العسكريين الأمريكان أنه يجب هزيمة تلك القوى، التي كانت معادية للديمقراطية، لتستمر الديمقراطية على الطريق المرسوم بمواعيدها المحددة.

بدأت الحملة بالمهمة الأسهل، بعد بعض الصدامات مع جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر في نيسان عام 2004، شنت القوات الأمريكية حملة كبيرة على المليشيات الشيعية في عدد من المدن الجنوبية، لا سيما في مدينة النجف المقدسة. وعندما خسروا المعركة ولم يكن أمامهم أي مهرب، لجأ الباقون من جيش المهدي إلى حرم مسجد الإمام علي. إلا إن ضيق قاعدتهم الشعبية بدا واضحا عندما قام آلاف الشيعة في نهاية ذلك الشهر، وبدعوة من رجل

الدين الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني بالطلب من الباقين مغادرة المسجد، الأمر الذي فعلوه بلا مقاومة تذكر.

مثلت الفلوجة تهديدا أكبر. كانت الفلوجة وغيرها من المدن السنية مأوى للقوات الأمنية والجيش في زمن صدام، الذين كانوا يرون أن النظام الجديد سيقوض من مكانتهم السياسية والاقتصادية. وكانت الفلوجة بالخصوص مأوى للمسلحين الأصوليين السنة والمفتين منذ زمن صدام. لقد جعل رجال الدين هؤلاء الفلوجة مرتعا للإسلام الراديكالي الذي اجتذب المتطرفين المسلمين الأجانب بعد سقوط صدام. وتعاون أولئك الإسلاميون المتعطشون للدماء في لقاء مصالح مع كوادر الصدامية القديمة، وكانت المجموعتان تشنّان هجومات بصورة يومية على القوات الحكومية وقوات التحالف في بغداد، ولقد أسست مناطق سيطرة خارجة عن سيطرة الدولة في بعض المناطق السنية. وكانت هنالك جهود فاترة للتحاور مع المسلحين، إلا أنها باءت بالفشل. بيد إن القوات الأمنية وقوات البحرية الأمريكية مدعومة بالكوماندوس العراقية قد شنت هجوما واسعا على المدينة تضمن قتالا للشوارع واستمرت لمدة ستة أسابيع. وفي منتصف كانون الأول تمت السيطرة على المدينة بقتل المسلحين أو إبعادهم إلى خارج المدينة.

عدّت السيطرة على الفلوجة انتصارا ليس فقط للقوات الأمريكية وللقوات العراقية الناشئة، بل عدّ أيضا انتصارا لحكومة إياد علاوي. لقد أظهر رئيس الوزراء شدة وحزما لعدم التراجع أمام الرغبات المناطقية، والذي اعتقد الكثير انه سيعطيه فرصة أكبر في الانتخابات المقبلة في كانون الثاني. لكن هذا الانتصار العسكري صاحبه إخفاق سياسي. فبينما كان القتال مستمرا، أصر القادة السنة على تأجيل الانتخابات، متذرعين بأزمة الفلوجة بالإضافة إلى غياب الأمن في المناطق السنية. كان الضغط على الكابينة الوزارية لعلاوي المنقسمة اثنيا وطائفيا يتصاعد، وكان اختباراً لمدى قدرتها على تحقيق الانتخابات في موعدها. ولما انضم بعض القادة المعتدلين من السنة إلى الجوقة المطالبة بتأجيل الانتخابات كان يبدو أن السنة باتوا قريبين من تحقيق مطالبهم. إلا أن كبار رجال الدين الشيعة، وفي مقدمتهم آية الله السيستاني، لم يكونوا ليسمحوا بذلك. فلقد فهم أولئك الأشخاص منذ البداية أن الانتقال إلى الديمقراطية سيصب في مصلحة الأغلبية الشيعية. لذلك كان السيستاني وباقي رجال الدين من أشد الداعين للانتخابات والتمثيل البرلماني، مطالبين من هيئة علماء المسلمين السنية التشجيع على الانتخابات، وأصدروا الفتاوى التي تدعو إلى الذهاب إلى الاقتراع بوصفه واجباً

مقدساً. أما الكرد، فلم يكونوا يحتاجون إلى كثير من التشجيع ليشاركوا في الاقتراع، فلقد كانوا من المشاركين في صياغة الدستور الذي كفل استقلالهم السياسي والثقافي.

وعندما فشلت استراتيجية التأجيل، عمد قادة السنة إلى محاولة إفشال الانتخابات. فدعوا بصورة علنية وقوية إلى المقاطعة الشاملة للانتخابات، وكانوا يقابلون الأعمال المميتة للإرهابيين السنة بعدم المبالاة، إن لم يكن بإيماءة الرضا، فلقد كان أولئك القادة يأملون في الحد من المشاركة إلى درجة إفقاد الانتخابات شرعيتها. وهنا، فرض الواقع السياسي الجديد نفسه مرة أخرى. ففي الانتخابات التي جرت في 31 كانون الثاني عام 2005، كانت نسبة المشاركة في المناطق الشيعية 70 % وفي المناطق السنية أكثر من 80 %، مما جعل نسبة المشاركة العامة 58%، الأمر الذي جعل الانتخابات نجاحا كبيرا وغير قابل للجدال.

من بين العدد الكبير الذي بلغ 7500 مرشحا، برزت ثلاث قوى كبيرة في الجمعية الوطنية التي تتألف من 272 نائبا. كان اللاعب الأكبر، الذي حصد 140 مقعدا (أي أكثر من 51 % بقليل) مع مقعد جائزة إضافي لنسبة المشاركة العالية، هو الائتلاف العراقي الموحد، وهو مجموعة من القوى الشيعية في الغالب حظيت بموافقة السيستاني واسعة الانتشار ولكن غير الرسمية. تلاه الائتلاف الكردي وهو تحالف بين القياديين الكرديين مسعود البارزاني وجلال الطالباني بـ 75 مقعدا. وبعد ذلك جاءت القائمة العراقية بقيادة رئيس الوزراء إياد علاوي بـ 40 مقعدا. وفازت أحزاب متفرقة بالعشرين مقعدا الباقية.

ومن خلال تحليل التصويت، يتبين بوضوح أن العراقيين قد صوتوا تبعا لانتماءاتهم الإثنية والطائفية. حيث صوت غالبية الكرد (95 %) إلى الحزبين الكرديين، بينما صوت 75 % من الشيعة لصالح الائتلاف العراقي الموحد، أما السنة فقد اتبع 75 % منهم خيار المقاطعة. وبالتالي، فقد كان 17 % فقط من أعضاء الجمعية الوطنية من السنة، وكان معظمهم من العلمانيين والقوميين. في هذا الجو الطائفي، ليس من المستغرب أن قائمة علاوي العلمانية لم تحصد سوى 40 مقعدا، أي بنسبة 15 % من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية.

كان التوجه الطائفي الاثني للتصويت محيرا لبعضهم، مع الأخذ بالحسبان أن الحملة الانتخابية لإياد علاوي كانت الأكثر تعقيدا والأكثر بذخا. حيث كانت تستخدم الرمزية العلمانية والمبنية على الهوية العراقية، وكانت تشيع حول أعضائها المتخصصين، فلقد كانت تروج عن نفسها بأنها القائمة الوحيدة التي تمتلك الخبرة والقوة والالتزام لانتشال البلاد من

دوامة العنف والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ليس من الواضح ما إذا كانت الانتماءات الإثنية والطائفية قد تجذرت في الحقبة الصدامية وأنها أعطيت الغطاء المؤسسي في تشكيل مجلس الحكم وحكومة إياد علاوي، أو أن التمرد قد قوض التنظيمات والنشاطات الحزبية وجعل الناخبين يعودون إلى انتماءاتها التقليدية. إلا أن النظرة إلى الماضي تخبرنا بأن هذا كان المؤشر الأول لتقديم الولاءات الإثنية والطائفية، الأمر الذي سوف يتكرر في الانتخابات القادمة بعد أحد عشر شهرا.

جرت مفاوضات شاقة غداة انتخابات عام 2005. بينما كانت التوقيتات الصارمة التي سنها القانون المؤقت عاملا مهما في هذا الشأن، فإن وعي الأحزاب، خاصة الائتلاف العراقي الموحد، والتي كانت تسعى إلى الاحتواء وليس إلى السرعة. حيث ما أن انتهت عملية الاقتراع، أعلن قادة الائتلاف انهم يسعون إلى بناء التوافق وليس استغلال أغلبيتهم البرلمانية. إذ أنهم خوفا من تصاعد العنف أو النزعات الانفصالية أو الحرب الأهلية، لم يسعوا إلى تشكيل ائتلاف شيعي بالكامل لخنق المعارضة البرلمانية. وبالعكس فقد أعلن قادة الائتلاف عن نيتهم تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الكرد والسنة كشركاء حقيقيين. ولغرض تحقيق ذلك، فلم يكفِ التوافق العام فحسب، بل لا بد من التوافق على توزيع القوى (المقاعد الوزارية). لذا ليس من المفاجئ أن الكابينة الوزارية لم تتشكل إلا في 27 نيسان، أي بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات والصفقات.

أعلن الكرد منذ البداية انهم سيكونون شديدين في المفاوضات. فلقد وجدوا أن المقاطعة السنية قد أعطتهم العدد الأكبر من المقاعد التي يمكن أن يحصلوا عليها، وبالتالي كانوا قادرين على رفع سقف مطالبهم. كان ذلك يشمل اعتبار البيشمركة جزءاً من القوات العسكرية العراقية واسترجاع كركوك المدينة ذات التعددية الإثنية، واختيار بعض المناصب الوزارية، والحصول على حصة كبيرة من عائدات النفط بالإضافة إلى توسيع حدود كردستان إلى أجزاء من ديالى والتأميم ذات الأغلبية العربية. ولقد استغرق الأمر قادة الائتلاف الوطني مدة شهرين لإقناع الكرد بانه، بينما قد تعالج الاتفاقات المبكرة بعض مطالبهم، إلا أن المشاكل العويصة مثل وضع كركوك يجب إن تتبع فيها تفاصيل القانون المؤقت وتترك إلى الجمعية العامة للبت فيها.

لقد مثل السنة التحدي الأصعب. ربما كان الكرد متزمتين في التفاوض، بيد أنه لم يكن هنالك شك بالتزامهم بالعملية الديمقراطية. على الرغم من أن عدم مشاركة السنة تركتهم

بتمثيل ضعيف من 17 نائبا فقط، كان كلّ من الائتلاف العراقي والكرد يرون ضرورة إعطاء مناصب وزارية وإدارية أخرى للسنة، ولذا دخلوا في نقاشات مطولة ومضنية مع ممثلي السنة المنقسمين في الجمعية. ولما كانوا الخاسر الأكبر في العملية الانتخابية، وخوفاً من تجاهلهم، ورغم الموقف الرافض الذي أبدوه في العلن، بدأ السنة بإظهار علامات من المرونة التي لم تكن جزءاً من تجربتهم السياسية السابقة.

وتم تشكيل الحكومة الجديدة في 27 نيسان عام 2005 برئاسة إبراهيم الجعفري زعيم حزب الدعوة الذي كان أحد المكونات الأساسية في الائتلاف الوطني العراقي. قسم الجعفري المناصب الوزارية ليس فقط بين السنة والشيعة والكرد، بل بين الأحزاب المختلفة المنضوية تحت عباءة الائتلاف العراقي. بينما كان الغرض من حكومة الوحدة الوطنية هو القضاء على الصراع، أو على الأقل التقليل من احتمالاته، وبالتالي دفع البلاد صوب المصالحة بصورة نهائية، إلا أنها في الحقيقة كانت سببا في الركود السياسي والإداري. وفي خريف 2005 بدا واضحا للجميع أن سيطرة الجعفري على وزرائه كانت هامشية في أحسن الحالات. وفي الحقيقة، أصبح كل وزير عبارة عن كانتون منفصل، إذ أن ولاءه كان إلى زعيم حزبه أو مجموعته الإثنية والطائفية وليس إلى رئيس الوزراء قليل الحيلة. وانه في هذه الفترة قد نشأت ونمت المجموعات المليشاوية وأصبحت أكثر عنفا، إذ أنها الآن يمكن أن تعتمد على الدعم السياسي والبيروقراطي.

أن فشل الحكومة في إيقاف الفوضى المتصاعدة بسبب المتمردين السنة والمليشيات الشيعية الفوضوية صاحبه فشل تام في تحقيق أي تقدم ملموس في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. إلا أن الجانب الإيجابي الوحيد هو أنها كانت حكومة مؤقتة بمهمة محدود وهي كتابة الدستور الدائم والتصويت عليه وعقد انتخابات عامة في نهاية العام.

لقد كان أداء حكومة الجعفري في تلك المهمتين أفضل نوعا ما. لقد أخرت الخلافات الشديدة بين المجموعات المختلفة، ولا سيما السنة، تشكيل لجنة كتابة الدستور، ولهذا لم تبدأ المناقشات إلا في بداية تموز. وبسبب ضغط الموعد النهائي في 15 من آب، وبسبب المسائل الخلافية المهمة الكثيرة، فإن اللجنة البطيئة والمنقسمة، قد أصدرت وثيقة توافقية، والتي تركت ثلاث وخمسين فقرة لتحل في وقت ما في المستقبل. وحتى مع ذلك فقد رفض الأعضاء السنة الموافقة على الوثيقة. الأمر الذي كان يقلقهم أكثر هو احتمال انحدار العراق إلى كيان فدرالي (أو بالأحرى كونفدرالي) ضعيف التماسك، يتكون من فيدراليات شيعية وكردية في الجنوب والشمال، تاركا السنة في المنطقة الوسطى التي تفتقر إلى الثروات.

وباقتراب موعد التصويت على الاستفتاء في 15 تشرين الأول، دخلت الأطراف في مفاوضات مضنية شهدت تدخلا كبيرا للأمريكان. كان الهدف الوصول إلى توافق يقلل من القلق السني، وخاصة فيما يتعلق بالتركيبة الفدرالية للبلاد. وقبل ثلاثة أيام من الاستفتاء، وافق الشيعة والكرد على الطرح الذي قدمه الحزب الإسلامي العراقي، وهو أكبر الكيانات السنية، وذلك بتضمين بند يقوم بتشكيل لجنة جديدة بعد الانتخابات العامة تكون مهمتها «إجراء التعديلات الدستورية اللازمة».[1] وبعدها تم الإعلان أن الحزب الإسلامي لن يقوم بتشجيع اتباعه على المشاركة في الاستفتاء فحسب، بل سوف يحثهم على التصويت لصالح الوثيقة.

ولو كان الشيعة والكرد يظنون أنهم من خلال إدخال الحزب الإسلامي فإنهم سوف يقضون على المعارضة السنية للاستفتاء والدستور، فإنهم كانوا مخطئين. فبينما صوتت المناطق الشيعية والكردية بكثافة لصالح الدستور، فإن محافظتين سنيتين قد صوتتا بكثافة ضده، وسجلت الثالثة نسبة 55 بالمائة تصويتا سلبيا. لقد خسر السنة فرصة هزيمة الدستور، إذ أن القانون المؤقت كان ينص على أن نسبة الرفض التي تصل إلى الثلثين في أي ثلاث محافظات من المحافظات الثمان عشر كفيلة بإفشال الدستور. بينما كان التصويت السلبي السني يكشف عن عدم رضا المجتمع السني عن دوره السياسي الضئيل، وبينما فشل السنة بتحقيق هدفهم للمرة الثانية بعد كانون الثاني، إلا أن الشعور السائد بين القادة السنة كان أنهم قدموا موقفا قويا من خلال مشاركتهم في الاستفتاء من موقفهم في كانون الثاني عندما قاطعوا الانتخابات. ففي هذا الوقت لم تكن هنالك دعوات لمقاطعة الانتخابات العامة في كانون الأول 2005، والتي كانت تهدف إلى تشكيل جمعية وطنية دائمة لمدة أربع سنوات وتعيين رئيس ورئيس وزراء وكابينة وزارية.

أعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات عن 28 تشرين الأول موعدا نهائيا لتسجيل الأحزاب. وفي اليوم التالي أعلنت عن تسجيل 228 حزبا ائتلافا وكيانا سياسيا للمنافسة في الانتخابات. إلا أنه كان واضحا منذ البداية أنه على الرغم من كثرة الأحزاب والقوائم المسجلة، فإن خمسة ائتلافات كانت ستحوز على حصة الأسد من مقاعد الجمعية. كانت تلك هي الائتلاف الوطني العراقي والذي أصبح يحمل طابعا إسلاميا أكبر من خلال انسحاب بعض الأعضاء ذوي التوجهات العلمانية، مثل أحمد الجلبي زعيم حزب المؤتمر العراقي وانضمام تيار تابع

(1) Al ـ Rafidayn (Baghdad), October 13, 2005

إلى رجل الدين المتشدد مقتدى الصدر، والائتلاف الكردستاني وقائمتين سنيتين هما جبهة التوافق العراقي والجبهة العراقية للحوار الوطني، والقائمة العراقية العلمانية برئاسة إياد علاوي.[1] وما أن تم إعلان أسماء الائتلافات والأحزاب، حتى بدأت الحملة الانتخابية بضراوة.

الشيء الأكثر وضوحا في تلك الحملات كان طبيعتها المناطقية. إن تقاطع الخطوط الجغرافية والإثنية والطائفية في معظم مناطق البلاد قد منع من حصول الحوارات العامة بين مختلف الأحزاب والائتلافات. فعلى سبيل المثال، فلم يقم الائتلاف الوطني أو جبهة الحوار بمحاولة اجتذاب للمقترعين من المدن الكردية دهوك أو أربيل أو السليمانية. وفي المقابل، لم يكن هنالك أي حضور كردي في المناطق الشيعية في الجنوب أو في المدن السنية في الأنبار وصلاح الدين. حتى في المدن الكبيرة والمفترض أن تحمل تعددية إثنية واسعة مثل بغداد والموصل وكركوك، فلقد كان يندر حصول اختراق للخطوط الإثنية والطائفية داخل تلك المدن. حيث أن الأحزاب ركزت جهودها على تقوية قواعدها بين مجموعات الدعم الإثنية والطائفية التي تتبع لها، وكانوا عازمين بقوة على منع أي جهود لأحزاب أخرى في مناطقهم.

وفي وضع كهذا، فإن المجموعات الأكثر عرضة للخسارة هي الائتلافات والأحزاب العلمانية غير الإثنية، والتي اعتمد أداؤها في الانتخابات على القيام بحملة وطنية فعالة. فعلى سبيل المثال، فقد واجهت قائمة علاوي العراقية العلمانية مقاومة شرسة من الائتلاف الوطني في المناطق التي يعدّها تابعة له حصريا. فلقد تعرضت مقرات قائمة علاوي إلى إطلاق نار في مدن البصرة والناصرية وهجوم بالقنابل في مدينتي النجف وكربلاء الشيعيتين المقدستين.[2] ولم يكن الناشطون التابعون إلى الائتلاف الوطني يقبلون برفع أعلام القائمة في مدينة بغداد.[3] حيث ما أن ترفع لافتات تابعة إلى قائمة علاوين حتى يقوم بعض العناصر المؤيدة للائتلاف، والتي كان بعضهم من المسلحين، بإنزالها وبتمزيقها. وفي الحقيقة، فقد قام بعض أنصار الائتلاف العراقي بالتصعيد حيث انهم رفعوا لافتات تابعة لهم مرسوم في نصفها صورة إياد

(1) See al ـ Rafidayn (Baghdad), October 30, 2005; USA Today, November 2, 2005; Economist, December 10, 2005.

(2) Al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 9, 2005; al ـ Rafidayn (Baghdad), December 17, 2005.

(3) Al ـ Rafidayn (Baghdad), November 29, 2005; al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 9, 2005.

علاوي وفي النصف الثاني من الصورة مرسوم صدام حسين، ومكتوب تحتها عبارة (بعثيون). وفي لافته أخرى كتب عليها كلمة (مجرمون) جمعت صور علاوي وصدام ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارييل شارون وهم يبتسمون تجاه أحدهم الآخر.[1] أن هذه الأعمال من قبل الائتلاف الوطني لم تستهدف قائمة علاوي فقط، بل أن السنة اتهموا الائتلاف بمنع مناصريهم من نشر لافتات المرشحين السنة في بغداد.[2] أما التحالف الكردستاني فقط اعترض بشدة على إزالة اللافتات التابعة لهم من قبل السنة في المناطق غير الكردية في الموصل. إلا أن التحالف التزم الصمت عندما تم تمزيق لافتات خصيمه الاتحاد الإسلامي الكردستاني من على الجدران في بعض المدن الكردية.[3] إذ يبدو أن ما كانت تعدّه بعض المجموعات مشروعاً ضمن الحملة الانتخابية كانت المجموعات الأخرى تعدّه انتهاكا يستدعي الرد بصورة حازمة.

الأخطر من ذلك كان حملة من الاغتيالات والهجمات المسلحة التي طالت بغداد وبعض المدن الأخرى. طال بعضها عدد من السياسيين السنة الذين دعوا إلى المشاركة في الانتخابات ونبذ العنف. ففي غضون يومين من إعلان أحد السياسيين السنة من جبهة التوافق العراقية بأن عدم المشاركة في الانتخابات يرقى إلى منزلة الخيانة[4]، تمّ رميه وتركه صريعاً في وضح النهار في شمال بغداد. وفي الحقيقة، فقد أعلنت الجبهة أنه بعد شهر من إعلانها حملتها الانتخابية، فقد تم قتل ما لا يقل عن عشرة من أعضائها، بما في ذلك رئيس منظمتها في مدينة الرمادي. إذ اقتيد الرجل من أحد المساجد أمام مرأى المصلين الآخرين ومن ثم أعدم.[5] وقُتل العديد من أعضاء الأحزاب أما بصورة فردية أو من خلال هجمات منظمة طالت مقرات تلك الأحزاب.[6] مما دفع السفير الأمريكي آنذاك زلماي خليل زادة إلى التنديد بحمى القتل وأعمال العنف الأخرى.[7] وكذلك أدان السفير البريطاني أعمال العنف قائلا أن أي استهداف

(1) Al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 9, 2005; Al ـ Ahali (Baghdad), December 7, 2005.

(2) Al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 11, 2005.

(3) Al ـ Ahali (Baghdad), December 7, 2005; al ـ Sharq l ـ Awsat (London), December 9, 2005.

(4) Al ـ Sharq al ـ Awsat (London), November 30, 2005.

(5) New York Times, December 4, 2005.

(6) New York Times, December 11, 2005.

(7) Al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 11, 2005.

أو تهديد ضد الأحزاب أو الأشخاص امر غير مقبول في العراق الجديد.[1] كانت أصابع الاتهام توجه إلى عدة جهات منها القاعدة وبعض المنشقين الشيعة، إلا أنها كانت كلها تفتقر إلى الدليل الملموس. وبالرغم من أن العنف السياسي كان ظاهرة مربكة، إلا أنه ليس حالة نادرة في العمليات الانتخابية في العالم الثالث من حيث مداه، وأن هذه المشاكل قد أضافت إلى المشاكل العامة الموجودة أصلا مثل غياب الأمن، الأمر الذي أثر على حرية الحركة لقادة الأحزاب، مما دفعهم إلى استخدام الوسائل الإلكترونية والمطبوعة. ولقد قامت القنوات الفضائية مثل العراقية والسومرية والعربية بنشر إعلانات مستمرة للأحزاب السياسية. وفي هذا المضمار بدا أن قائمة علاوي كانت الأبرع والأكثر تمويلا. وفي المقابل كان هنالك العدد الكبير من المواصفات واللقاءات والجدالات التي ضمت كافة أطراف الأحزاب العراقية سواء على شاشات التلفاز أو في الصحف أو الإذاعات.

لقد برزت العديد من المواضيع في تلك اللقاءات مع قادة الأحزاب، منها بالطبع المشكلة المزمنة: الأمن والخدمات والوضع الاقتصادي. جاءت معظم الانتقادات اللاذعة من قبل أعضاء قائمة إياد علاوي، الذين اتهموا حكومة الائتلاف الوطني بقيادة الجعفري بالتردد والفساد وانعدام الكفاءة. ولاعتقاده بأنها مسألة من شانها أن تغير مجرى الانتخابات، فقد ركز إياد علاوي على عدم كفاءة حكومة الجعفري، مشيرا إلى المشاكل التي تعاني منها البلاد، مثل انعدام شبكات المجاري، والنقص الحاد في الطاقة الكهربائية، وقلة فرص العمل، وانعدام الضمان الصحي، والأهم من ذلك الفوضى اليومية المتأتية من أعمال العنف والتي كانت الحكومة في أحسن الأحوال غير مهيأة لمواجهتها، وفي أسواء الأحوال غير مستجيبة لها. وفي عبارة شهيرة في مؤتمر عقد قبيل الانتخابات بعدة أيام، قال علاوي أن العراقيين لم يعودوا يثقوا بحكومة ينخرها الفساد المالي والإداري وعاجزة عن مواجهة الحملة الإرهابية التي تستهدف المواطنين ومرشحي البرلمان، والتي تركت العراق بلدا ممزقا وضعيفا على شفا حفرة الحرب الأهلية.[2] وبلا مزيد من الإطناب، كان علاوي يقصد أن الحكومة التي يشكلها الائتلاف الوطني سوف تكون، كسابقتها، أداة إيران في العراق، وبالتالي فهي سوف تزيد من الاحتقان الطائفي الذي سوف يزعزع استقرار البلاد.

(1) Al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 9, 2005.

(2) Al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 11, 2005.

كانت استراتيجية الائتلافين السنيين معاكسة فيما يخص الجانب الأمني. فلقد اتهمت الحكومة العراقية وبالأخص وزارة الداخلية (المسؤولة عن الشرطة والأجهزة الأمنية) بإطلاق يد المليشيات والمنشقين الشيعة في اغتيال الأبرياء من السنة انتقاماً من أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون. وبعدها اتهموا وزير الداخلية بملء الوزارة بعناصر المليشيا الشيعية فيلق بدر التي ينتمي لها، معطيا بذلك الشرعية إلى العنف الذي تمارسه الشرطة ضد المجتمع السني. حيث صرح أحد قادة جبهة التوافق: «تتكلم الحكومة عن الإرهاب، لكن ماذا عن إرهاب الدولة».[1] وكما فعل علاوي، فقد كان القادة السنة يعيدون إلى الأذهان شبح الحرب الأهلية التي ألقوا باللائمة فيها على حكومة الجعفري ونظرتها وسياساتها الطائفية والفئوية.

الموضوع الآخر الذي هيمن على السجالات الانتخابية كان موضوع الفدرالية. ارتبط هذا المفهوم عضويا بتطلعات الكرد بعد هزيمة وسقوط نظام صدام في نيسان 2003. فمنذ بداية النظام السياسي الجديد، بين الكرد بوضوح أن ثمن بقائهم جزءا من العراق هو قبول الشيعة والسنة بنظام فدرالي ينص على إعطاء كردستان التي تشمل على الأقل المدن الثلاث أربيل ودهوك والسليمانية القدر الكبير من الاستقلال داخل العراق. ومع أن الجدال اندلع حول هذه المسألة في البداية، إلا أنه في منصف 2005، كان واضحا أن مسألة الاستقلال الفدرالي لكردستان أصبح أمرأ واقعا. وحتى السنة قبلوا بهذا الأمر على مضض في النهاية.

ما دفع السجال حول الفدرالية إلى الواجهة هو إعلان عبد العزيز الحكيم الذي كان الرئيس الرسمي للائتلاف الوطني عن مشروع فدرالية الوسط والجنوب، الأمر الذي أشعل غضب السنة. لقد أصبح التنديد بهذه الخطوة التي عدّت مقدمة لتقسيم العراق جزءا أساسيا من الأجندة السياسية للقادة السنة في الحملة الانتخابية. لقد لخص عدنان الدليمي وهو زعيم جبهة التوافق السنية الرؤية السنية التي ترددت كثيرا في وسائل الإعلام بأنهم لم يرضوا بتشكيل الأقاليم في الجنوب والوسط. لقد قبلوا بأقاليم كردستان بسبب خصوصيته التاريخية. وأن تلك الخصوصيات لا تنطبق على باقي أجزاء البلاد.[2] إلا أن الرفض السني لم يثن الحكيم من ترديد هذا المشروع عدة مرات في الفترة التي سبقت الانتخابات.

المسألة الأخرى التي تصادمت حولها الأحزاب كان النقاش حول دور الدين في السياسة

(1) Al ـ ʻArabiya Television, December 12, 2005.

(2) Al ـ Ahali (Baghdad), January 4, 2006.

بصورة عامة وفي الحملات الانتخابية بصورة خاصة. لقد قادت القائمة العراقية بالخصوص الاتهامات ضد إدخال الدين في السياسة. لقد كان الهدف الضمني، وفي بعض الأحيان المعلن لتلك الحملة هو الائتلاف الوطني العراقي، والذي كما اسلفنا تشكل من الأحزاب الإسلامية الشيعية في الغالب.[1] ومن المثير للاهتمام أن الأحزاب السنية، وفي مقدمتها الحزب الإسلامي العراقي الذي كان امتداداً لحركة الإخوان المسلمين، كان يثقف على فصل الدين عن السياسة. إذ من الواضح أن دولة إسلامية بقيادة الأحزاب الشيعية المختلفة لم تكن أمرا مستساغا عند الأصوليين السنة. وفي خضم كل ذلك، كان الائتلاف الوطني مقيدا في دفاعه عن إدخال الدين في السياسة، إذ أن موقف الائتلاف كان أن القرارات السياسية تؤخذ بالنظر إلى المصلحة الوطنية، إلا أن العراقيين في نهاية المطاف مجتمع ملتزم إسلاميا ولا يقبل بنوع من العلمانية الغربية. يبدو أن الائتلاف كان يود أن يبقى مخلصا لأصوله الدينية، ولكن في نفس الوقت يوكد للناخبين بأن العامل الديني هو فقط واحد من بين العوامل التي تحدد اتخاذ القرارات في مجال السياسة العامة.

في كل تلك النقاشات حول الدين والسياسة كان ظل آية الله علي السيستاني وهو أكبر رجال الدين الشيعة حاضرا. لم يدلِ رجل الدين البعيد عن وسائل الإعلام بأي تصريح خلال فترة الحملة الانتخابية. كان مكتبه يصدر بعض المشورة من وقت لآخر، وكان مساعدوه وطلبته يدلون ببعض التصريحات على لسانه والتي كانت بمجموعها تؤكد حياديته.[2] لم يمنع ذلك الائتلاف الوطني وباقي المجاميع الشيعية من استغلال اسمه لصالحهم، معلنين انتماءهم له وواضعين صوره على لافتاتهم،[3] الأمر الذي أثار انتقادات المجاميع الأخرى، لا سيما القائمة العراقية العلمانية.

(1) For example, Al ـ Rafidayn (Baghdad), October 26, 2005; al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 13, 2005; al ـ Ahali (London), October 19, 2005; al ـ Hayat (Beirut), November 24, 2005; al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 11, 2005; al ـ Rafidayn (Baghdad), December 11, 2005.

(2) For instance, Al ـ Sabah (Baghdad), December 13, 2005; al ـ Ahali (Baghdad), December 7, 2005; al ـ ‘Arabiya Television, October 28, 2005; al ـ Zaman (Baghdad), October 29, 2005.

(3) دافع رئيس الوزراء أبراهيم الجعفري الذي ينتمي إلى الائتلاف العراقي الموحد بالقول أن من حق أي حزب أن يضع على لافتاته أي صورة يشاء سواء كانت لرجل دين أو مفكر أو رياضي. ينظر:
Al ـ Sharq al ـ Awsat (London), December 13, 2005.

وأخيرا، كانت هنالك عدة إشارات إلى مسألة الاحتلال الأمريكي وقوات التحالف للعراق. إلا أن هذا الموضوع لم يكن النقطة الحاسمة والتي تحدد مسار كل النقاشات الأخرى كما كان متوقعا. لم تدعم أي جهة الاحتلال المفتوح الأمد، وكان الجميع يتفق على التفاوض مع الأمريكان وحلفائهم حول جدول زمني للانسحاب، مع الأخذ بنظر الاعتبار المعرقلات الموجودة. ولقد طالبت الأحزاب السنية بالإضافة إلى مقتدى الصدر أن يجري الانسحاب بسرعة أكثر من الآخرين. إلا أن الخيار الأكثر واقعية والذي ينص على الانسحاب التدريجي تبعا لجدول زمني قد تم التوصل اليه في مؤتمر مصالحة رعته الجامعة العربية قبل شهر من ذلك الوقت وحضرته كل القوى العراقية.

من خلال النقاشات الحامية والعلنية حول المواضيع العامة، يمكن القول إنه بحلول الانتخابات في 15 كانون الأول 2005، فإن الشارع العراقي كان على علم بالأمور وما ستؤول اليه الأوضاع فيما يخص تلك المواضيع. لقد كانت تلك النقاشات عميقة وفي كثير من الأحيان معقدة بصورة توحي بأنها سوف تنتج تأثيرا على قرار الناخب. إلا أنه يبدو أن الناخبين عندما توجهوا إلى الاقتراع، قد صموا آذانهم عن كل الضوضاء التي خلقتها الحملات الانتخابية، وعادوا إلى انتماءاتهم الأصلية، بالضبط كما فعلوا قبل أحد عشر شهرا في كانون الثاني 2005.

شارك أكثر من 12 مليون ناخب في انتخابات 15 كانون الأول، والذين شكلوا نسبة 77% من الناخبين المسجلين. يوضح جدول 11 ـ 1 نسبة المشاركة مرتبة من الأعلى إلى الأدنى. لم يكن مستغربا أن المحافظات الكردية الثلاث بالإضافة إلى كركوك ذات الأغلبية الكردية قد سجلت النسب الأكبر للمشاركة. أن المفاجئة الكبرى كانت نسب المشاركة المرتفعة في المحافظات السنية صلاح الدين والأنبار. أن معدل المشاركة في المحافظات الشيعية التسع كان أدني من المعدل الوطني عند 71%. أما بغداد التي كانت ساحة لأعمال العنف اليومية فقد سجلت نسبة مشاركة منخفضة نسبيا ولكنها جيدة ب 70%. لقد مثلت الانتخابات المد الأعلى للسعي الديمقراطي في العراق. بيد أن الفورة الحماسية ما كنا لها لتستمر طويلا بعد صدور نتائج الانتخابات والتي دلت ليس على شيوع الروح الديمقراطية العامة بل على ترسخ النزعات الإثنية والطائفية.

**الجدول 11 ـ 1: تحليل التصويت في المحافظات في انتخابات 15 كانون الأول 2005**

| المحافظة | نسبة المشاركة | المحافظة | نسبة المشاركة |
|---|---|---|---|
| صلاح الدين (سنية) | 98 | ميسان (شيعية) | 73 |
| أربيل (كردية) | 95 | نجف (شيعية) | 73 |
| دهوك (كردية) | 92 | ذي قار (شيعية) | 72 |
| أنبار (سنية) | 86 | بغداد (مختلطة) | 70 |
| كركوك (مختلطة) | 86 | نينوى (مختلطة) | 70 |
| سليمانية (كردية) | 84 | كربلاء (شيعية) | 70 |
| بابل (شيعية) | 79 | واسط (شيعية) | 68 |
| ديإلى (مختلطة) | 75 | المثنى (شيعية) | 66 |
| بصرة (شيعية) | 74 | القادسية (شيعية) | 65 |

**المصدر: المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق 20 ـ 1 ـ 2006**

## وحل الانقسام الاثني والطائفي: آيار 2005 ـ خريف 2007

عندما أُعلنت النتائج الجزئية بعد عدة أيام من الانتخابات، وأظهرت فوز الائتلاف الوطني العراقي، تصاعدت الشكاوى بحصول التلاعب بالانتخابات في بغداد والمدن السنية.وانطلق آلاف المتظاهرين إلى الشوارع منددين بالمفوضية المستقلة للانتخابات في العراق، متهمين إياها بالانحياز لصالح الائتلاف الوطني. كان الضغط كبيرا إلى درجة منع فيها المفوضية من إعلان نتائج الانتخابات وانتظار وصول فريق أممي إلى بغداد في نهاية كانون الأول للتدقيق في الشكاوى والتي وصل عددها إلى 2000 شكوى. وفي 17 من كانون الثاني، أُعلن عن حصول بعض الخروقات، إلا أنها خروقات ثانوية، وأنها لا يمكن أن تؤثر على التوزيع النهائي لمقاعد البرلمان. لذا أُعلنت النتائج النهائية الرسمية في 17 كانون الثاني، وكما موضح في الجدول 11 ـ 2.

**الجدول 11 ـ 2: عدد المقاعد البرلمانية التي حصل عليها كل ائتلاف في انتخابات 15 كانون الأول 2005**

| الحزب / الائتلاف | المقاعد البرلمانية |
|---|---|
| الائتلاف العراقي الموحد (شيعي) | 128 |
| التحالف الكردستاني | 53 |
| جبهة التوافق (سنية) | 44 |
| القائمة العراقية (علمانية) | 25 |
| الحوار الوطني | 11 |
| الاتحاد الإسلامي الكردستاني | 5 |
| المصالحة والتحرير (سني) | 3 |
| رساليون (الصدريون الشيعة) | 2 |
| الجبهة التركمانية | 1 |
| الأمة العراقية (علماني) | 1 |
| الجبهة الأيزيدية | 1 |
| قائمة الرافدين (مسيحية) | 1 |
| المجموع | 275 |

**المصدر: المفوضية المستقلة للانتخابات**

لا يوجد أوضح من تلك النتائج على سيادة الولاءات الإثنية والطائفية. إذ قضت تلك النتائج على أي أمل من أن يتجه الشارع إلى المطالب العلمانية بفصل الدين عن السياسة أو أن يتغلب على الانقسامات الإثنية. وكذلك فقد تبددت أمال إدارة بوش بأن تحصل القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي على موقع تفاوضي أفضل تمكنه من أن يكون لا عبا أساسيا في وضع علماني، تبددت عندما خسرت قائمة علاوي 40 % من المقاعد التي حصلت عليها في الانتخابات السابقة في كانون الثاني 2005. يصبح مدى الانقسام الاثني والطائفي في التصويت واضحا عندما يتم النظر إلى نتائج الاقتراع على المستوى المناطقي.

يظهر الجدول في 11 ـ 3 أن الأحزاب الكردية قد حصلت على 100 % من الأصوات في المناطق الكردية، بينما حصلت الأحزاب السنية على 88 % من الأصوات في مناطقها والأحزاب الشيعية على 86 % من الأصوات. واستمر النسق نفسه في الأصوات الانتخابية في المناطق المشتركة. من المفاجئ أن تلك النزعات المناطقية قد تكررت في الاقتراع الذي حصل خارج القطر للعراقيين المقيمين في الخارج، والذي قضى الكثير منهم سنوات بل عقود عديدة بالعيش في أنظمة ديمقراطية. إذ حصلت قائمة علاوي والأحزاب العلمانية الأخرى على اقل من 20 % من الأصوات.

**جدول 11 ـ 3: التقسيم الإثني والطائفي للمقاعد البرلمانية**

| المحافظة | المقاعد المخصصة | القوائم لشيعية | القائمة العراقية | القوائم السنية | القوائم الكردية | الأخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الشيعية** | | | | | | |
| البصرة | 16 | 13 | 2 | 1 | | |
| ذي قار | 12 | 11 | 1 | | | |
| بابل | 11 | 9 | 1 | 1 | | |
| النجف | 8 | 7 | 1 | | | |
| القادسية | 8 | 7 | 1 | | | |
| واسط | 8 | 7 | 1 | | | |
| ميسان | 7 | 6 | 1 | | | |
| كربلاء | 6 | 5 | 1 | | | |
| المثنى | 5 | 5 | | | | |
| **السنية** | | | | | | |
| الأنبار | 9 | | | 9 | | |
| صلاح الدين | 8 | 1 | 1 | 6 | | |
| **الكردية** | | | | | | |
| السليمانية | 15 | | | | 15 | |
| أربيل | 13 | | | | 13 | |
| دهوك | 7 | | | | 7 | |
| **المختلطة** | | | | | | |
| بغداد | 59 | 35 | 8 | 14 | 1 | 1 |
| نينوى | 19 | 2 | 2 | 10 | 4 | 1 |
| ديالى | 10 | 2 | 1 | 5 | 2 | |
| كركوك | 9 | | | 3 | 5 | 1 |

**المصدر: المفوضية المستقلة للانتخابات**

الاختلاف الأكبر عن الانتخابات السابقة هو أن الائتلاف الوطني لم يحصل على الأغلبية التي حصل عليها في الانتخابات الماضية. ونظرا لأن معظم القرارات تتطلب أغلبية الثلثين، فإن البحث عن شركاء من قبل الائتلاف الوطني كان ضرورة وليس علامة على الشهامة. إلا أنه في إطار تشكيل التحالفات، فإن عدة عوامل كانت حاسمة وليست الأرقام فحسب. فنظرا لتصاعد الأعمال المسلحة، فأنه كان يجب الاستجابة إلى مطالب السنة بمواقع تفوق حجمهم الانتخابي. فعلى الرغم من أنه كان من الواضح لكل الأطراف ضرورة إشراك السنة في الحكم، إلا أن المعضلة كانت في التوافق حول كيفية توزيع المناصب الوزارية بين أعضاء التحالف

المرتقب. أوضحت الجدالات التي أعقبت الانتخابات مدى التباعد بين رؤى كل حزب.[1] فبينما دعا السنة إلى حكومة وحدة وطنية تتضمن ضمنا المساواة في توزيع المناصب، فإن الائتلاف الوطني كان يصر على توزيع المناصب بناء على الاستحقاق الانتخابي.

كانت البنية السياسية التي برزت في ربيع وبواكير صيف عام 2006 تشبه بصورة كبيرة النظام السياسي في لبنان. إذ جرى تقسيم مواقع اتخاذ القرار من تلك العليا نزولا بناء على الانقسامات الإثنية والطائفية. حيث تسلم جلال الطالباني الكردي رئاسة الجمهورية مع نائبين شيعي وسني، بينما ذهبت رئاسة الجمعية الوطنية إلى سني، مع نائبين شيعي وكردي. بينما كان لرئيس الوزراء، الذي كان بالضرورة شيعيا، نائبان سني وكردي. وفي الحقيقة، تركت تلك المهمة الكبيرة إلى رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي لملء 36 منصبا وزاريا ليس بالنظر إلى الكفاءة فحسب، بل أيضا إلى التقسيم الاثني والطائفي الذي يرضي جميع الأحزاب على المستوى الوطني. لذا ليس من الغرابة بمكان أن البلاد التي كانت ترزح تحت الكثير من المشاكل والتي كان العنف يقطع أوصالها، لم تحصل على حكومة فعالة حتى العشرين من آيار، أي بعد أكثر من خمسة أشهر بعد الانتخابات.

كانت التركيبة الإثنية والطائفية للمؤسسات الحكومية انعكاسا، وإلى حد ما سببا في الانحدار الذي شهده العراق نحو الولاءات والانتماءات الإثنية والطائفية، والتي سرعان ما بدأت تأخذ منحى ديمغرافيا تقسيميا. ففي نهاية صيف عام 2006، كان الشيعة والسنة يقتلون بعضهم بعضاً بصورة مطردة. وبينما أسهمت بعض الأعمال الاستفزازية مثل تفجير القبة العسكريةوالتي كانت واحدة من أكثر الأماكن قداسة لدى الشيعة، في تأجيج العنف بين السنة والشيعة، إلا أن الانقسام الطائفي الذي عاد إلى واجهة الوعي الشعبي قد كان عملا تدريجيا ومقصودا على مدى الوقت. فكما رأينا سابقا، فإن الهويات والولاءات الإثنية والطائفية كانت متجذرة منذ أيام الحقبة الصدامية، إلا أن مؤسسات الدولة بعد 2003 لم تتخذ أي إجراء لإضعافها. بل على العكس، فإن المؤسسات العراقية منذ تأسيس مجلس الحكم بعد عدة أشهر من الإطاحة بصدام حتى حكومة المالكي كانت تتبنى وتشرعن الولاءات المناطقية من خلال قرارات وسياسيات متعمدة. فما أن تكون الهويات الإثنية والطائفية هي العامل المحدد لاختيارات ورغبات الأشخاص، وتكون هي الرابط الذي يربط العلاقات المجتمعية، حتى يصبح العنف ضد الآخر الذي يمثل تهديدا من الانتماءات الأخرى أمرا مشروعا ومستساغا.

(1) Al ـ Sabah (Baghdad), January 14, 2006; al ـ Arabiya Television, January 14, 2006.

فلقد تصاعدت وتيرة العنف بين السنة والشيعة في خريف عام 2006. كان 110 ـ 130 يلقون حتفهم يوميا (هذا إذا غضضنا النظر عن الجثث المشوهة والجرحى) بسبب تصاعد العنف الطائفي. ولما كان ذلك النمط من العنف لا يميز كثيرا بين الأفراد، فقد يلقى الإنسان حتفه بسبب مكان سكناه، وبالتالي فإن الانقسام الطائفي تجسد في الانقسام بين الحدود الديمغرافية. لذا كان من المتوقع أن تزداد الهجرة والهجرة المعاكسة إما بسبب التهديد أو بسبب نزعة الناس إلى التواجد مع المجموعات التي ينتمون اليها في أوقات تفشي العنف والخوف. لذلك شهدت البصرة، وهي من أكثر المدن المختلطة في الجنوب، هجرة كبيرة للسنة بسبب استهداف بعض المساجد السنية ومقتل بعض رجال الدين السنة.[1] كما هاجر السنة من المدن الجنوبية الأخرى مثل الديوانية والناصرية حيث كانت المليشيات الشيعية، وخاصة جيش المهدي، تنشط غير عابئة بالمؤسسات الأمنية للدولة.

وفي تلك الأثناء كانت هنالك هجرة مماثلة من المناطق السنية في شمال وشمال غرب بغداد. حيث أجبر الشيعة القاطنين في المناطق المختلطة، لاسيما في مدينة سامراء وفي محافظة ديالى، إلى الهجرة بأعداد كبيرة، حيث كان السنة يقودون حملات التطهير الطائفي، ولقد اتجه العديد من أولئك الشيعة جنوبا، لملء الفراغ الذي تركه السنة في المدن الجنوبية وبغداد.

وفي الحقيقة فإن الأمر الأصعب كان الهجرة الحاصلة بسبب العنف في بغداد. بسب طبيعتها المدنية المتسامحة والمتعددة الطوائف والأعراق فلقد كانت بغداد، التي تضم 25 إلى 30 بالمئة من سكان البلاد، تقدم كواجهة ضد تقسيم البلاد. إلا أن الحقيقة أن قرابة ثلاثة أرباع السكان كانوا يقطنون مناطق غير مختلطة. أما في المناطق المختلطة، فقد اشتدت الهجرة والهجرة المعاكسة القسرية في عام 2006. أحد الأمثلة الدرامية على ذلك هو ما حدث في منطقة الجهاد في نهاية الصيف. كانت تلك منطقة سنية إلا أنها تقع جنوب طريق المطار الذي كان يعدّ الطرف الشمالي لمنطقة شيعية. عندما وقع تفجير قرب جامع للشيعة، طفقت المليشيات الشيعية في عملية تدمير، وكانت تصوب أسلحتها تجاه السنة بناء على الرؤية، وقامت بإحراق المنازل، مما أدى إلى هجرة العوائل السنية من المنطقة. ووقعت حوادث أخرى كانت فيها الهجرة بسبب التهديد في قرابة 12 منطقة مختلطة في بغداد عام 2006.[2]

(1) Al ـ Zaman (Baghdad), June 19, 2006.

(2) Al ـ Zaman (Baghdad), August 10, 2006; al ـ Ahali (Baghdad), August 12, 2006.

ولقد استمرت الهجرة على أساس التهديد الاثني والطائفي بلا هوادة بالرغم من الجهود الأمنية العراقية مدعومة بتدخل عسكري أمريكي مباشر.

وطبقا لبيانات من منظمة الأمم المتحدة لمساعدة العراق فإن قرابة 700000 شخص أجبروا على ترك منازلهم لأسباب طائفية خلال الاثني عشر شهر من آذار 2006 إلى آذار 2007، كان معظمهم في بغداد، التي هاجر فيها (أو أجبر على المهاجرة) قرابة 120000 شخص إلى مناطق ذات الأغلبية المذهبية.(1) وطبقا لمنظمة الهلال الأحمر العراقية، فإن قرابة 1128000 قد تم تهجيرهم داخل العراق حتى تموز 2007.(2) ولقد حازت بغداد على النسبة الأكبر من المهجرين، حيث أن 200000 قد هاجروا أو رحلوا قسريا من مناطقهم. هذا ولم تنخفض موجات التهجير ولا القتل الطائفي حتى بالرغم من الحملات العسكرية الحكومية المعلنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تلك الإحصائيات لم تأخذ بالحسبان الأف العرب والتركمان الذين تم تهجيرهم من كركوك من قبل الأكراد.

أسهم كل ذلك بتغذية النزعات الانفصالية في العراق والتي كانت موجودة أصلا في المناطق الكردية كما أسلفنا. من بين المدن العراقية الأخرى تمتعت المحافظات الكردية الثلاث أربيل ودهوك والسليمانية بالحكم الذاتي القريب إلى درجة الاستقلال. لقد كان الكرد ينتخبون رئيسهم والبرلمان والكابينة الوزارية وكانوا يتفآخرون بقوة كردية قوامها 100000 مسلح. والأهم من ذلك كله، أن الكرد قد قاموا بصياغة دستورهم الخاص الذي يكون له السلطة على الدستور العراقي في حال عدم الاتفاق الدستوري. كل هذا كان في سياق مشروع قومي مقصود كان الشباب الكرد فيه غير معنيين بتكلم اللغة العربية أو تعلمها. وفي الحقيقة، فقد كان الشباب الكرد الذين يتعلمون العربية كلغة ثانية كان ينظر اليهم باستغراب في أحسن الحالات، وفي أسوأ الحالات كان ينظر إليهم في ربية.(3)

لم يكن الشيعة يفكرون نفسيا بالانفصال كما كان الكرد. إلا أن هنالك اختلافات مهمة في رؤيتهم للعراق الموحد بعد الإطاحة بصدام عام 2003. على الرغم من أنهم لم يكونوا متعبين

(1) United Nations Assistance Mission for Iraq, Human Rights Report, 1 January 31 ـ March 2007, p. 19.

(2) United States Government AccountingOffice (GAO), Securing, Stabilizing and Rebuilding Iraq, GAO 1195 ـ 07 ـ, September 2007.

(3) في حوار مع مسؤول كردي رفيع يوم 17 ـ 3 ـ 2006.

بشأن الحكم الذاتي أو الاستقلال، إلا أنهم كانوا يتأثرون بدعوات القادة الشيعة التي كانت تدعو إلى إقامة الإقليم الشيعي. لقد استمر عبد العزيز الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بالدعوة إلى إقليم شيعي يتكون من تسع محافظات أسوة بالحكم الذاتي الذي يتمتع به الكرد، وكان قادة الائتلاف الوطني يطالبون بإجراء نقاشات جادة حول الفدرالية ينطرح فيها موضوع الإقليم الشيعي على النسق الكردستاني.[1] وبالطبع، لم يطالب الجميع بالإقليم الشيعي، مثل الزعيم الشاب مقتدى الصدر الذي كان يصور نفسه على أنه وطني عراقي، رافضا بذلك فكرة الإقليم الشيعي المنفصل. إلا إن مجرد طرح فكرة الإقليم الشيعي والنقاش الذي دار حولها يدلان على تقبل الهويات الإثنية والطائفية.

أحد العوامل الذي استمر بتغذية الأفكار الانفصالية كان عدم قدرة الدولة على بسط سلطتها وتوفير الأمان. فحسبما ذكر عالم الاجتماع الألماني الكبير ماكس فيبر، فإن على الدول احتكار أدوات العنف.[2] كانت القوات الأمنية العراقية في فترة ما بعد الانتخابات عاجزة عن فرض هيبتها على المجاميع المليشياوية التي كانت تنشط في العراق بلا خوف أو وجل من العقاب. ولم تكن القوات الأمنية للدولة تعدّ قوات شرعية. وكانت مشكوكاً في شرعيتها. كان المشارك في الجريمة قوات الشرطة والقوات الأخرى التابعة إلى وزارة الداخلية التي كان العراقيون ينظرون اليها بعين الريبة والازدراء. حتى إن وزير الداخلية نفسه قد اعترف بأن وزارته «منخورة بالعناصر الإرهابية.....».[3] وفي عبارة مثيرة للجدل أطلقها رئيس مجلس النواب محمود المشهداني بأن الذين يتكلمون عن حل المليشيات يدركون أن ذلك يعني حل الوزارات الأمنية نفسها.[4]

---

(1) Al ـ Rafidayn (Baghdad), August 17, 2006.

كان أصرار البرلمانيين الشيعة شديدا إلى درجة أن أحد السياسيين السنة قال أخاف أننا غير قادرين على عمل شيء لمنع تقسيم العراق. أن الأمور تسير بالطريق الذي يريدون [الشيعة]. ينظر:

Al ـ Jazeera Television, August 18, 2006.

(2) MaxWeber, FromMaxWeber: Essays in Sociology (London: Oxford University Press, 1946), p. 78.

(3) Al ـ Ahali (Baghdad), August 5, 2006. كان الجيش الأمريكي في العراق يشتكي مرارا في 2006 و2007 باختراق المليشيات الشيعية لوزارة الداخلية. فعلى سبيل المثال، فلقد أشار جنرال أمريكي إلى إطلاق سراح 24 مسلحا كانوا يشنون هجمات على القوات العراقية في الحلة. ينظر:

al ـ Zaman (Baghdad), June 10, 2007.

(4) Al ـ Rafidayn (Baghdad), August 8, 2006.

إذا كانت الدول تعدّ مهمة بسبب حفظ الأمن وتقديم الخدمات، فما سيدفع الناس إلى الالتزام بهذه الدولة الفاشلة. أن إحدى علامات عدم اهتمام الناس بمؤسسات الدولة كان التسامح الذي أبدته الحواضن الشعبية إلى المجاميع المختلفة من المليشيات. فالمليشيات لم تحز على الرضا الشعبي الكامل، فلقد كانت الكثير من أفعالها تتعرض للنقد الشديد. ولكن مع ذلك فلقد كان المليشيات تحترم أما لأنها (في أحسن السيناريوهات) توفر نوعا من الأمان الشكلي، أو في أسوأ السيناريوهات، بسب الخوف. وفي الأمثلة العديدة من الصدامات بين القوات الأمنية والمليشيات، فقد كانت أداء القوات الأمنية (وخصوصا إذا لم تكن مدعومة من القوات الأمريكية) ضعيفا إلى درجة لا يمنح الثقة بقدراتها القتالية. ولهذا كان ينظر إلى المليشيا على أنها قوة عسكرية موازية للقوات الأمنية أو بديلة عنها.

وحتى عندما انغمست المليشيات في أعمال عنف فظيعة، فإن مكانتها مقارنة بالقوات الأمنية لم تتأثر. ففي بعض الأحيان أريقت الدماء في مدينة البصرة في 2006 بسبب الصراع حول المكاسب والكسب المالي. خاض العديد من المليشيات مثل بدر والفضيلة وجيش المهدي صراعات على طرق تهريب النفط في جنوب العراق. لقد استلزم الصراع التدخل الشخصي لرئيس الوزراء نوري المالكي الذي أمر بتشكيل مجلس طوارئ لإدارة المحافظة والحد من نشاطات المليشيات، إلا أن الأمن استمر مفقودا واستمر تهريب النفط. أن المشكلة هنا هو أن هذا الصراع ربما يكون قد زاد من سخط الناس على جشع المجاميع المسلحة، إلا انه في الوقت نفسه رسخ الشعور بضعف مؤسسات الدولة، وهي نتيجة مفهومة وملموسة أهم وأكثر تأثيرا وخطورة على مستقبل العراق كبلد موحد وذي سيادة.

عكس الصراع بين المليشيات الشيعية في الأعوام 2006 و2007 التنافس الشخصي بين الزعامات السياسية. ليس هنالك من شك في أن الهوية الشيعية كانت هي السبب الرئيس لوجود الائتلاف الوطني العراقي الذي ضم المجاميع الشيعية الأربع الأكبر: حزب الدعوة والمجلس الأعلى وحزب الفضيلة والصدريين. إلا أن العلاقات داخل الائتلاف كانت عرضة للتنافس والتوتر الشخصي والاختلافات السياسية. لقد برزت تلك الخلافات حتى قبيل الانتخابات وهي مرحلة كان التوحد فيها أولوية، عندما أعلن حزب الفضيلة انسحابه من الائتلاف الوطني بسبب عدم رضاه عن سياسات زعيم الائتلاف عبد العزيز الحكيم بسبب

سياساته وطريقته في توزيع المقاعد في الجمعية الوطنية.[1] ولقد بقي الفضيلة جزءا من الائتلاف فقط لان مفوضية الانتخابات لم توافق على مطلبهم. وعادت الخلافات مرة أخرى بعد الانتخابات عندما أعلن الفضيلة إمكان الحوار مع قائمة إياد علاوي، الأمر الذي استدعى تعنيفا شديدا من الصدريين.[2] كان السبب الرئيس لذلك الخلاف العلاقة المتوترة بين زعيم الفضيلة آية الله محمد اليعقوبي والزعيم الصدري مقتدى الصدر. وكذلك لم تكن العلاقات بين المجلس الأعلى والصدريين حميمة. فلقد انتقد الصدريون تفاوض الحكيم مع الكرد بعد الانتخابات قائلين إن ذلك «مسعى شخصي لم يحظَ بمباركة الائتلاف الوطني».[3] لقد كان مقتدى ممتعضا من سلوك الحكيم بوصفه زعيماً للائتلاف الوطني؛ وكما رأينا فإن مقتدى كان يسوق نفسه قائداً وطنياً، رافضا بذلك مقترح الحكيم بإنشاء إقليم الوسط والجنوب الذي يضم المحافظات التسع ذات الأغلبية الشيعية. وعلاوة على ذلك، فإن المليشيات التابعة إلى المجموعتين، فيلق بدر وجيش المهدي، قد دخلت أكثر من مرة في صدامات دموية.

لذا لا غرابة أن الانتخابات العادلة والحرة في كانون الأول عام 2005 قد أعطت البلاد حكومة لكنها لم تعطها سيادة. إن محاولة رئيس الوزراء للموازنة بين الائتلاف الوطني والسنة والكرد والمجموعات العلمية قد خلقت جوا كان فيه الوزراء يرجعون أولا وقبل كل شيء إلى قادة كتلهم وليس إلى رئيس الوزراء. كان مفهوم المسؤولية المشتركة لمجلس الوزراء ثانوياً أمام ولاء الوزراء لانتماءاتهم الإثنية والطائفية. وفي هذه البنية السياسية كانت سلطة رئيس الوزراء تتضاءل، وبالفعل فلقد غدا واضحا أن مجلس الوزراء عبارة عن إقطاعيات مستقلة لا يملك رئيس الوزراء أي سلطة عليها. وأصبح من الشائع الإشارة إلى الوزارة الحكومية ليس من خلال الوظيفة المنوطة بها، بل من خلال الجهة التي تمتلكها أو الحزب أو المجموعة التي ترجع بالولاء اليها كنوع من الغنيمة.[4] وبالأخص وكما رأينا كانت وزارة الداخلية التي أصبحت

(1) Al _ Rafidayn (Baghdad), December 2, 2005.

(2) Al _ Hayat (Beirut), January 6, 2006.

(3) See Diamond, Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq, pp. 103 210 _ 179 ;139 _; see also Adeed Dawisha, «Iraq: Setbacks, Advances, Prospects,» Journal of Democracy, January 2004, pp. 13 - 14.

(4) حول حجم الفساد في العراق فإن إحدى الدراسات قد وضعت العراق في الموقع 160 بين 163 دولة. ينظر:

Transparency International, Corruption Percentage Index, 2006, pp. 5 - 7.

مأوى للفصائل والمليشيات الشيعية. أما الشيعة من جانبهم فكانوا يشكون من إن السنة، الذين كانت وزارة الدفاع من نصيبهم، يحاولون جعل الجيش سنيا. ولقد كان واضحا أنه حتى استقالة الوزراء الصدريين الستة عام 2007، والذين كانت وزاراتهم مثل الصحة والنقل مهتمة أكثر بفرض التعاليم الأسلمية الشيعية أكثر من اهتمامها بتأدية مهامها التخصصية.

وفي مثل هذه الحالات عندما تعجز الوزرات والهيئات الحكومية عن تأدية مهامها ومسؤولياتها، فإن المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني سوف تعاني أيضا. كانت الآمال منعقدة على انتشار مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد الاحتلال. ففي نهاية عام 2004 كانت الولايات المتحدة والجهات الدولية المانحة الأخرى قد خصصت اقل من مليار دولار للمشاريع التي من شانها تعزيز المجتمع المدني، مثل التعليم المدني الذي يشجع القيم الديمقراطية، وخصوصا حكم القانون والحريات المدنية، دعم وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات المطالبة بحقوق المرأة، والمنظمات غير الحكومية والمدنية الأخرى، بالإضافة إلى تأسيسي وتعزيز مشاركة المواطنين على المستوى المحلي. ولقد تم تحقيق الكثير من التقدم في فترة مبكرة. إذ إن الاتحادات المهنية والتي كانت مستقلة عن الحكومة قد نمت بسرعة وتنظمت سياسيا، وكانت المنظمات النسوية مؤثرة بما يكفي لتغيير بعض السياسات، وحصلت الكثير من النشاطات على مستوى الحكم المحلي والذاتي حيث تم انتخاب العديد من مجالس المدن بصورة سلمية وبطرق توافقية، ووصل عدد الصحف اليومية والأسبوعية التي توزع في شوارع بغداد إلى 150 مجلة وجريدة.[1] ولما تعثر مسار الآمن والخدمات والحكم في عامي 2003 و2004، فإن انتشار منظمات المجتمع المدني قد وفر أملا في نجاح التجربة العراقية.

إلا أن ذلك الأمل كان سرابا. إذ أن تلك المؤسسات لم تستطع الصمود أمام التطورات السياسية والاجتماعية والتي لم تقيد المجتمع المدني فحسب، بل الثقافة المدنية أيضا. وعندما تقلصت سلطة الدولة، ازداد نشاط الجماعات المسلحة والمليشيات بصورة مضطردة، وعندما انكفأت الحكومة إلى المنطقة الخضراء، صانعة بذلك جدارا نفسيا بينها وبين المواطنين، فإن الناس لا محالة سوف تلجأ إلى المجاميع الصغيرة ذات الولاءات الضيقة، وبالتالي تتجنب المؤسسات التي تعمل على التقاطع ومد الجسور. ففي خريف 2007، كانت منظمات المجتمع المدني شبه ميتة،

(1) See Diamond, Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq, pp. 103 210 ـ 179 ;139 ـ; see also Adeed Dawisha, «Iraq: Setbacks, Advances, Prospects,» Journal of Democracy, January 2004, pp. 13 - 14.

حيث إن أهدافها توقفت وسكت نشاطها السابق، وكان الكثير من نشطائها يخضعون بصورة متزايدة للضغط الاثني والطائفي، أو يهربون من البلاد تحت تهديد القتل أو الاعتقال.

حدث الشيء نفسه في المؤسسة الأهم في التمثيل الديمقراطي. وعلى الرغم من أن أعضاء الجمعية الوطنية تم انتخابهم مع الأمل والحماس في 2005 على انهم يمثلون تطلعات ناخبيهم، إلا انهم سرعان ما خضعوا إلى التوجهات السياسية الفئوية التي تقدم المصالح الضيقة على الصالح العام. لقد بدت الجمعية حساسة تجاه أي مشروع قانون أو قرار يخدم البلاد. كما إن جهود إصلاح الدستور كانت تسير ببطء شديد، حيث لم يكن أعضاء الجمعية قلقين من أن أعضاء اللجنة الدستورية لم يكونوا قادرين على الانتهاء قبل المهلة المحددة في آيار 2007. كما إن قانون النفط والطاقة الذي ينظم العلاقة بين الأقاليم والمركز فيما يخص البترول والموارد الأخرى والذي مرره مجلس الوزراء في كانون الأول عام 2006، لم تتم مناقشته في المجلس بصورة جدية حتى بعد ثمانية أشهر من عرضه. وكان أعضاء البرلمان المنتخبين قد التزموا الصمت حول مسألة الانتخابات المحلية المؤجلة كثيرا. وفي الحقيقة، فكلما ازداد العجز الحكومي واستشرى الفساد، فإن المجلس كان ينأى بنفسه أكثر عن معالجة المشاكل الحقيقية. وحتى إن أحد أهم الفقرات في القانون الانتخابي، والتي دعت إلى تمثيل النساء بما لا يقل عن 25% من مجموع المقاعد قد أصبح سببا للإحباط الشديد، إذ أن الأحزاب رشحت نسوة مطيعات كن يتبعن قرارات زملائهن الرجال. وفي النهاية فإن حتى الحضور إلى جلسات المجلس قد كان محبطا، إذ انه بسبب الوضع الأمني أو نتيجة إدراك عقم المسألة فان الذهاب إلى البرلمان قد أصبح مسعى غير مجدي.

بسبب الشلل الحكومي واللامبالاة المؤسساتية والتدهور الأمني، فان الوضع الاجتماعي والاقتصادي كان يتدهور أيضا وكانت الظروف المعيشية تزداد سوءا،[1] فازدادت نسبة التضخم في العراق بنسبة 70% في صيف عام 2006 وارتفعت نسبة البطالة بسبب ذلك إلى 60%. وكان للكساد الاقتصادي بالإضافة إلى عجز الحكومة عن تقديم الخدمات آثار مدمرة على المجتمع. ففي 2007، كان قرابة نصف السكان يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، كما إن سوء التغذية قد تضاعف منذ 2003، وحتى عام 2006 كان قد أثر على 43 بالمائة من

(1) The following data is taken from the UN Assistance Mission for Iraq, Human Rights Report, 1 January 31 - March 2007, p. 21, and UN Assistance Mission for Iraq, Humanitarian Briefing on the Crisis in Iraq, May 2007, pp. 1 - 3.

الأطفال بين عمر الستة أشهر والخمس سنوات. صاحب ذلك الانهيار شبه التام لنظام الصرف الصحي، حيث إن ثلث العراقيين فقط كانوا يحصلون على المياه الصالحة للشرب، بينما كانت 43% من البيوت تفتقر إلى بنية الصرف الصحي. كما أن العناية الصحية كانت تتدهور نتيجة النقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية، وبالنقص الكبير في عدد الكوادر الطبية والأخصائيين، حيث إن 15000 منهم حتى عام 2007 كانوا قد تعرضوا للقتل أو الاختطاف أو أجبروا على مغادرة البلاد. وفي ظل درجات الحرارة القاتلة التي تصل إلى 45 درجة سيليزية (116 فهرنهايت) في بغداد، فقد كان السكان محظوظين إذا ما حصلوا على أكثر من خمس ساعات من تجهيز الطاقة الكهربائية في اليوم.

إلى أي حد يتحمل رئيس الوزراء المنتخب الأول في تاريخ العراق المسؤولية الفشل الحكومي في هذه الفترة الحرجة؟ في مجال الأداء كان نوري المالكي ضعيفا وغير مؤثر، وغير قادر على إجبار الوزراء على ترك الاعتبارات الإثنية والطائفية والعمل ضمن رؤية وطنية لعراق واحد. وفي الحقيقة فليس من الواضح انه هو نفسه كان يمتلك تلك الرؤية. ففي الكثير من المواقف كان رئيس الوزراء خاضعا إلى تلك المواقف الإثنية والمناطقية والطائفية كما وزرائه بالضبط. لذا فقد وافق، وفي الحقيقة شجع الهجمات الأمريكية على المسلحين السنة في الأنبار وديإلى، إلا أنه في ذات الوقت كان يعرقل تلك العمليات ضد جيش المهدي الشيعي في مدينة الصدر.[1] إذ كان مكتبه متورطا في محاولة اعتقال أو طرد الضباط الذين كانوا يهاجمون المليشيات الشيعية، أو في المقابل قام بإرجاع بعض الضباط الشيعة الذين أبعدهم الأمريكان بسبب سكوتهم عن الانتهاكات التي ترتكبها المليشيات الشيعية.[2] ولكن حتى في تلك الحالات لم يكن من الواضح سواء إن المالكي قاد تلك السياسات، أو انه خضع لمصالح أقوى لم تكن لديه أي سيطرة عليها.

ربما لا يكون من العدل أن نطلب من المالكي أو أي رئيس وزراء آخر، في ظل البنية السياسية التي تنخرها الهويات والولاءات المتصارعة، أن يبدي تصلبا وحزما أكبر لجعل الجميع يصطفون حوله في رؤيته لمستقبل العراق. فكما رأينا من قبل، فإن العملية الديمقراطية كانت تفرض على كل حكومة أن تكون رهينة للآليات الإثنية والطائفية. وكان لا بد له كمرشح

(1) BBC World Service, June 24, 2006, October 23, 2006; al ـ Rafidayn (Baghdad), August 30, 2007.

(2) CNN International, May 1, 2007.

تسوية أن يخضع إلى القادة الكبار الآخرين الذين كان موقعه يعتمد على موافقتهم. كان هذا صحيحا بالخصوص فيما يخص مقتدى الصدر ومليشيا جيش المهدي التابعة له. وخارج الإطار الشيعي، كان على رئيس الوزراء أن يحقق مصالح الأطراف السنية والكردية إذا ما أراد لحكومته الضعيفة أن تستمر. وكانت الكثير من تلك المصالح في تضاد مع التوجهات الشيعية. أن إعادة السنة إلى الجيش العراقي قد ارجع منظر قوات الجيش الصدامية، وقاد إلى استهجان كبير من الشيعة، بل انه أدى إلى مخاوف معلنة من رئيس الوزراء من احتمال حصول انقلاب عسكري عليه شخصيا.[1] وكذلك فان المطالبات الكردية بإجراء استفتاء في كركوك والذي سيؤدي حتما إلى ضم المدينة الغنية بالنفط إلى كردستان قد لاقى تنديدا كبيرا من قبل السنة ومقتدى الصدر. وفي صراع الإرادات هذا بين أطراف كان وجودها ضروري لحكومته، كان المالكي حريصا على اتخاذ القرار الذي يغضب العدد الأقل محاولا عدم إغضاب أحد، إلا انه في مجال السياسة الحقيقة كان يحقق الشيء القليل.

إن هذه التوافقات والترضيات كانت تجري تحت ضل قيود أكبر والتي قيدت حرية المناورة لرئيس الوزراء. حيث إن في كل قرار يتخذه كان على المالكي أن يراعي موقف الولايات المتحدة. من الصحيح إن واشنطن قد سلمت السيادة إلى العراقيين في صيف عام 2004، وصحيح كذلك أن المالكي جاء على إثر انتخابات ديمقراطية، إلا أن مئات الآلاف من القوات الأمريكية التي لولا وجودها لما بقيت الحكومة العراقية طويلا، كانت تعني انه يجب مراعاة رد فعل الولايات المتحدة على أي قرار يتخذه. وفي محاكاة لمعضلة الملك فيصل مع الإنكليز، ومن ثم مع القوميين في العشرينات والثلاثينات، فلقد كان المالكي يحتج في الإعلام على بعض القرارات الأمريكية ليؤكد على استقلاله في القرار، إلا أنه سرعان ما يؤوب إلى الواقع ويرجع في قراراته. إن تعامله مع الأمريكان في مدينة الصدر كان دليل على تقلبات رئيس الوزراء التي فرضتها عليه افتقاده إلى السطلة والقدرات المستقلة.

إن الآمال الكبيرة التي عقدت على انتخابات كانوا الأول عام 2005 في أن تخلق عراقا ديمقراطيا موحدا ومسالما قد باءت بالفشل مع صعود الانتماءات الضيقة في وجدان الناس والحسابات السياسية. فكلما أراد الإنسان أن يصدق أن المستقبل سيجلب الخلاص، كان لابد وأن يواجه المرآة التي تجبره على إعادة تقييم ذلك الاعتقاد.

(1) Al ـ Zaman (Baghdad), June 11, 2007.

### الدولة تستجيب

لا شك في أن الأمور في عام 2007 انحدرت إلى مستوى كانت معه الدولة كأنها غير موجودة. على الرغم من الفساد المستشري في كل مستويات الحكومة، وعلى الرغم من عجز الحكومة التام عن تقديم أي متطلبات العيش للناس، إلا أن التقصير الأهم كان عدم قدرة المؤسسات الأمنية على فرض إرادتها على المجاميع المسلحة. فكما بينا سابقا، فإن مجموعات مثل القاعدة وحلفائها وجيش المهدي قد استطاعت تأسيس مستوطنات آمنة في مناطقها، ليس فقط في المدن السنية والشيعية وإنما حتى في المناطق المختلفة في بغداد.

ولما رأى القائد العسكري الأمريكي المعين حديثا الجنرال ديفيد بترايوس (David Petraeus) أن قواته متورطة في وحل لا متناهي، عمل بيترايوس خطة لهزيمة القاعدة كانت تقوم على زيادة عديد القوات الأمريكية في العراق، وبالفعل فقد ارتفع عدد تلك القوات من 132000 عسكريا في كانون الثاني عام 2007 إلى 160000 بعد ستة أشهر من ذلك التاريخ. وفي خريف عام 2007، بدأ الحضور العسكري الأمريكي القوي يؤتي أُكله. وفي تطور مفاجئ، بدأت وسائل الإعلام، التي كانت عاكفة على نقل الأخبار المحبطة، بنقل أخبار الانتصارات التي كانت تتحقق في أماكن كثيرة مثل الفلوجة والرمادي وبعض مناطق بغداد مثل الغزالية والتي كانت مأوى للقاعدة.[1]

إلا أن الأمريكان لم يحققوا ذلك بمفردهم. إذ حصل تغيير درامي في ولاء العشائر السنية في مدن الأنبار وديالى، واللتين كانتا في قلب التمرد السني. إذ أنه خلال أربع سنوات من الخنق الفكري المتشدد والممارسات القاسية، فإن القاعدة قد أثارت عداء تلك العشائر من السكان السنة القاطنين في تلك المناطق. وعانت تلك العشائر من أوضاع اقتصادية صعبة للغاية، إذ أن النشاط الاقتصادي كان مقيدا بسبب المواجهات بين القاعدة والقوات الأمريكية. لذا فلقد حصل تصادم بين العشائر في الأنبار ومن ثم العشائر في ديالى مع القاعدة منذ ربيع عام 2007. ولما حصلت تلك العشائر على التمويل والتدريب والتسليح من القوات الأمريكية، فقد قامت تلك القبائل بتشكيل مجالس الصحوات واستطاعت من طرد القاعدة من تلك المحافظات والمدن. وتم تكرار السيناريو نفسه في المناطق السنية في بغداد وبنجاح

(1) Economist, September 8, 2007; CNN, November 14, 2007.

واضح.[1] أن النتيجة الأبرز لهذا التطور كان انخفاض أعداد ضحايا العنف. ففي حزيران عام 2007 كان هنالك 1646 ضحية من المدنيين و101 من العسكريين الأمريكان، وبعد ستة أشهر في كانون الأول انخفض العدد إلى 481 و23 بالتوالي.[2] وبحلول صيف عام 2008، بدا إن شيوخ القبائل السنية والأمريكان قد شكلوا تحالفا فعالا والذي كان يمكن، في حال استمراره، إن يعيد الحياة الطبيعية إلى المناطق السنية.

كانت المشكلة بالنسبة للحكومة في بغداد أن الدولة بدت وكأنها قد استبعدت من هذا التحالف الأمني. فبالنسبة إلى القبائل، فأن الصفقة جرت مع الأمريكان وليس مع الحكومة الشيعية، والتي في الحقيقة لم تكن سعيدة بتسليح العشائر السنية. إذ أن السنة سوف يرون أن أي نجاح حصل في تقليل العنف لم يحصل بسبب الدولة، بل بالرغم عنها.

تم تقليل بعض الهواجس عندما قرر رئيس الوزراء نوري المالكي في ربيع 2008 الانقلاب على داعمه الأساسي مقتدى الصدر وجيش المهدي الذي كان يسيطر على مدينة الصدر في بغداد والجزء الأكبر من مدينة البصرة الجنوبية. في البصرة كان جيش المهدي يجوب المدينة متمتعا بحصانة، وكان لا يخيف السكان فحسب، بل القوات الأمنية أيضا. ولقد فرض تشددا دينيا على نمط الطالبان، وقتل ما لا يقل عن 133 امرأة في 2007 بسبب مخالفة التعاليم الإسلامية، والتي في كثير من الأحيان كانت تعني وضع الماكياج أو الخروج من البيت بدون لبس الحجاب.[3] ولقد أصبحت البصرة التي كانت معروفة بالتسامح مثالا للتعصب الديني. ولقد أعطى الصدر الإذن الصماء لمطالبات المالكي بأن يضع حدا لتصرفات جيش المهدي. ولما هدد فيما بعد باستخدام القوة، تم وصفه بأنه ألعوبة بيد القوات الأمريكية.

في آذار عام 2003 شنت القوات العراقية هجوما موسعا على جيش المهدي في المدينة. وعلى الرغم من أن الجهد الأمني بدا متعثرا في البداية، إذ قام العديد من الجنود بتسليم أسلحتهم إلى الخصم،[4] إلا أنه في بداية آيار كانت القوات العراقية وبمساعدة القوات الأمريكية والغطاء الجوي البريطاني قادرة على استعادة المدينة وإعادة الحياة الطبيعية اليها. ولقد تكرر نفس السيناريو في المدن والمحافظات الجنوبية الأخرى. وفي أخر ذلك الشهر

(1) Economist, October 20, 2007.
(2) CNN, March 1, 2007.
(3) CNN, February 8, 2008.
(4) New York Times, April 2, 2008.

دخلت قوات عراقية قوامها 10000 جندي إلى مدينة الصدر والأحياء المحيطة بها، الأمر الذي نتج عنه فترة من الهدوء الذي لم تشهده المدينة منذ عام 2003.

وبالتزامن مع النجاحات العسكرية كان هنالك نوع من المصالحة السياسية. إذ أن العديد من المشرعين والسياسيين السنة الذين ابتعدوا عن المالكي بسبب ما عدّوه انحيازا لطائفته، كانوا قد أعجبوا بخطوة المالكي ضد جيش المهدي وقدموا الدعم العلني له.(5) وخلال هذه الفترة حصل انفراج سياسي، إذ بعد شهر من التعطيل تمكن البرلمان من تمرير قانون انتخابات مجلس المحافظات.

إلا أن الشكوك ما كانت للتوقف. إذ على الرغم من كل الدعوات إلى المصالحة لأجل مصلحة البلاد، ما انفكّ السياسيون العراقيون يتجادلون حول القضايا الرئيسة مثل التمثيل الوزاري، وقانون مجالس المحافظات، والحق في توقيع عقود البترول مع الشركات الأجنبية. وفي كل تلك الجدالات، كانت الاعتبارات الإثنية والطائفية في المقدمة. كما كان هنالك قلق من أن الاعتماد الأمريكي المتزايد على القبائل وشيوخ القبائل سوف يعزز من نفوذها في التركيبة الاجتماعية في البلاد، وانه سيرجع الخصائص القبلية إلى الوجدان العام، وبالتالي يقوي الهوية القبلية على حساب الهوية الوطنية. وفي كل تلك المواقف كان الانقسام بين المجموعات العراقية مستمرا بلا هوادة،(6) ويزداد قوة كل يوم.

أن الهوية العراقية المتشظية لن تؤثر فقط على العلاقات والرؤى الاجتماعية، بل أنها، وكما رأينا سابقا، تؤثر على الأداء الحكومي. حيث أصبح المجال السياسي بيئة للنزعات المناطقية والضيقة والتي أصبحت من القوة بمكان إلى درجة أن السؤال المطروح أصبح: هل سيستمر العراق دولةً موحدة؟

(5) Al _ Arabiya Television, April 20, 2008.
(6) Al _ Hayat (Beirut), February 13, 2008.

## الفصل الثاني عشر

# العراق: إلى أين؟

إن السؤال عن مسألة تفكّك العراق لا يتعلق فقط بإمكان نهاية العراق دولةً ذات سيادة وعضواً في المجتمع الدولي. ولا يستتبع ذلك بالضرورة إمكان تفككه إلى عدة أجزاء. إلا أننا يمكن أن نطرح السؤال عما إذا سيكون هنالك عراق مشابه للدولة الملكية التي تأسست في عام 1921 واستمرت حتى الحقبة الصدامية التي انتهت في عام 2003 ـ بمعنى كيان سياسي تم تجميعه وتوحيده من خلال حكومة مركزية قادرة على فرض القانون والنظام، وتقوم بإخضاع كل النزعات التقسيمية وتقود الفعالية الاقتصادية في البلاد.

إن القلق حول وحدة العراق ينبع من الانحدار التدريجي للهوية العراقية بسب صعود الهويات الفرعية الإثنية والطائفية. ولكن، كما رأينا سابقا، فإن هذه لم تكن ظاهرة فريدة أو مؤقتة. إن تعدد الهويات والولاءات قديم بقدم التاريخ العراقي. ففي نهاية المطاف، فإن العراق شكّله البريطانيون عام 1921 من ثلاث ولايات منفصلة تابعة للدولة العثمانية المنهارة. كانت الانقسامات حادة إلى درجة أن البريطانيين عندما أرادوا أن يختاروا قائدا، أدركوا أن لا أحد من المرشحين المحليين قادر على الحصول على دعم جميع الشعب.[1] وبينما كانت هنالك عدة جوانب للقرار البريطاني في اختيار الملك فيصل لحكم العراق، إلا أنه لا ريب إن الانقسامات الإثنية والطائفية في الدولة الوليدة قد كانت أحد العوامل المهمة. وبعد اثني عشر عاماً في الحكم، فلقد بقي الملك فيصل يشكو الانقسام المزمن في مملكته:

**إن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية. فهي والحال هذه مبعثرة القوى منقسمة على نفسها... تحكمها حكومة عربية سنية تحكم قسم كردي أغلبيته جاهلة بينه أشخاص ذو**

(1) Peter Sluglett, Britain in Iraq, 1914 1932 ـ (London: Ithaca Press, 1976), pp. 36 - 45.

**مطامع شخصية يسوقونه للتخلص منها بدعوى أنها ليست من عنصرهم. وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصريا إلى نفس الحكومة إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم جراء الحكم التركي... والذي فتح خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين. [وقد قاد هذا إلى القول الذي] سمعته ألوف المرات أن الضرائب على الشيعي والموت على الشيعي والمناصب للسني... كما أن العقول البدوية والنفوذ العشائري الذي للشيوخ وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة.[1]**

## سياسات الدولة

إن الاختلاف بين العام 1933 والعام 2003 وما بعدها لم يكن في التركيبة الإثنية والطائفية والقبلية بل في سياسات الدولة التي انتهجتها الطبقة الحاكمة، وفي فهم الناس لتلك السياسات. بالرغم من الانقسامات التي تعاني منها البلاد، والتي كانت أعمق في بداية انتهجها الملك فيصل في تأسيس الدولة، إلا إن السياسة التي كانت تتطلع إلى نموذج من الدولة الوطنية، وحاولت صهر الهويات المجتمعية في إطار هوية عراقية.[2] إن الرجل الذي قام بتنفيذ مشروع الملك فيصل كان ساطع الحصري، مدير عام المعارف في العراق. من ذلك الموقع تمكن الحصري وبعض أتباعه من تحقيق التأثير الكبير في التوجه التعليمي والثقافي للبلاد، خصوصا في سنوات التشكيل الحرجة. لقد نشروا أفكارهم عن بناء الدولة من خلال سياسية تعليمية مقصودة، مثل علمنة المناهج الدراسية في المدارس والجامعات وضخ الأفكار الوطنية فيها.

وبينما كان الحصري وغيره قوميين عرباً وليسوا عراقيين بالأساس، إلا أنهم لم يروا تعارضا بين الهويتين. حيث إن كل الأفكار التي طرحوها من حب الوطن والشعور بالانتماء إلى المجتمع وحس الأخوة كان من الممكن إسقاطها على الحدود السياسية للعراق. لذا فإن هذه الصياغة كانت تستلزم وجود عراق موحد مليء بالروح الوطنية العراقية. إن الهدف كان، كما عبر عنه أحد المحللين هو إذابة المجموعات العراقية المختلفة ضمن مرجل الوطن الواحد قبل المضي لتحقيق الوحدة القومية العربية.[3] وفي أحد الكتب المنهجية للتأريخ المطبوع

---

(1) شوكت، سيرة وذكريات، 623 ـ 626.

(2) وبالطبع، فإن حكومة الملك فيصل قد اتبعت سياسات مثل إعطاء الأراضي إلى الشيوخ. ولكن في سنواتها التأسيسية عندما كانت قدرتها على فرض هيبتها محدودة، كان من الضروري لها اتباع تلك السياسات التي تؤمن سلطتها على أراضيها.

(3) الناصري، الجيش والسلطة، ص 71.

عام 1946، تم توصيف الملك فيصل على أنه مؤمن بالنموذج العربي، إلا أن أولويته الراهنة هي بناء الدولة والوطن العراقي.[1] فخلال عهد الملك فيصل كان سياسة الحكومة وخطابها، من خلال مؤسسات الإنتاج الثقافي، تركز على تعزيز الوحدة الوطنية ونبذ الهويات الفرعية والمناطقية. ولقد استمر هذا النهج طوال الفترة الملكية والفترة الجمهورية.

لا يعني هذا أن الطبقات الحاكمة في الحكومات الملكية والجمهورية المتعاقبة كانت معصومة من النزعات الإثنية والطائفية. فمنذ تأسيس الدولة العراقية كانت الحكومات في نطاق الأقلية السنية. وعلى الرغم من أن الحظوظ السياسية للشيعة، وعلى مستوى أقل للكرد، كانت تتفاوت من وقت لآخر، استمرت الهيمنة السنية من دون منافسة. بيد أن النقطة المهمة هي إنه لم يكن يسمح للاعتبارات الإثنية والطائفية أن تكون المعيار الوحيد لشغل المناصب الحكومية وتولي المسؤوليات، ولم يكن يمكن الإعلان عنها على أنها إحدى عناصر السياسة العامة.[2] لذا فعلى الرغم من أن الحصري قد كان يتبنى نوعا من الانحياز ضد الشيعة، كان سعيه الحثيث نحو منهاج دراسي علماني، والذي كان يقلل من حظوظ خريجي المدارس الدينية الشيعية، يجري تحت عنوان السعي لتعزيز القيم الوطنية الشاملة.[3] وفي الحقبة الجمهورية، في الأعوام 1963 إلى 1965 كان الرئيس عبد السلام عارف يتبنى مواقف متحيزة ضد غير السنة،[4] إلا أنه أو أي مؤسسة في حكومته ما كانت لتحول ذلك إلى سياسات وممارسات رسمية.

وفي الحال نفسه، خلال السبعينات، كانت المناصب العليا في حزب البعث تحت هيمنة السنة. وكانت نسبة الأعضاء السنة في مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية أكبر بكثير من ثقلهم الديمغرافي. وكان لهذا بعد اقتصادي واجتماعي أيضا: فمن بين شركات الأعمال الواحد والثلاثين الكبرى التي كانت تهيمن على معظم النشاط الاقتصادي في البلاد، كانت ثلاث وعشرون منها مملوكة للسنة.[5] إلا أنه كانت تتم الموازنة بين الهيمنة السنية من خلال إنفاق

(1) الجواهري، ذكرياتي، ص 163.

(2) الجواهري، ذكرياتي، ص 163.

(3) Phebe Marr, «The Development of Nationalist Ideology in Iraq, 1920 1941 ـ» The Muslim World, vol. LXXV, no.2, April

(4) مطر، الذات الجريحة، ص 172. فرحان، حصاد ثورة، ص 137. حسين، ثورة 14 تموز، ص 96.

(5) مطر، الذات الجريحة، ص 397.

الأموال الكثيرة على المناطق الشيعية الفقيرة، لتثبت أن الدولة لا تحمل أي انحياز مجتمعي. وكان دائما ما يتصاحب هذا مع حملة كبيرة لتصوير البلاد على أنها دولة علمانية تدار على أساس الكفاءة ومستحضرة تاريخ العراق العريق ودوره الفاعل في سياسيات الشرق الأوسط. لذا فحتى في حالات الانحياز الاثني والطائفي، كانت هنالك جهود تبذل من أجل عدم إظهار اللاتوازن في السياسة العامة أو في خيارات الطبقة السياسة.

اختفت النزعة الداعية لعدم الاعتراف بتلك المناطقية، التي استمرت في الدولة العراقية منذ 1921 حتى التسعينات، اختفت في العام 2003 وما بعدها. وفي العهد الجديد، لم تكن التوجهات الإثنية والطائفية على طول البلاد أمرا يجب التغلب عليه أو يراد له التوازن مع المشروع الوطني أو الهوية الوطنية. فالدولة لم تكلف نفسها التظاهر بالحياد في هذا الموضوع. بل على العكس من ذلك، كانت منذ الأيام الأولى لسلطة الائتلاف المؤقت وخلال الحكومات المتعاقبة في حقبة السيادة العراقية، وتم إضفاء الطابع المؤسساتي على الانتماءات الإثنية والطائفية في البنية السياسية في البلاد بصورة مقصودة قولا وفعلا، وكذلك غُرست في أذهان الناس.

في البداية كان الادّعاء أن الاحتواء ضروري للتحول الديمقراطي. إذ كان يجب أن تشعر كل مجموعة أن لها حضوراً في النظام الجديد، وأن توزيع المناصب الوزارية كان سيسهم في التطور والصفقات والتفاهمات السياسية السلمية. فالخطر في عملية البناء المؤسساتي من هذا النوع يكمن في أن تصبح النسق الذي تتم من خلاله التعيينات حتى في المناصب الأدنى، مما يجعل منها الطريقة الوحيدة للتعيين في الدولة الجديدة. وكما هي الحال في النظام التوافقي اللبناني، ستكون هذه الوصفة وصفة للانهيار الاجتماعي.

وهذا ما حصل في العراق. عندما تكون التعيينات على أساس آلية الإثنية والطائفية، وتقدم في العلن على أنها طريقة العمل الوحيدة في النظام الجديد، فإنها مسألة وقت حتى تكون الهويات الفرعية جزءا أساسيا في النسيج الاجتماعي. ولا غرو إذا ما تحولت الوزارات إلى إقطاعيات مستقلة تنفذ أوامر أمراء الطوائف، والتي كانوا يعملونها بصورة فجة حتى من دون محاولة إخفاء أفعالهم. وفي بيئة كهذه أصبحت المصالح الفئوية وليست المصالح الهامة هي الدافع وراء السياسات الحكومية والسلوك البرلماني. لقد كان هذا الابتعاد عن المواقف والممارسات من الحقب السابقة، وهذا الاختلاف في بناء المؤسسات، هو الذي يفسر صعود النزعات الإثنية والطائفية حتى بعد خمس سنوات من الإطاحة بدكتاتورية صدام حسين.

## كفاءة الدولة

لقد لعبت قابلية الدولة دوراً أساسياً في التغيير السلوكي هذا. فلأجل أن تكون الهوية الوطنية قادرة على التنافس مع الهويات الفرعية والفئوية الأخرى، لا بد للدولة من أن ترغب الناس الابتعاد عن مراكزهم الإثنية والطائفية. يجب أن تبين الدول أن مصالح المواطن تتوفر بصورة أفضل (أو بصورة حصرية) مع الدولة، وليس مع القبيلة أو العائلة أو الطائفة أو المنطقة. أن الدولة القوية، أو الدولة التي ينظر اليها مواطنوها على أنها دولة قوية، يجب أن تكون قادرة على خدمة مواطنيها والاعتناء بهم، من خلال الاستجابة للحاجات الأساسية للمواطنين مثل العمل والصحة والتعليم والأهم من ذلك كله، البيئة الآمنة. وفي الحقيقة، فكما يبين ماكس فيبر، فإن الآمن هو الأهم حيث يجب أن «تحتكر الدولة الاستخدام المشروع للقوة».[1] بمعنى أن شرعية الدولة تعتمد على غياب القوى الداخلية التي تعدّ تحديا لها أو منافسة لها. وبتعبير آخر، يجب على الدولة استعراض قوتها في نطاقها الجغرافي، وإذا ما طرأ تهديد لتلك الهيمنة، فينبغي أن تكون الدولة قادرة على التعامل معه وإخضاعه.

يعطي التأريخ المبكر للدولة العراقية مثالا على ذلك. فمنذ بداية عهد الملك فيصل، كانت إحدى ركائز المشروع الوطني هو محاولة الدولة العراقية التداخل في حياة المجموعات السكانية المختلفة. لم يكن الريف هو الأولوية، فلقد كان كبيراً للغاية ومتشبعا بالقيم البدائية والتقليدية مما يجعل من الصعب التغلغل داخله وتغييره بصورة بناءة. ولكن كانت الاستراتيجية تقوم على إشراك القيادات التقليدية في البنية السياسية من خلال الهدايا السخية التي تعطى إلى القادة القبليين وإشراكهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صناعة القرار.[2] إن إدراك الشيوخ في الجنوب والآغوات في الشمال أن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية تتحقق من خلال قبولهم بمؤسسات الدولة قد أسهم بشكل كبير في الحد من

(1) MaxWeber, FromMaxWeber: Essays in Sociology (London: Oxford University Press, 1946), p. 78.

(2) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), pp. 63 152 ـ; see also Waldemar J. Gallman, Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri al ـ Said. 1954 1958 ـ (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1964), pp. 113 - 119.

نزعاتهم الوحشية والفوضوية. وفي حال لم يحصل ذلك، كما في انتفاضات 1935 ـ 1936،[1] فإن الدولة كانت ستطلق العنان لقوتها القمعية للقضاء على أي تحدي لسلطتها.

وفي تلك الأثناء، كانت الدولة تستمر ببسط نفوذها في المناطق المدنية على حساب القيادات التقليدية. سواء أكان ذلك من خلال تعبيد الطرق أم تشييد الجسور والسدود، ومن خلال خلق فرص العمل داخل الدوائر الحكومية، وتوفير الخدمات الأساسية أو تسهيل الفرص الاقتصادية، أو توفير التعليم العصري، والذي كان بمثابة الطريق نحو التحسن المعيشي أو تعزيز المنزلة الاجتماعية، فلقد كانت الدولة تغري الناس بترك الطرق القديمة للعيش والتي تتميز بالولاءات والهويات الفرعية والثانوية.[2] لقد كان سكان المدن، خصوصا في المدن الشيعية في الجنوب، يربطون رفاههم بالدولة والحكومة الوطنية أكثر فأكثر مما يفعلون مع القادة التقليدين، سواء أكانوا قادة دينيين أم قبليين.

كانت قابلية الدولة، سواء على تقديم الخدمات الأساسية أو من خلال استخدام القوة القسرية، هي الحجر الأساس الذي قامت عليه الحكومات في العصر الجمهوري. حيث استمرت عملية التحديث ومعها استمرت عملية التمدن واستمر العراق يوجه الضربة تلو الأخرى للقيادات التقليدية. إن إنشاء المدن التي توفر وسائل الراحة الحديثة في حقبة قاسم (1958 ـ 1963) قد اجتذب الكثير من الناس من سكان الأرياف إلى المدن وجعلهم مدينين للحكومة المركزية.[3] واستمر تمدد الدولة إلى المناطق التي لم تصلها من قبل. فعلى سبيل المثال في الحقبة البعثية خلال السبعينات تم إيصال التيار الكهربائي إلى المناطق النائية في الأهوار في الجنوب، وتم توفير الرعاية الصحية المدعومة من قبل الدولة في المدن القريبة

(1) أبو طبيخ، المبادئ، ص 145 ـ 146.

(2) حول التحولات التي حصلت في أحوال الشيعة خلال الحقبة الملكية، ينظر:

Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004), p. 145; Phebe Marr, «The Development of a Nationalist Ideology in Iraq, 1920 1941 _,» The Muslim World, April 1985, p. 100; Yitzhak Nakash, The Shi‘is of Iraq (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1994), p. 254; and Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, p. 47.

(3) United States Foreign Broadcast Information Service, Daily Report, Foreign Radio Broadcasts, July 15, 1960, p. C 10

وينظر أيضا: دوغان، الحقيقة، ص 145؛ العارف، أسرار ثورة 14 تموز، ص 216؛ الجواهري، ذكرياتي، ص 202.

منها.[1] وفي الجهة الثانية من المعادلة، ففي حال حصول أي خروقات أمنيه، كانت الدولة تبادر للقضاء عليها باقتدار وبلا رحمة.

كانت الدولة في الحقبة التي سبقت 2003، وبدرجات مختلفة من القسوة والكفاءة، قادرة على توفير الخدمات الأساسية وفرض العقوبات، الأمر الذي كان يجتذب ويدفع الناس بعيدا عن القيادات القبلية والأثنية والطائفية في ذات الوقت، من خلال ربط الناس ومصالحهم بالدولة المركزية ومؤسساتها. وهنا يقع الاختلاف الكبير عن فترة ما بعد 2003.

كانت الإطاحة بنظام صدام التسلطي تجربة صادمة، جعلت الناس مترددين في تقديم الدعم الكامل للسادة الجدد. في هذه الحالات، فإن من الضروري إظهار القوة الحازمة للدولة. إلا أن هذا ما لم يحصل. في الحقيقة، لا نبالغ إذا ما قلنا إن الميزة الأساسية للدولة التي نشأت بعد 2003 كانت الضعف الفوضوي الذي كان واضحا للعيان للجميع. إذ لم تكن الدولة العراقية، سواء في عهد الأمريكان أو في عهد العراقيين حازمة وكفوءة. ففي مجال تقديم الخدمات كان هنالك الكثير الذي ينبغي تقديمه، وبالحقيقة يمكن القول إنها لم تكن موجودة فعلا. كان هذا صحيحا بالخصوص في بغداد وهي عاصمة البلاد التي يقطنها حوالي 27 % من السكان. لم يكن هذا لينسف صورة الدولة في أعين مواطنيها فحسب، بل أنه جعل المواطنين يلجؤون إلى الخدمات التي تقدمها كيانات فرعية. ففي مدينة الصدر التي يقطنها حوالي 2 مليون من الشيعة المُعدمين ماديا، كان الناس يحصلون على الخدمات الطبية من مؤسسات ترجع إلى رجل الدين والقائد الشعبي المتشدد مقتدى الصدر.[2] وفي السياق نفسه، فإن الخدمات المقدمة في كردستان في الشمال أو المناطق الشيعية في الجنوب، فضلا عن المناطق السنية، كان يرتبط ببعض القيادات المحلية التي كانت ترمز إلى المناطقية وليس إلى الروح الوطنية.

وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على الإطاحة بنظام صدام، لم تستطع الدولة أن تفرض قوتها القسرية على كامل نطاقها الجغرافي. لا نبالغ إذا قلنا إن الدولة لم تحقق شرط ماكس فيبر باحتكار القوة القسرية. إن العبء الأمني كان يقع بصورة أساسية على قوات التحالف،

(1) Kanan Makiya, Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq (Berkeley, California: University of California Press, 1998), pp. 93 94 ـ; Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd edition, pp. 163 164 ـ.

(2) Al ـ Ahali (Baghdad), July 3, 2005; al ـ Rafidayn (Baghdad), March 4, 2006.

بأغلبيتها الأمريكية، والتي وصل قوامها إلى 165000 عام 2008. لقد قامت القوات العراقية بإعمال عسكرية ضد المتمردين السنة والمليشيات الشيعية، إلا أنها كانت في دور داعم. وعندما أوكلت لهم مهمة بسط الآمن داخل المدن، كانوا في معظم الأحيان أضعف من خصومهم المسلحين.

لقد حصل هذا لأكثر من مرة في بعض المدن السنية في محافظات الأنبار وديالى. وفي كل مرة برزت الحاجة إلى تدخل القوات الأمريكية لدعم القوات العراقية المغلوب على أمرها. تكرر الموقف نفسه في الجنوب الشيعي، حيث كانت القوات الأمنية العراقية تدخل في صدامات مع المليشيات من فترة لأخرى، ولكنها لم تكن قادرة على السيطرة السياسية التامة على تلك المدن.[1] على الرغم من أن الفوضى لم تكن تحبب المليشيات الجشعة إلى قلوب الناس، كانت تظهر عجز الدولة مؤسساتها للناس، الأمر الذي كان يقطع الأمل بالدولة العراقية القوية. أما عدم قدرة الدولة على إظهار القوة فيتعارض جذريا مع ممارسات الماضي، حين كانت الدولة تفتقد إلى العديد من الأمور، لكنها لم تكن عاجزة عن فرض قوتها على القوى المنافسة لها.

وبالعودة إلى الفكرة القائلة إن المواطنين يجب أن يثقوا بأن مصالحهم ترتبط بالدولة وليس بأي مجموعة فرعية أو فئوية أو مناطقية، وأن الدولة القوية يجب أن تكون قادرة على تلبية حاجات الناس ومتطلباتهم من خلال توفير الخدمات الأساسية وتوفير البيئة الآمنة، من الممكن أن نقول إن الدولة بعد 2003 لم تُبلِ بلاء حسنا في أي من تلك المتطلبات. إن ضعف الدولة، وفي بعض الأحيان عدم وجودها، كان من أهم العوامل التي عززت النزعات الإثنية والطائفية.

ولكن كما رأينا، فإن تقدما ملحوظا قد حصل في عمل الدولة ومؤسساتها في الأعوام 2007 ـ 2008. فنجاح تجربة الصحوات في مقاتلة القاعدة والتطور في أداء القوات الأمنية ضد المليشيات في الجنوب قد أعاد الأمل من جديد في أن تأخذ الدولة خطوات حازمة الأولى في اتجاه تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي في البلاد. إلا أن الطريق لا يزال طويلا أمام السلطات في بغداد لإقناع العراقيين إن الدولة لوحدها (بدون الدعم الأمريكي) قادرة على فرض هيبتها على المجموعات الفرعية المسلحة.

(1) Al ـ Zaman (Baghdad), June 19, 2007.

## ديمقراطية متعثرة

قد تكون المسافة التي تفصل بن المكونات المختلفة هي الدافع وراء إصرار الأحزاب بعد 2003 على تشكيل حكومة وحدة وطنية. إذ كانت المناصب الوزارية تعكس الوضع القائم من التهجير وعدم الاستقرار التي تعاني منها البلاد؛ أو أن مجرد التمثيل للأحزاب أو الجماعات في الحكومة كفيل بحد ذاته بخلق توافق وطني ليس فقط في الحكومة بل في مجلس النواب أيضا.

صاحب ذلك وصف (سياسة الأحزاب) على أنها انقسامية، الأمر الذي يقود إلى الصراع. لذا فبعد فوز الائتلاف الوطني بالأغلبية في انتخابات كانون الأول 2005، قال أحد أعضاء الائتلاف مفتخرا بأنهم لا يسمحون لأنفسهم بالنزول إلى سياسة الأحزاب.[1] كأن وضع برنامج حزبي والدفاع عنه يعدّ إساءة إلى السلوك السياسي الأخلاقي. يشي هذا النوع من التفكير إلى فهم مغلوط للديمقراطية. هذا الاستبعاد لدور الأحزاب في العمل السياسي كان أحد أعراض المسار المتعثر في الممارسات والأفكار الديمقراطية. ففي نهاية المطاف، في الدول المستبدة فقط تكون هنالك رؤية واحدة فيما يخص المصالح الوطنية. إن المجتمعات الديمقراطية تسمح بالتعددية في تعريف ماهية المصالح الوطنية، وهذه التعددية تنعكس في تنوع الانتماء الحزبي. ففي الديمقراطيات يتوقع من الأحزاب الاستعداد ليس فقط لتولي السلطة، بل لأخذ دور المعارضة. في الحقيقة يمكن القول إن حكومات الوحدة الوطنية، بالرغم من أنها قد تكون ضرورة ملحة في وقت ما، إلا أنها دائما ما تتصاحب مع وجود برلمان ضعيف ومهادن حيث يشترك الجميع في التوافق على القرارات ولا يترك مجال للمعارضة. وهذا ما قد يقود إلى (الاستبدادية التوافقية).

إن المشكلة في الديمقراطية المتعثرة بعد 2003 ليست في الأحزاب بما هي أحزاب، بل بفكرة الأحزاب كأدوات للدفاع عن المكاسب الإثنية والطائفية. وهنا أيضا قد تكون المقارنة مع الحقبة الملكية مفيدة نوعا ما. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قررت الطبقة الحاكمة في العراق أن الوقت قد حان لبث الروح الليبرالية في الحياة السياسية. ما حدث كان بداية حقبة ليبرالية أجيزت فيها العديد من الأحزاب السياسية، وظلت سارية لعقد من الزمان. وما

(1) كما قال أحد السياسيين الشيعة مفتخرا: سوف لن ننحدر إلى سياسة الأحزاب. ينظر:
Al ـ Sabah (Baghdad), March 24,2006; see also al ـ Zaman (Baghdad), April 14, 2006.

ميز تلك الأحزاب كان امتدادها وبرامجها الوطنية. لقد كانت هنالك خلافات حول المبادئ والسياسات. فبعضها مثل الاستقلال والوطني الديمقراطي كان ضد الوجود البريطاني بشدة، وكان يدعو إلى إعادة التوزيع الجذرية للثروة؛ أما أحزاب أخرى مثل الاتحاد الدستوري والأمة الاشتراكية كانت تؤيد بقاء الوضع القائم. النقطة الأساسية هنا أنه بالرغم من خلافاتهم، لم يعلن أحدهم عن نفسه أو أنه كان يرى نفسه أنه مرتبط اثنيا أو طائفيا أو مناطقيا. كان لتلك الأحزاب مكاتب في كل أنحاء البلاد وكانت العضوية فيها تمتد إلى كل شرائح المجتمع. وحتى حزب الأمة الاشتراكية التي كان يرأسه صالح جبر وكان الكثير من أعضائه من المجتمع الشيعي والقبلي في الجنوب لم يكن يدعي إلا انه حزب وطني ذو أجندة كانت تعالج القضايا الوطنية، ولقد كان يحوي على العديد من السنة والكرد والمسيحيين في صفوفه، بل في اللجنة التأسيسية.[1] وفي الحقيقة، عندما كانت المعارضة تحاول تشويه سمعته، كانوا يسمونه بأنه (إقطاعي)، ولم يسمه أحد بأنه (طائفي).

ما حدث بعد 2003 هو أن الهويات الإثنية والطائفية قد تجسدت في انشقاقات سياسية متجذرة. لقد تم صهر مفاهيم السياسة والهويات في الأحزاب، وأصبحت القضايا الوطنية ترى من خلال العدسات الإثنية والطائفية. وكانت النتيجة أن الاعتبارات الفئوية هي التي تقود صنع السياسة. لذا فإن الحزب العراقي الوحيد الذي كان يضم أعضاء شيعة وسنة وكرد ومسيحيين كان قائمة إياد علاوي، وفي انتخابات كانون الأول 2005 انتهى به المطاف مع 25 مقعدا من مجموع 275 مقعداً في مجلس النواب. أما الـ 250 مقعد الأخرى فقد كانت من حصة أحزاب كلها ذات هويات إثنية ودينية ـ طائفية. وفي الحقيقة فإن الائتلاف الذي حصد العدد الأكبر من المقاعد كان الائتلاف الوطني العراقي الذي تشكل بمباركة ورعاية آية الله العظمى علي السيستاني. ولما كانت تلك الأحزاب محصورة مناطقيا وتفتقد إلى العضوية الوطنية، فإنها كانت تقيم القضايا والسياسات الوطنية من زاوية تعكس مصالحهم الفئوية والمناطقية، الأمر الذي أدى ليس إلى التشظي المستمر للثقافة السياسية فحسب، بل إلى عملية صنع القرار التي كانت متفككة وغير مترابطة، والتي كانت تؤدي لا محالة إلى طريق مسدود.

بدا ذلك واضحا من خلال النقاشات في مجلس النواب والتي عكست مدى الانقسام الإثني والطائفي. لقد كانت الإنجازات التشريعية متواضعة للغاية. وبينما انتشر الكلام المعلب

(1) عليوي، الأحزاب السياسية، ص 132 ـ 133.

والمجتر والتجريم المتبادل، فلقد كان الأعضاء يشعرون بحساسية تجاه أي مشروع قانون يعد بخير للبلاد. لذا فإن التصلب بالمواقف المبنية على مصالح اثنية وطائفية كان يعيق النقاش حول بعض القضايا الوطنية المصيرية. حيث أن البرلمان العراقي احتاج إلى سنتين بعد الانتخابات، وبالتحديد في كانون الثاني وشباط عام 2008، ليستطيع تمرير قانونين مهمين يتعلقان باجتثاث البعث وانتخابات المحافظات. أما قضايا أساسية أخرى مثل الإصلاح الدستوري وتوزيع الثروة النفطية وانتخابات مجالس المحافظات فلقد اندثرت تحت ركام المصالح الإثنية والطائفية. مما فاقم تلك المشاكل غياب الأواصر الفعالة العابرة لتلك الخطوط الإثنية والطائفية. الأكثر إحباطا بينها كان غياب التكاتف النسوي داخل مجلس النواب. فلقد حدد القانون الانتخابي الكوتا النسوية بما لا يقل عن 25 % من مجموع أعضاء مجلس النواب، على أمل أن تتصدر قضايا المرأة اهتمامات مجلس النواب. ولقد ذهبت تلك الآمال أدراج الرياح عندما رشحت الكتل نسوة مطيعات يتبعن أوامر زملائهن الذكور المسيرين اثنيا وطائفيا. وفي النهاية فإن حتى الحضور إلى جلسات المجلس كان متعثرا بسبب الهواجس الأمنية أو بسبب الإحساس بالعبثية، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور المجلس في البلاد.

هل من الممكن أن الخطأ كان في التقديم المستعجل للديمقراطية؟ هل كان العراق يمتلك المتطلبات الأساسية لتحقيق الانتقال إلى مؤسسات ديمقراطية فاعلة. في دراسة مهمة نشرها سايمور مارتن لبسيت (Seymour Martin Lipset) قال أن كلما ارتفعت مستويات التصنيع والتمدن والثروة والتعليم، والتي تساوق صعود الطبقة الوسطى الفاعلة والقائمة على الأعمال الحرة، كلما كانت حظوظ التحول الديمقراطي أكبر.[1] على الرغم من أن الكثيرين قد أنتقد أو عدلوا على أطروحة لبسيت،[2] إلا أنها لا تزال توفر مدخلا مناسبا للتحليل في الوضع العراقي.

(1) SeymourMartin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» American Political Science Review, March 1959, pp. 69 105 _.

(2) See among others Adam Przeworski, et al., Democracy and Development: Political Institutions and Well _ Being in the World, 1950 2000 _ (Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000); Adam Przeworski and Fernando Limongi, «Modernization: Theories and Facts,» World Politics, vol. 49, no. 2, January 1997; Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» Comparative Politics, vol. 2, no. 3, 1970.

إن التطور المتعثر في العراق، سواء على مستوى الدولة أم المجتمع، وخاصة بعد أفول الملكية وتدخل الجيش في السياسة، والتي تبعتها البربرية السادية لصدام حسين، أوقفت، أو على الأقل أعاقت المتطلبات التي وضعها سيمور مارتن لبسيت. لقد كان التصنيع يجري بطيئاً خصوصا في مجال البتروكيمياويات، وكان في عهد صدام، قد تلقى ضربات قاتلة بسبب حروبه مع إيران والكويت. أما التمدن والتعليم فقد امتدا خلال تطور الدولة. إلا أن التمدن كان يعني مجرد نموّ المدن الصغيرة التي تقطنها الطبقات من الأميين والمعدمين ماديا واجتماعيا، الذين لم يكونوا يتمايزون ثقافيا عن نظرائهم من القرويين. إن انتشار التعليم كان من أكثر التطورات اللافتة في الأنظمة العراقية المتعاقبة، إلا أنها لم تفلت من تداعيات حروب صدام ونظام الحصار الاقتصادي.

لقد استمرت الطبقة الوسطى بالتقدم ووصلت إلى ذروة قوتها في السبعينات. ولكن بسبب الحرب العراقية الإيرانية والتي تبعتها حرب الخليج ومن ثم عقوبات الأمم المتحدة، فإن الطبقة الوسطى كانت قد أنهكت عند مجيء العام 2003. وعلى أي حال، فلقد كانت الطبقة الوسطى معتمدة كليا على الدولة، سواء من خلال التوظيف في دوائر الدولة وفي المؤسسات الصناعية التابعة للدولة وفي الجيش والأجهزة الأمنية أو في مكاتب حزب البعث الاجتماعية والسياسية والأمنية العديدة أثناء فترة حزب البعث. وكذلك فإنه بسبب الثروة النفطية الكبيرة في البلاد، فإن عائدات البلاد كانت من بيع النفط وليس من الضرائب، الأمر الذي ساعد في انقياد الطبقة الوسطى. كل ذلك ما كان لينمي وجود الطبقة الوسطى المستقلة المشتغلة في الأعمال الحرة والقائمة بذاتها، والتي تعدّ أحد ركائز النظام الديمقراطي حسب النظرية الديمقراطية.

إن المتطلب الآخر للتحول الديمقراطي هي وجود الثقافة السياسية. يعني هذا المفهوم التجربة التاريخية الوطنية والمعتقدات، والطرق التي تؤثر فيها على السلوك السياسي.[1] إن السؤال المطروح حول العراق هو ما اذا كانت هنالك ثقافة سياسية يمكن أن تقود إلى نمو الديمقراطية. في الحقيقة لا يوجد جواب قاطع عن هذا السؤال. في البداية كان المحللون متفقين على أن فرص زرع الديمقراطية في النسيج السياسي والنفسي العراقي ضئيلة إلى درجة لا تنفع معها المحاولة أصلا. إن المسبب الآخر هو الثقافة السياسية أو غياب التقليد

(1) The classic statement can be found in Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1963).

الديمقراطي أو التجارب الديمقراطي السابقة.[1] وفي الحقيقة، فحينما كان مسؤولو الإدارة الأمريكية يتكلمون بحماس حول نقل التجربة الديمقراطية من العراق إلى باقي بلدان الشرق الأوسط، فإن المحللين كانوا أقل تفاؤلاً.[2] بيد أن هنالك الرؤية المضادة التي كانت تشير إلى بعض الفترات والأمثلة من الممارسة الديمقراطية في العراق، لا سيما خلال الفترة الملكية.[3]

من المهم أن نذكر هنا إن التجميع التاريخي لم يكن خطيا أو تراكميا. فعلى سبيل المثال، فعندما نتطرق إلى موضوع (الجبهة) في الولايات المتحدة، فإنه كان موضوعا يطرح بقوة في بعض الأوقات ويتم نسيانه في أوقات أخرى[4]. أما في مجال السياسة، فإن الذاكرة السياسية هي عرضة لإعادة التفسير من الذين يبحثون عن ماض يمكن استخدامه لغرض إضفاء الشرعية على السياسة العامة.[5] فعلى الرغم من أن معظم تاريخ العراق كان استبداديا، هنالك بصيص من الأمل الديمقراطي الذي يمكن لمن يمسك بالسلطة الآن في العراق أن يستغله في إطار الجهود الرامية إلى بناء التركيبة الديمقراطية. ولقد انعكس هذا التعقيد على سلوك المواطنين في التجربتين الانتخابيتين في 2005. فمن ناحية كان الناس متحمسين إلى استخدام الحق الذي حرموا منه على مدى نصف قرن من الزمن، وانتقلوا زرافات إلى مكاتب الاقتراع في وسط أجواء العنف. إلا أنه ما أن يصل المواطن إلى صندوق الاقتراع، فإنه سيرجع إلى الانتماءات الإثنية والطائفية التقليدية، كانوا يستخدمون الانتخابات كأحدى الوسائل (التي لم تكن كلها سلمية) لدفع مصالح الفئة التي ينتمي اليها، لكي تتمكن من الهيمنة على المجموعات الأخرى. ما حدث كان نتيجة معقدة وغير حاسمة حيث كان وجود وعمل المؤسسات الديمقراطية يوحي بالأمل، إلا أن المصالح الضيقة والفئوية التي وصمت عمل تلك المؤسسات كانت لا توحي إلا بالذعر.

(1) A representative sample of such opinions and conclusions are to be found in Adeed Dawisha, «Democratic Attitudes and Practices in Iraq, 1921 1958 ـ,» Middle East Journal, vol. 59, no. 1, Winter 2005, pp. 11 - 12.

(2) The General Accounting Office in a report to Congress in 2003 was hardly upbeat about the chances of democracy in Iraq. See GAO 792 ـ 03 ـR, Rebuilding Iraq, pp. 2, 26.

(3) See Dawisha, «Democratic Attitudes and Practices in Iraq, 1921 - 1958,» pp. 11 - 30.

(4) See Frances FitzGerald, America Revised: History School Books in the Twentieth Century (New York: Vintage Books, 1980), pp. 76 - 77, 90 - 91, 132 - 133.

(5) Frederick Starr, «A Usable Past,» The New Republic, May 15, 1989.

## أي نوع من الفيدرالية؟

لقد قيل إن إضفاء الصيغة المؤسسية على الارتباطات الإثنية والطائفية والعدائية التي سوف يقود إليها كانت ستقود إلى واحد من خيارين: إما التفكك السياسي من جهة، أو نوع من الحكم الاستبدادي من جهة أخرى. بيد أن هنالك رأيا مغايرا يذهب إلى أن رغبة كل جهة في تحديد سلطة الجهات الأخرى سوف يعطي نوعا من الضوابط والتوازنات التي سوف تقود إلى تعزيز الديمقراطية على حساب الفئوية والمناطقية المتزمتة. منذ الجهود المبكرة لبناء الديمقراطية في العراق، كان هنالك اتفاق على أنه يمكن تحويل التنوع الاجتماعي في العراق من قوة مقسمة إلى عامل تغيير إيجابي من خلال نظام سياسي فيدرالي. تعدّ الفيدرالية مثالية في المجتمعات المتفككة إذ أنها يمكن أن ترأب الانشقاقات والصراعات وتقلص التفاوت بين المجموعات وتعطي لكل الأطراف موقعا في داخل النظام.[1] إلا أن السؤال الذي طرح كان: أي نوع من الفيدرالية؟ يذهب بعضهم إلى أن النظام الفيدرالي الأفضل للاستقرار الديمقراطي في العراق هو ذلك القائم على التقسيم الجغرافي وليس الاثني، فكل بقعة جغرافية لديها حكومة محلية تكون مسؤولة عن المواطنين في تلك المنطقة، بغض النظر عن الانتماء الاثني والطائفي لهم.[2] تم طرح هذا النظام للحفاظ على وحدة العراق في زمن صدام، فقسمت إلى ثماني عشر محافظة كان يجب أن تتمتع بصلاحيات إدارية موازية للمركز. أما الحفاظ على حدود المحافظات فهو من أجل الحفاظ على مصالح المجتمعات في تلك المحافظات، وفي الوقت نفسه تجنب التركيز على الاعتبارات الإثنية والطائفية التي تولد الصراعات. إن هذا الترتيب من شأنه أيضا أن يخلق فرص التنافس الصحي على الموارد بين الوحدات المختلفة ـ حتى بين تلك التي تقع في إطار منطقة إثنية أو طائفية واحدة.

(1) See Donald L. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict (Berkeley, California: University of California Press, 1985), especially pp. 601 628 ـ; see also Seymour Martin Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» American Sociological Review, vol. 59, no. 1, February 1994, p. 10.

(2) For the argument for territoriality, see Donald L. Horowitz, «Democracy in Divided Societies,» in Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., Nationalism, Ethnic Conflict and Democracy (Baltimore,Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1994), p. 53. For its relevance to Iraq, see Adeed Dawisha and Karen Dawisha, «How to Build a Democratic Iraq,» Foreign Affairs, vol. 82, no. 3, May/ June 2003, pp. 37 - 39.

وخلال سنوات قليلة بعد 2003، تبين أن هذه الصيغة وإن كانت مناسبة لتطوير عراق ديمقراطي، إلا أنها غير ممكنة التنفيذ بسبب التجارب التاريخية وبسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في العراق. ففيما يخص التطور السياسي، فإن تاريخ الدولة العراقية كان مبنيا على الحكومة المركزية القوية، إذ كانت الأجزاء الأخرى مرتبطة بصورة حيوية ببغداد. فخلال عمر الدولة، كانت بغداد هي المركز الذي يمتلك القوة ويوزع الموارد، ولم يكن للحكومات المحلية من دور سوى تنفيذ التعليمات المركزية. إن تاريخا ناهز الثمانين عاما من هيمنة الحكومة المركزية قد ترك أثره النفسي على الناس، الأمر الذي يجعل نقل السلطة إلى الحكومات المركزية أمراً غير ممكنٍ بل ويعدّ احتيالاً.

لقد كانت هنالك تجربة واحدة كفيلة بكسر التسلط المركزي، إنها تجربة العراق بعد عام 1991. وهي فترة توحش الحكومة المركزية التي وضعت جانبا كل الادّعاءات بالعلمانية والكفاءة، وشنت اعتداءات همجية اثنية وطائفية على الكرد والشيعة. لذا وفي مثل هذه الظروف فلا غرابة أن الشكل الفدرالي الأمثل الذي يقبل به الشيعة والكرد هو ذلك القائم على أسس اثنية وطائفية. لذا فإن التوزيع المناطقي قد وقع بين بنيتين سياسيتين التي كانت الناس، بسبب تجربتهم الماضية، تفهمها وعلى استعداد لتقبلها: نظام مركزي من ناحية وتقويض المركزية بناء على أسس اثنية وطائفية من ناحية أخرى.

نتج عن ذلك سجال بين مناصري كل من النموذجين السياسيين. فمعظم السنة وبعض الشيعة يؤيدون فكرة العراق المركزي الموحد. أما الكرد والقسم الآخر من الشيعة فقد كانوا يؤيدون نظاما فدراليا، أو حتى كونفدراليا. من المثير للاهتمام إن السنة، وهم من أكثر المنادين بوحدة العراق، قبلوا على مضض بنوع من الفدرالية لكردستان التي تضم ثلاث مدن هي أربيل والسليمانية ودهوك. لكنهم كانوا حساسين جدا من الترتيب نفسه فيما يخص الشيعة. إن هذا الاستقطاب في هذه الأوضاع الحساسة في العراق قد أدى إلى انفجار العنف، كان من أبشع صوره التطهير الطائفي الذي كان يحصل على منوال يومي جعل الفصل بين المكونات الثلاث أمرا واقعا.

ثمة موارد كثيرة للاستثمار من أجل ثني العراقيين عن تقسيم بلادهم. غير أن الجراح المفتوحة في طريق تمزق الوطن لا يمكن أن تندمل بسهولة. فهل يمكن للعراق أن يمر سالما من تلك القوى الانقاسمية؟ يجب أن نكرر هنا أن المسافات المتزايدة ماديا ونفسيا بين المكونات العراقية المختلفة تجعل من الصعب أن نرى العراق كياناً موحداً سياسياً.

حتى الفدرالية المكفولة دستوريا والمبنية على الانقسامات الإثنية والطائفية، وعمقتها أعمال العنف المروعة والمقصودة، فهي ستساعد على تعميق، وليس تقليل، عدم الثقة والنزعة نحو الخصوصية. لكن ذلك لا يعني أن هذه العملية لا يمكن أن تنعكس. إذ أن التحسن الملحوظ في الوضع الأمني في 2008 قد أعاد الآمال بإمكان حصول المصالحة والتسوية. غير أنه ليس من المؤكد أن العراق المستقبلي يمكن أن يشبه العراق الذي لمّ شتاته البريطانيون عام 1921، وبقي سليماً إلى حد ما خلال الحقبة الملكية والجمهورية حتى عام 2003.

# المصادر

## المصادر العربية


- أبو طبيخ، محسن. **المبادئ والرجال**: بوادر الانهيار السياسي في العراق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2003.
- أحمد، حليم. **موجز تأريخ العراق الحديث 1920 ـ 1958**. بيروت: دار ابن خلدون. 1978.
- أحمد، كمال مظهر. **مذكرات أحمد مختار بابان، أخير رئيس وزراء في العهد الملكي في العراق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1999.
- أسود، عبد الرزاق محمد. **موسوعة العراق الفلسفية، المجلد الأول**. بيروت: الدار العربية للموسوعات. 1986.
- الأعظمي، وليد. **انتفاضة رشيد عالي الكيلاني 1941 والحرب العراقية البريطانية**. بغداد: دار واسط. 1986.
- الأمين، مظفر عبد الله. **جماعة الأهالي: منشؤها، عقيدتها ودورها في السياسة العراقية 1932 ـ 1946**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2001.
- باروت، محمد جمال. **حركة القوميين العرب**. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية. 1997.
- بحري، يونس. **ثورة رمضان المباركة**. بيروت: دار الأندلس. 1963.
- البراك، فاضل. **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام 1941**. بغداد: الدار العربية للطباعة. 1979.
- بريسم، طارق إبراهيم. **العبقرية العربية بين الفاروق عمر وصدام حسين**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. 1991.

- البزاز، عبد الرحمن. **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**. بغداد: مطبعة العاني. 1967.
- بصري، مير. **أعلام السياسة في العراق الحديث**. لندن: رياض الريس للطباعة والنشر. 1987.
- بطي، روفائيل. **الصحافة في العراق**. مطبعة الهناء. 1955.
- بطي، فائق. **صحف بغداد في ذكرى تأسيسها**. بغداد.
- البغدادي، عبد اللطيف. **مذكرات عبد اللطيف البغدادي**. القاهرة: المكتب الناصري الحديث. 1977.
- البياتي، عبد الرحمن. **سعد الكزاز ودوره في السياسة العراقية حتى 1959**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2001.
- التكريتي، سلمان. **الوصي عبد الاله يبحث عن عرش**. بيروت: الدار العربية للموسوعات. 1989.
- التكريتي، عبد المجيد كامل. **الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 ـ 1933**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. 1991.
- التكريتي، عبد المجيد كامل. **مجلس الامة في العراق: الاعيان والنواب 1945 ـ 1953**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. 2002.
- التميمي، خالد. جعفر أبو التمن: **دراسة في الزعامة السياسية العراقية. سوريا**: دار الوراق للدراسات والنشر. 1996.
- الجادرجي، كامل. **مذكرات كامل الجادرجي والحزب الوطني الديمقراطي**. كولونغ/ المانيا: منشورات الجمل. 2002.
- الجبوري، عبد الجبار حسن. **الأحزاب والجماعات السياسية في القطر العراقي**. بغداد: دار الحرية للطباعة. 1977.
- الجعفري، محمد حمدي. **أنقلاب الوصي في العراق**. القاهرة: مطبعة مدبولي. 2000.
- جميل، أحلام حسين. **الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب**. بغداد: مكتبة المثنى. 1985.

- جميل، حسين. **العراق الجديد**. بيروت: دار الميمنة للطباعة والنشر. 1958.
- الجواهري، محمد مهدي **ذكرياتي**. دمشق: دار الرافدين. 1988.
- جودت، علي. **ذكريات 1900 ـ 1958. بيروت:** مطابع الوفاء. 1967.
- الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ الوزارات العراقية**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. 1988.
- حسين، صدام. **الثورة والتربية الوطنية**. بغداد: دار الحرية للطباعة. 1977.
- حسين، صدام. **الثورة والتربية الوطنية**. بغداد: دار الحرية للطباعة. 1977.
- حسين، صدام. **العراق والسياسة الدولية**. بغداد: دار الحرية للطباعة. 1981.
- حسين، صدام. **حول كتابة التأريخ. بغداد:** دار الحرية للطباعة. 1979.
- حسين، محمد توفيق. **عندما يثور العراق**. بيروت: دار العلم للملايين. 1959.
- الحصري، **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1984.
- خدوري، مجيد. **نظام الحكم في العراق. بغداد:** مطبعة المعارف. 1946.
- خليل، عادل غفوري. **أحزاب المعارضة العلنية في العراق**. بغداد: المكتبة العالمية. 1984.
- الخماسي، عبد الهادي. **الأمير عبد الاله 1939 ـ 1958: دراسة تاريخية سياسية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2001.
- الدراجي، عبد الرزاق. **جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908 ـ 1945**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام. 1978.
- دوغان، محمد أمين. **الحقيقة كما رأيتها في العراق**. بيروت: دار الشعب. 1962.
- الراوي، خالد حبيب. **من تأريخ الصحافة العراقية**. بغداد: وزارة الثقافة والفنون. 1978.
- رشيد، تغريد عبد الزهرة. **البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة**. بيروت: دار سدير. 2004.
- رشيد، عبد الوهاب حميد. **العراق المعاصر**. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر. 2002.
- الزبيدي، ليث عبد الحسن. **ثورة 14 تموز 1958. بغداد:** دار الرشيد للنشر. 1979.

- سنغلتون، جيني. **الحزب الوطني الديمقراطي في العهد الملكي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1999.
- السويدي، توفيق. **مذكراتي: نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية**. لندن: دار الحكمة. 1999.
- الشهرستاني، حسين. **الهروب الى الحرية: أوراق من أيام المحنة في سجون صدام**. طهران: دار مهيبي الحسين. 2000.
- شوكت، ناجي. **سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894 ـ 1974**. بغداد: مكتبة اليقظة العربية. 1974.
- الشيرازي، محمد مهدي. **تلك الأيام: صفحات من تاريخ العراق السياسي**. بيروت: نيسان للنشر والتوزيع. 2000.
- صايغ، أنيس. **الهاشميون والقضية الفلسطينية**. بيروت: دار الطلائع. 1966.
- الصباغ، صلاح الدين. **فرسان العروبة في العراق**. دمشق 1956.
- صدام حسين، **نضالنا والسياسة العالمية**. بيروت: دار الطليعة. 1978.
- صفوت، نجدت فتحي. **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**. بغداد: مكتبة دار التربية. 1984.
- عارف، إسماعيل. **أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق**. لندن: مطبوعات لانا. 1986.
- عاشور، هاني إبراهيم. **صدام حسين والنموذج الحضاري العربي**. بغداد: دار الحرية للطباعة. 1994.
- عبد الخالق حسين، **ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم**. دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع. 2003..
- عبد الفتاح، فكرت نامق. **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 ـ 1958**. بغداد: دار الرشيد للنشر. 1981.
- عبود، سلام. **ثقافة العنف في العراق**. كولوغن ـ المانيا: منشورات الجمل. 2002.

- عفلق، ميشيل **في سبيل البعث. بيروت:** دار الطلائع. 1963.
- عفلق، ميشيل **في سبيل البعث.** لبنان: دار الطليعة. 1963.
- العلوي، حسن. **الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 ـ 1990.** (1990).
- العلوي، حسن. **عبد الكريم قاسم: رؤية بعد العشرين.** لندن: دار الزوراء. 1983.
- عليوي، هادي حسين. **الأحزاب السنية في العراق: السرية والعلنية.** بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر. 2001
- عليوي، هادي حسين. **الأحزاب السياسية في العراق.** بيروت: كتب رياض الريس. 2001.
- فرحان، عبد الكريم. **حصاد الثورة: تجربة السلطة في العراق 1958 ـ 1968.** دمشق: دار البراق. 1994.
- الفكيكي، هاني. **أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث في العراق.** لندن: دار الريس للنشر. 1993.
- فوزي، أحمد. **المثير من أحداث العراق السياسية.** بغداد: دار الحرية للطباعة. 1988.
- الفياض، عبد الله. **الثورة العراقية الكبرى سنة 1920.** بغداد: مطبعة الرشيد. 1970.
- القصاب، عبد العزيز. **من ذكرياتي 1888 ـ 1960.** بيروت: عويدات. 1962.
- كبة، محمد مهدي. **مذكراتي في صميم الحدث 1918 ـ 1958.** بيروت: دار الطلائع. 1965.
- كمال الدين، محمد علي. **ثورة العشرين في ذكراها الخمسين: معلومات ومشاهدات.** بغداد: دار البيان. 1971.
- محمد، رعد رؤوف. **نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932 ـ** 1945. بغداد: مكتبة اليقظة العربية. 1988.
- مشتاق، طالب. **أوراق أيامي ج1 (1900 ـ 1950).** بيروت: دار الطلائع. 1968.
- المشهداني، محمد كريم. **عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968.** بغداد: مكتبة اليقظة العربية 2002.
- مصطفى، عبد الجبار عبد. **تجربة العمل الجبهوي في العراق 1921 و1958.** بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام. 1978.

- مطر، سليم. **الذات الجريحة: إشكاليات الهوية في العراق والعالم العربي الشرقمتوسطي.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2000.
- الملا، عبد الغني. **تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق.** بغداد: وزارة الإعلام. 1975.
- الموسوي، كاظم. **العراق صفحات من تاريخ العراق السياسي: 1945 ـ 1958.** دمشق: دار علاء الدين. 1988.
- الناصري، عقيل. **الجيش والشرطة في العراق الملكي 1921 ـ 1958.** دمشق: دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع. 2000.
- الناهي، هيثم غالب. **خيانة النصر في الخريطة السياسية للمعارضة العراقية.** لندن: الدار الاندلسية. 2002.
- نصر، صلاح. **عبد الناصر وتجربة الوحدة.** بيروت: الوطن العربي. 1976.
- هاشم، جواد. **مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام: ذكريات في السياسة العراقية 1967 ـ 2000.** بيروت: دار الساقي. 2003.
- الهلالي، عبد الرزاق. **من تاريخ الذكريات.** بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. 2002.
- الوالي عبد المجيد حسن، وعلاء الدين الريس. **أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية. بغداد:** مطبعة الرشيد. 1946.
- الوردي، علي. **لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث.** لندن: دار كوفان للنشر. 1992.

### المصادر الأجنبية

- Gabriel Almond, et al., *Comparative Politics Today*: *A World View*, 7th edition (New York: Longman, 2003).
- ——— and Sidney Verba, *The Civic Culture*: *Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1963).
- Benedict Anderson, *Imagined Communities*: *Reflections on the Origins and Spread of Nationalism* (New York: Verso, 1990).

- J.N.D. Anderson, «A Law of Personal Status for Iraq,» in *International and Comparative Law Quarterly*, vol. 9, October 1960.
- Frederick Axelgard, «War and Oil: Implications for Iraq's Postwar Role in Gulf Security,» in Frederick Axelgard, ed., *Iraq in Transition*: *A Political, Economic and Strategic Perspective* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1986).
- Amatzia Baram, *Culture, History and Ideology in the Formation of Ba'thist Iraq, 1968 89* ـ (New York: St. Martin's Press, 1991).
- ———, «Culture in the Service of *Wataniya*: The Treatment of Mesopotamia ـ Inspired Art in Ba'thi Iraq,» *Asian and African Studies*, vol. 17, Fall 1983.
- ———, «Mesopotamian Identity in Ba'thi Iraq,» *Middle Eastern Studies*, vol. 19, October 1983.
- ———, «Neo ـ Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Policies, 1991 ـ 1996,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 29, no. 1, February 1997.
- ———, «The June 1980 Elections to the National Assembly in Iraq: An Experience in Controlled Democracy,» *Orient*, September 1981.
- Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*: *A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978).
- Ofra Bengio, *Saddam's Word*: *Political Discourse in Iraq* (Oxford, England: Oxford University Press, 1998).
- Leonard Binder, *The Ideological Revolution in the Middle East* (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1964).
- Leonard Binder, «Political Recruitment and Participation in Egypt,» in J. La Palombara and Myron Wiener, eds., *Political Parties and Political Development* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1966).
- Bernard E. Brown and Roy C. Macridis, eds., *Comparative Politics*: *Notes and Readings*, 8th edition (New York: Harcourt, Brace and Company, 1996).

- Rogers Brubaker, *Citizenship and Nationhood in France and Germany* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1992).
- Rajiv Chanrasekaran, *Imperial Life in the Emerald City*: *Inside Iraq's Green Zone* (New York: Random House, 2006).
- William L. Cleveland, *The Making of an Arab Nationalist*: *Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Satiʿ al ـ Husri* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1971).
- Robert A. Dahl, *Polyarchy*: *Participation and Opposition* (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1971).
- Uriel Dann, *Iraq Under Qassem*: *A Political History, 1958 1963* ـ (New York: Praeger, 1969).
- Eric Davis, *Memories of State*: *Politics, History, and Collective Identity in Modern Iraq* (Berkeley, California: University of California Press, 2005).
- Adeed Dawisha, *Arab Nationalism in the Twentieth Century*: *From Triumph to Despair* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2003).
- ———, «Democratic Attitudes and Practices in Iraq, 1921 1958 ـ,» *Middle East Journal*, vol. 59, no. 1, Winter 2005.
- ———, «Iraq: Setbacks, Advances, Prospects,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1, January 2004.
- ——— «Nation and Nationalism: Historical Antecedents to Contemporary Debates,» *International Studies Review*, vol. 4, no.1, Spring 2002.
- ———and Karen Dawisha, «How to Build a Democratic Iraq,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 3, May/June 2003.
- ———and Larry Diamond, «Iraq's Year of Voting Dangerously,» *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 2, April 2006.
- John F. Devlin, *The Baʿth Party*: *A History from Its Origins to 1966* (Stanford, California: Hoover Institution Press, 1976).
- Larry Diamond, *Squandered Victory*: *The American Occupation and the Bungled Efforts to Bring Democracy to Iraq* (New York: Times Books, 2005).

- Toby Dodge, *Inventing Iraq*: *The Failure of Nation ـ Building and a History Denied* (New York: Columbia University Press, 2003).
- C. J. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs*: *Politics, Travel and Research in North ـ Eastern Iraq, 1919 1925* ـ (London: Oxford University Press, 1957).
- Michael Eppel, *Iraq from Monarchy to Tyranny*: *From the Hashemites to the Rise of Saddam* (Gainesville, Florida: University Press of Florida, 2004).
- Amir Eskander, *Saddam Husayn*: *Munadhilan, wa Mufakiran wa Insan* (Saddam Husayn: struggler, thinker and human being) (Paris: Hachette, 1980).
- Marion Farouk ـ Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958*: *From Revolution to Dictatorship* (London: Routledge and Kegan Paul, 1987).
- Johan Gotlieb Fichte «Addresses to the German Nation,» in Omar Dahbour and Micheline R. Ishay, eds., *The Nationalism Reader* (New York: Humanity Books, 1999).
- Frances FitzGerald, *America Revised*: *History School Books in the Twentieth Century* (New York: Vintage Books, 1980).
- Peter W. Galbraith, *The End of Iraq*: *How American Incompetence Created a War Without End* (New York: Simon and Schuster, 2006).
- Waldemar J. Gallman, *Iraq Under General Nuri*: *My Recollections of Nuri al ـ Said, 1954 1958* ـ (Baltimore,Maryland: The JohnsHopkins University Press, 1964).
- Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1983).
- Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq* (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1981).
- George Grassmuck, «The Electoral Process in Iraq, 1952 1958 ـ,» *Middle East Journal*, vol. 14, no. 4, Autumn 1960.
- Liah Greenfield, *Nationalism*: *Five Roads to Modernity* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1992).
- Michael Gunter, *The Kurds of Iraq*: *Tragedy and Hope* (New York: St. Martin’s Press, 1992).

- SylviaHaim, ed., *Arab Nationalism*: *An Anthology* (Berkeley, California: California University Press, 1962).
- Adrian Hastings, *The Construction of Nationhood*: *Ethnicity, Religion and Nationalism* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1997).
- Christine Moss Helms, *Iraq*: *Eastern Flank of the Arab World* (Washington D.C.: The Brookings Institution, 1984).
- Jeffrey Herbst, *States and Power in Africa*: *Comparative Lessons in Authority and Control* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2000).
- Raymond A. Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria*: *Army, Party and Peasant* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1990).
- Donald L. Horowitz, «Democracy in Divided Societies,» in Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., *Nationalism, Ethnic Conflict and Democracy* (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1994).
- ———, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley, California: University of California Press, 1985).
- Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 1939* ـ (London: Oxford University Press).
- Michael Howard, *The Lessons of History* (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1991).
- Samuel P. Huntington, *The Third Wave*: *Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1991).
- His Majesty, King Hussein I of Jordan, *Uneasy Lies the Head*: *The Autobiography of His Majesty King Hussein I of the Hashemite Kingdom of Jordan* (New York: Random House, 1962).
- Philip Willard Ireland, *Iraq*: *A Study in Political Development* (New York: Macmillan, 1938).
- Efraim Karsh and Inari Rautsi, *Saddam Hussein*: *A Political Biography* (New York: The Free Press, 1991).

- Elie Kedouri, *The Chatham House Version and Other Middle Eastern Studies* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970).
- ———, *Democracy and Arab Political Culture* (Washington D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1992).
- ———, *England and the Middle East*: *The Destruction of the Ottoman Empire, 1914 1921* ـ (London: Bowes and Bowes, 1956).
- Majid Khadduri, *Independent Iraq, 193 1958* ـ: *A Study in Iraqi Politics* (London: Oxford University Press, 1960).
- ———, *Nidham al* ـ *Hukm fi al* ـ *'Iraq* (The system of governance in Iraq) (Baghdad: Matba'at al ـ Ma'arif, 1946).
- Majid Khadduri, *Republican Iraq*: *A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958* (London: Oxford University Press, 1969).
- ———, «The Scheme of Fertile Crescent Unity: A Study in Inter ـ Arab Relations,» in the *Near East and the Great Powers*, Richard N. Frye, ed., (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1951).
- Hans Kohn, *Nationalism*: *Its Meaning and History* (Princeton, New Jersey: D. Van Nostrand Company, Inc., 1955).
- ———, *Prelude to Nation* ـ *States*: *The French and German Experience, 1789 1815* ـ (London: D. Van Nostrand Company, 1967).
- Harold Lasswell, *Politics*: *Who Gets What, When and How* (New York: McGraw ـ Hill, 1936).
- Bernard Lewis, *The Middle East*: *A Brief History of the Last 2,000 Years* (New York: Scribner, 1995).
- Seymour Martin Lipset, *Political Man*: *The Social Bases of Politics*, 3rd edition (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1981).
- ———, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *The American Political Science Review*, vol. 53, no. 1, March 1959.
- Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950*: *A Political, Social and Economic History* (London: Oxford University Press, 1953).

- Liona Lukitz, *Iraq*: *The Search for National Identity* (London: Frank Cass, 1995).
- Kanan Makiya, *Republic of Fear*: *The Politics of Modern Iraq*, updated edition (Berkeley, California: California University Press, 1998).
- Michael Mann, «The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results,» in Michael Mann, ed., *States, War and Capitalism*: *Studies in Political Sociology* (Oxford, England: Blackwell, 1988).
- David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: I. B. Tauris, 1996).
- Phebe Marr, «The Development of Nationalist Ideology in Iraq, 1920 ـ 1941,»*The Muslim World*, vol. LXXV, no.2, April 1985.
- ———, *The Modern History of Iraq*, 2nd edition (Boulder, Colorado: Westview Press, 2004).
- K. R. Minogue, *Nationalism* (New York: Basic Books, 1967).
- Elizabeth Monroe, *Britain's Moment in the Middle East, 1914 1956* ـ (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1963).
- Malik Mufti, *Sovereign Creations*: *Pan Arabism and Political Order in Syria and Iraq* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1996).
- Yitzhak Nakash, *Reaching for Power*: *The Shi'a in the Modern Arab World* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2006).
- ———, *The Shi'is of Iraq* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1994).
- George Packer, *The Assassins*' *Gate*: *America in Iraq* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2005).
- Andrew T. Parasiliti, *Iraq's War Decisions* (unpublished doctoral dissertation, The Johns Hopkins University, 1998).
- Elie Podeh, *The Quest for Hegemony in the Arab World*: *The Struggle Over the Baghdad Pact* (Leiden: E. J. Brill, 1995).
- Adam Przeworski, et al., *Democracy and Development*: *Political Institutions and Well ـ Being in theWorld, 1950 2000* ـ (Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000).

- Adam Przeworski and Fernando Limongi, «Modernization: Theories and Facts,» *World Politics*, vol. 49, no. 2, January 1997.
- Ernest Renan, «What is a Nation?,» in Homi K. Bhabha, ed., *Nation and Narration* (London: Routledge, 1990).
- Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens, and John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992).
- Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a ynamicModel,» *Comparative Politics*, vol. 2, no, 3, 1970.
- Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy*, 2nd edition (New York: Harper, 1947).
- Patrick Seale, *Asad of Syria*: *The Struggle for the Middle East* (Berkeley, California: University of California Press, 1988).
- ———, *The Struggle for Syria*: *A Study in Post ـ War Arab Politics, 1945 ـ 1958* (London: Oxford University Press, 1965).
- Benjamin Shwadran, *The Power Struggle in Iraq* (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1960).
- Reeva Spector Simon, *Iraq Between the Two World Wars*: *The Militarist Origins of Tyranny* (New York: Columbia University Press, 2004).
- Peter Sluglett, *Britain in Iraq, 1914 1932* ـ (London: Ithaca Press, 1976).
- Robert Stephens, *Nasser*: *A Political Biography* (London: Allen Lane/ Penguin Press, 1971).
- Bassam Tibi, *Arab Nationalism*: *A Critical Enquiry* (New York: St. Martin's Press, 1981).
- ———, «The Simultaneity of the Unsimultaneous: Old Tribes and Imposed Nation ـ States in the Modern Middle East,» in Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, eds., *Tribes and State Formation in the Middle East* (Berkeley: University of California Press).
- Charles Tilly, *Coercion, Capital and European States, A.D. 990 1992* ـ (Cambridge, Massachusetts: Blackwell, 1990).

- ———, «War Making and State Making as Organized Crime,» in Peter Evans, Dietrich Reuschemeyer, and Theda Skocpol, *Bringing the State Back* (London: Cambridge University Press, 1985).
- Charles Tripp, *A History of Iraq*, 2nd edition (Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000).
- P. J. Vatikiotis, «Dilemmas of Political Leadership in the Arab Middle East: The Case of the United Arab Republic,» *American Political Science Review*, vol. 55, no. 1, March 1961.
- Janet Wallach, *The Desert Queen*: *The Extraordinary Life of Gertrude Bell* (New York: Doubleday, 1995).
- Doreen Warriner, *Land Reform in Principle and Practice* (Oxford, England: Clarendon Press, 1969).
- Hugh Seton Watson, *Nations and States*: *An Inquiry into the Origins of Nations and the Politics of Nationalism* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1977).
- Eugene Weber, *Peasants into Frenchmen*: *TheModernization of Rural France, 1870 1914* ـ (London: Chatto and Windus, 1979).
- Max Weber, *From Max Weber*: *Essays in Sociology* (London: Oxford University Press, 1946).
- Lawrence Whitehead, *Democratization*: *Theory and Experience* (Oxford, England: Oxford University Press, 2002).
- M. E. Yapp, *The Near East Since the First World War*: *A History to 1995*, 2nd edition (London: Longman, 1996).
- Kerim Yildiz, *The Kurds in Iraq*: *The Past, Present and Future* (London: Pluto Press, 2004).

## الوثائق والصحف

- *Al ـ Ahali* (Baghdad)
- *Al ـ Ahram* (Cairo)
- *Al ـ ʻArabiya Television*

- British Broadcasting Corporation, *Summary ofWorld Broadcasts, Part IV*: *The Arab*
- *World, Israel, Greece, Turkey, Iran*
- *CNN International*
- Dawlat al ـ «Iraq, *Mahadhir Majlis al ـ Nuwab», 1930* (Debates of the Chamber of Deputies)
- Dawlat al ـ «Iraq, *Mahadhir Majlis al ـ Nuwab*», *1945 1946 ـ*
- Dawlat al ـ «Iraq, *Mahadhir Majlis al ـ Nuwab*», *1954*
- *The Economist* (London)
- *The Guardian* (London)
- *Al ـ Hayat* (Beirut)
- Al ـ Hukuma al ـ «Iraqiya, *Majmu'at Mudhkarat al ـ Majlis al ـ Ta'sisi al ـ 'Iraqi li Sanat 1924, al ـ Jusi' al ـ Awal*» (Collection of Memoirs of the Iraqi Constituent Assembly, 1924, volume one) (Baghdad: Matba'at Dar al ـ Salam, 1924)
- *Al ـ Jazeera Television*
- *Middle East Economic Digest* (London)
- *The New Republic*
- *New York Times*
- *Al ـ Quds al ـ 'Arabi* (London)
- *Al ـ Rafidayn* (Baghdad),
- *Al ـ Sabah* (Baghdad),
- *Sawt al ـ 'Iraq* (Baghdad)
- *Al ـ Sharq al ـ Awsat* (London)
- *Statistical Abstract of the World*, 2nd ed.
- *The Sunday Times* (London)
- *Al ـ Thawra* (Baghdad)
- Transparency International, *Corruption Percentage Index, 2006*

- United Arab Republic, *President Gamal Abd al ـ Nasser's Speeches and Press Interviews* (Cairo, Egypt: Information Department, 1959)
- United Nations Assistance Mission for Iraq, *Humanitarian Briefing on the Crisis in Iraq, May 2007*
- United Nations Assistance Mission for Iraq, *Human Rights Report*, various issues
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Statistical Yearbook*, various years
- United States Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report, Foreign Radio Broadcasts*
- United States Government Accounting Office (GAO), *Securing, Stabilizing and Rebuilding Iraq*, GAO 1195 ـ 07 ـ, September 2007
- *Al ـ Zaman* (Baghdad)

# المؤلف في سطور

- ولد عضيد داويشا في بغداد وفي عمر السادسة عشر انتقل إلى بريطانيا ليدرس هناك. حصل على دبلوم في الهندسة المدنية عام 1966.
- في عام 1968 تحول إلى دراسة العلوم السياسية في جامعة لانكستر (Lancaster University). وبعدها انتقل إلى كلية لندن للاقتصاد (London School of Economics) ليدرس الدكتوراه في هذا التخصص.
- قام بمهام التدريس والإدارة في عدة جامعات ومراكز مثل جامعة لانكستر وجامعة كيل وكلية الدراسات العالمية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز (SAIS) وجامعة جورج ماسون في فيرجينيا (George Mason University in Fairfax, Virginia)، وحصل على عدة منح في جامعات مثل برينستون (Princeton University) ومجلس العلاقات الخارجية. وحاليا يعمل كأستاذ متميز في جامعة ميامي في أوهايو (Miami University of Ohio).
- ألقى العديد من المحاضرات في بعض المؤسسات ومراكز التفكير في دول مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وهولندا واليونان ومصر وسوريا والأردن ولبنان والمغرب العربي. وكتب الكثير من المقالات في صحف مثل (New York Times, Washington Post, Chicago Tribune, and International Herald Tribune) وظهر في العديد من اللقاءات الإذاعية على CNN وBBC.
- كتب ما يربو على 80 بحثا أكاديميا و12 كتابات مؤلفا، تتناول معظمها السياسة الدولية في الشرق الأوسط. كان آخر كتبة.

The Second Arab Awakening: Revolution, Democracy and the Islamist Challenge from Tunis to Damascus (W.W. Norton, 2013).

- (الصحوة العربية الثانية: الثورة والديمقراطية والتحدي الإسلامي من تونس إلى دمشق).

# الفهرس

المؤلف في سطور

• ولد عضيد داويشه في بغداد وفي عمر السادسة عشر انتقل إلى بريطانيا ليدرس هناك. حصل على دبلوم في الهندسة المدنية عام ١٩٦٦.

• في عام ١٩٦٨ تحول إلى دراسة العلوم السياسية في جامعة لانكستر (Lancaster University). وبعدها انتقل إلى كلية لندن للاقتصاد (London School of Economics) ليدرس الدكتوراه في هذا التخصص.

• قام بمهام التدريس والإدارة في عدة جامعات ومراكز مثل جامعة لانكستر وجامعة كيل وكلية الدراسات العالمية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز (SAIS) وجامعة جورج ماسون في فيرجينيا (George Mason University in Fairfax, Virginia)، وحصل على عدة منح في جامعات مثل برينستون (Princeton University) ومجلس العلاقات الخارجية. وحاليا يعمل كأستاذ متميز في جامعة ميامي في أوهايو (Miami University of Ohio).

• ألقى العديد من المحاضرات في بعض المؤسسات ومراكز التفكير في دول مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وهولندا واليونان ومصر وسوريا والأردن ولبنان والمغرب العربي. وكتب الكثير من المقالات في صحف مثل (New York Times, Washington Post, Chicago Tribune, and International Herald Tribune) وظهر في العديد من اللقاءات الإذاعية على CNN و BBC.

• كتب ما يربو على ٨٠ بحثا أكاديميا و١٢ كتابا مؤلفا، تتناول معظمها السياسة الدولية في الشرق الأوسط. كان آخر كتبة

The Second Arab Awakening: Revolution, Democracy and the Islamist Challenge from Tunis to Damascus (W.W. Norton, ٢٠١٣).

• (الصحوة العربية الثانية: الثورة والديمقراطية والتحدي الإسلامي من تونس إلى دمشق).







www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252
جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان